المناهل الصافية
شرح المقدمة الشافية

الجزء الثاني

تأليف

العلامة لطف الله بن محمد الغياث الظفيري

ت (١٠٣٥هـ)

مكتبة أهل البيت (ع)

اليمن ـ صعدة ـ ت (٥٣١٥٨٠)

الطبعة الأولى
رجب/ ١٤٣٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإمالة

ولما فرغ من ذي الزيادة شرع في الإمالة فقال: **(الإمالة)** لغة: مصدر قولك: أملت الشيء إمالةً، إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها، من: مال الشيء يميل ميلاً، إذا انحرف عن القصد.

وفي الاصطلاح: **(أن ينحى)** أي: يُقصد **(بالفتحة نحوُ الكسرة)** أي: جانبها، ونحو الشيء وناحيته: جهته. و«ينحى» مسند إلى «نحو»، والباء في «بالفتحة» لتعدية «ينحى» إلى ثاني المفعولين، وهو المقدم على الأول هنا، أي: تُشْرب الفتحة شيئاً من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة.

وإنما تسمى إمالة إذا بالغتَ في إمالة الفتحة نحو الكسرة، وما لم يبالغ فيه يسمى بين اللفظين، وترقيقاً. والترقيق إنما يكون في الفتحة التي قبل الألف. وإنما لم يقل: «يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء» لأن الإمالة على أربعة أنواع:

إمالة فتحة قبل الألف نحو الكسرة(١).

وإمالة فتحة قبل الهاء نحو الكسرة، كما في نحو: رحمة.

وإمالة فتحة قبل الراء نحو الكسرة، كالكبر.

وإمالة فتحة قبل الهمزة كما سيأتي(٢).

فإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأربعة الأنواع، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء؛ لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض، وتميل إلى جانب الياء بقدر إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة

(١) كعماد ونحوه.

(٢) في شرح قوله: رأيت عماداً ومثل برأي ورأية.

ضرورة، فلما لزمتها(١) لم يحتج إلى ذكرها.

(وسببها) الذي يجوز عنده الإمالة عند من يجوزها من العرب -إذ ليست لغة جميعهم، فإن أهل الحجاز لا يميلون، وأشدهم حرصاً عليها بنو تميم، ومن جوزها لم يوجبها؛ فكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك فيه الفتح- **(قصد المناسبة لكسرة أو ياء)** أي: قصد مناسبة صوت نطقك بالفتح بصوت نطقك بالكسر أو بالياء، **(أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء)** الظاهر إسقاط اللام من قوله: «لكون» ليكون عطفاً على قصد المناسبة، أي: سببها إما قصد المناسبة لكسرة أو ياء، أو كون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء؛ إذ المعنى مع ثبوتها(٢): قصد مناسبة الفتحة لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء، ولا معنى لذلك، كذا قيل.

وفيه نظر؛ فإنه لا يناسب قوله: «أو للفواصل أو لإمالة» كما لا يخفى، إلا أن يقال: المراد إسقاط اللام من قوله: «لكون الألف» وما بعده، أي قوله: «للفواصل» وقوله: «لإمالة قبلها» فله وجه.

ولا يبعد أن يقال: إن قوله: «لكسرة» ليس متعلقاً بقوله: «المناسبة»، بل المعنى أن سبب الإمالة قصد المناسبة، أي: الإتيان باللفظ على وجه فيه اعتبار مناسب، ثم فصَّل الحامل على الإتيان باللفظ على ذلك الوجه بقوله: «لكسرة..إلخ»، وحينئذ ينتظم الكلام غاية الانتظام، فتأمل(٣).

وإنما كان كذلك -أي: كون الألف منقلبة عما ذكر سبباً- لأنه يحصل بالإمالة التنبيه على أصل تلك الألف.

---

(١) يعني: فلما لزمت إمالة الألف نحو الياء إمالة الفتحة نحو الكسرة لم يحتج إلى ذكرها.

(٢) أي: اللام من قوله: «لكون».

(٣) وعلى هذا ينظر بمَ يتعلق قوله: «لكسرة» فتأمل. سيدنا حسن سيلان.

(أو) كون الألف **(صائرة ياءً مفتوحة)** للتنبيه على الحال التي يصير إليها الألف في بعض الأحوال. واشترط في الياء أن تكون مفتوحة لما سيأتي[١].

(أو للفواصل) أي: لرعاية تناسب رؤوس الآي ومقاطع الكلام، بمعنى أنه إذا كان في بعض الفواصل إمالة لسبب فإنه يُمال منها ما لا سبب فيه لمناسبته.

(أو لإمالة قبلها) أي: قبل هذه الإمالة **(على وجه)** كأنه أراد به بعض اللغات.

وشرع في بيان كل من هذه الأسباب صريحاً أو ضمناً[٢] على التفصيل فقال: **(فالكسرة)** قد تكون **(قبل الألف)** ولا بد من فاصل بينها[٣] وبين الحرف المتحرك بالكسرة، إما حرف واحد **(نحو عِماد)** وهي[٤] أقوى في اقتضاء الإمالة لقربها، أو حرفان فقط أولهما ساكن لا متحرك **(و)**ذلك نحو **(شِملال)** وهي الناقة السريعة؛ لأن الفصل بالساكن أقل من الفصل بالمتحرك؛ إذ الفصل بالمتحرك فصل به وبحركته؛ إذ الحركة بعد الحرف، فلا يمال ما فصل بينهما حرفان متحركان أو أكثر من حرفين نحو: «هذان عِنَبَا[٥] زيد أو نِعْمَتاه».

(و)أما **(نحو: درهمان[٦])** إذا أضيف نحو: «درهما زيد، وأن ينزعها»، مما فصل بينهما ثلاثة أحدها الهاء، أو حرفان متحركان أحدهما الهاء، ولم ينضم الحرف الذي قبلها، فإن انضم لم تجز[٧] نحو: هو يضربها[٨] كذا ذكره الرضي.

---

(١) من قوله: «قال المصنف: لأن الساكنة ضعيفة فهي كالمعدومة».
(٢) السبب الضمني: الفواصل والإمالة كما سيصرح به الشارح؛ لأنهما متضمنان للسببين، لا أنهما سببان صريحان.
(٣) أي: بين الألف.
(٤) أي: الكسرة التي لم يفصل بينها وبين الألف إلا حرف واحد.
(٥) «عنبا» فصل بين الكسرة والألف بحرفين متحركين، و«نعمتاه» بثلاثة أحرف.
(٦) وفي التمثيل بنحو: «درهمان» نظر؛ لجواز أن تكون إمالته لأجل النون المكسورة فلا يكون شاذاً ولا مما نحن فيه، اللهم إلا أن يقال: لا اعتداد بكسرة النون؛ لأنها تسقط عند الإضافة. جاربردي. ولذا قال الشيخ: إذا أضيف.
(٧) الإمالة.
(٨) لأن الهاء مع الضمة لا يجوز أن تجعل كالعدم؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون ما قبل الألف مضموماً ولا يجوز. نجم.

ومفهوم كلامه أنها لو انضمت حيث كانت المتقدمة نحو: «يُسَفِّهُنَا» أميل، ومفهوم كلامه أيضاً أنه يشترط عدم انضمام ما قبلها في الثلاثة الأحرف[١]، ومفهومه ثبوت الإمالة في نحو: منهما[٢].

وتعليل الدماميني في شرح التسهيل يقتضي عدم ثبوت الإمالة إذا انضم ما بين الكسرة والألف مطلقاً[٣] فهو وإن جازت فيه الإمالة فإنما **(سوغه)** أي: سوّغ إمالته **(خفاء الهاء)** فكأنه قيل في الأول: «درمان»، وفي الثاني: «ينزعا» **(مع شذوذه)** أيضاً؛ لكثرة الفصل بين الكسرة والألف. وعموم كلامه يقتضي أن الكسرة المذكورة سبب لإمالة الفتحة والألف، سواء كانت الألف في كلمة حرفها[٤] كما تقدم، أو في كلمة أخرى متصلة بها نحو: «بنا» و«منّا»، أو منفصلة عنها نحو: «من رب العالمين، ولزيد مال»، وهو كذلك، وإن كان إمالة الأول[٥] أكثر.

(و)قد تكون الكسرة **(بعدها)** أي: بعد الألف، ولا تؤثر إلا إذا وليت الألف، وكانت[٦] لازمة أو على الراء **(نحو: عالم)** ومن دارٍ، فإن لم تلها لم تؤثر، فلا يمال نحو: آجُر[٧].

وإنما أثرت المنفصلة عن الألف قبل، ولم تؤثر بعد- لأن الارتفاع بعد الهوي أشق من العكس.

---

(١) من حيث إنه شرط عدم انضمام ما قبلها من الاثنين، فالثلاثة بالأولى.

(٢) حيث انضمت وهي ثلاثة.

(٣) أي: سواء انضمت هي أو ما قبلها، وسواء تقدمت الهاء أو تأخرت، وسواء كانت في اثنين أو ثلاثة.

(٤) أي: حرف الكسرة. كما تقدم في درهمان.

(٥) أي: ما كانت الألف في كلمة حرف الكسرة؛ لقربها.

(٦) أي: الكسرة لازمة، أي: لا عارضة ككسرة الإعراب، أو ليست بلازمة بل عارضة لكنها على راء. ولا بد أن تكون الكسرة والية للألف وإلا فلا إلا على قلة.

(٧) لفصل الجيم.

وإن لم تكن لازمة ولا على الراء لم تُمل الألف إلا على قلة؛ ولذلك قال: **(ونحو: من كلامٍ)** وثلثا درهم **(قليل)** لضعفها بالعروض؛ لكونها إعرابية في الأول، وكونها من كلمة منفصلة في الثاني، فهي غير لازمة للألف **(بخلاف: من دارٍ)** و«عينا رِئم» فإن إمالته كثيرة **(للراء)** لأنها وإن ضعفت بالعروض فتكرر الراء جبر وهنها.

(و)إذا زالت الكسرة التي بعد الألف لأجل الإدغام فلا تمال الألف؛ لأنها ساقطة في اللفظ لزوماً وإن كانت مقدرة باعتبار الأصل، فإنه **(ليس مقدرها الأصلي كملفوظها على الأصح)** وقد اعتبرها قوم نظراً إلى الأصل، كما أميل نحو: «خاف» نظراً إلى كسرته الأصلية[١] كما يجيء، وذلك **(كجادٍّ وجوادٍّ)** أصلهما جادد وجوادد، فزالت الكسرة للإدغام **(بخلاف سكون الوقف)** في نحو: راعٍ وماشٍ، فإن الأكثر على إمالته؛ لأن سكون الوقف عارض يزول في الوصل.

(ولا تؤثر الكسرة) على غير الراء **(في)** الألف **(المنقلبة عن واو)** سواء كانت الكسرة قبل الألف أو بعدها، فلا يمال **(نحو: من بابه، و)**من **(ماله)** اعتداداً بسببية الكسرة التي على الميم من لفظ «من»؛ لأن كون أصل الألف الواو يبعد الكسرة عن اقتضاء الإمالة.

(و)لا يرد **(الكِبا)** -بالكسر والقصر- وهو الكناسة[٢]، فإنه قد سمع فيه الإمالة مع أنه واوي لقولهم في التثنية: كِبَوان؛ لأنه **(شاذ كالعَشا)** أي: كما شذ إمالة العَشا مقصوراً كالعصا، مصدر الأعشى[٣] والعشوى **(والمَكا)** بفتح الميم والقصر: جحر الضب، وهو واوي؛ لأن المكو بمعناه.

---

(١) لأن الألف منقلبة عن الواو المكسورة؛ إذ أصله خَوِف.

(٢) القمامة. قاموس.

(٣) يريد مصدر الفعل الذي صفته المذكر الأعشى، والمؤنث العشوى. وشذ العشا لعدم مقتضي الإمالة.

(و) إمالة **(بابٍ ومالٍ والحجَّاج)** علماً **(والناس)** في غير حال الجر[١] فإنه قد سمع فيها الإمالة **(بغير سبب)** يسوغها، وقلنا: الحجاج علماً؛ لأنه لا يمال صفة.

فإن قلت: مقتضى هذا الكلام أن «باباً» و«مالاً» قد سمع فيهما الإمالة على الشذوذ في غير حال الاتصال بنحو «من»، وظاهر تمثيله بهما سابقاً[٢] أنهما لا يمالان في حال الاتصال بها الذي هو أولى بالإمالة فيهما[٣].

قلت: أراد سابقاً أنهما لا يمالان قياساً بانضمام «من» مثلاً إليهما؛ اعتداداً بأن فيهما سبباً للإمالة وهو كسرة «من»، وذلك لا ينافي ثبوت إمالتهما على الشذوذ بغير اعتداد بالكسرة، وأن لها تأثيراً، وقد أشرت إليه حيث قلت: اعتداداً بسببية الكسرة.

(وأما الربا) حيث أميل وألفه منقلبة عن واو؛ لقولهم في التثنية: ربوان **(فلأجل الراء)** لما عرفت من تكريرها، فلا يرد اعتراضاً.

هذا كلام المصنف، أعني: الفرق بين الألف المنقلبة عن واو وبين غيرها في تأثير الكسرة.

قال الرضي: ولم أر أحداً فرق بينهما إلا المصنف وجار الله، وكلام سيبويه يدل على عدم الفرق بينهما[٤].

(والياء إنما تؤثر) في الإمالة إذا كانت **(قبلها)** أي: قبل الألف، فلو تأخرت كالتبايُع والمبايَع -بفتح الياء- لم تؤثر؛ لأنها أنقص في اقتضاء الإمالة من

---

(١) أما حيث وقع الجر في هذه الأسماء فالإمالة من غير شذوذ. نجم.

(٢) في قوله: «نحو: من بابه ومن ماله».

(٣) في نسخة «فيه».

(٤) قال سيبويه: «ومما يميلون ألفه قولهم: «مررت ببابه» و«أخذت من ماله» في موضع الجر، شبهوه بكاتب وساجد. قال: وإمالة هذا أضعف؛ لأن الكسرة لا تلزم». فضعفها سيبويه لأجل ضعف الكسرة لا لأجل أن الألف عن واو، ولو لم تؤثر الكسرة في إمالة الألف منقلبة عن واو- لم يقل: إن الإمالة ضعيفة لضعف الكسرة، بل قال: ممتنعة لكون الألف عن واو. رضي.

الكسرة؛ لميلها إلى مخرج حرف[١] حركتها. وأثرت متقدمة لما عرفت من أصعبية الصعود بعد الهبوط.

وشرطها في التأثير أيضاً أن تكون إما متصلة بالألف **(نحو: سَيَال)** وهو شجر ذو شوك، وهُيَام، أو متصلة بالحرف المتصل بالألف، ساكنةً **(و)**ذلك نحو: **(شَيْبَان)** أو متحركةً نحو: «حَيَوان» و«حَيَدان»، فلو فصل بينها وبين الألف حرفان لم تؤثر نحو: دَيْدَبان[٢] -وإن أثرت الكسرة في نحو: شملال- لكثرة الفصل هنا بزيادة الحركة.

(والمنقلبة عن) واو **(مكسور)** ولا تكون إلا عيناً **(نحو: خاف، و)**المنقلبة **(عن ياء)** مكسورة، ولا تكون أيضاً إلا عيناً نحو: هاب، أو غير مكسورة في الاسم، عيناً **(نحو: ناب)** بدليل أنياب في الجمع، أو لاماً **(و)**ذلك نحو: **الرحى)** بدليل رحيان في التثنية، أو في الفعل كذلك **(و)**ذلك نحو: **(سال ورمى)**.

وظاهر كلام المصنف أن المنقلبة عن واو مكسور تمال قياساً في الاسم والفعل، وقال الرضي: ليس ذلك على الإطلاق، بل ينبغي أن يقال: المنقلبة عن مكسور في الفعل؛ لأن نحو: رجل مالٌ ونالٌ[٣]، وكبش صاف[٤]- أصلها: مَوِل ونَوِل وصَوِف، ومع هذا لا تمال قياساً، بل إمالة بعضها لو أميلت محفوظة، وذلك لأن الكسرة قد زالت بحيث لا تعود أصلاً[٥].

(١) وهو الواو في التبايع لكونها مضمومة، والألف في المبايع، فتنقص عن اقتضاء الإمالة.
(٢) الديدب: حمار الوحش، والرقيب، والطليعة، كالديداب، وهو معرب، وأهمله الجوهري. قاموس.
(٣) قال ابن السكيت: رجل نال، أي: كثير النوال، ورجلان نالان. صحاح. ورجل مال، أي: كثير المال.
(٤) صفة مشبهة، أي: ذو صوف.
(٥) في الاسم. ولم تنقل كما جاء في الفعل.

أما في الفعل نحو: خاف فإن الكسرة لما كانت في بعض المواضع[1] تنقل إلى ما قبل الألف نحو: «خِفْت» أجيز إمالة ما قبل الألف.

(والصائرة) في بعض الأحوال **(ياءً مفتوحة)** وهي كل ألف إما في آخر الفعل منقلبة عن الواو **(نحو: دعا)** إذ تصير ياءً مفتوحةً في المبني للمجهول نحو: دُعي، أو زائدة **(و)**ذلك نحو: **(حبلى)** لصيرورتها ياء مفتوحة في التثنية نحو: «حُبْليان»، ومثلها: الرابعة المنقلبة عن واو فما فوقها نحو: أعلى ومصطفى؛ لصيرورتها كذلك[2] نحو: أعليان ومصطفيان.

أو منقلبة[3] عن الواو في آخر جمع فُعْلى للتفضيل **(و)**ذلك نحو: **(العُلَى)** إذ تصير كذلك[4] في المفرد نحو: العليا، وأما صيرورتها في التصغير والجمع ياء كذلك كعُصَيَّة والعِصِي فلا يعتد به؛ لأن سكون[5] ما قبل الياء بَعَّدها عن صورة الألف الممالة، وكأن المصنف جعل المثال قيداً فلذلك لم يحترز عنها.

(بخلاف) الصائرة في بعض الأحوال ياء ساكنة نحو: **(جال)** جولاناً، **(وحال)** حولاً -إذ تصير ساكنة في المبني للمجهول نحو: جيل وحيل- فإنها لا تمال، قال المصنف: لأن الساكنة ضعيفة؛ فهي كالمعدومة.

وقال الرضي: السبب صيرورتها ياء في الآخر الذي هو محل التغيير، فعدم إمالة نحو: «جال» و«حال» لعدم كونها في الآخر.

(والفواصل) التي يحصل فيها الإمالة بسبب فواصل أخر يوجد فيها سبب

---

(١) وذلك عند إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم ونحوه.

(٢) أي: ياءً مفتوحة.

(٣) عطف على قوله: «في آخر الفعل».

(٤) أي: ياء مفتوحة.

(٥) هذه العلة حاصلة في ألف العلى؛ فإنها صارت ياء مفتوحة في المفرد -وهو العليا- مع سكون ما قبلها، فالأولى أن يقال: سكوناً لا يعتد به؛ لعروض صيرورتها ياء لممازجة زائدة، وهي ياء الجمع والتصغير كما ذكره ابن مالك في التسهيل.

الإمالة **(نحو: والضحى)** فإن ألفه عن واو، من الضحوة، ولا سبب فيه للإمالة، إلا أنه لما قرن بفاصلة فيها سبب الإمالة -أعني: قلى؛ لأن ألفه عن ياء- أميل إمالتها.

(والإمالة) التي تحصل بسبب إمالة أخرى، إمَّا **(في)** تلك الكلمة **(نحو)** إمالة فتحة الدال في **(رأيت عماداً)** فإنه أميل بسبب الإمالة السابقة لفتحة الميم التي سببها موجود وهو الكسرة، أَوْ فيما هو كجزئها نحو: معزانا، فتمال فتحة نون «نا» لإمالة فتحة الزاي.

وقال فيما تقدم: «أو لإمالة قبلها» فقيدها بكونها قبلها؛ لقلة الإمالة لإمالة بعدها، فإنها لا تجيء إلا إذا كانت الإمالة الثانية لفتحة الهمزة، نحو: رأى ونأى، فإن بعضهم يميل فتحتي الراء والنون لإمالة فتحت الهمزة[١].

واعلم أن الإمالة للفواصل هي في الحقيقة إمالة للإمالة، إلا أن ذلك[٢] في كلمتين مستقلتين بخلاف هذا[٣]. وقد تبين في هذين الفاصلة والإمالة اللذين[٤] هما سببان ضمناً.

(وقد تمال ألف التنوين) أي: المنقلبة عن التنوين، وذلك إذا وجد سبب الإمالة **(نحو: رأيت زيداً)** فتمال الفتحة والألف لوجود الياء قبلها. قال سيبويه: يقال: «رأيت زيداً» كما يقال: رأيت شيبان، لكن الإمالة في نحو: «رأيت زيداً» أضعف؛ لأن الألف ليست لازمة لزوم ألف شيبان.

(و)حرفُ **(الاستعلاء)** وهو ما يرتفع به اللسان إلى الحنك، ويجمع حروفه: قظ خص ضغط[٥]. **(في غير باب خاف)** أي: الألف المنقلبة عن واو مكسور،

(١) وسببها موجود وهو كون الألف منقلبة عن ياء.

(٢) أي: الإمالة للفواصل.

(٣) فإنه في كلمة.

(٤) «اللذان». نخ.

(٥) جمع في هذا حروف الاستعلاء مرتبة على الأمثلة التالية.

(و)غير باب **(طاب)** أي: الألف المنقلبة عن ياء، **(و)**غير باب **(صغى)** أي: الألف الصائرة ياء مفتوحة- **(مانعٌ)** من الإمالة؛ لمناقضته للإمالة؛ لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف.

وقال: في غير هذه الأبواب المذكورة، يعني وأما فيها فلا تمنع الإمالة؛ لقوة سببها فيها.

وحرف الاستعلاء قد يكون قبلها وقد يكون بعدها، وإنما يمنع إن كان **(قبلها)** أي: قبل الألف، بشرط أن **(يليها)** بحيث لا يفصل بينهما فاصل كقاعد، وظالم، وخامد[١]، وصاعد، وضامن، وغائب، وطائف؛ لقوته حينئذ بالقرب، فيمال نحو: غوالب؛ لضعفه بالفصل.

وبعضهم لا يميل مع الفصل بحرف بشرط أن يكون في كلمتها، وهو الذي أراد بقوله: **(أو بحرف[٢] في كلمتها على رأي)** يعني وأما في غير كلمتها فلا أثر لحرف الاستعلاء اتفاقاً نحو: سبط عالم؟ لأن المستعلي لما كان في كلمة منفصلة صار كالعدم.

ومقتضى كلامه أن بعضهم يختص بأنه لا يُميل مع الفصل بحرف مطلقاً[٣]، والمفهوم من كلام الرضي أن بعضهم يختص بأنه يجعل للمستعلي مع الفصل بالحرف أثراً إذا كان المستعلي مكسوراً نحو: قفاف[٤]، أو ساكناً نحو: مصباح، وأما لو كان مضموماً نحو: «خُفاف[٥]» في حال الجر، أو مفتوحاً نحو: «غوالب» فاتفاق أنه يؤثِّر ويمنع من الإمالة.

(١) خمدت النار تخمد -من باب قعد- خموداً، إذا سكن لهبها، ويقال: قوم خامدون لا تسمع لهم حساً، مأخوذ من خمود النار.

(٢) معطوف على مقدر، تقديره: الاستعلاء مانع قبلها يليها بغير حرف أو بحرف في كلمتها، لا غير كلمتها على رأي، ومانع بعدها يليها بغير حرف وبحرف وبحرفين على الأكثر. ركن الدين.

(٣) أي: سواء كان حرف الاستعلاء مضموماً أم مفتوحاً أم ساكناً أم مكسوراً.

(٤) قِفاف: جمع قُف، وهو ما ارتفع من متن الأرض. صحاح.

(٥) الخفاف -كغراب-: الخفيف.

(و)أما إن كان **(بعدها)** فإنه يمنع إذا كان **(يليها في كلمتها)** نحو: فاقع[١]، وناظم، وباخل، وناصر، وناضد، وناغب، وناطق، **(و)**كذا إذا فصل بينها وبينه **(بحرف)** نحو: «نافق[٢]» اتفاقاً.

(و)كذا أيضاً إذا فصل بينهما **(بحرفين)** فإنه يمنع **(على الأكثر)** نحو: مناشيط؛ وذلك لأن الصعود بعد الانحدار أصعب من العكس، فلذا فرق بين ما قبلها وما بعدها.

وقوله: «في كلمتها» لأنه إذا لم يكن في كلمتها نحو: حمى قاسم، وعماد قاسم، لم يؤثر المستعلي على الأكثر؛ لضعفه بالفصل.

وقوله: «على الأكثر» لأن بعضهم قد أمال نحو: المناشيط، وهي قليلة. وقولنا: «على الأكثر» لأن بعضهم يجعل للمستعلي المنفصل تأثيراً، فلا يميل نحو: عماد قاسم.

(والراء غير المكسورة) بأن تكون مفتوحة أو مضمومة **(إذا وليت الألف)** بأن لا تتباعد عنه، سواء كانت **(قبلها)** أي: قبل الألف، ولا تكون إلا مفتوحة، **(أو بعدها)** وهي قد تكون مفتوحة ومضمومة **(منعت)** سبب الإمالة عن اقتضاء الإمالة، فلا تميل في نحو: هذا راشد، وهذا فراش، وهذا حمار، ورأيت حماراً، فتمنع غير المكسورة سبب الإمالة، أي: الكسرة المتقدمة[٣] والمتأخرة **(منع)** الحروف **(المستعلية)** يعني في غير الأبواب المستثناة[٤] سابقاً، فلا تمنع في نحو: درى[٥].

(١) الفاقع: شديد الصفرة. مختار.
(٢) نافق: اسم فاعل من: نفقت السلعة تنفق -من باب نصر- نفاقاً: إذا راجت وغلا سعرها، أو من: نفق الحيوان -من باب قعد- بمعنى مات.
(٣) المتقدمة نحو: فراش، والمتأخرة نحو: راشد.
(٤) أي: الألف المنقلبة عن واو مكسورة، وهو باب خاف، والألف المنقلبة عن ياء، وهو باب طاب، والألف الصائرة ياء مفتوحة، وهو باب صغى.
(٥) لصيرورتها ياء في بعض الأحوال لو قيل: دُرِي.

وإنما منعت لأن الراء حرف مكرر فضمتها كضمتين، وفتحتها كفتحتين، وكسرتها ككسرتين، فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء؛ لأن تكرر الفتح والضم خلاف الإمالة.

(و)لكون كسرتها ككسرتين **(تغلب)** الراءُ **(المكسورة)** الكائنة **(بعدها)** أي: بعد الألف، إذ لو كانت قبلها لم تغلبها **(المستعليةَ)** لا مطلقاً كما يوهمه إطلاقه، بل إذا كانت المستعلية قبل الألف.

(و)تغلب أيضاً الراءَ **(غيرَ المكسورة)** ولا تكون إلا المفتوحة الواقعة قبل الألف **(فيمال: طارد، وغارم، ومن قرارِك[1])**.

وأما إذا كانت المستعلية بعد الألف فإن الراء لا تغلبها، فلا يمال «فارق»؛ لما تقدم من صعوبة الصعود بعد الهبوط.

(فإن تباعدت) الراء بأن فصل بينها وبين الألف فاصل **(فكالعدم في المنع[2])** إن كانت غير مكسورة، **(و)**في **(الغلَب)** للمستعلي ولغير المكسورة إن كانت مكسورة **(عند الأكثر، فيمال: هذا كافر)** ورأيت كافراً[3]، ورَوافد وبرُباب[4]، فلا تمنع الراءُ المضمومةُ والمفتوحةُ الكسرةَ عن اقتضاء الإمالة؛ لبعدها.

(ويقبح) إمالة **(مررت بقادر)** ورِواق[5]، ورِقاب[6]، وبالمرائر، فلا تغلب المستعلي ولا المفتوحة؛ لأنها[7] ملحقة بالمستعلي فلا تبلغ أن تكون كالمستعلي

(١) مع أن قبل الألف في «طارد وعازم» حرفًا من حروف الاستعلاء، وفي «من قرارك» راء مفتوحة، لكن لما كانت الراء مكسورة غلبتهما.

(٢) للإمالة.

(٣) مثال تأخر الراء عن الألف بفاصل والراء مضمومة أو مفتوحة.

(٤) مثال تقدم الراء على الألف بفاصل مفتوحة أو مضمومة. والرُّباب -بالضم- جمع الرُّبى بالضم على فعلى-: الشاة التي وضعت حديثاً. صحاح

(٥) الرواق -ككتاب وغراب-: سقف في مقدم البيت، والرواق أيضاً: ستر يمد دون السقف.

(٦) التمثيل بـ«رواق» غير مستقيم؛ لأنه اشترط في غلبة المكسورة أن يكون المستعلي قبل الألف، وهنا ليس كذلك، فلا يمال باتفاق. والتمثيل بـ«رقاب» أيضاً غير مستقيم؛ لأن الشرط أن تكون الراء بعد الألف، بخلاف «رقاب» فلا تمال باتفاق.

(٧) أي: الراء المكسورة لا تغلب المستعلي ولا الراء المفتوحة؛ لأن غيرا لمكسورة ملحقة.

حتى تؤثر مع البعد أو تقاومه، وأما تأثيرها في نحو: «طارد» فلقربها من الألف، مع سهولة الانحدار بعد الصعود بالنسبة إلى عكسه كما عرفت.

(وبعضهم يعكس) فلا يميل في: هذا كافر، ويميل في: مررت بقادر؛ اعتداداً بها مع بعدها.

(وقيل: هو) أي: العكس للاعتداد بها مع البعد **(الأكثر)**.

(وقد يمال[(١)] ما قبل هاء التأنيث في الوقف) قيَّد به -وإن كانت لا تجيء إلا في الوقف- لئلا يتوهم أن المراد بها تاء التأنيث[(٢)]، وتسميتها هاء التأنيث باعتبار حالة الوقف، كما قال المصنف في غير المنصرف: شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء[(٣)].

والظاهر أن ما قبل الهاء أعم من أن يكون فتحة أو ألفاً نحو: سعلاة[(٤)]، وإن لم يميلوا إلا الأول[(٥)]. وإنما أميل ما قبلها تشبيهاً لها بألف التأنيث في نحو: حبلى؛ لكونها علامةً للتأنيث مثلها، ومشابهةً لها في المخرج[(٦)] والخفاء. لكن الألف لا يتفاوت الحال في إمالة ما قبلها بكون ما قبلها مستعلياً[(٧)] أو راءً أو غيرهما.

وأما الهاء فتتفاوت إمالة ما قبلها بذلك؛ لأن المشبه دون المشبه به؛ فلذلك قال: و**(تحسن)** الإمالة **(في نحو: رحمة)** حيث لم يكن ما قبلها راءً ولا مستعلياً، **(وتقبح)** الإمالة **(في الراء نحو: كُدْرَة)** لأن إمالة الفتحة فيها كإمالة الفتحتين

---

(١) لما فرغ مما فيه بعد الفتحة ألف شرع فيما ليس كذلك. جاربردي.

(٢) وأنها تمال في حال الوصل وليس كذلك.

(٣) أي: بغير تاء التأنيث.

(٤) السعلاة: أخبث الغيلان. مختار

(٥) أي: ما كان فتحة.

(٦) فلا تمال تاء التأنيث في الأفعال؛ لفقدان الشبه اللفظي وهو الخفاء، ولا هاء السكت والضمير؛ لفقدان الشبه الحكمي وهو كونها للتأنيث. جاربردي.

(٧) كحمقى، أو راء كذكرى، أو غيرهما كحبلى.

لتكرر الراء؛ فالعمل في إمالته أكثر.

(وتتوسط) الإمالة بين الحسن والقبح **(في)** فتحة حرف **(الاستعلاء)** الواقع قبل الهاء **(نحو: حقة[١])** فلا يمنع المستعلي الإمالة لشبهها بالألف الذي لا تأثير له[٢] معها، ولم يقبح كالذي مع الراء لأن سبب قبحها[٣] كون إمالة فتحتها كإمالة فتحتين، وليست فتحة المستعلي كذلك. وليس استقباح إمالة فتحة الراء وتوسط إمالة فتحة المستعلي لكون الراء أقوى في المنع من المستعلي؛ لأنه قد سبق أن المستعلي أقوى منها، وهي ملحقة ومشبهة به، فلا تبلغ درجته.

(والحروف لا تمال) لعدم تصرفها[٤]؛ فلا يمال نحو: «إما» و«إلا» وإن كان هناك كسرة، كما لا تمال: «حتى» و«أَلَّا» و«هلَّا[٥]».

(فإن سمي بها فكالأسماء) فإن كان فيها سبب للإمالة أميلت كالمذكورات[٦]؛ لكون ألفها رابعة[٧] كألف حبلى، فتصير ياء مفتوحة في التثنية، وإلا لم تمل، كما لو سميت بعلى، وعدا وخلا الحرفيتين[٨]، وبأمَا وبألَا؛ إذ لا سبب للإمالة.

(و)إنما **(أميل بلى، ويا، ولا في)** حال حذف الشرط بعدها، كما تقول لشخص: «افعل كذا» فيأبى، فتقول له: افعل هذا **(إما لا)** أي: إما لا تفعل ذلك **(لتضمنها)** أي: هذه الحروف **(الجملة)** فصارت كالفعل[٩] المضمر فاعله

(١) حقة بفتح الحاء في نسخة المصنف. وبالضم: معروف، والجمع حقق. وبالكسر: ما بلغ ثلاث سنين من الإبل، الذكر حق، والأنثى حقة، والجمع حقاق.

(٢) الضمير في «له» للمستعلي، وفي «معها» للألف. وفي «لشبهها» لهاء التأنيث.

(٣) أي: التي مع الراء.

(٤) والإمالة تصرف. جاربردي.

(٥) أي: الذي لا سبب فيه للإمالة.

(٦) أي: إما وإلا وحتى وألَّا وهلَّا.

(٧) لأن الألف الرابعة في الاسم يحكم بأنها عن ياء. جاربردي.

(٨) لأنهما إذا كانتا فعليتين أميلا؛ لأن ألفهما تصير ياء في الفعل المبني للمفعول.

(٩) في الاستقلال.

نحو: غزا ورمى؛ إذ تقول في جواب من قال: أَمَا قام زيد؟: بلى، أي: بلى قام زيد. وكذا «يا» متضمنة معنى الفعل، وهو: دعوت وناديت، وكذا «لا» يُحْذَف الشرط بعدها.

وإنما قال: «في إمَّا لا» لأنها إذا انفردت عن «إما» لم تمل وإن كانت كـ«بلى» في الإغناء عن الجملة؛ لكونها على حرفين. وأما «يا(١)» فإن معها الياء وهو سبب الإمالة.

وحكى قطرب إمالة «لا» من دون «إما» نحو: لا أفعل؛ لإفادتها(٢) الجملة كـ«بلى».

(وغير المتمكن) من الأسماء **(كالحروف)** في عدم التصرف، فلا يمال وإن وجد فيه سبب الإمالة نحو: إذا(٣)، وإن سمي به أميل ما فيه سبب الإمالة كـ«إذا»، دون غيره كـ«متى» شرطاً.

(و)أميل **(ذا(٤))** في الإشارة **(وأنى ومتى)** في الاستفهام **(كبلى)** أي: كما أميل «بلى» في الحروف، أما «ذا» فلتصرفها؛ إذ توصف، وتصغر، ويوصف بها، بخلاف «ما» الاستفهامية. والظاهر أن «تا» مثلها(٥).

وأما «أنى» و«متى» فلإغنائهما عن الجملة؛ لأنك تحذفها معهما إذا قامت عليها قرينة، كما تقول: متى؟ لمن قال: سار القوم، وكقوله:

---

(١) جواب سؤال مقدر، تقديره: وإذا كانت على حرفين فـ«يا» كذلك، فأجاب بقوله: فإن معها الياء.إلخ.

(٢) عبارة الرضي: لإفادتها معنى الجملة في بعض الأحوال كبلى.

(٣) وألفه منقلبة عن الياء على قول الأخفش، وعن الواو على قول غيره. نجم الدين.

(٤) قال في شرح الهادي: وألفه منقلبة عن ياء، وأصله ذيٌّ، فحذفت الياء الثانية تخفيفاً، وقلبت الثانية ألفاً لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة طلباً للخفة. جاربردي. وألفها منقلبة عن الياء عيناً على قول الأخفش، أو لاماً على قول غيره.

(٥) أي: مثل ذا.

أنى ومن أين آبك الطرب؟ من حيث لا صبوة ولا أَرَبُ[(١)]

فلا يمالان إلا في الاستفهام، إذ الجملة إنما تحذف بعدهما فيه، بخلاف ما إذا كانتا للشرط.

ولما كان «عسى» فعلاً غير متصرف كان مظنة أن يُتوهم أنها لا تمال كما لا تمال الأسماء غير المتمكنة- فدفع الوهم بقوله: **(وأميل عسى لمجيء عسيت)** يعني أنه وإن كان غير متصرف لكنه أقوى من غير المتمكن؛ إذ تنقلب ألفه ياء عند لحوق الضمير به، وذلك تصرف مَّا تستفيد به قوة.

(وقد تمال الفتحة مفردة) عن ألف أو هاء أو همزةٍ ممالةٍ فتحتها[(٢)]، وذلك إذا كانت قبل راءٍ مكسورة، سواء كانت على الراء **(نحو: من الضرَر)**، أو على حرف الاستعلاء نحو: من المطَر، أو غيرهما **(و)**ذلك نحو: **(من الكبَر، ومن المحاذَر)**. وإذا أميلت فتحة الذال في المحاذر لم تمل الألف التي قبلها؛ لأن الراء لا قوة لها على إمالة الفتحة التي قبلها وإمالة الألف التي قبل الفتحة، بل لا تقوى إلا على إمالة الفتحة المتصلة بها أو المنفصلة عنها بحرف ساكن كفتحة «عمرو».

وقد تمال الضمة التي قبل الراء المكسورة متصلة بها نحو: من السَّمُر، ومنفصلة بساكن نحو: من عُمْر.

وإنما اقتصر[(٣)] في التعريف على الفتحة لندرة إمالة الضمة.

---

(١) استشهد به على أن «أنى» فيه للاستفهام بمعنى كيف، والجملة المستفهم عنها محذوفة؛ لدلالة ما بعده عليها، والتقدير: أنى آبك ومن أين آبك؟ وآبك: جاءك وغشيك، وهو فعل ماض من الأوب. والطرب: خفة من فرح أو حزن، والمراد الأول. والصبوة: الصبا والشوق. من حواشي شرح شواهد الشافية. وروى بدل قوله: ولا أرب: ولا ريب، ثم قال: والريب: جمع ريبة، وهي الشبهة. والبيت مطلع قصيدة للكميت بن زيد الأسدي مدح بها رسول الله ﷺ.

(٢) أي: فتحة الهمزة.

(٣) أي: المصنف في قوله: «الإمالة: أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة».

تخفيف الهمزة

ولما فرغ من الإمالة شرع في تخفيف الهمزة فقال: **(تخفيف الهمزة يجمعه الإبدال والحذف وبين بين[١])** أي: لا يخرج عن هذه الثلاثة؛ لأن المجموع[٢] لا يخرج عن جامعه. وقدم الإبدال على الحذف لأن فيه إبقاءً مّا على الهمزة بقيام غيرها مقامها، بخلاف الحذف فإنه إذهاب لها بالكلية.

وأخر بين بين مع أن الإبقاء فيه عليها أكثر لاحتياجه إلى التفسير، فأخره ليتصل بتفسيره، وتتصل الأقسام من غير حاجة إلى تكرار ذكره، فمن ثمة قال: **(أي: بينها وبين حرف حركتها)** أي: بين الهمزة والواو إن كانت مضمومة، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة، وبينها وبين الألف إن كانت مفتوحة، وتجعل الحركة التي عليها مختلسة سهلة بحيث تكون كالساكنة وإن لم تكن ساكنة؛ بدليل مجيئها في الشعر وبعدها ساكن بحيث لو جمع بين الساكنين لانكسر البيت، قال الأعشى:

أأن رأت رجلاً أعشى أضرّ به ... ريب المنون ودهر متبل خَبِل[٣]

(وقيل:) بين بين على ضربين؛ لأنه إما أن يكون بينها وبين حرف حركتها كما ذكر، وهو الأول **(أو)** يكون **(بينها وبين حرف حركة ما قبلها)** وهو الثاني،

---

(١) أي: بين الإبدال والحذف.

(٢) أي: التخفيف، لا يخرج عن جامعه وهو الثلاثة.

(٣) قال الأعلم: استشهد به على تخفيف الهمزة الثانية من قوله: أأن، وجعلها بين بين، والاستدلال بها على أن همزة بين بين في حكم المتحركة، ولولا ذلك لانكسر البيت؛ لأن بعد الهمزة نوناً ساكنة، فلو كانت الهمزة المخففة في حكم الساكنة لالتقى ساكنان وذلك لا يكون في الشعر إلا في القوافي. انتهى.
والبيت من قصيدة الأعشى المشهورة، و«أأن» الهمزة الأولى للاستفهام، وأن -بالفتح- هي أن المصدرية، وهي مع مدخولها مجرورة بلام العلة. والأعشى: الذي لا يبصر بالليل. والمتبل: الذي يذهب المال والولد. وخبل -بفتح المعجمة وكسر الموحدة-: ملتو على أهله. من شرح شواهد الشافية.

وهذا الثاني على قول هذا القائل لا يكون في كل موضع، بل في المواضع المعينة، كما في «سُئل» و«مستهزئون» على ما يجيء إن شاء الله تعالى.

(وشرطه) أي: تخفيف الهمزة **(أن لا تكون)** الهمزة **(مبتدأ بها)** أي: في ابتداء الكلام بحيث لم يسبقها لفظ أصلاً، بل تكون مسبوقة إما ببعض حروف كلمتها كرأس، أو بكلمة أخرى نحو: قد أفلح.

وإنما شرط ذلك لأن إبدال الهمزة إنما يكون بتدبير[1] حركة ما قبلها، كما يجيء في نحو: بئر. وحذفها إنما يكون بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، كما في «مسألة» و«قد أفلح». وكذا بين بين البعيد تدبر[2] بحركة ما قبلها، وإذا كانت في ابتداء الكلام لم يكن قبلها شيء، مع أنه[3] يقربها من الساكن أيضاً. وأما بين بين المشهور فيقربها من الساكن كما يجيء إن شاء الله تعالى، والمبتدأ بها لا تكون ساكنة ولا قريبة من الساكن.

ولم تخفف نوعاً آخر من التخفيف غير الأنواع المذكورة كقلبها حرفاً من جنس حركتها مثلاً لأن المبتدأ بها خفيفة؛ إذ الثقل يكون في الأواخر، على أنها قد قلبت في الأول هاء في بعض المواضع، كهرقت، وهرحت، وهياك.

(و)اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل حروف الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع ثقلت بذلك على المتلفظ بها، فخففها قوم -وهم أهل الحجاز، ولا سيما قريش- وحققها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان، فنقول:

(هي) قسمان: **(ساكنة ومتحركة)** وهي قسمة حاصرة **(فالساكنة)** إذا أريد تخفيفها **(تبدل بحرف حركة ما قبلها)** إذ حرف العلة أخف منها، سواء كانت

(١) أي: بقلب. ولفظ حاشية: أي: بإتباع.
(٢) أي: تبدل وتقلب.
(٣) أي: بين بين.

تلك الحركة في كلمتها وهي وسط **(كراس، وبير، وسوت**[(١)]**)** أو آخر نحو: «لم يقرا» و«لم يقري» و«لم يردؤ[(٢)]».

أو في غير كلمتها **(و)**لا تكون إلا أولاً **(نحو: إلى الهد اِتِنا**[(٣)]**)** بالتاء المكسورة بعد الألف **(واللذيتُمن**[(٤)]**)** بالتاء المضمومة بعد الياء **(ويقول وذن**[(٥)] **لي)** بالذال المفتوحة بعد الواو؛ لأنها حذفت ألف الهدى لالتقاء الساكنين، وقلبت الهمزة ألفاً للفتحة التي قبلها. وكذلك حذفت ياء الذي لالتقاء الساكنين؛ فقلبت الهمزة ياء لانكسار ما قبلها. وكذلك قلبت واواً في: «يقولُ وذن لي» للضمة التي قبلها.

وإنما أبدلت بحرف حركة ما قبلها ولم تجعل بين بين إذ لا حركة لها حتى تجعلها بينها وبين حرف حركتها.

ولم تحذف لأنها إنما تحذف بعد إلقاء حركتها على ما قبلها ليكون دليلاً عليها، ولا حركة لها.

(والمتحركة) إذا أريد تخفيفها إما أن يكون قبلها ساكن أو متحرك، **(إن كان قبلها ساكن وهو واو أو ياء زائدتان)** في بنية الكلمة **(لغير الإلحاق قلبت)**

---

(١) سؤت: فعل ماض مسند إلى المتكلم، من ساء يسوء. جاربردي.

(٢) من الردء، وهو الهلاك.

(٣) إيتنا: أمر من الإتيان، قلبت الهمزة الثانية فيه ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وليس هذا موضع الاستشهاد، ثم اتصل بقوله: «الهدى» فسقطت همزة الوصل من أوله، فعادت الهمزة الثانية المنقلبة؛ لزوال موجب القلب، فالتقى ساكنان -وهما ألف هدى والهمزة العائدة- فحذفت ألف هدى، فصار: «إلى الهدئتنا» بهمزة ساكنة بعد الدال، فانقلبت ألفاً، فصار إلى الهد اتنا، وهو موضع الاستشهاد. جاربردي

(٤) أوتمن: فعل ماض مجهول، من الائتمان، قلبت الهمزة الثانية واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، ولما اتصل بقوله: «الذي» سقطت همزة الوصل في الدرج وعادت الثانية المنقلبة، فالتقى ساكنان: الهمزة من «اؤتمن»، والياء من «الذي»، فحذفت الياء، فصار «الذئتمن» بهمزة ساكنة بعد الذال، فقلبت ياء، فصار: «الذيتمن». جاربردي.

(٥) ايذن: أمر من أذن يأذن، قلبت الهمزة الثانية منه ياء، ثم أسقطت همزة الوصل في الدرج وعادت الهمزة المنقلبة، فصار: «يقول أذن»، فقلبت الهمزة واواً، فصار: «يقول وذن لي».

الهمزة **(إليه)** أي: إلى ذلك الساكن الذي هو إما الواو أو الياء **(وأدغم)** ذلك الساكن **(فيها)**؛ لأنه لما لم يمكن تخفيفها بجعلها بين بين -لئلا يلزم شبه الساكنين- ولا بالحذف- لأن الساكن الذي قبلها مما ذكر لا يقبل الحركة كما سيتضح[١]، والحذف إنما يكون بنقل الحركة إلى ما قبلها ليدل عليها- قصد[٢] التخفيف بالإدغام وإن لم يقرب مخرج الهمزة من مخرج الواو والياء، لكنهم قنعوا في الإدغام بأدنى مناسبة -وهو اشتراك الجميع في صفة الجهر- لاستكراههم الهمزة، وانسداد سائر أبواب التخفيف[٣]، ولهذا قلبوا الثانية للإدغام إلى الأولى، مع أن القياس في إدغام المتقاربين -كما يجيء في بابه- قلب الأولى إلى الثانية؛ لأن حاملهم على الإدغام الفرار من الهمزة المستكرهة، فلو قلبوا الأولى[٤] إلى الثانية لوقعوا في أكثر مما فروا منه، وذلك **(كخطيَّة)** في خطيئة، **(وأُفَيّس)** في أُفَيْئِس مصغر أفؤس، جمع فأس، **(ومقروَّة)** في مقروءة.

ومثَّل في الياء بمثالين تنبيهاً على أنها قد تكون مدة وقد تكون غير مدة، وليس ذلك[٥] إلا ياء التصغير فقط؛ لأنها كالمدة في عدم قبولها الحركة، وأما الواو فلا تكون إلا مدة[٦].

ولما قال بعضهم[٧]: إن هذا التخفيف ملتزم في «نبي» و«بريَّة» ولا يجوز غيره رده المصنف فقال: **(وقولهم: التزم في نبي وبرية غيرُ صحيح)** كيف ونافع يقرأ

---

(١) من كونه غير أصلي ولا في مقابلة أصلي.
(٢) جواب «لما».
(٣) أي: «الحذف وبين بين»؛ لما ذكره أولاً.
(٤) أي: الواو والياء، إلى الثانية أي: الهمزة.
(٥) أي: غير المدة.
(٦) هنا.
(٧) في نسخ: بعض.

«النبيء» بالهمزة في جميع القرآن[١]؟ وهو وابن ذكوان يقرآن: «البريئة» بالهمزة؟ فليس بمُلتزَم **(ولكنه كثير)**، وهذا[٢] الدليل[٣] على القول بتواتر القراءات السبع -كما هو مذهب المصنف- ظاهر.

قيل: وعلى غيره أيضاً؛ إذ لا أقل من أن تكون كغيرها مما نقله الآحاد، بل ما نقله القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط، وهم أعدل من النحاة، فالمصير إلى قولهم أولى. وهذا مبني على أن «النبيء» من المهموز اللام كما هو مذهب سيبويه.

قال الرضي: وهو الحق، خلافاً لمن قال: إنه من النباوة، أي: الرفعة؛ وذلك[٤] لأن جمعه «نبئآء» ككرماء، وإنما جمع على أنبئاء -وإن كان أفعلاء جمع فعيل المعتل اللام كصفي وأصفياء، وفعلاء جمع الصحيح اللام ككريم وكرماء- لأنه لما كثر في واحده التخفيف[٥] صار كالمعتل اللام نحو: سخي.

وعلى[٦] أن البرية -وهي الخلق- مأخوذة من «برأ» بالهمز، أي: خلق، لا من «البرا» وهو التراب وإلا لم يكن من المهموز، قال الفراء[٧]: تقول منه: براه الله يبروه بروأً، أي: خلقه.

(وإن) لم يكن الساكن الذي قبلها هو الواو والياء المذكورتين، بل **(كان ألفاً)**

---

(١) على رواية ورش، وأما قالون فكذلك إلا في موضعين في سورة الأحزاب: ﴿وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾ في حال الوصل، وينظر هل يقف في الموضعين بالهمزة أو بالياء.

(٢) هذا مبتدأ، وقوله: «ظاهر» خبره.

(٣) يعني: قراءة نافع.

(٤) أي: كونه من المهموز اللام.

(٥) فقيل: نبي.

(٦) عطف على قوله: على أن النبيء من المهموز اللام.

(٧) قال الفراء: إن أخذت من البرى -وهو التراب- فأصلها غير الهمزة، تقول منه: براه الله يبروه بروأً، أي: خلقه. جاربردي.

كساءل ويشاء **(فبين بين المشهور)** أي: بينها وبين حرف حركتها وإن كان[1] شبه الساكنين؛ لتعذر غيره، فالحذف إنما يكون بعد نقل حركتها إلى ما قبلها كما تقدم، ونقلها إلى الألف محال.

وكذا لا يجوز قلبها واواً أو ياء متحركة؛ لاستثقالها بعد الألف الزائدة، ومن ثمة[2] تقلب همزة في نحو: قائل وبائع، وطُرد الحكم فيها بعد الأصلية، ولا ساكنةً[3] لذلك، وللساكنين[4].

ولا الإدغام؛ لأن الألف لا تدغم[5] كما يجيء في بابه. ولم يمكن بين بين البعيد[6]؛ إذ لا حركة لما قبلها.

(وإن كان) الساكن الذي قبلها حرفاً **(صحيحاً)** غير نون انفعل كـ«انْأَطَر[7]»؛ للزومها[8] السكون[9]، وكأن المصنف لم يستثنه لقلته **(أو معتلاً غير ذلك)** أي: غير الألف والواو والياء الجامعتين[10] للشروط، بأن تكونا أصليتين، أو زائدتين للإلحاق، أو من غير بنية الكلمة[11] **(نقلت حركتها إليه)** لقبوله الحركة

---

(١) أي: وإن ثبت، فكان تامة، وقيل: على بابها.

(٢) أي: ومن أجل استثقال الواو أو الياء المتحركة بعد الألف الزائدة.

(٣) عطف على متحركة من قوله: « ولا يجوز قلبها واواً أو ياء متحركة» تمت. وقوله: « لذلك» أي: لاستثقالها بعد الألف.

(٤) أي: لأنه يلتقي ساكنان لو قلبت الهمزة واواً أو ياءً ساكنة بعد الألف، والساكنان هما: الألف، والواو أو الياء.

(٥) ولا يدغم فيها. جاربردي.

(٦) أي: بينها وبين حرف حركة ما قبلها.

(٧) أي: اعوجَّ. قاموس.

(٨) أي: نون «انفعل».

(٩) قال ابن جماعة: وسبب ذلك -أي: عدم نقل الحركة إلى نون انفعل- ما يؤدي إليه من الالتباس؛ فإنك إذا نقلت إليها حذفت الهمزة ثم همزة الوصل للاستغناء عنها فتبقى نطر، فتلتبس بالثلاثي المجرد. قال أبو حيان: ومن لم يبال بالعارض أجاز ذلك.

(١٠) أي الواو والياء. وشروطهما عكس هذه الأمور.

(١١) كأن يكونا ضميرين نحو: اتبعوا أمرهم، واتبعي أمرهم؛ إذ الواو والياء كلمتان مستقلتان تحتملان الحركة نحو: اخشون واخشين. رضي بتصرف.

حينئذ **(وحذفت)** الهمزة. ولم تُجعل بين بين لئلا يلزم شبه الساكنين، فلا تجعل الهمزة بين بين إلا في موضع لو كان مكانها فيه ساكن لجاز(١)، إلا مع الألف وحدها كما تقدم(٢) للضرورة، كذا قال الرضي.

وهو منقوض بجعلها بين بين في «مستهزئون(٣)» كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

ولم يبدلوها(٤) حرف علة بلا نقل حركة ولا بعد نقلها، قال سيبويه: لأنهم كرهوا أن يدخلوها في بنات الواو والياء(٥). **(نحو: مسلة)** في: مسألة **(والخَب)** في: الخبء **(وشيٍ)** في: شيء **(وسَوٍ)** في سَوْءٍ؛ فنقلت فيها(٦) لقبولها الحركة؛ لأن فاء الكلمة وعينها ولامها أصلها قبول الحركة. **(وجَيَل)** في: جيأل، وهو الضبع **(وحَوَبَه)** في: حَوْأَبة ـ بالحاء المهملة ـ وهي القرية الواسعة(٧)، نقلت فيهما لقبولهما الحركة؛ لأنَّ ما للإلحاق في مقابلة حرف أصلي. وأبيَ يوب في: أبي أَيوب(٨) **(وأَبُوَ يُّوب)** في: أبو أَيُّوب **(وذُوَمْرِهم)** في: ذو أَمْرهم، نقلت فيها لأن الواو والياء من أصل الكلمة، فهما قابلتان للحركة.

(وابتغيَ مرَه) في: يا هند ابتغي أمره، و«ابتغوَا(٩) امره» في: يا قوم ابتغوا أمره، ومسلمي(١٠) بيك **(وقاضو(١١) بيك)** في: مسلمي أبيك، وقاضو أبيك. وقاتِلوُ

---

(١) وهنا لا يجوز سكون ما قبلها.

(٢) نحو: قائل وكساء. رضي.

(٣) فإنها جعلت فيه بين بين مع أنه لو كان مكانها ساكن لم يجز؛ لملاقاتها واو الجمع الساكنة. ويمكن أن يقال: مراد الرضي من قوله: «فلا تجعل الهمزة .» إلخ الهمزة التي قبلها ساكن؛ بقرينة السياق، وقرينة ما سيأتي من تخفيف مستهزون.

(٤) عطف علىٰ قوله: «ولم تجعل بين بين .» إلخ.

(٥) أي: الذي عينها أو لامها واو أو ياء.

(٦) أي: في الأمثلة.

(٧) وهو اسم ماء أيضاً، والواو فيه والياء في «جيأل» للإلحاق بجعفر.

(٨) والفرق بين هذه الأمثلة وبين ما تقدم أن ما تقدم في كلمة، وهنا الثقل في كلمتين.

(٩) والياء والواو للضمير.

(١٠) هذا المثال وما بعده في ياء الجمع وواوه.

(١١) جمع قاض، والأصل قاضون، حذفت النون لأجل الإضافة. جاربردي

امّك، وجازرو ابلك، وبقاتليُ امِّك، وجازري ابلك، نقلت فيها لقبولها الحركة.

واغتفر الضم والكسر على الواو والياء هنا لعروضه؛ لأن الواو والياء فيها ليست من بنية الكلمة: أما في ياء الضمير وواوه فلكونها كلمتين مستقلتين، وأما في ياء الجمع وواوه فلكونها لمعنى كالتنوين(١).

(وجاء باب شيء وسوء مدغماً أيضاً) عند بعض، يعني قد تشبه الواو والياء اللتين(٢) حقهما أن يكونا كالصحيح بالواو والياء اللتين(٣) حقهما قلب الهمزة إليهما وإدغامهما فيها، فتقلب الهمزة إلى الواو والياء ويدغمان فيها في نحو: شيٍّ وسوٍّ وأَبُوَّ يُّوب، وذوَّمْرهم..إلى آخرها؛ لكن ذلك في الهمزة المفتوحة(٤) لخفتها، والتي حركتها إعرابية لعدم ثبوتها كشيٍّ وسوٍّ.

وأما الهمزة المكسورة والمضمومة لغير الإعراب [فلا يدغم فيها في هذا الباب لثقله](٥) فلا يقال في «أبو أمك» و«أبي أمك»: «أبوُّ مك» و«أبيُّ مّك»، ولا في «سوءوا(٦)» و«سوئي»: سُوُّوا وسُوِّي.

(والتزم ذلك) التخفيف، أعني حذف الهمزة بعد نقل حركتها **(في باب يرى)** مضارع رأى، أصله: يَرأَى كيمنع، نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت **(وأرى يُرِي)** زيد عمراً، أصله: أرأىَ يُرإِيُ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت. وأراد بباب يرى وأرى كل ما كان من تركيب رأى -سواء كان من الرؤية أو من الرأي أو من الرؤيا- إذا زدت عليه حرفاً آخر لبناء صيغة وسكن راؤه، فإنه يجب حذف همزته بعد نقل حركتها، إلا «مَرْأى(٧)» و«مِرآة» و«مرئي»،

---

(١) فجريا مجرى ياء الضمير وواوه، فيتحملان الحركة نحو: مصطفو القوم ومصطفي القوم. نجم.

(٢) ليستا بزائدتين. جاربردي.

(٣) الزائدتين كما في خطيئة ومقروءة. جابردي.

(٤) كأيوب وأمرهم.

(٥) ما بين المعكوفين من شرح الرضي.

(٦) «سوءوا» فعل أمر للجماعة، أي: سوءوا يازيدون الظن بعمرو. و«سوئي» فعل أمر للمؤنث، أي: سوئي يا هند الظن بفلان.

(٧) يقال: هو مني بمرأى، أي: بحيث أراه. والمرآة -بكسر الميم-: التي ينظر فيها الإنسان، =

وذلك[١] **(للكثرة)** أي: لكثرة الاستعمال. وقد جاء إثباتها في الشعر، قال:

أَرِي عَيْنَيَّ مَا لم ترأياه   كلانا عالم بالترهات[٢]

(بخلاف ينأى[٣]، وأنأى، ويُنْئِي) فإنه لم يلتزم فيه هذا التخفيف، بل يجوز [فيه] على الأصل؛ لأنه أقل استعمالاً من يَرَى ونحوه.

(وكثر) هذا التخفيف **(في سل)** وأصله اسأل، نقلت حركة الهمزة إلى السين وحذفت همزة الوصل.

قال المصنف: يلزم حذف همزة الوصل وإن كانت حركة السين عارضة؛ لأن مقتضي كثرة التخفيف فيه اجتماع الهمزتين، فكأن الهمزة[٤] باقية لَمَّا بقيت حركتها على السين، فحذفت همزة الوصل وجوباً.

وإنما كثر فيه بخلاف نحو: مسألة **(للهمزتين)** فيه[٥]، وهما: همزة الوصل، والهمزة التي هي عين الكلمة.

(وإذا[٦] وقف على المتطرفة) المتحركة على مذهب أهل التخفيف[٧] –

وبالفتح: المنظر الحسن. صحاح. أي: فلا تخفف وجوباً، قال ابن جماعة: دون اسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل وفعلي التعجب واسمي المكان والآلة، نحو: أنا راء، وأنت مرئي، وهو أرأى منه، وما أرآه وأرء به، وهذا مرأى، وهذه مرآة.

(١) أي: التزام التخفيف.

(٢) أفرد «عالم» رعاية للفظ كلا؛ فإنه مفرد لفظاً مثنى معنى. والترهات: جمع ترهة، وهي الباطل. والبيت لسراقة البارقي في قصته مع المختار الثقفي. و«أري عيني» بضم الهمزة مضارع من الإراءة، خفف بحذف الهمزة من آخره. و«ما» نكرة بمعنى شيء، مفعول ثان لأري، والأول هو عيني. وكلانا، أي: أنا وأنت. واستشهد به على أنه جاء لضرورة الشعر إثبات الهمزة في ترأياه والقياس: نقل حركتها إلى الراء وحذفها. من شرح شواهد الشافية بتصرف.

(٣) مضارع نأى، أي: بعد.

(٤) الثانية.

(٥) أي: في سل.

(٦) هذا شروع في بيان أن الهمزة المتطرفة التي كانت متحركة في الوصل كيف يوقف عليها، ولم يشر إلى مثل ذلك في الساكنة؛ لأن الهمزة الساكنة في الوصل حكمها في التخفيف حال الوصل كحكمها حال الوقف. جاربردي. وقوله: «حكمها في التخفيف حال الوصل كحكمها حال الوقف» قال ابن جماعة: الأحسن العكس كما لا يخفى، لكنه بدأ بالمعلوم.

(٧) أهل الحجاز.

إذ قد مضى في الوقف حكمها عند أهل التحقيق[١]- **(وقف بمقتضى الوقف)** من وجوهه السابقة **(بعد التخفيف)** السابق ذكره الذي هو ثابت لها في حال الوصل، فيجتمع مقتضى الوقف والتخفيف، يعني أنك تخفف الهمزة أولاً؛ لأن حالة الوصل مقدمة على حالة الوقف، فتخفف أولاً على ما هو حق التخفيف من النقل والحذف في نحو: «الخبء»، ومن القلب والإدغام في نحو: «بريء ومقروء»، فيبقى «الخبَ» بتحريك الباء كالدم، ويبقى «بريٌّ» و«مقروٌّ» مشددين، فيوقف عليهما[٢] بمقتضى الوقف **(فيجيء)** حينئذ **(في: «هذا الخبُ» و«بريٌّ» و«مقروٌّ» السكون والروم والإشمام)** إذ هي[٣] مقتضى الوقف فيها. ويجوز في نحو: «الخب» أيضاً التضعيف؛ إذ هو من مقتضى الوقف فيه كما تقدم.

(وكذا[٤] باب شيء وسوءٍ) أي: ما تطرفت فيه الهمزة مما قبلها واو أو ياء، وحقها فيه الحذف، ويجوز فيه القلب والإدغام- يجري فيه الوجوه[٥] الثلاثة، سواء **(نقلت)** حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت كما هو الأكثر **(أو)** قلبت الهمزة إلى الواو والياء و**(أدغمت)** كما هو الأقل، **(إلا أن ما[٦] قبلها)** من الهمزة المتطرفة **(ألف)** نحو: يشاء- وقد عرفت أنَّه يجوز الوقف عليها بالسكون والروم والإشمام، فمقتضى الوقف أحد الثلاثة، وأَنَّ[٧] تخفيفها بجعلها بين بين كما تقدم-

(١) بنو تميم، وهو أنهم يبدلونها حرفاً من جنس حركتها المضمومة واواً والمفتوحة ألفاً والمكسورة ياءً.

(٢) أي: على الواو في مقرو والياء في بري، وفي نسختين «عليها»، أي: على الهمزة المتطرفة.

(٣) أي: السكون والروم والإشمام مقتضى الوقف في الخب وبري ومقرو.

(٤) مبتدأ خبره قوله: يجري فيه الوجوه الثلاثة.

(٥) لأنه حينئذ يكون في آخرهما ياء مخفف مضموم، أو ياء مشدد مضموم، أو واو كذلك، فيرجع إلى ما مر. جاربردي.

(٦) أي: التي.

(٧) أي: وعرفت أن تخفيفها بجعلها بين بين، أي: المشهور.

فهي **(إذا وقف)** أي: أريد الوقف **(عليها بالسكون)** وهو الأكثر أو ما في حكمه من الإشمام **(وجب قلبها ألفاً[١])** ولم يمكن حينئذ أن يوقف عليها بمقتضى الوقف بعد التخفيف كغيرها؛ لأن بين بين لا يجامع السكون، إذ لا بد فيه من شيء من الحركة، فحينئذ[٢] وجب إسكان الهمزة المجعولة بين بين، وجاز التقاء الساكنين[٣] لأنه في الوقف، فبطل تخفيف بين بين بإسكانها[٤]، ووجب قلبها ألفاً؛ لأنه قصد تخفيفها[٥]. ولم يتأت الحذف **(إذ لا نقل)** لتعذر تحريك الألف، وذلك[٦] إنما يكون بنقل الحركة إلى ما قبل الهمزة، **(وتعذر التسهيل)** لما تقدم[٧]، فلم يبق إلا قلب الهمزة ألفاً؛ لكون الألف قبلها بمنزلة الفتحة، فصار مثل: لم يقرا، **(فيجوز)** بعد قلبها ألفاً **(القصر)** بحذف أحد الألفين[٨]، فتمد مدة قصيرة بتقدير ألف واحدة **(والتطويل)** بإبقاء الألفين، واحتمل ذلك[٩] لأن الوقف يحتمل فيه التقاء الساكنين، فيُمد مدة طويلة بتقدير ألفين.

(وإن وقف) على المتطرفة التي قبلها ألف **(بالروم)** -وهو الأقل- وقف على قياس ما تقدم، أعني بالروم بعد التخفيف؛ لأنه مقتضى الوقف حينئذ، فيجمع بينه وبين التسهيل؛ لإمكان مجامعة بين بين للروم، إذ هو حركة خفية كما تقدم، وهذا معنى قوله: **(فالتسهيل[١٠] كالوصل)**. ولم يتعرض للتضعيف

(١) لوجود الألف قبلها ووجوب قلب الهمزة حرفاً من جنس حركة ما قبل الألف. ركن.
(٢) أي: حين أن تريد الوقف عليها بالسكون.
(٣) أي: الألف والهمزة التي قد صارت ألفاً.
(٤) لأن الفرض أنه وقف عليها بالسكون.
(٥) بنوع آخر من التخفيف، وهو القلب ألفاً.
(٦) أي: الحذف.
(٧) من أن بين بين لا يجامع السكون.
(٨) للساكنين.
(٩) أي: إبقاء الألفين.
(١٠) أي: يتعين أن يكون تخفيفها بجعلها بين بين كما كان تخفيفها حال الوصل كذلك. جاربردي.

لأنه ليس من مقتضى الوقف؛ إذ لا تضعف الهمزة كما تقدم.

هذا إذا كانت الهمزة مضمومة أو مكسورة أو غير منونة، فإن كانت منصوبة منونة فليست متطرفة، فلا يجيء فيها هذه الفروع(١)، فيقلب التنوين ألفاً نحو: دعاءا وعشاءا.

(وإن كان قبلها متحرك فتسع) أي: فهي باعتبار حركتها وحركة ما قبلها تسع همزات: **(مفتوحة وقبلها الثلاث)** الحركات، **(ومكسورة كذلك)** أي: وقبلها الثلاث **(ومضمومة كذلك)**.

والفتحة(٢) قد تكون في كلمتها وقد تكون في غيرها، وأمثلتها على الترتيب ما ذكره بقوله: **(نحو: سَأَل)** و«قالَ أَحمد» في المفتوحة مفتوحاً ما قبلها، **(ومِئَة)** و«بغلامِ أبيك» فيها مكسوراً ما قبلها، **(ومُؤَجل)** و«هذا غلامُ أبيك» فيها مضموماً ما قبلها.

(وسَئِم) و«قالَ إِبراهيم» في المكسورة مفتوحاً ما قبلها، **(ومستهزِئِين)** و«بغلامِ إِبراهيم» فيها مكسوراً ما قبلها، **(وسُئِل)** و«هذا غلامُ إِبراهيم» فيها مضموماً ما قبلها.

(ورَؤُوف) و«رأيت جبلَ أُحد» في المضمومة مفتوحاً ما قبلها، **(ومستهزِئُون)** و«بجبلِ أُحد» فيها مكسوراً ما قبلها، **(ورُؤُوس)** و«هذا جبلُ أُحد» فيها مضموماً ما قبلها.

فإذا أردت تخفيفها متصلة كانت أو منفصلة **(فنحو: مؤَجل(٣) واو)** أي: ما كانت مفتوحة بعد مضموم فإنها تقلب واواً محضة؛ لتعذر حذفها، إذ لا تحذف إلا بعد نقل الحركة، ولا تنقل الحركة إلى متحرك.

---

(١) السكون والروم والإشمام.

(٢) كذا في جميع النسخ، وكتب عليها: الصواب: والحركة؛ ليكون أعم للثلاث.

(٣) وهذا غلام أبيك.

ويتعذر التسهيل أيضاً؛ إذ تصير بين الهمزة والألف، فلما استحال مجيء الألف بعد الضمة لم يجوزوا مجيء شبه[١] الألف بعدها.

(ونحو: مئة ياء) أي: المفتوحة المكسور ما قبلها تقلب ياء محضة؛ لمثل ما ذكرنا في نحو: «مؤجل».

(ونحو: مستهزئون) من المضمومة بعد مكسور **(وسئل)** من المكسورة بعد مضموم تخفيفها **(بين بين المشهور)** وهو بين الهمزة وبين حرف حركتها، أعني بين الهمزة والواو في الأول، وبينها وبين الياء في الثاني، كباقي الأمثلة.

(وقيل:) لا يجوز فيهما إلا بين بين **(البعيد[٢])** إذ لو سهلتها على المشهور لكانت الأولى[٣] كالواو الساكنة، ولا تجيء بعد الكسرة، والثانية[٤] كالياء الساكنة، ولا تجيء بعد الضمة، كما لا يجيء الألف بعد الكسرة والضمة.

وهذا[٥] الذي ذهب إليه هذا القائل قياساً على «مؤجل» و«مائة» وإن كان قريباً لكن يمكن الفرق بأن المسهلة المفتوحة لم يستحل مجيئها بعد الضم[٦] والكسر، لكنه لما استحال مجيء الألف الصريح بعدهما منع مجيء شبه الألف أيضاً بعدهما.

وأما الواو الساكنة فلا يستحيل مجيئها بعد الكسرة، بل يستثقل، وكذلك الياء الساكنة بعد الضمة، فلم يمنع مجيء شبه الواو الساكنة[٧] بعد الكسرة،

---

(١) المشهور لما ذكره الشارح. وغير المشهور إما لأنه فرعه، أو لأن كل موضع يجوز فيه بين بين غير المشهور يجوز فيه المشهور، ولما لم يجز هنا بين بين المشهور امتنعوا عن غير المشهور؛ لئلا يتوهم أن المشهور أيضاً جائز.

(٢) فيكون: مستهزئون بين الهمزة والياء، وسئل بين الهمزة والواو. جاربردي.

(٣) أي: همزة نحو: مستهزئون.

(٤) أي: همزة نحو: سئل.

(٥) قوله: «وهذا» مبتدأ، خبره مقدر مدلول عليه بقوله: «يمكن الفرق»، أي: وهذا الذي ذهب إليه القائل بالقياس على مؤجل ومائة يمكن دفعه ببيان الفرق بأن المسهلة. إلخ.

(٦) كمؤجل، والكسر كمائة.

(٧) وهي المسهلة المضمومة في مستهزئون.

وشبه الياء الساكنة[١] بعد الضمة. وهذا القول ينسب إلى الأخفش، وقد ينسب إليه أيضاً في الموضعين قلبها في الأول ياء محضة، وفي الثاني واواً محضة.

(والباقي) من الأمثلة -وهو خمسة- تخفيفها **(بين بين المشهور)** أي: بينها وبين حرف حركتها بلا خلاف؛ لأن القصد التخفيف، وقد حصل بالتسهيل بين بين، والأصل عدم إخراج الحرف عن جوهره لغير ضرورة.

(وجاء) تخفيف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بوجه آخر، وهو إبدالها ألفاً **(نحو: منساة وسال)** وقرئ به في القرآن، **(و)**المكسورة المكسور ما قبلها بإبدالها ياء ساكنة **(نحو: الواجي وصلاً)** في قولك: «مررت بالواجي يا فتى» مثلاً.

والمضمومة المضموم ما قبلها بإبدالها واواً ساكنة، نحو: روس، قال سيبويه: وليس ذا بقياس متلئب[٢]، بل سماع، قال: وإذا كان ذلك في اضطرار الشعر صار قياساً، قال:

راحت بمسلمة البغال عشية   فارعي فزارة لا هناك المرتع[٣]

وقال:

سالتاني الطلاق أن رأتاني   قل مالي قد جئتماني بنُكْر[٤]

---

(١) وهي المسهلة المكسورة في سئل.

(٢) أي: مطرد في سعة وغيرها. جاربردي.

(٣) البيت للفرزدق، قاله حين عزل مسلمة بن عبدالملك عن العراق ووليها عمر بن هبيرة، فهجاهم الفرزدق، ودعا على قومه أن لا يهنئوا النعمة، وأراد بالبغال بغال البريد التي قدمت بمسلمة عند عزله. وراح يروح روحاً يكون بمعنى الغدو وبمعنى الرجوع. و«عشية»: واحدة العشي، وهو ما بين الزوال إلى الغروب، وقيل: هو آخر النهار، وقيل: من الزوال إلى الصباح. وفارعي: أمر من الرعي، من رعت الماشية ترعى، إذا سرحت بنفسها إلى المرعى. وفزارة: أبو قبيلة من غطفان، مبني على الضم؛ لأنه منادى بحرف نداء مقدر، وباعتبار القبيلة قال: فارعي بالخطاب المؤنث، وجعلهم بهائم ترعى. و«لا هناك المرتع»: دعاء. والاستشهاد بالبيت على أن أصل هناك هنأك، فأبدلت الهمزة ألفاً لضرورة الشعر. من شرح شواهد الشافية.

(٤) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي العدوي. والاستشهاد بالبيت في قوله: «سالتاني» على أن أصله «سألتاني» فخفف الهمزة بقلبها ألفاً للضرورة.

وقال:

سـالت هـذيلٌ رسـول الله فاحشـة ضلت هذيل بـما قالـت ولم تصـب[١]

(وأما) إبدال الهمزة ياء في الواجي في قول الشاعر:

وكنـــت أذل مـــن وتـــدٍ بقـــاعٍ **(يشـجج رأسـه بـالفهر واجـي[٢])**

(فعلى القياس) المتلئبِّ في مثله، الجائز في الشعر وغيره؛ لأن واجي آخر البيت، وهو موقوف عليه، فكان آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة كما في: لم يُقْرِئ، وقياسه التخفيف بقلبها ياء في الشعر وفي غيره، **(خلافاً لسيبويه)** حيث دل كلامه على أنه مما لا يجوز إلا في الشعر فإنه أنشده فيه[٣].

(والتزموا) حذف الهمزة الثانية في **(خذ وكل)** وأصلهما أُؤْخُذ وأُؤْكُل -بهمزة ساكنة بعد همزة الوصل المضمومة- فحذفوا الهمزة الثانية وجوباً **(على غير قياس)** إذ قياسها قلبها واواً كما سيأتي في الهمزتين إذا اجتمعتا والثانية ساكنة[٤]، وإنما خولف القياس فيهما **(للكثرة)** أي: لكثرة استعمالهما، فبولغ في تخفيفهما بالحذف، ثم حذفت همزة الوصل لعدم المحوج إلى بقائها؛ لكون أول الكلمة متحركاً.

(وقالوا) في صيغة الأمر من «أمر» وأصلها: أُؤْمُر -بهمزة ساكنة بعد همزة

---

(١) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري من كلمة يهجو فيها هذيلاً؛ لأنهم قدموا على النبي ﷺ وفيهم أبو كبير الهذلي، فقال أبو كبير للنبي: أحل لي الزنا.إلى آخر القصة. والاستشهاد بالبيت في قوله: «سالت»، وأصله: سألت، فخفف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفاً. من حواشي شرح الرضي.

(٢) البيت لعبدالرحمن بن حسان بن ثابت من كلمة يهجو بها عبدالرحمن بن الحكم بن أبي العاص. والقاع: المستوي من الأرض، و«يشجج»: يدل على المبالغة في الشج. والفهر -بكسر فسكون-: الحجر إذا كان ملء اليد، والواجي: اسم فاعل من وجأت عنقه أجؤها، إذا ضربتها. ويضرب المثل في الذل والمهانة بالوتد، فيقال: هو أذل من وتد بقاع. والاستشهاد بالبيت في قوله: واجي وأصله الواجئ بالهمز، فلما وقع في القافية ووقف عليه سكنت الهمزة، فخففت بقلبها ياء لانكسار ما قبلها. من حواشي شرح الرضي.

(٣) فإنه قال: لا يجوز إلا ضرورة، وأنشد هذا البيت.

(٤) وانضم ما قبلها. رضي

مضمومة- إذا كانت في الابتداء: **(مُرْ)** بحذف الهمزة الثانية، ثم حذف همزة الوصل كما في «خذ» و«كل» على غير قياس، لكنهم لم يلتزموه **(و)**إن كان **(هو أفصح من)** تخفيفها القياسي -أعني **(أُومر)** بقلبها واواً- لأنه(١) وإن كثر استعماله لم يبلغ في كثرة الاستعمال مبلغ «خذ» و«كل».

(وأما) إذا كانت في الدرج نحو: **(وأْمر)** أهلك، فأمر، قلت له أمر، فبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف؛ لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين، وفي الدرج تسقط همزة الوصل فلا تجتمع همزتان؛ ولذلك قال: **(فأفصح من: ومر)** بحذف الهمزتين كحالة الابتداء.

ووجه جوازه مع قلته أن أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها، فكأنه حذف الهمزة في الابتداء أولاً، ثم وقعت تلك الكلمة محذوفة الهمزة في الدرج فبقيت على حالها.

وكان حق هذا -أعني قوله: والتزموا الحذف في خذ وكل إلى آخره- أن يذكر في بحث قوله: والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها، كما لا يخفى(٢).

(وإذا خفف باب الأحمر) من الاسم الذي في أوله همزة قطع إذا دخل عليه لام التعريف، فإذا نقل حركة همزته إلى لام التعريف **(فبقاء همزة)** الوصل الداخلة على **(اللام أكثر)** من حذفها؛ لأن اللام في تقدير السكون، لكونِ أصلها السكون، ولأنَّها من غير كلمة الهمزة؛ فهي(٣) على شرف الزوال، ولعدمِ لزوم هذا التخفيف.

وقد جاء على قلة حذفها؛ اعتداداً بحركة اللام، وتنزيلاً لها منزلة الحركة

---

(١) علة لكونه لم يلتزم فيه التخفيف كما في «كل» و«خذ».

(٢) قال الجاربردي: وإنما ذكر المصنف هذا البحث هنا مع أنه مما اجتمع فيه همزتان لمناسبته مع منساة وسال والواجي وصلاً في كون تخفيفها على غير القياس.

(٣) أي: لام التعريف كلمة أخرى غير التي في أولها الهمزة، فهي على شرف الزوال، فكأنها زالت وانتقلت حركة الهمزة التي نقلت إليها إلى الهمزة وبقيت اللام ساكنة، بخلاف قاف «قل» فإنها من كلمة الواو، والثالث: أن نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها غير لازم فكأنها لم تنقل. رضي.

اللازمة. **(فيقال)** على الأكثر: **(اَلحَمَر)** ببقاء الهمزة **(و)**على الأقل **(لَحْمر)** بحذفها **(وعلى الأكثر)** قيل: أخذت **(مِنَ لَحمر، بفتح النون**[١]**)** كما هو المختار في نون من الجارة إذا لاقت اللام، **(وفِـ لَحمر)** بحذف الياء[٢]؛ لملاقاته اللام التي هي في التقدير ساكنة.

(وعلى الأقل: منْ لَحمر بسكون النون، وفي لَحمر بإثبات الياء) اعتداداً بحركة اللام.

(وعلى الأقل) أي: على جعل حركة اللام كاللازمة **(جاء: عادَلُّولى)** -بلام مشددة بعد الدال، وبعدها واو، أصله: عاداً الأولى، نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت[٣]، فقياسه على الأكثر عدم إدغام التنوين[٤]، وكسره لالتقاء الساكنين، فيقال: عادن لولى، لكنه لما جُعل حركة اللام كاللازمة أدغم فيها التنوين كما تقول: من لَّك.

(و)استشعر سؤالاً وهو أن «سل» وأصله اسأل، و«قُل» وأصله اقول، نقلت حركة الهمزة والواو إلى ما قبلها مثل: ألَحمر، فلِمَ بقيت فيه[٥] همزة الوصل على الأكثر دونهما حيث **(لم يقولوا: اسَلْ ولا أُقُل؟)** فأجاب بقوله: **(لاتحاد الكلمة)** يعني أن ثمة فرقاً بين هذا وبين المعرف باللام، وهو أن كلمة المنقول عنه والمنقول إليه فيهما واحدة، بخلاف اللام وهمزة المعرف به، فإن الهمزة من غير كلمة اللام.

---

(١) لأن اللام كالساكن، فلو لم تحرك النون التقى ساكنان. جاربردي.

(٢) من في الجارة.

(٣) أي: الهمزة، فقياس اللغة الكثيرة أن يقال: عادن لولى؛ لأن التنوين ساكن ولام التعريف ساكنة في الحكم، فيجب كسر التنوين لالتقاء الساكنين. جاربردي.

(٤) لعروض تحريك اللام فكأنها ساكنة، ولا يدغم الساكن في الساكن.

(٥) أي: في ألَحمر، ودونهما، أي: دون سل وقل.

وأيضاً لأن أصل الساكن هنا[١] الحركة، والنقل إليه في: قل[٢] لازم، بخلاف باب الأحمر[٣].

واعلم أيضاً أن حق قوله: «وإذا خفف باب الأحمر.. إلىٰ آخره» أن يذكره في سياق قوله سابقاً: وإن كان صحيحاً أو معتلاً غير ذلك نقلت حركتها إليه وحذفت؛ كما لا يخفىٰ.

هذا حكم الهمزة الواحدة، **(و)**أما **(الهمزتان)** فقد تكونان في كلمة، وقد تكونان في كلمتين، فإن كانتا **(في كلمة)** فإما أن تسكن الثانية، أو تسكن الأولىٰ، أو يتحركا معاً، **(إن سكنت الثانية)** -ولا بد أن تتحرك الأولىٰ؛ إذ لا يلتقي ساكنان في مثله- دبرت بحركة ما قبلها، و**(وجب قلبها)** ألفاً إن انفتحت الأولىٰ **(كآدم)**، وياءً إن انكسرت نحو: **(إيت)**، وواواً إن انضمت **(نحو: أوتمن)**.

وإنما قلبت الثانية لأن الثقل منها جاء، وإنما دبرت بحركة ما قبلها لتناسب الحركة الحرف الذي بعدها، فتخف الكلمة.

(وليس آجَر) من قولك: أَأْجر زيد داره من عمرو **(من ذلك)** أي: مما اجتمع فيه همزتان وسكنت الثانية، فقلبت ألفاً لفتحة الأولىٰ **(لأنه فاعَل)** فألفه ليست عن همزة، **(لا أفْعَل)** حتىٰ يقال: قلبت الثانية ألفاً **(لثبوت يؤاجر)** في مضارعه، وهو مضارع فاعل نحو: كارم، لا مضارع أفعل نحو أكرم.

وهذا إنما ينفي جواز أن يكون مخفف أَأْجر الذي هو أفعل مطلقاً[٤] إذا لم

---

(١) أي: أصل القاف الساكنة في «اقول» والسين الساكنة في «اسأل» الحركة في ماضيهما الذي هو أصلهما، وهو «سأل» و«قال» والحركة في «قل» و«سل» كاللازمة فلم يحتج إلىٰ همزة الوصل، بخلاف باب الأحمر.

(٢) وسل.

(٣) فإن النقل فيه غير لازم ولا غالب.

(٤) أي: من غير احتمال.

يثبت يؤجر، وهو ممنوع، فإنَّ في كتاب العين[١]: آجرت مملوكي أُؤجره[٢] إيجاراً فهو مُؤْجر.

(وما قلته فيه) أي: في الاستدلال على أن آجر ليس أفعل- من النظم: **(دَلَلْتُ ثلاثاً)** أي: دلالات ثلاثاً، أو أدلة ثلاثة، والتأنيث[٣] باعتبار أن الدليل حجة **(على أن يُؤْجِر لا يستقيم مضارع آجر)** يعني على أن آجَر ليس أفعل، لكنه عبر عن نفيه بنفي لازمه، أعني لازم لازمه؛ لأن لازم اللازم لازم، وذلك لأن أفعل إذا وجد وجد يُفْعِل الذي هو مضارعه، وإذا وجد يُفْعِل الذي هو مضارعه كان مستقيماً كونه مضارع أفعل، ويلزم من ذلك أنها إذا انتفت استقامة كون يؤجر مضارع آجر انتفى وجود يؤجر، وإذا انتفى وجود يؤجر انتفى وجود آجر أفْعَل؛ لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم، فانتفى وجود[٤] آجر أفعل، وهو المطلوب.

فالأول من الثلاثة: ما أراده بقوله: **(فِعالة جاء)** يعني جاء مصدره على إجارة، وفِعالة لا تأتي من أفْعل، وتأتي من فاعل، نحو: كاتب كتاباً، وقاتل قتالاً. والتاء في «إجارة» للمرة.

والثاني: ما أراده بقوله: **(والإِفعال عز)** يعني لا يستعمل «إيجار»، فلو كان أفعل لاستعمل «إيجار» كأكرم إكراماً. وهو[٥] ممنوع بما تقدم عن كتاب العين، ومثله أيضاً في أساس اللغة[٦].

---

(١) للخليل بن أحمد الفراهيدي.

(٢) فلو كان فاعل لقيل: أواجره.

(٣) لما قال: «أو أدلة ثلاثة» نشأ سؤال، وهو أنه إذا كان المعنى أدلة ثلاثة فلم أنث وقلت: «ثلاثاً»، لأن حقه الإتيان بالتاء في ثلاثة؛ لأن أوله جمع دليل وهو مذكر؟ فأجاب بأن التأنيث باعتبار أن الدليل حجة، والحجة مؤنثة فتذكر معه الثلاثة.

(٤) في نسخة: «فثبت انتفاء آجر أفعل».

(٥) أي: عدم استعمال إيجاراً.

(٦) أي: أساس البلاغة للزمخشري.

ولا يجوز أن يريد بقوله: «عز» أنه قل؛ إذ لا يفيده قلته كما لا يخفى. [فعدم[(١)] وجود الإفعال ينفي جواز يؤجر؛ إذ لا يكون إلا مما مصدره إفعال].

والثالث: ما أراده بقوله: **(وصحة آجر)** الذي هو فَاعَل الثابت بالاتفاق **(تمنع أَأْجَر)** الذي هو أفعل، وإنما منعته لما قال في الشرح: «إن آجر فاعل ثابت بالاتفاق، وفاعل ذو الزيادة لا بد أن يكون مبنياً من الثلاثي لا من ذي زيادة أجر، كما أن داخل مبني من دخل، لا من أدْخل، فآجر فاعَل يكون مبنياً من أَجَر الثلاثي، لا من أَأْجَر أفْعل، فيثبت أجر الثلاثي ولا يثبت آجر أفعل، هذا تقرير كلامه.

والحق أن أفْعل وفاعل من تركيب أجر ثابتان، ولكل منهما معنى يخالف معنى الآخر، فأفعل بمعنى أكرى، وفاعل بمعنى عقد مع آخر عقد الإجارة. وكونُ[(٢)] إجارة مصدر فاعل على تقدير[(٣)] صحته مع ثبوت إيجار كما تقدم، وصحةُ آآجر فاعل ووجوب بنائه من أجر الثلاثي لعدم استقامة بنائه من أفعل- لا يدلان على مدعاه؛ إذ لا يدل الأول إلا على ثبوت فاعل لا على نفي أفعل، والثاني إلا على ثبوت فاعل، وأنه لا يصح بناؤه من أفعل، وذلك لا ينفي ثبوت أفعل.

وأما قوله: «والإفعال عز» فقد عرفت ثبوته بالمنقول عن العين والأساس.

---

(١) ما بين المعكوفين قال في حاشية: هذه نسخة وقد ضرب عليها في بعض النسخ الصحاح، وهو الأولى.

(٢) كون مبتدأ، وقوله: «وصحة» معطوف عليه، وقوله: «لا يدلان» خبر.

(٣) إنما قال: «على تقدير صحته» إشارة إلى أنه غير صحيح؛ لأن صحته مبنية على أن التاء للمرة كما عرفت، وليس بشيء؛ لأن المرة من المزيد إنما تبنى على المصدر المشهور المطرد، فيقال: قاتلت مقاتلة واحدة، ولا يقال: قاتلت قتالة، كما تقدم في المصدر؛ إذ فعال ليس بمطرد في فاعَل. وأيضاً لو كان إجارة مصدر فاعل للمرة لجاز آجر إجاراً لا للمرة، بل كان ينبغي أن يكون هو الأكثر، كما كان استعمال ضرباً أكثر من ضربة، ولم يستعمل إجاراً أصلاً، وأيضاً لم يكن يستعمل إجارة إلا للمرة كما لم يستعمل تسبيحة وتقديسة إلا لها. وكأن الإجارة مصدر أجر يأجر نحو: كتب يكتب كتابة، أي: كان أجيراً، قال الله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾ [القصص٢٧]، فالإجارة كالزراعة والكتابة؛ لأنها صنعة، إلا أن إجارة تستعمل في الأغلب مصدر آأجر أفعل كما يقام بعض المصادر مقام بعض نحو: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ۝٨﴾ [المزمل]. منه رحمه الله.

(وإن تحركت) الهمزة الثانية **(وسكن ما قبلها)** أي: الهمزة التي قبلها، في صيغة موضوعة على التضعيف **(كسَأَّال)** وسُؤَّال **(ثبتت)** مدغمة في الثانية؛ للمحافظة على وضع الصيغة، ولا يكون ذلك إلا إذا اتصلت الأولى بالفاء؛ لأن الهمزة ثقيلة، ولا سيما المضعف منها، فإذا وليت الأولى أول الكلمة خفت، وأما في غير[١] ذلك فلا يجوز، فلا يبنى من قرأ مثل: «قُمُدٍّ[٢]» ولا «فِلِزٍّ[٣]». ويجوز اجتماعهما ساكنة أولاهما متحركة ثانيتهما في صيغة غير موضوعة على التضعيف، وعند ذلك[٤] تقلب الثانية ياء، ولا تدغم فيها، نحو: «قِرَأْيٌ» على وزن «سبطر» من قرأ، ولا يخفف بنقل حركة الثانية إلى الأولى وحذفها كما في مسلة؛ لأن تلك[٥] في حكم الثابتة[٦].

(وإن تحركت) أي: الثانية **(وتحرك ما قبلها)** أي: الأولى، ولم تكن الثانية لاماً **(فقالوا[٧]: وجب قلب الثانية ياءً إن انكسر ما قبلها)** سواء كانت[٨] مكسورة أيضاً- كما لو بنيت مثل «إجرد[٩]» من «إنّ»، فتقول: إِينَّ[١٠] أو مفتوحة[١١].

قال الرضي: ولم توجد مضمومة مكسوراً ما قبلها في كلامهم، وكأنه لذلك

(١) كأن تكون ثالثة.
(٢) القُمُدُّ: القوي الشديد. صحاح. وفي القاموس المحيط: وذكر قمد كعتل: شديد الإنعاظ.
(٣) الفلز: جواهر الأرض من الذهب والفضة والرصاص. وقيل: هو ما أذيب من ذلك. ضياء. وقيل: إن الفلز النحاس الأبيض. جاربردي.
(٤) أي: عند اجتماعهما كذلك.
(٥) أي: المحذوفة في مسلة.
(٦) ولو فعلنا في هذه مثل تلك لكانت الهمزة الثانية أيضاً في حكم الثابتة، وحينئذ لا يحصل تخفيف.
(٧) يعني النحاة. جاربردي.
(٨) أي: الثانية.
(٩) كإثمد: نبت يخرج عند الكمأة فيستدل به عليها.
(١٠) أصله: إإنن، نقلت حركة النون الأولى إلى الهمزة الساكنة فصار إإنَّ، فقلبت الهمزة المكسورة ياء، لانكسار ما قبلها، وأدغمت النون في النون.
(١١) كأن تبني من أم مثل إصبع -بفتح الباء- فتقول: إِيَمَّ، وأصله: إإمم، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة وأدغمت الميم في الميم فصار إِأَمٌّ، فقلبت الهمزة الثانية ياء.

أطلق[(١)] المصنف، وإلا لم يستقم الإطلاق إلا على مذهب الأخفش، فإن المضمومة عند سيبويه تجعل واواً صريحة مطلقاً[(٢)]، قياساً على التسهيل، فلو جاء نحو «إفْعُل» بكسر الهمزة وضم العين لقلت من أَمَّ: «إِؤُمَّ[(٣)]» عند سيبويه بالواو، و«إِيُمَّ» بالياء عند الأخفش على ما روي عنه في نحو: مستهزئون.

(أو انكسرت) فإنها تقلب ياء أيضاً، بأي حركة تحركت الأولى.

(و)يجب قلب الثانية **(واواً في غيره)** أي: في غير المنكسر ما قبلها أو المنكسرة، بأن تكون مفتوحة أو مضمومة وقبلها كذلك، خلافاً للمازني في المفتوحة المفتوح ما قبلها فإنه يقلبها فيه ياء كما سيأتي، **(نحو: جاء)** هذا مثال المكسور ما قبلها، فإن أصله: جائئ، قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها، سواء كانت[(٤)] متحركة بالضم أو بالكسر أو بالفتح.

(وأئمة) مثال للمكسورة المفتوح ما قبلها، فإن أصله: أَأْممة، نقلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة التي قبلها وأدغمت في الميم الثانية، ثم قلبت الهمزة ياء لانكسارها.

ومثال المكسورة المضموم ما قبلها ما إذا بني من «أَنَّ يئن» مثل أُكْرِمَ؛ فإنك تقول: أُيِنَّ عند سيبويه، وأُوِنَّ عند الأخفش، على ما تقدم في نحو «سُئِل» من الخلاف بينهما.

---

(١) أي: في قوله: «وإن تحركت وتحرك ما قبلها قلبت ياء إن انكسر ما قبلها»، ولم يقيد فيقول: وكانت مكسورة أو مفتوحة؛ لعدم وجود المضمومة المكسور ما قبلها. (وإلا) أي: وإلا نقل بعدم وجود مضمومة مكسوراً ما قبلها بل قلنا بوجودها لم يستقم الإطلاق في قوله: «قلبت ياء» إلا على مذهب الأخفش الذي يقلبها ياء ولو كانت مضمومة إذا انكسر ما قبلها، لا على مذهب سيبويه فإنه يقلبها واواً إذا كانت مضمومة، كسر ما قبلها أم لا.

(٢) أي: سواء كان ما قبلها مكسوراً أم غيره.

(٣) لأنك إذا بنيت مثل إفعل من أم قلت: إأمم، ثم تنقل حركة الميم الأولى وهي الضمة إلى الهمزة وتدغم الميم في الميم، فيصير إِأُمَّ، ثم تقلب الهمزة المضمومة واواً عند سيبويه وياءً عند الأخفش.

(٤) أي: الثانية.

(وأوادم) في جمع آدم، مثال المفتوحة المفتوح ما قبلها [ولو بنيت من الأَمِّ مثل أفْعَل قلت: هو أَوَمُّ منك].

وعند المازني أن المفتوحة المفتوح ما قبلها تقلب ياء، فتقول في أفْعَل من الأَمِّ: أَيَمُّ منك.

(وأويدم) في تصغير آدم، مثال المفتوحة المضموم ما قبلها.

ولم يمثل للمضمومة، ومثالها مفتوحاً ما قبلها «أَوُمَّ» في المبني من: أَمَمْت أَؤُمُّ، ومضموماً ما قبلها «أُوُمٌّ» في المبني من: أَمّ على مثال أُبْلُم.

وقلنا: «ولم تكن الثانية لاماً» لأنها لو كانت لاماً قلبت ياء مطلقاً[(١)] بأي حركة تحركت؛ لأن الآخر محل التخفيف، والياء أخف من الواو، وأيضاً فمخرج الياء أقرب إلى مخرج الهمزة من مخرج الواو، فتقول في مثل جعفر من قرأ: قَرْأَيٌ[(٢)]، قَرْأيان، قَرْأيون.

ومن هذا يعلم أن التمثيل[(٣)] بـ«جاء» ليس نصاً في المقصود، بخلاف ما ذكرنا من مثال «إينّ» على وزن «إجرِد».

(ومنه) أي: مما اجتمع فيه همزتان **(خطايا)** ونحوها من كل جمع أقصى لفعيلة مهموز اللام، لكن ذلك ليس منه إلا **(في التقدير الأصلي)** لا في الحال، ولا في التقدير المتفرع على الأصل، وذلك أنها جُمعت «خطيئة» على «خطايِئ» بهمزة بعد ياء، وياء فعيلة تقلب في الجمع الأقصى همزة[(٤)] كما يجيء في باب الإعلال إن شاء الله تعالى، فبعد قلبها اجتمعت همزتان، فقلبت الثانية ياء؛

(١) سواء انضم ما قبلها أو انفتح أو انكسر.
(٢) الظاهر أن قَرْأَي بالألف؛ لوجوب انقلاب الياء ألفاً. منه رَحِمَهُ اللهُ. لعله لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها.
(٣) للمكسور ما قبلها ليس نصًّا؛ لاحتمال أن تكون قلبت ياء لكونها لاماً.
(٤) وهذا هو التقدير الأصلي.

لِمَا تقدم من أن الهمزتين إذا اجتمعتا والثانية لام قلبت ياء، فصار «خطائيٌ»، وهذا هو التقدير المتفرع على الأصلي، ثم قلبت الهمزة ياء مفتوحة والياء ألفاً كما نذكره بُعيد هذا في نحو: مطية، وهو الذي صار عليه في الحال، والتقدير الأصلي المذكور إنما يثبت عند سيبويه **(خلافاً للخليل**[1]**)** فإنه لا يثبته، ولا تجتمع فيه همزتان عنده أصلاً، بل تقلب بالتقديم والتأخير كما تقدم.

(وقد صح التسهيل والتحقيق في نحو: أيمّة) جملة حالية، أي: قالوا: وجب إلى آخره والحال أنه قد صح التسهيل والتحقيق في نحو أئمة، يعني في القراءة، وهذا اعتراض على النحاة حيث قالوا: وجب..إلخ، يعني: كيف يطلقون الوجوب المذكور وقد ثبت في نحو: «أئمة» التسهيل والتحقيق؟

قال الرضي: ولم يجيء في القراءة قلب الهمزة الثانية ياء صريحة، بل لم يأت فيها إلا التحقيق وتسهيل الثانية بين الهمزة والياء. وهذان الحكمان[2] لا يختصان عند بعضهم بنحو: « أئمة»، بل يجريان في كل همزتين متحركتين في كلمة، قال أبو زيد: سمعت من يقول: اللهم اغفر لي خطائئي كخطاعي.

وفي هذين الوجهين -أعني تحقيقهما وتسهيل الثانية- زاد بعضهم ألفاً بين الأولى والثانية إذا كانت الأولى مبتدأ بها؛ لكراهة اجتماع الهمزتين[3] أو شبه[4] الهمزتين في أول الكلمة، واجتماع المثلين في أول الكلمة مكروه.

(والتزم في باب أُكْرِم) يعني صيغة المضارع للمتكلم من باب الإفعال **(حذف الثانية)**، وكان قياسها على ما تقدم قلبها واواً كما في «أويدم»،

---

(١) فأصل خطايا عنده خطايئ، قلبت اللام وهي الهمزة إلى موضع الياء فصار خطائي، ثم حذفت الضمة من الياء وقلبت الهمزة ياء مفتوحة والياء ألفاً.

(٢) أي: التحقيق وتسهيل الثانية.

(٣) مع التحقيق.

(٤) مع التسهيل.

لكنه خففت الكلمة بالحذف كما خففت في: كُل وخُذْ بالحذف. **(وحمل عليه أخواته)** من صيغ المخاطب، والغائب، والمتكلم مع غيره، نحو: تُكرِم ويُكرِم ونُكْرِم كما تقدم(١).

(وقد التزموا قلبها مفردة) أي: في حال انفرادها عن همزة أخرى **(ياءً مفتوحة في باب مطايا)** يعني به كل جمع أقصى آخره ياء قبلها همزة، مما ليس في مفرده تلك الهمزة، والياء بعد ألف زائدة كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الإعلال، وذلك أن «مطية» فعيلة، وقياسها في الجمع الأقصى -كما سيأتي- أن تقلب الياء الزائدة(٢) فيها همزة، والأصل فيه تخفيف الثقيلين وجوباً -أعني الياء المكسور ما قبلها والهمزة- وذلك بقلب الياء ألفاً، والكسرة قبلها فتحة، وتقلب الهمزة(٣) ياء. ومثله: ركية(٤) وركايا، ودرية ودرايا.

(ومنه) أي: مما وقعت فيه الهمزة قبل ياء في الجمع الأقصى **(خطايا)** يعني ونحوها من كل جمع أقصى لفعيلة مهموز اللام **(على القولين)** معاً، يعني قول الخليل وسيبويه لا فرق؛ إذ صار «خطائي» إما بقلب الهمزة الثانية ياء أو بالتقديم والتأخير، فالخليل يقول: إن الهمزة التي صارت ياء لام الكلمة، فوزنه فعالى.

وسيبويه يقول: هي المنقلبة عن الياء الزائدة، فوزنه عنده فعايل، وقد تقدم ذكر الخلاف بينهما. وكان حق قوله: «وقد التزموا قلبها مفردة..إلخ» أن يذكر قبل ذكر أحكام الهمزتين(٥).

---

(١) في بحث المضارع.
(٢) يعني الأولى.
(٣) لوقوعها بين ألفين وهو مستثقل.
(٤) الركية: البئر. وجمعها رَكِيّ وركايا. والدرية: دابة يستتر بها الصائد. صحاح
(٥) ليكون حكم الهمزة الواحدة متصلاً بعضه ببعض.

تنبيه

قال نجم الأئمة: واعلم أنه إذا توالى في كلمة أكثر من همزتين أخذت في التخفيف من الأولى[١] فخففت الهمزة الثانية، ولم تبدأ في التخفيف من الأخيرة كما فعلت ذلك في حروف العلة نحو: طوي، وثوي، وذلك لفرط استثقالهم لتكرار الهمزة، فيخففون كل ثانية -إذ منها نشأ الثقل- إلى أن يصلوا إلى آخر الكلمة.

فإن بنيت من قرأ مثل «سفرجل» قلت: قرأيأ، حققت الأولى وقلبت الثانية التي منها نشأ الثقل، وإنما قلبتها ياء لا واواً لكونها أقرب مخرجاً إلى الهمزة من الواو، وصححت الأخيرة لعدم مجامعتها إذاً الهمزة[٢].

وإن بنيتَ مثل «سفرجل» من الهمزات قلت: «أوَأْيأ» على قول النحاة، و«أَيَأْيَأٌ» على قول المازني كما تقدم في: هو أيمُّ منك، فتحقيق الأولى هو القياس؛ إذ الهمزة الأولى لا تخفف كما مر، وأما تحقيق الثالثة فلأنك لما قلبت الثانية صارت الثالثة أولى الهمزات، ثم صارت الرابعة كالثانية مجامعة للهمزة التي قبلها، فخففت[٣] بقلبها ياء كما ذكرنا في «قرأيأ»، ثم صارت الخامسة كالأولى.

ولو بنيت منها[٤] مثل «قرطعب» قلت: إيئآء، قلبت الثانية ياء كما في: ايت، والرابعة ألفاً كما في آمن، وتبقى الخامسة بحالها كما في راء وشاء.

ولو بنيت منها مثل «جحمرش» قلت: آأيئ، فقلبت الثانية ألفاً كما في آمن، والرابعة ياء كما في أئمة، وتبقى الخامسة بحالها لعدم مجامعتها الهمزة.

ولو بنيت مثل «قُذعمل» قلت: أُوأْيئ، قلبت الثانية واواً كما في أويدم، والرابعة ياءً كما في قرأيء، وتبقى الخامسة بحالها.

---

(١) يعني: أولى الأخيرتين.

(٢) الأولى.

(٣) أي: الرابعة.

(٤) أي: من الهمزات.

(و) أما **(الهمزتان في كلمتين)** إذا كانت الأولى آخر كلمة فإنه **(يجوز تحقيقهما)** معاً لعدم لزوم اجتماعهما، وهو مختار قراء الكوفة[١] وابن عامر، وهو ظاهر، **(وتخفيفهما)** معاً، فتخفيف الأولى بما هو قياسها منفردة من القلب في نحو: لم يقرا أبوك، ولم يقري أبوك، ولم يردو أبوك، والحذف في نحو: خب أبيك، أو التسهيل في نحو: جاء أبوك وقرأ أبوك.

وأما تخفيف الثانية -ولا تكون إلا متحركة لكونها أول الكلمة- فإن كانت الأولى ساكنة سهلت الثانية بين بين إذا وليت الألف قبلها؛ لامتناع النقل إلى الألف، وحذفت بعد نقل الحركة إلى ما قبلها إذا وليت الواو والياء؛ لإمكان ذلك، فيقال: «إقرا اية» بالألف في الأولى والتسهيل في الثانية، و«اقْرِيَ باك» بالياء المفتوحة بفتحة الهمزة المفتوحة المحذوفة، و«لم يردُوَ بوك» بالواو المفتوحة. وعليه قس نحو: لم تردُوُ مُّك، ولم تردوِ ابلك، ولم يقريُ مَّك، ولم يقريِ براهيم.

وإن كانت الأولى متحركة خففت الثانية تخفيف المتحركة بعد متحرك، فتجيء الأمثلة التسعة[٢] المذكورة ثمة، فليرجع إلى أحكامها فهي هي بعينها، فيجيء في «قرأ أبوك» بين بين بعد مثله[٣]، وفي نحو: «يقرأ أبوك» بعد بين بين قلبُ الثانية واواً كمؤجَّل، وفي نحو: «بكلأ أحمد» بعد بين بين قلبت الثانية ياء كمية[٤]، وفي نحو: «يشاء إلى» في الثانية بعد بين بين في الأولى بين بين المشهور، والبعيد، وقلبها واواً كما في سئل، وفي نحو: «بنداءِ أُمك» التسهيل المشهور،

---

(١) حمزة والكسائي وعاصم.

(٢) يعني: فتكون الأولى مضمومة وبعدها ثلاثة أوجه، ومفتوحة وبعدها ثلاثة، ومكسورة وبعدها ثلاثة أوجه.

(٣) يعني: بعد بين بين مثله، وهذا المثال أول التسعة.

(٤) في مائة.

والبعيد، وقلبها ياء.

(وتخفيف إحداهما على قياسها) لو انفردت، فمنهم من يخفف الأولى لكونها آخر الكلمة، والأواخر محل التغيير، وهذا قول أبي عمرو. ومنهم من يخفف الثانية دون الأولى؛ لأن الاستثقال منها جاء، كما فعلوا في الهمزتين في كلمة، وهو قول الخليل. فمن خفف الأولى وحدها فكيفيته ما مر من الحذف أو القلب أو التسهيل، نحو: هذا خبُ أبيك، ونحو: لم يقرا أبوك، والتسهيل نحو: قرأ أبوك.

ومن خفف الثانية وحدها فإن كانت الأولى ساكنة نقل حركتها إليها وحذفها نحو: لم يُقْرِأَ باك، وإن كانت متحركة فكالهمزة المتحركة بعد متحرك في كلمة، فتجيء التسعة الأمثلة، وتحقيقها ما مر.

(وجاء في نحو: «من يشاء إلى» الواو أيضاً في الثانية) يعني إذا كانت الأولى مضمومة والثانية مكسورة فإنه قد جاء فيها أيضاً -يعني كما جاء فيها ما هو قياسها من بين بين المشهور عند الأكثر، أو البعيد عند بعض، كما تقدم- قلبها[1] واواً صريحة؛ لتناسب حركة ما قبلها، كما جاء ذلك في «سئل» عند بعض على ما تقدم.

وكذا إذا كانت الأولى مكسورة والثانية مضمومة نحو: «بنداء أمك» فإنه يجوز قلب الثانية ياء صريحة كما في «مستهزئون» عند بعض كما تقدم.

(وجاء في الهمزتين المتفقتين) في الحركة نحو: «هم أولياءُ أُولئك» و«جاءَ أَشراطها»، و«من السماءِ إِن»- وجهان آخران من التخفيف: أحدهما عن أبي عمرو: **(حذف إحداهما)** وبقاء الأخرى بحالها، **(و)**ثانيهما عن ورش وقنبل: **(قلب الثانية)** حرف مد صريحاً **(كالساكنة)** أي: ألفاً إن انفتحت الأولى، وواواً إن انضمت، وياء إن انكسرت.

---

(١) فاعل جاء.

وقلنا: «إذا كانت الأولى آخر كلمة» لأنها إذا كانت مبتدأ بها كهمزة الاستفهام[١] فحكمها حكم الهمزتين في كلمة إذا كانت أولاهما مبتدأ بها كأيمة. وإذا كانت الأولى همزة الاستفهام والثانية همزة الوصل فإن كانت[٢] مكسورة أو مضمومة حذفت نحو: أصطفى، وأَستُخْرِج، وإن كانت مفتوحة نحو: «أألحسن» قلبت ألفاً أو جعلت بين بين كما تقدم.

(١) إذا دخلت على ما أوله همزة قطع.
(٢) أي: همزة الوصل.

الإعلال

ولما فرغ من تخفيف الهمزة شرع في الإعلال فقال: **(الإعلال)** لغة: جعل الشيء عليلاً، سمي به التغيير المذكور لأن ذلك التغيير علة حدثت بالحرف. ويحتمل أن يكون من أفعل الذي للسلب، وكأن معنى أعل الكلمة: أزال علتها، أي: ثقلها؛ لأن العلة ثقل، فعلى هذا يكون معناه لغة: إزالة العلة.

وفي الاصطلاح: **(تغيير حرف العلة)** أي: تغيير ذاته بقلب أو حذف، أو صفته بالإسكان. واحترز بقوله: «حرف العلة» عن غيره كالهمزة وغيرها مما يغير، فإنه لا يسمى تغييره إعلالاً[١] **(للتخفيف)** احترز به عن تغييره للإعراب كما في نحو: أبوك ومسلمان ومسلمون.

(ويجمعه القلب) كقال **(والحذف)** كـ«لم يقل» **(والإسكان)** كـ«يقول[٢]»، يعني: لا يخرج الإعلال عن هذه الثلاثة. ولفظ القلب في اصطلاحهم مختص بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال، وكذا يستعمل[٣] في الهمزة أيضاً.

(وحروفه) أي: حروف الإعلال التي يكون فيها **(الألف والواو والياء)** سميت الثلاثة حروف علة لأنها تتغير ولا تبقى على حال واحد في الأغلب، شبهت بالعليل المنحرف المزاج، المتغير حالاً بحال. وتغيير[٤] هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها، بل لغاية خفتها بحيث لا تحتمل أدنى ثقل، وأيضاً لكثرتها في الكلام؛ لأنه إن خلت كلمة من أحدها فخلوها من أبعاضها -أعني: الحركات- محال، وكل كثير مستثقل وإن خف.

---

(١) فلا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة إعلال، نحو: راس ومسلة والمراة، بل يقال: إنه تخفيف للهمزة. رضي.

(٢) أصله: يقول، بإسكان القاف وضم الواو، فنقلت الضمة إلى القاف.

(٣) أي: الإبدال.

(٤) «تغيير» مبتدأ، وقوله: «ليس لغاية» خبره.

(ولا تكون الألف أصلاً في) اسم **(متمكن)** أي: معرب، أما في الثلاثي والرباعي فلأن الابتداء بالألف محال، والآخر مورد الحركات الإعرابية، والوسط يتحرك[١] في التصغير، فلم يمكن وضعها[٢] ألفاً. وأما في الخماسي فالأول والثاني والثالث والخامس لما مر[٣]، والرابع لأنه معْتَقَب الإعراب في التصغير والتكسير[٤].

(ولا) تكون أيضاً أصلاً **(في فعل)** أما في الثلاثي فلتحرك ثلاثتها في ماضيه[٥]، وأما الرباعي فلاتباعه للثلاثي، **(ولكن)** تكون[٦] منقلبة **(عن واو)** نحو: قال **(أو)** عن **(ياء)** نحو باع. وقد ذكر بعضهم أن الألف في نحو: «عاعيت» و«حاحيت» أصلية[٧].

وأما غير المتمكن كـ«متى» والحرف كـ«إذا[٨]» فهي أصلية فيهما.

ولما كانت الألف منقلبة عنهما في الكثير التصرف من الفعل والاسم المتمكن، وكانت الواو والياء قد يتفقان وقد يختلفان بَيَّن حالهما في ذلك ولم يتعرض للألف[٩] بقوله: **(وقد يتفقان)** حال كونهما **(فائين)** أي: أن كل واحدة وقعت فاء **(كوعد ويسر، و)**حال كونهما **(عينين كقَوْل وبيع، ولامين كغزو ورمي، و)**حال كون كل منهما **(عيناً ولاماً كقوة وحية)** وهما قليلان.

---

(١) فيتحرك الثاني بالفتحة لأجل ياء التصغير، والثالث بالكسر لأجلها أيضاً.

(٢) أي: الآخر والوسط؛ لأنه يحصل التقاء الساكنين: الألف وياء التصغير.

(٣) من كونه مورداً ومحالاً. والخامس بالنظر إلى حال كون الاسم مكبراً هو مورد الحركات.

(٤) لأن الخامس يحذف فيهما.

(٥) وحينئذ لا يمكن جعل الألف أصلاً في الفعل الثلاثي لامتناع قبول الألف الحركة. ركن الدين.

(٦) أي: الألف.

(٧) فهي عنده فعلل يفعلل، لا: فاعل يفاعل؛ بدليل أن مصدره حيحاة وحيحاء، كزلزلة وزلزال، وقال بعضهم: هو فاعل يفاعل؛ بدليل قوله: محاحاة ومعاعاة. نجم الدين.

(٨) أي: الفجائية عند الأخفش والكوفيين، واختار ابن مالك أنها حرف.

(٩) إذ لا تكون إلا منقلبة عنهما في الكثير التصرف ولم يعتد بكونها أصلية في غيره. جاربردي. أي: في غير الكثير التصرف.

(و)اتفقتا أيضاً في أنهما **(تقدمت كل واحدة على الأخرى)** حال كون إحداهما **(فاء و)**الأخرى **(عيناً)** يعني تقدمت كل واحدة حال كونها فاء على الأخرى حال كونها عيناً. ولو قال: تقدمت كل واحدة فاء على الأخرى عيناً لكان أظهر **(كويل)** في تقديم الواو فاء على الياء عيناً. ولم يسمع منه إلا «ويل» و«ويح» و«ويس» و«ويب[١]». **(ويوم)** في تقديم الياء فاءً على الواو عيناً. ولم يسمع منه إلا «يوم» و«يوح[٢]». فهذه وجوه الاتفاق.

(واختلفتا في أن الواو تقدمت) حال كونها **(عيناً على الياء)** حال كونها **(لاماً في نحو: طويت ولويت)** وهو كثير **(بخلاف العكس)** وهو تقدم الياء عيناً على الواو لاماً؛ لأن الوجه أن يكون الحرف الأخير أخف مما قبله؛ لتثاقل الكلمة كلما ازدادت حروفها، وكون الحرف الآخر معتقب الإعراب.

(وواو حيوان) ليست أصلية حتى يقال: إن تقدم الياء عيناً على الواو لاماً أيضاً موجود فليس من وجوه الاختلاف، بل هي **(بدل عن ياء)**، وأصله «حييان»، أبدلت الواو منها لتوالي اليائين، وأبدلت الثانية لأن استكراه التتالي منها حصل، وأيضاً لو أبدلت الأولى لحمل على باب «طويت» الكثير وظن أنها أصل في موضعها لكثرة هذا الباب، فلما قلبت الثانية واواً صارت مستنكرة في موضعها؛ فيتنبه بذلك على كونها غير أصل، وإنما حكم بذلك[٣] لعدم نظيره في كلامهم إلا ما ذهب إليه **(أبو علي)** في لفظة الواو كما سيأتي[٤]، لا[٥] لأن حييت يدل عليه؛ لجواز أن يكون[٦] كرضيت.

---

(١) «ويل»: دعاء بالعذاب، و«ويح»: كلمة رحمة , و«ويس»: كلمة رحمة واستملاح للصبي، و«ويب»: بمعنى ويل. من حواشي شرح الرضي

(٢) اليوح: اسم من أسماء الشمس. من حواشي شرح الرضي.

(٣) أي: بأن واو «حيوان» بدل من الياء.

(٤) حيث قيل: إن أصله «ويو».

(٥) عطف على قوله: «لعدم نظيره».

(٦) أي: ليس في «حييت» دليل على كون الواو في «حيوان» ياء؛ لجواز أن يكون «حييت» كرضيت،
=

(و)اختلفتا في **(أن الياء وقعت فاء وعيناً في يَيْنٍ)** اسم وادٍ، **(وفاء ولاماً في يديت)** أي: أصبت يده أو أنعمت، **(بخلاف الواو)** فلم تقع فاء وعيناً **(إلا في أوَّل على الأفصح)** لما تقدم[١] أنه من وول. ومفهوم كلام المصنف كثرة وقوع الياء فاء وعيناً دون الواو.

قال الرضي: والحق أن الواو والياء متفقتان هاهنا في كون كل واحد منهما فاء وعيناً معاً، كل واحدة منهما في كلمة واحدة فقط، يعني الياء في «يَيْن»، والواو في «أوّل». ويمكن توجيه كلام المصنف بأن الأول[٢] متفق عليه، والثاني[٣] مختلف فيه.

(و)لم يقع الواو فاء ولاماً **(إلا في)** لفظة **(الواو على وجه)** أي: على قول أبي علي إن أصله «وَيَوٌ»؛ لكراهة[٤] بناء الكلمة على الواوات.

وذهب الأخفش إلى أن أصله وَوَوٌ؛ لعدم تقدم الياء عيناً على الواو لاماً. فتقول على مذهب أبي علي: ويَّيْت واواً، قلبت الواو الأخيرة ياء كما في أعليت وعلّيت[٥]، وتقول على مذهب الأخفش: أوَّيت[٦].

(و)اختلفتا في **(أن الياء وقعت فاء وعيناً ولاماً في: يَيَّيت)** كقطعت، تقول: يَيَّيْت ياء حسنة، أي: كتبت، **(بخلاف الواو)** فلم تقع فاء وعيناً ولاماً **(إلا في)** لفظة **(الواو على وجه)** وهو مذهب الأخفش كما تقدم، فعلى هذا يستويان عند الأخفش في هذا الحكم.

أي: أن أصل الياء واو، قلبت ياء لانكسار ما قبلها، وأصله من الرضوان. رضي معنى.

(١) في أوائل باب ذي الزيادة.

(٢) أي: يين.

(٣) أي: أوَّل.

(٤) علة لعدم وقوعه.

(٥) أي: لكونها رابعة فصاعداً.

(٦) بقلب الواو الأولى همزة؛ لكونها متحركة في الأول، وتقلب الأخيرة ياء؛ لكونها رابعة.

وقوله: «يَيَّيت» بناء على أن أصل الياء «يَيَيٌ» كما هو مذهب غير أبي علي، ومذهب أبي علي أن أصل الياء «يوي» فتقول: يويت.

وكذا الخلاف بينهم في جميع ما هو على حرفين من أسماء حروف المعجم ثانيه ألف نحو: با، تا، ثا، را، زا، فهم يقولون: «بَيَّيْت» إلى آخرها، وهو يقول: «بوَّيت» إلى آخرها.

وإنما يحكم على ألفاتها بكونها منقلبة عند وقوعها مركبة معربة، لا قبل التركيب فلا أصل لألفاتها؛ لعدم تمكنها. وإنما حكم أبو علي بكونها واواً، وبأن لامها ياء- لكثرة باب طويت.

وأما ما ثانيه ألف من هذه الأسماء وبعده حرف صحيح كدال، ذال، صاد، فقبل إعرابها لا أصل لألفاتها لعدم تمكنها، وأما بعد إعرابها فجعلها في الأصل واواً أولى من جعلها ياءً؛ لأن باب «دار» و«نار» أكثر من باب «ناب».

وأما ما ثانيه ياء نحو: جيم عين فعينها ياء؛ لوجود الياء فيها، وعدم الدليل على كونها عن الواو.

[بيان إعلال الواو والياء إذا كانتا فائين]

ثم شرع في بيان إعلال الواو والياء إذا كانتا فائين فقال: **(الفاء)** أي: هذا إعلال الفاء التي هي واو أو ياء، **(تقلب الواو)** إذا كانت فاء **(همزة لزوماً في)** ما وقع فيه بعد الواو التي هي الفاء واو **(نحو: أواصل)** جمع واصلة، أصله وواصل، **(وأويصل)** تصغير واصل، أصله: وُوَيْصل. **(والأول)** جمع الأولى، أصله: وُوَل، فقلبت الأولى همزة فيها وإنما تقلب الواو وجوباً **(إذا تحركت الثانية)** كما في الأمثلة المذكورة؛ لاستثقال اجتماع المثلين في أول الكلمة مع تحركهما، وقلبت همزة لا ياء لفرط التقارب بين الواو والياء، والهمزة أبعد، فلو قلبت ياء لكان اجتماع المستثقل باقياً، **(بخلاف)** ما كانت الثانية فيه ساكنة نحو: **(ووري)** الميت، مغير الصيغة من واراه، فإنه لا يجب القلب.

(و)تقلب الواو همزة **(جوازاً)** فيما كانت فيه منفردة من واو بعدها وهي مضمومة، نحو: **(أجوه)** في «وجوه»، وأُقتت في «وقتت»، أو كانت الثانية ساكنة، **(و)**ذلك نحو: **(أوري)**. وهذا حكم كل واو مخففة مضمومة ضمة لازمة، سواء كانت في أول الكلمة كوجوه ووُعِد، أو في حشوها كأدْؤر وأنْؤر، أعني: أن قلبها همزة جائز جوازاً مطرداً لا ينكسر؛ لأن الضمة بعض الواو، فكأنه اجتمع واوان. بخلاف المشددة؛ لقوتها بالتشديد وصيرورتها كالحرف الصحيح، وما ليست لازمة كدلوُك[(١)]، واخشوا الله[(٢)]؛ لعروضها. ولم يجز قلب[(٣)] الأولى همزة في نحو: طوَوي لعروض ياء النسبة التي اجتمعت الواوان بسببها، فاجتماعهما كلا اجتماع.

وقال الرضي ما معناه: لم يشترطْ الفحولُ في وجوب قلب أولى الواوين همزة تحركَ الثانية، بل أن لا تكون زائدة منقلبة عن زائد نحو: ووري[(٤)]؛ لعروض الثانية من جهتين: من جهة الزيادة، ومن جهة انقلابها عن الألف. فلو كانت أصليةً كما في الأولى، أو زائدةً غير منقلبة عن شيء كالمبني من الوعد على وزن جورب، أو كانت منقلبة عن أصلي كالمبني على فُعْل من «وأيت»- فإنه يجب قلبها همزة، فتقول في الأول[(٥)] أوعد، وفي الثاني[(٦)] أوي.

ويرد عليه أن مقتضى ما ذكره أن لا يجب قلب الأولى في أواصل[(٧)] وأويصل،

---

(١) لفظ الرضي: كهذه دلوك. فالحركة إعرابية غير لازمة.

(٢) الحركة عارضة لالتقاء الساكنين.

(٣) عبارة الرضي: وكان قياس الواوين المجتمعين غير أول نحو: طووي جواز قلب الأولى همزة، لكن لما كان ذلك الاجتماع لياء النسبة وهي عارضة كالعدم كما تقرر في باب النسبة صار الاجتماع كلا اجتماع. رضي

(٤) لأنه من وارى، فالواو عن الزائد وهو الألف من فاعل.

(٥) أي: مثال جورب من الوعد.

(٦) أي: المبني على فعل من وأيت.

(٧) لأن الثانية زائدة منقلبة عن زائد.

والمعلوم خلافه. والصواب أن يقال: الشرط إما تحركها أو أن لا تكون زائدة منقلبة عن زائد.

(وقال المازني: و) تقلب الواو التي هي فاء همزة جوازاً قياساً أيضاً **(في)** ما كانت فيه مكسورة **(نحو: إشاح)** لثقل الكسرة وإن كان ثقلها أقل من الضمة. فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها كطويل، والأولى كون ذلك سماعاً.

(والتزموه) أي: قلب الأولى همزة **(في الأولى)** مع أن الثانية ساكنة **(حملاً)** للمفرد **(على)** الجمع الذي هو **(الأُوَل)**، فلا يرد اعتراضاً على اشتراط تحرك الثانية. وقد عرفت من المنقول عن نجم الأئمة ما لا يحتاج معه إلى الاعتذار عن وجوب قلب واو «أولى» همزة.

(وأما) الواو المفتوحة المصدرة وإن كان قد جاء قلبها همزة في كلمات قليلة منها: **(أناة)** في وناة، وهي المرأة التي فيها فتور، **(وأحد)** في وحد، **(وأسماء)** في وسماء، اسم امرأة، فعلاء من الوسامة وهي الحسن، وليس جمع اسم؛ لأن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع، **(فعلى غير القياس)**.

(ويقلبان) أي: تقلب كل من الواو والياء اللتين هما فاءان **(تاء في)** افتعل **(نحو: اتعد)** من الوعد، أصله اوتعد، **(واتسر)** من اليسر، أصله: ايتسر- فراراً من تخالف التصاريف بالواو والياء لو لم تقلبها؛ إذ كنت تقول في الأول: إيتعد[1]، وفيما لم يسم فاعله: أُوتُعِد، وفي المضارع واسم الفاعل واسم المفعول[2] بالواو، وفي الأمر بالياء. وفي الثاني: إيْتَسر، وفيما لم يسم فاعله: أُوْتُسِر، وكذا في اسم الفاعل واسم المفعول بالواو.

وخصت التاء لقربها كثيراً من الواو لتقارب مخرجيهما، وحملت الياء

(١) لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٢) في المضارع: يَوتَعد، واسم الفاعل مُوْتعد، واسم المفعول موتَعد.

عليها[١]، مع ما يحصل بقلبهما تاء من التخفيف بالإدغام.

وقد يوجد في بعض النسخ بعد قوله: «اتسر» قوله: **(على الأفصح)** وهو إشارة إلى ما قيل: إن بعض أهل الحجاز لا يلتفت إلى تخالف أبنية الفعل ياء وواواً فيقول: ايتعد وايتسر، ويقول في المضارع: ياتعد وياتسر، ولا يقول: يوتعد وييتسر؛ استثقالاً للواو والياء بين الياء المفتوحة والفتحة كما في ياجل.

(بخلاف) فاء افتعل التي هي ياء منقلبة عن الهمزة، نحو: **(ايتزر)** في أتتزر، فلا تقلب ياؤه تاء؛ لأنه وإن وجب قلب همزته مع همزة الوصل المكسورة ياء، وحكم حرف العلة المنقلب عن الهمزة انقلاباً واجباً حكم حرف العلة الأصلي كما مر[٢]، لكن لما كانت همزة الوصل لا تلزم -إذ كنت تقول: «قال: ائتزر» فترجع الهمزة- روعي[٣] أصل الهمزة. وبعض البغدادية جوّز قلب يائها تاء فقال: اتزر واتسر، وقرئ شاذاً: {الذي اتُّمِن أمانته}.

(وتقلب الواو) التي هي فاء **(ياء إذا)** سكنت و**(انكسر ما قبلها، والياء واواً إذا)** سكنت و**(انضم ما قبلها)** لاستثقالهما ساكنتين بعد الحركة المخالفة لهما مخالفة كلية **(نحو: ميزان وميقات)** مثال لما قلبت فيه الواو ياء؛ إذ هما من الوزن والوقت، **(وموقظ وموسر)** مثال لما قلبت فيه الياء واواً؛ إذ هما من اليقظة واليسر. والكسرة التي قبل الواو قد تكون في كلمتها كما تقدم، وقد تكون في غيرها نحو: يا غلامِ ايجل.

وكذا الضمة قبل الياء قد تكون في كلمتها كما تقدم، وقد تكون في غيرها نحو: يا زيد وأس. وظاهر كلام المصنف عدم الفرق في وجوب القلب بين الواو والياء مطلقاً[٤]، وكأنه لغة الأكثر.

---

(١) أي: على الواو.
(٢) في شرح قوله: وبأداء تركه إلى اجتماع همزتين عند الخليل.
(٣) جواب «لما».
(٤) سواء كانت في كلمتها أو في غيرها.

قال الرضي: قال سيبويه: بعض العرب يقول: يا زيدُ ايأس -بالياء- تشبيهاً بـ«قُيْل» مشماً، واستضعفه سيبويه، وقال: يلزم فيه أن يقال: «يا غلام اوجل» بالواو مع كسر ما قبلها.

وهم أن يفرقوا باستثقال الواو في أول الكلمة مع كسر ما قبلها، بخلاف الياء المضموم ما قبلها؛ إذ ثبت له نظير نحو: قيل. واشترطنا سكون كل منهما[١] إذ لو تحركتا لم تقلبا؛ لقوتهما بالحركة، نحو: إوزَّة، ويا زيد يسرت، فلا تجذبهما حركة ما قبلهما إلى ناحيتهما، وكأن المصنف اكتفى عن اشتراط سكونهما بالمثال على أن يؤخذ على جهة القيدية.

(وتحذف الواو) التي هي فاء **(من)** مضارع الثلاثي الذي على يَفْعِل -بكسر العين- **(نحو: يعِد ويَلِد)** مضارعي وَعدَ وَوَلد؛ **(لوقوعها بين ياء)** مفتوحة **(وكسرة أصلية)** سواء كانت موجودة في الحال كما مر، أو في الأصل كـ«يضع» مضارع وضع؛ فإن قياسه كما تقدم يَفْعِل ـ بكسر العين ـ لكونه مثالاً واوياً. وإنما حذفت الواو المذكورة لمجامعتها للياء على وجه لم يمكن إدغام إحداهما في الأخرى[٢] كما أمكن في طي[٣]، ولا سيما والكسرة بعد الواو، والكسرة بعض[٤] الياء، وكونِ[٥] حركة ما قبل الواو غير موافقة له كما إذا كانت مضمومة نحو: يُوعِد مضارع أوعد، مع كون ذلك في الفعل الثقيل معنى لدلالته على الحدث والزمان، ولفظاً بما يتصل بأوله من حروف المضارعة ويلحق بآخره من الضمائر، فلو كان ذلك في الاسم لم يحذف الواو، كما لو بنيت مثل يقطين من الوعد فإنك تقول: «يوعيد»

---

(١) أي: الواو والياء.

(٢) لاستلزامه الابتداء بالساكن.

(٣) مصدر طوى، فأصله طويٌ، ولا تحذف الواو منه، بل تقلب ياء وتدغم في الياء؛ قصداً للتخفيف كما سيأتي.

(٤) فكأن الواو جامعت ياءين، وهو مستثقل مع الياء الواحدة فكيف بهذا!

(٥) عطف على «مجامعتها».

بإثبات الواو. وحذفت الواو دون الياء لأنها أثقل، مع أن الياء علامة المضارع. وأيضاً الثقل حصل من الواو لأنها الثانية.

(ومن ثم) أي: ومن جهة أنه يجب حذفها إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية **(لم يبن)** فعل -بفتح العين- من المضاعف المعتل فاؤه بالواو **(نحو: «وَدَدْتُ» بالفتح)**، بل على فعل -بالكسر- نحو «وَدِدْتُ»؛ لما علمت أن مضارع المثال الواوي من الثلاثي في المفتوح العين على يفعِل، فترك بناؤه **(لما يلزم من إعلالين)** لو بُني **(في)** مضارعه -أعني **(يَدُّ)**- وهما: الإدغام للمثلين، والإعلال لوقوع الواو بين ياء وكسرة أصلية. وتسمية الإدغام إعلالاً تغليب كالعمرين وهم يستكرهون اجتماع الإعلالين في الثلاثي.

ومما ذكره هنا(١) ومن قوله فيما سيأتي: و«يَوجَل على الأصل» يعلم أن قوله في المضارع في فَعِل بكسر العين: «أو كسرت إن كان مثالاً» معناه أنه قد يجيء الكسر في مثال الواوي، لا أنه قياسه كمثال فَعَل -بفتح العين- الواوي، وإلا لكانت الواو فيه(٢) تقع أيضاً بين ياء وكسرة أصلية، فلا يجوز بناء نحو «وددت» منه، كما لا يجوز من المفتوح العين.

(وحمل أخواته) التي لا ياء فيها **(من نحو:)** أنت **(تعِد، و)**نحن **(نعدُ، و)**أنا **(أعد، وصيغة أمره)** نحو: «عد» في وجوب الحذف وإن لم تقع الواو فيها بين ياء وكسرة **(عليه)** أي: على نحو: «يعد»؛ طرداً للباب في المضارع، والأمر مأخوذ منه. **(ولذلك)** أي: ولأجل أنها لا تحذف إلا إذا وقعت بين ياء وكسرة أصلية، وقد وجدت محذوفة في «يضع» و«يسع» مع الفتحة **(حملت فتحة يضع ويسع على العروض)** حتى يحصل موجب الحذف، يعني أن في كل منهما كسرة أصلية، لكنها فتحت لعارض وهو حرف الحلق، أما كون فتحة يضع عارضة

---

(١) أي: في قوله: «لم يبن» نحو: وددت بالفتح.

(٢) أي: في فعل بكسر العين.

فلأنه مثال واوي من فَعَل، وقد عرفت أن قياسه «يفعِل» بكسر العين، وأما فتحة «يسع» فقد تبين بحذف الواو أنه كان عينها مكسورًا كومِق يمِق، لكن فتحت لحرف الحلق.

(و)حملت فتحة **(يوجل)** مضارع «وجِل» مكسور العين **(على الأصل)** لعدم حذف الواو فيه، فيحمل على ما هو أصله، أعني فتح عين مضارع فعِل.

(وشبهتا) أي: فتحة يضع ويسع، وفتحة يوجل **(بالتجارِي)** مصدر تجارى يتجارى **(والتجارِب)** جمع تجربة، يعني شبهت فتحة يضع ويسع بكسرة التجاري فإنها عارضة مثل فتحتيهما؛ إذ أصله الضم؛ لأن مصدر تفاعل تفاعُل، كتضارُب، لكن كُسِرت لوقوعها قبل الياء كما سيأتي. وفتحة «يوجل» شبِّهت بكسرة التجارب فإنها أصلية.

(بخلاف الياء) إذا وقعت في المضارع بين ياء وكسرة فإنها لا تحذف كالواو **(نحو: يَيِئس)** مضارع يئِس كحسِب يحسب، **(ويَيْسِر)** مضارع يَسَر -بفتح العين-؛ لأن اجتماع اليائين في الثقل ليس كاجتماع الواو والياء.

(وجاء يَئِسُ) بحذف الياء، حكى سيبويه في لغتين[1] حذف الياء، وهما: يسَر البعيرَ يسِرُه، من اليَسَر، ويئس يئسُ، وهما شاذان.

(وجاء) عن بعض العرب قلب الياء الواقعة في المضارع بين الياء المفتوحة والفتحة فقط ألفاً نحو **(يائَسُ)** في ييأس -بالفتح- مضارع يَئِس أيضاً؛ حملاً للياء على الواو في نحو: ياجل. قال الرضي: ولا يكون ذلك إلا في المفتوح العين. فمن ثم قلنا: فقط.

(كما جاء) في ايتعد وايتسر في بعض اللغات عدمُ قلب الواو والياء تاء، وقلبُهما ألفاً في المضارع؛ لوقوعهما بين الياء المفتوحة والفتحة **(نحو: ياتعد وياتسر. وعليه)**

---

(١) أي: في كلمتين.

أي: على مذهب من لا يقلب الواو والياء تاء في اتعد واتسر، بل أبقاهما وقلبهما ألفاً في المضارع **(جاء موتعد وموتسر في)** اسم الفاعل، لا متعد ومتسر، قوله: **(لغة الشافعي)** يعني أن الشافعي كان يتكلم به كثيراً.

(و)قياس مضارع المثال الواوي من فعِل -بكسر العين- بقاء الواو على حاله؛ لعدم ما يوجب تغييرها، لكون الواقع بعدها فتحة أصلية، لكنه **(قد شذ في مضارع وجِل يَيْجل)** بقلب واوه ياء؛ لأن الياء أخف من الواو **(وياجل)** بقلب واوه ألفاً؛ لأن في وقوعه[١] بين الياء والفتحة ثقلاً، لكن ليس الثقل بحيث تحذف الواو له. **(وِيِيْجل)** بكسر ياء المضارعة وقلب الواو ياء، كأنه استشنع قلب الواو ياء لا لعلةٍ ظاهرةٍ، فكسر ياء المضارعة ليكون انقلاب الواو ياء لوقوعها بعد الكسرة. وليس الكسرة فيه كالكسرة في تِعْلَم ونِعلم؛ لأن من يكسر ذلك لا يكسر الياء[٢].

قال الرضي: وظاهر كلام السيرافي وأبي علي يدل على أن قلب واو نحو «يوجل» ألفاً أو ياء قياس وإن قل، وهذا خلاف ظاهر قول المصنف، أعني قوله: وشذ..إلخ.

(وتحذف الواو) جوازاً **(من)** مصدر الفعل الذي تحذف في مضارعه؛ تشبيهاً له بالفعل لاتصاله به، لكن لضعف سبب الحذف فيه يجب أن يعوض عن المحذوف هاء التأنيث في الآخر، كما في **(نحو: العدة والمقة)** مصدري وعد وومِق، وإنما كسرت العين لأن الساكن إذا حُرِّك فالأصل الكسر، وأيضاً ليكون كعين الفعل الذي أجري هو مُجراه، فلهذا لم تجتلب همزة الوصل بعد حذف الفاء.

---

(١) أي: واو يوجل.

(٢) لاستثقالهم الكسرة على الياء.

وإذا فتحت العين في المضارع لحرف الحلق جاز أن تفتح في المصدر أيضاً، نحو: يسع سعةً، ويجوز أن لا تفتح، نحو: يهب هِبة. وقولهم في الصلة[١]: صلة -بالضم- شاذ.

(ونحو: وجهة قليل) ظاهره أنه أراد أنَّ وجهة مصدر كالعدة، وقد جمع فيه بين العوض[٢] والمعوض منه[٣] فخالف القياس[٤]، وفيه نظر؛ فإنها ليست بمصدر، بل اسم للموضع الذي يتوجه إليه، فليس تاؤها بدلاً من الواو، فإثبات الواو فيها قياس، ومثلها ولدة جمع وليد، وهو الصبي والعبد. ويمكن توجيه كلامه بأن المعنى على حذف مضاف، تقديره وإعلال نحو وجهة قليل. قال الرضي: وأما الجهة والرقة[٥] فشاذان؛ لأنهما ليسا بمصدرين، فليس تاؤهما بدلاً من الواو.

[إعلال العين]

ولما فرغ من إعلال الفاء شرع في إعلال العين فقال: **(العين، تقلبان[٦] ألفاً إذا تحركتا)** بحركة أصلية؛ ليخرج نحو: جَوَزات وبَيَضات في هذيل، ونحو: شي وسو مخففتين؛ لعروضها، **(مفتوحاً ما قبلها)** وهو ظاهر، **(أو في حكمه)** وهو الساكن الذي كان مفتوحاً في الماضي الثلاثي المحقق[٧] والمقدر[٨] كما سيتضح؛ وذلك لثقلهما[٩] بالحركة، وتهيؤهما لقلبهما ألفاً لانفتاح ما قبلهما حقيقة

(١) مصدر وصل.
(٢) أي: هاء التأنيث، والمعوض منه وهو الواو.
(٣) في نخ: «عنه».
(٤) إذ القياس جهة.
(٥) الرقة: الدراهم المضروبة.
(٦) أي: الواو والياء.
(٧) كـ«أقام».
(٨) كـ«استنوق».
(٩) أي: الواو والياء.

أو حكماً؛ لكون(١) الفتحة مناسبة للألف، مع كون ذلك في الفعل الثقيل أو في شبهه؛ ولذلك قال: **(في فعل ثلاثي أو محمول عليه)** يعني أو في فعلٍ محمولٍ على الفعل الثلاثي. والمحمول عليه ما ينفتح الواو والياء فيه بعد حرف ساكن كان مفتوحاً في الماضي الثلاثي، كذا فسره الرضي.

وحينئذ يكون نحو: «اختار» و«انقاد» خارجًا عن الأقسام(٢) التي ذكرها المصنف. ولو قال: «في فعل(٣) أو اسم محمول عليه» واقتصر عليه لكان أشمل وأخصر.

(أو في اسم محمول عليهما) أي: على الفعل الثلاثي، بأن يوازنه، أو على الفعل المحمول على الثلاثي: إما بأن يوازنه في عدد الحروف والحركات المعينة وإن باينه في تعيين الزيادات وأمكنتها كما سيتضح، أو يكون مصدراً قياسياً له جارياً على نمطه(٤) في ثبوت زياداته في مثل مواضعها من الفعل، **(نحو: باب وناب)** مثال الاسم المحمول على الفعل الثلاثي، أصل الأول: بَوَبٌ، والثاني: نَيَبٌ؛ بدليل أبواب وأنياب. **(وقام وباع)** مثال الفعل الثلاثي، أصل الأول: قَوَم، والثاني: بَيَع. **(وأقام وأباع)** مثال الفعل المحمول على الفعل الثلاثي، أصلهما: أقوَم وأبيَع، نقلت حركتهما إلى ما قبلهما وقلبتا ألفاً.

(والإقامة، والاستقامة، ومَقام، ومُقام) مثال الاسم المحمول على الفعل الثلاثي، فالأولان من المصدر الذي ذكرنا؛ فإن إقواماً واستقواماً مصدران قياسيان جاريان على نمط أقام واستقام في ثبوت الهمزة فيهما(٥) في الأول،

---

(١) علة للتهيؤ.

(٢) لأنه ليس بثلاثي ولا محمول عليه، بل علته في نفسه.

(٣) أي: لو قال: «في فعل» واقتصر على ذلك ولم يقيد الفعل بقوله: «ثلاثي»، ولم يعطف عليه «أو محمول عليه» أي: أو فعل محمول عليه- لكان أشمل؛ لأنه يدخل في إطلاق الفعل نحو اختار وانقاد، والاختصار ظاهر.

(٤) النمط -محركة-: الطريق.

(٥) أي: في إقامة واستقامة في أولهما، والسين في الثاني والتاء في الثالث في استقامة فقط.

والسين والتاء في الثاني والثالث مثل ثبوتها[(١)] في أقام واستقام.

والأخيران من الموازن للمحمول على الثلاثي؛ فإن مَقوَماً -بفتح الميم- ومُقوَماً -بضمها- يوازنان الفعل[(٢)] كيَحمَد ويُحمَد فيما ذكرنا، وإن بايناه في تعيين الزائد.

وفي بعض النسخ[(٣)] هكذا: في اسم ثلاثي أو فعل ثلاثي إلخ.

ويناسبه الترتيب في كثير من الأمثلة المذكورة، وهو[(٤)] في ما عدا مَقاماً ومُقاماً كما لا يخفى، لكن الأُولى أَولى؛ لعدم إشعار هذه بأن الاسم الثلاثي محمول على الفعل، وهو[(٥)] في الإعلال محمول عليه كما تقدم.

وقد يوجد في بعض النسخ بعد قوله: الاستقامة **(واستكان منه)** يعني من المقلوب عينه ألفاً لحمله على الثلاثي؛ بناء على أنه استفعل من الكون أو الكين، لا افتعل من سكن **(خلافاً للأكثر، لبُعد الزيادة[(٦)])** فيه، كما قالوا[(٧)] إنها للإشباع، **(ولقولهم[(٨)] في مصدره: استكانة)** كاستقامة، ولا يقال في افتعل افتعالة.

(بخلاف) الواو والياء الساكنين المفتوح ما قبلهما نحو: **(قول وبيع)** فإنهما لا يقلبان؛ لخفتهما بالسكون.

(وطائيٌّ) في طيْئِيٍّ المنسوب إلى طيْءٍ مخفف طيِّء كميْت في ميِّت -بقلب

---

(١) قوله: «مثل ثبوتها» أي: مثل ثبوت هذه الحروف، أي: الهمزة في أقام، والهمزة والسين والتاء في استقام.

(٢) عبارة الرضي: كـ«يخاف ويقال» المحمولين على الثلاثي وهو «خاف وقال»؛ لأن الأصل في الإعلال الماضي، والمضارع فرعه.

(٣) أي: في نسخ المتن.

(٤) أي: الترتيب.

(٥) أي: الاسم الثلاثي.

(٦) أي: زيادة المدة بين العين واللام في باب افتعل. ولفظ ركن الدين: يعني أنه لو كان افتعل من سكن لكان الألف في استكان زائدة، وزيادة الألف من افتعل بعيدة.

(٧) أي: الأكثر.

(٨) قوله: «ولقولهم» عطف على قوله: «لبعد»، وهما علة لكون استكان ليس من افتعل.

الياء ألفاً مع سكونها بناء على أن المحذوف العين **(وياجل)** في يوجل بقلب الواو ألفاً مع سكونها **(شاذ)** كل واحد منهما لعدم تحركهما. ولا وجه لذكرهما هنا؛ لأن الكلام في العين، والأولى(١) زائدة، والثانية(٢) فاء.

(وبخلاف) ما لم يكن ما قبلهما فيه مفتوحاً ولا في حكم المفتوح **(نحو: قاوَل وبايَع)** إذ الألف فيهما زائدة، فلم يكن ما قبلهما(٣) مفتوحاً في الثلاثي(٤)، **(وقَوَّم وبيَّن وتَقَوَّم وتَبَيَّن)** إذ ما قبل الواو والياء فيهما زائدٌ(٥) إن كانت العين هي الثانية، وإن كانت هي الأولى فهي ساكنة، فيصير مثل قول وبيع، **(وتقاوَل وتبايَع)** إذ الألف فيهما زائدة.

(ونحو: القود والصَّيَد(٦)) مما لم يُعل من الاسم الثلاثي مع وجود السبب **(و)**نحو **(أَخْيَلَت)** السماء، أي: صارت حقيقة بالمطر **(وأغيلت)** المرأة، أي: أرضعت على الحبل **(وأغيمت)** السماء، أي: صارت ذات غيم، مما لم يعل من الفعل المحمول على الثلاثي مع وجود السبب **(شاذ)** لمخالفته للقياس.

ووجهه(٧): التنبيه على أن الإعلال فيها ليس بأصلي، بل للحمل على الفعل الثلاثي. وعند أبي زيد التصحيح قياس في باب الإفعال والاستفعال إذا لم يكن له فعل ثلاثي كما في «استنوق».

ولما ذكر أن الواو والياء إذا تحركتا مفتوحاً ما قبلهما أو في حكمه فيما ذكر تقلبان ألفاً، وكانتا قد يتحركان وينفتح ما قبلهما حقيقة أو حكماً ولا يعلان أصلاً،

---

(١) أي: الياء المقلوبة في طائي.
(٢) أي: الياء المقلوبة في ياجل.
(٣) أي: الواو والياء مفتوحًا في الثلاثي لسكون الألف.
(٤) يعني أن الألف زائد ولم يكن موجودا في الفعل الثلاثي حتى يحكم بأنه كان مفتوحا في الثلاثي فيعل الفعل بإعلال ماضيه ويحمل عليه.
(٥) والكلام في إعلال الحرف الأصلي.
(٦) القود: القصاص، والصيد -بالتحريك- مصدر الأصيد، وهو الذي يرفع رأسه كبرا. صحاح.
(٧) أي: عدم الإعلال.

أو يعلان بغير ذلك- بيَّن المانع من ذلك فقال فيما لم يعل أصلاً مما كان ثلاثياً: **(وصح باب قوي)** يعني فعِل المكسور العين مما عينه ولامه واو **(و)**باب **(هَوَىٰ)** يعني فعل -بفتح العين- مما لامه ياء؛ بدليل القوة في الأول، وهويْت في الثاني **(للإعلالين)** أي: للزوم اجتماع إعلالين فيهما لو قلبت عينهما ألفاً، وقد علمت استكراههم إياه في الثلاثي، وذلك لأنه قد أعل قوي بقلب واوه التي هي اللام ياء لانكسار ما قبلها؛ لما سيأتي من وجوب ذلك في مثلها.

وأعل هَوَىٰ بقلب يائه التي هي اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلو أعلت العين أيضاً لاجتمع الإعلالان.

وقُدِّم إعلال اللام لأن الاشتغال بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال ما في الوسط بقلب أو إدغام.

(و)صح **(باب طَوِيَ وحَيِي)** يعني فعل -بكسر العين- مما عينه واو أو ياء، ولامه ياء، فالأول كطوي؛ بدليل طيان[(١)]، والثاني كحيي، فلم تقلب عين كل منهما ألفاً[(٢)] **(لأنه)** أي: فعِل -بكسر العين- **(فرعه)** أي: فرع فعَل -بالفتح-؛ لأن فعل -بفتح العين- في الأفعال أكثر من أخويه؛ لكونه أخف، والخفة مطلوبة في الأفعال، وهو أيضاً أكثر تصرفاً؛ لأن مضارعه يأتي على ثلاثة أوجه، دون مضارعهما.

ثم ذكر علة أخرىٰ لعدم إعلال ما كان علىٰ فعِل بالكسر مما ذكر فقال: **(أو لما يلزم)** يعني لو أعلَّ بقلب العين ألفاً **(من يَقايُ ويَطايُ ويَحايُ[(٣)])** بضم الياء[(٤)] في المضارع، وهو مرفوض؛ لثقل الفعل، وإنما كان يلزم ذلك لأن كل أجوف من

(١) فلو كان لام طوي أصله الواو لقيل: طوان فلمل قيل: طيان علم أن أصلها الياء قلبت عينه ياء لاجتماعها مع الياء.

(٢) وإن لم يلزم إعلالان. رضي.

(٣) ولم يذكر مضارع هوىٰ لأن مضارعه يهوي -بكسر العين-، فلا تجري العلة المذكورة فيه.

(٤) الأخيرة.

باب فعِل ـ بالكسر ـ قلبت عينه في الماضي ألفاً تقلب عينه في المضارع أيضاً ألفاً نحو: خاف يخاف، وهاب يهاب، فلو قالوا: قاي، وطاي، وحاي، لقالوا: يقاي..إلى آخرها.

قال الرضي: ويجوز أن يعلل ترك إعلالهم عين طوي وحيي[١] بامتناع إعلال لامهما الذي كان أولى بالإعلال لو انفتح ما قبله؛ لكونه آخر الكلمة.

ثم ذكر أن ما عينه ولامه ياء، وما عينه ولامه واو من فعِل وإن اشتركا في عدم إعلال عينهما فهما مختلفان من جهة الإدغام في أحدهما وعدمه في الآخر فقال: **(وكثر الإدغام في باب حيي)** يعني مضاعف الياء، وإن لم يكن واجباً[٢] لما سيأتي في الإدغام **(للمثلين)** لَمَّا اجتمعا فيه، وهما الياءان.

(وقد تكسر الفاء) يعني في حيي المبني للفاعل على ما هو الظاهر، فيقال: حِيي -بكسر الحاء- لتناسب الياء.

قال الرضي: والظاهر أنه غلط نقله من المفصل، وإنما أورد سيبويه في المبني للمفعول حُيّ وحِي، كقولهم في الاسم[٣]: قرنٌ ألوى، وقُرُونٌ لُيٌّ - بالضم والكسر.

(بخلاف باب قوي) يعني مضاعف الواو، فلا يجوز فيه الإدغام **(لأن الإعلال)** في مثله **(قبل الإدغام)** لأن قلبَ الواو ياء تغيير في الطرف، وإدغامَ الأول[٤] في الآخر تغيير في الوسط، والأول[٥] أسبق كما تقدم[٦].

---

(١) فقط.

(٢) لتحرك الأول.

(٣) عبارة الرضي: كقولهم في الاسم في جمع قرن ألوى: قرون لُـي -بالضم والكسر-. والألوى: شديد الالتواء.

(٤) أي: أول المثلين في آخرهما، أي: العين في اللام كما هي عبارة الرضي.

(٥) أي: التغير في الطرف بقلب الواو ياء.

(٦) من أن الاشتغال بإعلال الأطراف أولى من الاشتغال بإعلال ما في الوسط بقلب أو إدغام.

وأيضاً قوي بقلب الواو ياء أخف منه بإدغام الواو في الواو، والطريق الذي هو مؤد إلى زيادة الخفة أولى بالسلوك مما ليس كذلك.

وإنما زِدْتُ لفظ: «في مثله[(١)]» -أعني فيما كان مقتضي الإعلال متأخراً عن مقتضي الإدغام- لأن ظاهر عبارة المصنف توهم أن الإعلال مقدم على الإدغام مطلقاً، وليس كذلك، بل التقديم لما سببه متأخر منهما، ومن ثمة[(٢)] قدم الإدغام في أَوَزّة ـ أصلها إوززة؛ لقولهم: وزٌّ بمعناه، ولأن إفعلة أكثر من فِعَلّة كهِجَف ـ على قلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها. ولو صرح المصنف بذلك القيد لكان أولى.

(ولذلك) أي: ولأن الإعلال في مثله قبل الإدغام **(قالوا)** في مضارعهما **(:يحْيا، ويقوى)** بقلب الياء في الأول والواو في الثاني ألفاً؛ إذ أصلهما يحيي ويقوو، **(واحواوى)** بالألف، وهو افعالَل من الحُوَّة[(٣)]، وأصله احْوَاوَوَ، فقلبت الواو التي هي لامٌ ألفاً **(يحواوي)** في المضارع بقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها **(وارعوى)** بقلب الواو ألفاً، أصله: ارعوو **(يرعوي)** في المضارع بقلب الواو أيضاً لانكسار ما قبلها ياء **(فلم يدغموا)** في الأمثلة المذكورة بأن يقولوا: يحيُّ، ويقوُّ، واحواوّ كاشهابّ يحواوّ كيشهابّ، وارعوَّ يرعوُّ كاشهبَّ يشهبُّ؛ تقديماً للإعلال على الإدغام لما تقدم[(٤)].

ولما جاء مصدر احواوى على وجوه استطرد ذكره هنا تنبيهاً عليها، وإلا فمحله عند قوله: «وتقلب الواو عيناً أو لاماً أو غيرهما ياءً إذا اجتمعت مع ياء»..إلخ، أو في الإدغام- فقال: **(وجاء)** يعني في مصدره **(احوِيْواء)** كاشهيباب، بغير قلب للواو ياء مع اجتماعها معها وسبق الياء بالسكون؛

---

(١) أي: قوله: «لأن الإعلال في مثله قبل الإدغام».

(٢) أي: ومن جهة أنه يقدم ما سببه متأخر من الإعلال والإدغام قدم الإدغام في إوززة لأن سببه متأخر.

(٣) الحوة -بضم الحاء وتشديد الواو-: سواد إلى الخضرة، أو حمرة إلى السواد.

(٤) لسبق الإعلال على الإدغام، ولكون الكلمة به أخف. رضي.

لكون الياء عارضة في المصدر للكسرة، وأصلها الألف في احواوى. **(و)**جاء أيضاً فيه **(أحويّاء)** بالقلب والإدغام، قال الرضي: ولم يذكر سيبويه إلا هذا نظراً إلى كون المصدر أصلاً للفعل؛ فلا تكون الياء بدلاً من الألف، بل الألف في الفعل بدل من الياء في المصدر.

(ومن قال: اشهباب) في مصدر اشهابّ[١]، بحذف الياء كما هو لغة البعض في مثله **(قال: احوواوٌ)** فتجتمع فيه الواوان **(كاقتتال)** في مصدر اقتتل اجتمعت فيه التاءان.

(ومن أدغم اقتتالاً) من العرب كما يجيء في باب الإدغام إن شاء الله تعالى **(قال)** في احوواء: **(حِوَّاء[٢])** والواوان في الوسط لا يستثقلان كما يستثقلان في الطرف، فيقال: حَوَّى يُحَوِّي، أو حِوَّى يُحِوِّي، كقَتَّل على ما سيأتي.

(وجاز الإدغام) عطف على قالوا، يعني ولأن الإعلال في مثله مقدم على الإدغام وهو مانع من الإدغام جاز الإدغام **(في أُحِيي واسْتُحِيي)** مغيري الصيغة من أحيا واستحيا؛ لعدم سبب الإعلال[٣] فيه حتى يقدم على الإدغام فيمنعه.

(بخلاف نحو: أحيا واستحيا) في المبني للفاعل فإن سبب الإعلال المقتضي لتقديمه على الإدغام -وهو[٤] تحرك الياء وانفتاح ما قبلها- موجود فيمنع الإدغام.

وفي استحيا لغتان: لغة أهل الحجاز: استحيي يستحيي مستحيٍ مستحياً منه -باليائين- على وزن استرعى يسترعي سواء.

ولغة بني تميم: استحَى يستحِي، بتحريك الحاء وحذف أولى اليائين

(١) الشُّهبة في الألوان: البياض الذي غلب على السواد. صحاح.

(٢) يعني: ومن لم يراع سكون ما قبل المثلين في مثل هذا البناء وقال: قتال فقياسه أن يقول: حواء؛ لأنه يسكن أول المثلين ويحرك ما قبله بحركته فيقول: قتال وحواء. جاربردي.

(٣) حيث لم يفتح ما قبل الياء.

(٤) أي: سبب الإعلال. يعني في أصله، وهو أحيَي واستحيَيَ.

كما حذف أول المثلين في أَحسْتُ ومَسْتُ؛ لأن حق المثلين الإدغام، فلما امتنع حذفت الأولى لأنه[١] أشبه شيء بالإدغام.

(وأما امتناعهم) من الإدغام **(في يُحْيِيْ ويَسْتَحْيِيْ)** مع عدم وجود سبب الإعلال المانع من الإدغام **(فلئلا ينضم ما رُفض ضمه)** وهو الياء[٢] في المضارع، أو لعدم لزوم حركة الثانية؛ فإنه شرط في جواز الإدغام في مثله[٣] كما يجيء إن شاء الله تعالى.

واستطرد ذكر حكم للمضاعف الواوي من الثلاثي فقال: **(ولم يبنوا من باب قوي مثل ضرب)** يعني فعَل -بفتح العين- **(ولا)** مثل **(شرُف)** يعني فعُل -بضم العين- **(كراهة)** اجتماع الواوين مع تعذر الإدغام حالة الإسناد إلى المضمر المرفوع المتحرك **(نحو: قوَوْتُ، وقَوُوْتُ)**.

وأما في غيرها[٤] فلا اجتماع في المفتوح؛ إذ تنقلب الثانية ألفاً تقديماً للإعلال على الإدغام. واجتماع الواوين في المضموم وإن كان حاصلاً لكنه لا يتعذر الإدغام نحو قوّ في قَوُوَ.

ويشعر كلام المصنف بأنه يبنى مثل ضرب وشرُف من نحو حيي، والثاني معلوم عدم مجيئه.

قال الرضي: لم يأت من الأجوف اليائي على فعُل إلا هيُؤ. وينظر في الأول[٥].

(ونحو: القوة والصُّوة[٦]**)** وهي العَلَم في الطريق **(والبَوّ)** وهو جلد ولد البعير المملوء تبناً **(والحُوِّ)** -بالحاء المهملة المضمومة- وهو جمع الأحوى،

(١) أي: الحذف.
(٢) الأخيرة.
(٣) أي: فيما كان عينه ولامه ياءين.
(٤) أي: غير حالة الإسناد إلى الضمير المرفوع المتحرك.
(٥) أي: مثل ضرب من حيي.
(٦) الصوة -بالضم- واحدة الصوى وهي الأحجار المنصوبة علامات في الطريق.

أو بالجيم المفتوحة وهو الهواء، كأنه جوابٌ عن سؤال مقدر، كأنه قيل: إذا لم يبنوا من باب قوي مخافة الواوين، فلم احتملوا ذلك في نحو القوة؟ فقال: إنه **(مُحْتَمَل)** أي: مغتفر اجتماع الواوين فيه **(للإدغام)** إذ خَفَّفَ الكلمة، بخلاف نحو: قووت.

قال الرضي: لو كان الإدغام مقدماً على الإعلال أيضاً لم يجز ذلك(١) في الفعل كما جاز في الاسم؛ لثقل الواوين في الفعل الذي هو ثقيل.

وقال(٢) أيضاً فيما لم يعل أصلاً من المزيد فيه وما هو فرع في عدم الإعلال عليه من الثلاثي(٣): **(وصح(٤) باب ما أفْعَلَهُ!)** نحو: ما أقوله، مع أن الأصل في الإعلال الفعل **(لعدم تصرفه)** لما عرفت في النحو من عدم تصرف فعْل التعجب، والإعلال تصرف. **(وأفعل منه)** يعني أفعل التفضيل **(محمول عليه)** أي: على فعل التعجب في عدم الإعلال، نحو: أقوم منه، وأبيع منه؛ لمشابهته له في اللفظ والمعنى كما عرفت في النحو، **(أو للبس بالفعل)** فإنه لو قيل في أقوم منه: «أقام» لم يُعلم أنه ماضي الإفعال(٥) أو اسم التفضيل. وهذا التعليل الأخير(٦) أولى من الأول؛ لأنه اختل فيه(٧) شرط إعلال مثله، وهو مخالفة الفعل كما سيجيء(٨)، فلا حاجة إلى حمله على فعل التعجب، بل لو عكس الأمر لكان أولى كما فعل سيبويه، أعني أنه علل بالأخير، وعلل عدم إعلال فعل التعجب بمشابهته لاسم التفضيل.

---

(١) أي: اجتماع الواوين.
(٢) أي: المصنف، وهو عطف على قوله فيما سبق: فقال فيما لم يعل أصلا مما كان ثلاثيًّا وصح باب قوي.
(٣) من بيانية لقوله: «ما هو فرع».
(٤) هذا مقول قول الشيخ لطف الله: «وقال أيضا .» الخ.
(٥) فصححوا الاسم وأعلوا الفعل وكان ذلك أولى من العكس؛ لأن الإعلال في أيهما كان إنما يتوجه بالحمل على الفعل الماضي الثلاثي، نحو قال، والفعل بالفعل أشبه.
(٦) أي: قوله: «أو للبس بالفعل»، أولى من الأول وهو قوله: «محمول عليه».
(٧) أي: في اسم التفضيل شرط إعلال مثله وهو مخالفة الفعل؛ لأنه لم يخالفه لاتحاد الزيادة التي في أوله وأول الفعل وما هذا حاله من الأسماء فلا يعل.
(٨) في قوله: «وشرط إعلال العين».

وقوله: «أو للبس بالفعل» معطوف على قوله: «محمول عليه»؛ لأن المعنى: وصح أفعل منه للحمل عليه أو للبس.

(و)صح **(ازدوجوا واجتوروا)** مع تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله **(لأنه بمعنى: تفاعلوا)** أي: تزاوجوا وتجاوروا، فلم يعل تنبيهاً على كونه تابعاً له[١] في المعنى. فإن لم يقصد في افتعل معنى تفاعل أعل، نحو: ارتاد واختان.

(و)صح **(باب اعوارّ واسوادّ)** يعني ما كان على وزن افعالّ وأصله افْعَالل، فإنه لا يعل **(لِلَّبْس[٢])** فإنه لو قلب الواو ألفاً فيهما ونقلت حركتها إلى ما قبلها سقطت همزة الوصل وإحدى الألفين، فيبقى سادَّ وعارَّ، فيلتبس بـ«فاعل» المضاعف. ومثله ما كان على وزن افعلّ كابيضّ، والعلة العلة. ويمكن أن يفسَّر كلام المصنف بما يشمله فيقال: أراد بباب «اعوار» المضعف اللام من المزيد.

(و)صح الثلاثي من الألوان والعيوب نحو **(عوِر وسَوِد؛ لأنه بمعناه[٣])** أي: بمعنى افعالَّ.

(وما تصرف مما صح) من هذه الأبواب إما بزيادة عليه إن كان ثلاثيًّا، أو بكونه متصلاً به كاسم الفاعل واسم المفعول أو مصدر أو صفة مشبهة **(صحيح أيضاً)** كما صح أصله **(كأعورته واستعور)** صحا لصحة أصلهما وهو الثلاثي، أعني عور، **(ومقاوِل ومُبايع)** لم يعلا كقائل[٤] وبائع لصحة أصلهما، أعني قَاوَل وبَايَع[٥]، **(وعاور)** لم يعل كقائل لصحة أصله، أعني عور،

(١) أي: لتفاعلوا. وصح عين تفاعلوا لعدم العلة الموجبة لقلب الواو ألفًا، وأجروا ما كان في معناه عليه؛ تنبيهًا على كونه بمعناه.

(٢) قال الرضي ما معناه: إنه لم يكن محتاجا إلى قوله: «للبس»؛ لأن ما سكن فيه ما قبل الواو إنما يعل إذا أعل فعله وهنا لم يعل عور.

(٣) والأصل في الألوان والعيوب هو باب افعالَّ فحمل ما ليس بأصل على الأصل. نيسابوري.

(٤) أي: كما أعل قائل وبائع.

(٥) لأن قبل حرف العلة ساكن.

(وأَسْوَد) لم يعل كأقام[١] لصحة أصله، أعني سود.

(ومن قال: عار) يعني أنه قد يعل فَعِل من العيوب نحو قوله:

أعـــارت[٢] عينُـــه أم لم تعـــارا

فتُعل فروعه أيضاً، فمن أعله **(قال: أعار، واستعار، وعائرٌ)**.

ولما كان قوله: «وما تصرف مما صح صحيح» مشعرًا بأن ما تصرف مما أعل يعل ولم يُفْعَل ذلك في بعض المواضع بيَّن العذر في ذلك فقال:

(وصح تَسْيَار وتَقْوَال) وهما مصدرا سار وقال للتكثير- مع أنهما متصرفان من المعل **(للبس)** لو أعلا؛ إذ كنت تقلب الواو والياء ألفاً وتحذف الألف للساكنين، فيبقى تسارٌ وتقالٌ فيلتبس بفَعَال كتلاف.

قال الرضي[٣]: والوجه أن المصدر لا تعل عينه هذا الإعلال إلا أن يكون مصدراً مطرداً مساوياً لفعله في ثبوت الزيادة فيه في مثل موضعها من الفعل كإقامة واستقامة، وليس نحو: تَقْوالٍ وتَسْيارٍ كذلك[٤].

(و)صح **(مِقْوال ومِخْياط)** ونحوهما مما هو على مِفْعالٍ من المعتل العين، مع أنه آلة متصرف من الفعل، فكان حقه أن يعل لإعلال أصله **(لِلَّبس)** بمَفْعِل

(١) أي: لم يعل أسود كما أعل أقام، وأصله أقوم نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ألفًا لصحة. الخ.

(٢) صدر البيت:

وســـائلة بظهـــر الغيـــب عنـــي

وأنشده ابن قتيبة:

تســـاءل بـــابن أحمـــر مَـــن رآه

على أن الباء بمعنى «عن». وأعارت، أي: أعورت، فالهمزة للاستفهام. والشاهد فيه: أنه قد يعل باب فعل من العيوب؛ فإن عارت أصله: عورت -بكسر الواو- فقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وتعارا يروى بفتح التاء وكسرها وهي لغة فيما كان مثله، وأراد تعارن بالنون الخفيفة فأبدل منها ألفًا لينة للوقف. من شرح شواهد الشافية.

(٣) عبارة الرضي: لئلا يلتبس بعد الإعلال بفعال. هذا قوله، والوجه ما تقدم من أن المصدر. الخ.

(٤) أي: لا مطردًا ولا مساويًا.

لو أُعِل. والحَقُّ أن سبب صحته عدم وجود شرط إعلال مثله، وهو موافقة الفعل(١) كما سيأتي.

(و)صح **(مقول ومخيط)** ونحوهما لأنهما **(محذوفان منهما(٢))** فأجريا مجراهما، **(أو)** لأنهما **(بمعناهما)** فحملا عليهما.

قال الرضي: وهذا أولى(٣)؛ إذ موافقته لمعناه لا تدل على أنه فرعه. يعني بل نقول: إن مِفْعلاً أصلٌ كمِفْعال.

وقال فيما أعل بغير ذلك(٤): **(وأعل نحو: يقْوُمُ ويَبِيْعُ)** يعني مضارع الأجوف إذا كان ذلك المضارع مضموم العين أو مكسورها **(و)**نحو **(مَقْوُم ومَبْيِع)** يعني ما كان على وزن مفعُل أو مَفْعِل -بالضم أو الكسر- منه(٥) **(بغير ذلك)** أي: بغير ما أعل به أصلها من قلب العين فيه ألفاً، بل بنقل حركتهما(٦) إلى ما قبلهما وإسكانهما **(للّبس)** لو أعلت بإعلال أصلها؛ إذ كنت تقول: يَقَام ويَبَاع ومَقَام ومَبَاع، فيلتبس بنية ببنية(٧). و«مقوم» هنا اسم مفعول، أصله مقووم، أعل بنقل الضمة إلى ما قبلها، ثم حذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين على ما سيأتي(٨).

---

(١) ومقوال ومخياط ليسا على مثال الفعل؛ لمفارقتهما له بالألف التي بعد العين، ولأنه اكتنف حرف العلة ساكنان وذلك موجب للتصحيح في الفعل نحو: اسود، ومع الاسم أجدر. جاربردي.

(٢) أي: من مقوال ومخياط.

(٣) عبارة الرضي: والعذر أنه مقصور من مفعال فأجري مجرى أصله. ولنا أن لا نقول: إنه فرعه، بل نقول: هما أصلان، ومفعل محمول على مفعال في ترك الإعلال؛ لكونهما بمعنى، وهذا أولى؛ إذ موافقته ..الخ.

(٤) هذا الذي وعد به في قوله: «وصح باب قوي» حيث قال: «أو يعلان بغير ذلك».

(٥) أي: من الأجوف.

(٦) أي: الواو والياء.

(٧) أي: بنية فعَل ببنية فعِل، فلو قيل: يقام ويباع لالتبسا بباب يخاف.

(٨) من الخلاف بين سيبويه والأخفش، فعند سيبويه المحذوف الثانية لزيادتها، وعند الأخفش الأولى وهي العين لسبقها.

ومَبيع يجوز أن يكون اسم مفعول، أصله مبيوع فأعل[١] كما سيأتي، وأن يكون زماناً أو مكاناً فأُعل بالنقل[٢].

وكان الأولى عدم توسيط قوله: «وأعل نحو يقوم..إلخ» بين الأقسام التي اعتذر لصحتها بأن يقدم أو يؤخر.

(و)صح ما زيادته مدة ثالثة من المعتل العين **(نحو: جواد وطويل وغيور؛ للإلباس)** لو أعل بقلب عينه ألفاً **(بفاعِل)** لو حركت المدة الثانية[٣] بعد الإعلال كما في قائل **(أو بفعل)** المفتوح العين لو حذفت.

والحق أنه ليس من الأقسام المذكورة قبل، فليس فيه سبب الإعلال؛ ولذلك قال: **(أو لأنه ليس بجارٍ على الفعل)** أي: اسم فاعل أو اسم مفعول **(ولا موافق[٤])** في عدد الحروف والحركات والسكنات.

(و)صح **(الجَوَلان والحَيَوان والصَوَرى)** وهو اسم ماء[٥] معين **(والحَيَدى)** يقال: حمار حيدى، إذا كان كثير الحيد -أي: الميل- عن ظله لنشاطه **(للتنبيه بحركته)** التي كانت تذهب لو أعل **(على حركة مسماه[٦]. و)**صح **(الموتان لأنه نقيضه)** أي: نقيض الحيوان فحمل عليه.

قال الرضي: هذا عجيب، فإن حركة اللفظ لا تناسب حركة المعنى إلا بالاشتراك اللفظي[٧]؛ إذ حركةُ اللفظ المجيءُ بعد الحرف بشيء[٨] من الواو

---

(١) بنقل الضمة إلى الباء ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء.

(٢) فقط، لا بحذف حرف.

(٣) أي: لو أعلت الأمثلة المذكورة لالتقى ساكنان وهما الألفان في جواد، والألف والياء في طويل، والألف والواو في غيور، وحينئذ إما أن تحرك الثانية ثم تقلب همزة كما في قائل، فتقول: جائد وطائل وغائر، فيلتبس بفاعل الذي هو اسم فاعل، وإما أن تحذف الثانية فيحصل اللبس بالفعل الماضي.

(٤) أي: موازن له موازنة مَقَام ومُقَام.

(٥) قرب المدينة المنورة شرفها الله تعالى.

(٦) أي: لتبقى حركته الدالة على حركة مسماه واضطرابه. ركن.

(٧) وهو تسمية كل منهما حركة، وهي لا تجدي نفعا.

(٨) أي: بعض من الواو وهو الضمة، ومن الياء وهو الكسرة، ومن الألف وهو الفتحة.

والياء والألف كما هو مشهور، وحركة المعنى على فراسخ من هذا المعنى، فكيف ينبه بأحدهما على الآخر؟ فالوجه قوله: **(أو لأنه ليس بجارٍ)** على الفعل، أي: اسم فاعل أو مفعول **(ولا موافق)** أي: موازن له موازنة مَقَام ومُقام.

(و)صح **(نحو: أدْوُرٍ وأعْيُن)** يعني ما كان على وزن أفْعُل -بضم العين- مما اعتلت عينه من الجمع أو من غيره[١] **(للإلباس)** لأنه لو قيل: أَدُوْر وأَعِيْن معلاً بنقل الحركة والإسكان لالتبس بمضارع دار وعان من العين[٢]، **(أو لأنه ليس بجار)** على الفعل، يعني اسم فاعل أو مفعول **(ولا مخالف)** لأن شرط مثله مع الموافقة نوع من المخالفة[٣] كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وليس فيه.

(و) صح ما تحركتا[٤] فيه وقبلهما ساكن بالأصالة **(نحو: جَدْوَل وخِرْوع)** لشجر **(وعُلْيَب)** لوادٍ **(لمحافظة الإلحاق)** فلو أعلت بنقل الحركة أو قلب حرف العلة ألفاً لخالف الملحق به، فيبطل غرض الإلحاق، فالملحق لا يعل، إلا إذا كان الإعلال في الآخر فإنه يُعلّ؛ لأن الأواخر محل التغيير، ولأن سكون حركة الآخر كالمِعْزا لا يخل بالوزن كما تقدم من تفسير البناء، وسقوط[٥] الحرف الأخير لأجل التنوين غير لازم للكلمة.

و«عُلْيَب» ملحق عند الأخفش بجُخْدَب، وعند سيبويه هو أيضاً للإلحاق بجُنْدَب كسُؤْدَد[٦] وإن لم يأت عنده فُعْلَل.

---

(١) كما لو بنيت مثل أصبُع من قال وباع. منه.

(٢) قال في المجمل: عنت الرجل: أصبته بعيني، وهو معين ومعيون، والفاعل العائن.

(٣) حتى لا يلتبس بالفعل. رضي.

(٤) أي: الواو والياء.

(٥) جواب سؤال مقدر، تقديره أن يقال: قد يلزم من إعلال آخر الملحق بالقلب ألفا الإخلال بالبنية، ألا ترى أنَّ معزىً بالتنوين مخل بالبنية فأجاب بقوله: وسقوط . الخ. وعبارة الرضي: وإنما جوز حذف الألف للساكنين في معزى وأرطى مع أن الوزن ينكسر به كما ينكسر بإدغام نحو مهدد وقردد؛ لأن هذا الانكسار ليس لازما؛ إذ التنوين في معرض الزوال وترجع الألف مع اللام والإضافة . الخ.

(٦) أي: كما أنَّ سؤددًا ملحق بجندب. قال سيبويه: قعدد ودخلل بفتح اللام ملحق بجندب وإن كان =

(أو للسكون المحض[١]**)** أي: لأن ما قبل الواو والياء ساكن سكوناً خالصاً غير مشوب بكون أصله الفتح كما في مَقام، فلم يثبت فيهما[٢] سبب الإعلال.

وذِكر هذا -أعني نحو: جدول..إلخ- استطراد؛ إذ حرف العلة فيها ليس عيناً، وكلامنا فيها.

[قلب الواو والياء إذا كانتا عينا ألفًا ثم همزة]

ثم شرع في بيان موضعين آخرين يقلب كل من الواو والياء فيهما إذا كانتا عيناً ألفاً، لكنها بعد ذلك تصير همزة، فقال في الأول:

(وتقلبان[٣] **همزة في)** اسم الفاعل من الثلاثي **(نحو: قائل وبائع المعلّ فِعْلُه)** وكذا فيما كان على فاعل مما لا فعل له كالحائط.

قال الرضي: قول النحاة في هذا الباب: «تقلب الواو والياء همزة» ليس بمحمول على الحقيقة؛ وذلك لأنه قلبت العين ألفاً، ثم قلبت الألف همزة، فكأنه قلب الواو والياء همزة.

وإنما قلبتا ألفاً هنا[٤] لأن اسم الفاعل المذكور موازن للفعل[٥] المعل، ومؤدٍ معناه، وعامل عمله، وقد وقعتا فيه بعد ألف زائدة فهي كالعدم، فكأن الفتحة[٦] اتصلت بهما.

وإنما قلبت بعد ذلك همزة لأنه لما احتيج إلى تحريكها للساكنين، وامتنع قلبها إلى الواو والياء؛ لأنه إنما فُر منهما- قلبت إلى ما يكون أنسب بها بعد الواو والياء

جندب عنده فنعلا؛ لأنه جعل النون كالأصل كما يأتي في المضاعف. رضي من باب ذي الزيادة.

(١) قال الرضي: وهذا هو العذر الحق، لا الأول؛ لأن الواو والياء الساكن ما قبلهما إنما تقلبان ألفًا لكون ذلك الساكن مفتوحًا في أصل تلك الكلمة، ولم يثبت فيما نحن فيه حركة في الأصل.

(٢) أي: الواو والياء.

(٣) عطف على قوله: «تقلبان ألفا إذا تحركتا»، وإنما أعاد «وتقلبان» لأن هذا باب آخر من القلب. ركن.

(٤) يعني ولم تقلب في قَاوَل كما تقدم.

(٥) أي: للمضارع وزنًا عروضيًّا.

(٦) التي قبل الألف.

وهو الهمزة؛ لأنهما حلقيان. ولم تحذف الألف الأولى للساكنين كما هو الواجب في مثله لكونها علامة للفاعل.

(بخلاف) ما لم يعل فعله **(نحو: عاور)** اسم فاعل «عور» فلا يعل كما تقدم.

(و) أما قلب[١] العين إلى موضع اللام كما هو لغة بعض العرب في بعض اسم الفاعل من الأجوف فراراً من الهمزة **(نحو: شاكٍ)** في شائك، اسم فاعل من شاك يشوك، أصله: شاوِكٌ، فأخرت العين إلى موضع اللام فصار شاكو، فقلبت الواو ياء لما سيأتي[٢]، وأعل إعلال قاض فصار: شاكٍ. **(و)**كذا حذفُ العين كما هو لغة بعض في بعض اسم الفاعل الأجوف نحو: **(شاكٌ)** برفع الكاف، كأنهم قلبوا العين ألفاً ثم حذفوا العين للساكنين[٣]، ولم يحركوها فراراً من الهمزة فإنه **(شاذ)** والقياس: شائك.

(وفي) اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف المهموز اللام نحو: **(جاءٍ)** فإنه اسم فاعل جاء، أصله: جيأ **(قولان، قال الخليل:)** هو **(مقلوب)** أي: مؤخر عينه[٤] عن لامه؛ كراهة اجتماع همزتين **(كالشاكي[٥])** ولا إعلال فيه بقلب العين ألفاً ثم همزة[٦] كأخواته من نحو: قائل وبائع. **(وقيل:)** بل هو جارٍ **(على القياس)** في قلب حرف العلة ألفاً ثم همزة، ثم قلب لام الكلمة -وهو الهمزة- ياءً وجوباً ثم حذفها كقاضٍ، وقد تقدم الكلام فيه في القلب.

---

(١) هذا جواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن نحو شاك لتام السلاح، من شاكتني الشوكة، إذا دخلت في جسدي، فهو مثل فاعل مع أن واوه لم تقلب همزة، بل حذفت، وأنتم قلتم: إنها تقلب همزة. فأجاب عنه بأنه شاذ. ركن. ومثله: «لاثٍ»، من لاث العمامة على رأسه يلوثها لوثا. جاربردي.

(٢) لانكسار ما قبلها.

(٣) أصله شاوك، تحركت الواو وانفتح ما قبلها -لأن الألف زائدة؛ فهي في حكم العدم، فكأن الفتحة اتصلت بها- فقلبت ألفًا، فالتقى ساكنان: الألف المنقلبة عن الواو، والألف الأولى الزائدة، فحذفت العين فصار شاك، فوزنه فال.

(٤) أي: الياء، عن لامه، أي: الهمزة.

(٥) في التأخير، لا في اجتماع الهمزتين.

(٦) كما هو قول سيبويه، وإنما أعل إعلال قاض، فوزنه عند الخليل فال، وعند سيبويه فاع.

وقال في الثاني[١] مما يقلبان فيه ألفاً ثم همزة كما تقدم: **(وفي نحو: أوائل وبوائع)** جمع أول وبايعة **(مما وقعتا فيه)** أي: الواو والياء اللتان هما عينان **(بعد ألف باب مساجد)** مما بعد الألف فيه حرفان فقط **(وقبلها[٢] واوٌ أو ياءٌ)** سواء اتفق ما بعد الألف منهما وما قبلها بأن يكون كلاهما واوًا كأوائل أو ياءً كبيايع جمع بيّع- أو اختلفا، بأن يكون الأول واواً والثاني ياءً كما في بوايع جمع بويعة، فوعلة[٣] من البيع، أو بالعكس نحو: عيايل جمع عيِّل[٤]، وأصله عيْوِل؛ لأنه من عال يعول.

وإنما أعلتا في الجمع المذكور إعلال نحو: «قائل» لاكتناف حرفي العلة لألف الجمع الأقصى، مع كون الحاجز بين العين والفتحة غير حصين لكونها ألفاً زائدة، ومع قربهما من الطرف الذي هو محل التغيير، فخففتا بذلك الإعلال، ولم تحذف الأولى لالتقاء الساكنين[٥] لأنها علامة الجمع.

(بخلاف) الجمع الذي بعدتا فيه عن الطرف **(نحو: عواوير)** جمع عُوَّارٍ، وهو القذى **(وطواويس[٦])** جمع طاووس، وهو الطائر المعروف.

(و)أما **(ضياون)** جمع ضيون كجدول وهو السَّنَور البري- حيث لم يعل فإنه **(شاذ)** والقياس: ضيائِن.

(و)إنما **(صح عواور)** قال:

وكحّـــــل العــــــين بـــــالعواوِر

مع أن قياسه: عوائر **(وأعل عيائيل)** مع أن قياسه عياييل بالياء لبعدها عن

---

(١) من الموضعين الآخرين.

(٢) أي: قبل ألف باب مساجد.

(٣) وإنما جعلوه جمع فوعلة وإن كان بائعة أيضا كذلك دفعًا لوهم من يتوهم أن الهمزة في بوائع فرع على مفردها، فدفعوا هذا الوهم بتقدير مفرد لا همزة فيه. جاربردي.

(٤) كسيد، وهو الفقير.

(٥) وهما ألف الجمع والهمزة عند قلبها ألفًا.

(٦) فإنها لا تقلب الواو فيه همزة؛ لبعدها عن الطرف بواسطة المدة التي بعدها، ولاعتمادها عليها.

الطرف **(لأن الأصل)** في الأول **(عواوير)** بقلب الألف التي في المفرد ياء ككُلّاَب وكلاليب **(فحذفت)** الياء اكتفاء بالكسرة، وهي لا تعل فيه لبعدها عن الطرف **(و)**الأصل في الثاني **(عيائل)** وحقها الإعلال **(فأشبع**[١]**)** بأن زيدت الياء.

(ولم يفعلوه) يعني هذا الإعلال[٢] طلباً للتخفيف **(في)** الوزن الثقيل لفظاً ومعنى وإن لم تكتنف الألف فيه حرفا علة، أعني به[٣] **(باب مَقاوِم ومَعَايش)** جمعا مُقيمة ومَعيشة، مما وقع فيه بعد ألف الجمع التي ليس قبلها واوٌ أو ياء واو أو ياءٌ[٤] ليست بمدة زائدة، سواء كانت أصلية كما في مُقيمة أو زائدة كما في جداول وعثاير **(للفرق بينه)** أي: بين باب مقاوم ومعايش **(وبين باب رسائل وعجائز وصحائف)** مما وقعتا فيه بعد ألف مساجد، وهما مدتان زائدتان. وخصتا بالتخفيف إذا كانتا مدتين لأن ما له حركة أصلية[٥] أجلد وأقوى فلا ينقلب، مع أنه ليس فيه كل الثقل؛ لعدم اكتناف حرفي العلة للألف، بل تنقلب كل من تلك المدات -التي هي الألف في رسالة، والواو في عجوز، والياء في صحيفة- همزة بعد قلب الواو والياء في عجوز وصحيفة ألفاً كما تقدم.

(وجاء) في جمع معيشة **(معائش بالهمزة على ضعف)** تشبيهاً لها بفعيلة، **(والتزم همزة مصائب)** جمع مُصيبة، وقياسه مصاوِب[٦] بالتصحيح، فهو شاذ.

---

(١) أي: أشبعت الكسرة فتولدت منها الياء.

(٢) بأن يقلبوا حرف العلة همزة.

(٣) أي: بالوزن الثقيل.

(٤) قوله: «واو أو ياء» فاعل «وقع».

(٥) مثل معيشة.

(٦) يريد أن القياس ألَّا تقلب الواو فيه همزة؛ لأنها عين الكلمة وليس فيها قبل الألف واو ولا ياء، فقياسه أن تبقى كما في مقاوم ومعايش. جاربردي.

[قلب العين إذا كانت ياء]

ثم شرع في نوع آخر من إعلال العين لكنه خاص بالياء فقال:

(وتقلب ياء فُعْلى) -بضم الفاء- أي: الياء التي هي عين الكلمة في فعلى حال كونها **(اسماً)** لا صفة **(واوًا)** للفرق بينها اسماً وصفة، وكان الاسم أولى بالقلب لثقل الصفة، فاحتمل التثقيل بقلبها واوًا **(نحو: طوبى[١])** إما أن يكون مصدراً كالرجعى، قال الله تعالى: ﴿طُوبَى لَهُمْ﴾ [الرعد٢٩]، أي: طيباً لهم، كقولهم: تعساً له، فهو اسم حقيقة، وإما أن يكون مؤنثاً للأطيب، فهو وإن كان في الأصل صفة إلا أنه قد أجري مُجرى الاسم.

(و)مثله **(كوسى)** تأنيث الأكيس[٢]. وإنما أجريت مجرى الأسماء، قال سيبويه: لأنها لا تكون وصفاً بغير الألف واللام؛ لأنها لا تستعمل مع «من» كما هو معلوم، وأما مع الإضافة فإن المضاف إليه يبين الموصوف؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه؛ فلا تقول: «عندي جارية حسنى الجواري»؛ لأن الجواري تدل على الموصوف، فلما لم تكن بغير لام صفة، ولم تتصرف في الوصفية تصرف سائر الصفات- جرت مجرى الأسماء.

(ولا تقلب) الياء واواً **(في الصفة)** للفرق كما تقدم **(ولكن يُكسر ما قبلها)** وهي الفاء **(لتسلم الياء)** عن قلبها واواً للضمة؛ إذ لا بد من أحدهما؛ لثقل الياء الساكنة بعد الضمة **(نحو:)** حيكى في قولهم: **(مشية حيكى)** إذا كان فيها تبختر، من: حاك يحيك حيكاناً، إذا تبختر.

قال سيبويه: هو فُعْلى بالضم لا: فِعْلى بالكسر؛ لأن فِعْلى لا تكون صفة.

وأما «عزهاة» فهو بالتاء، وهو الذي لا يطرب للهو **(و)**مثله «ضيزى»

---

(١) أصلها طيبى بضم الطاء وسكون الياء.

(٢) والأكيس خلاف الأحمق، والكيسى نعت للمرأة، وهو تأنيث الأكيس، وكذلك الكوسى.

في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا (قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿٢٢﴾)﴾ [النجم] أي: جائرة، من ضاز[1]، إذا جار.

(وكذا) تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فيما كان على فُعْلٍ أو فُعْلان[2] من **(باب بيض)** يعني جمع أفعل وفُعلى، وذلك لثقل الجمع. وقد تترك في باب «بيض» الضمة بحالها فتقلب الياء واواً؛ وذلك لخفة الوزن.

(واختلف في غير ذلك) أي: في غير فعلى والجمع، سواء كان على فُعْل -كما إذا بنيت على وزن بُرْدٍ من البيع- أو على غير وزن فعل **(فقال سيبويه: القياس الثاني)** وهو قلب الضمة كسرة لتسلم الياء. ولا تقلب الياء واواً؛ لأن الأول أقل تغييراً **(فنحو: مضُوفة)** وهي الشدة، بقلب الياء واواً لضم ما قبلها؛ إذ أصلها مَضْيُفة، من الضيافة؛ لأنه يحتاج في دفعها[3] إلى انضياف بعض إلى بعض، فنقلت الضمة إلى الضاد، وقلبت الياء واواً **(شاذٌ عنده)** والقياس: مَضِيْفَة - بكسر الضاد- لتسلم الياء.

(ونحو: مَعِيْشَة يجوز) عنده **(أن تكون مَفْعِلة)** بالكسر فنقلت الكسرة إلى الفاء[4] **(و)**يجوز أن تكون **(مَفْعُلة)** بالضم فنقلت الضمة إلى ما قبلها ثم قلبت كسرة.

(وقال الأخفش: القياس الأول) وهو قلب الياء واواً لتسلم الضمة؛ مستدلاً باتفاقهم على قلب الياء إذا كانت فاءً واواً لضم ما قبلها نحو: موسر.

وأجيب بأن ذلك[5] للبعد من الطرف، بخلاف ما إذا كانت الياء قريبة من الطرف كما فيما نحن فيه. **(فمضوفة)** بقلب الياء واواً **(قياس عنده، ومَعِيْشَة)**

---

(١) في الحكم. ركن.

(٢) فعل كبيض، وفعلان كبيضان.

(٣) أي: الشدة.

(٤) فلا تكون مما نحن فيه.

(٥) أي: قلب الياء إذا كانت فاء واوًا.

عنده **(مَفْعِلة)** بكسر العين فقط، ولا يجوز أن تكون مَفْعُلة بالضم **(وإلا لزم عنده مَعْوُشة)** بقلب الياء واواً.

(و)يتفرع **(عليهما**[١]**)** أنه **(لو بُني من البيع مثل: تُرْتُب لقيل: تُبِيْع)** بكسر الباء عند سيبويه **(وتُبُوع)** بقلب الياء واواً عند الأخفش؛ إذ أصله: تُبْيُعٌ كبُرْثُنٌ، نقلت الضمة إلى الباء فصار تُبُيْع، ثم فعل فيه عند كل منهما ما تقدم[٢].

ولا خلاف بينهما إذا تحركت وانضم ما قبلها كـ «هُيَام[٣]»، أو كانت ساكنة مدغمة كـ«غُيَّب»- أنه لا يغير شيء منها ولا من الضمة[٤].

[قلب العين إذا كانت واوًا ياء]

ثم شرع في نوع آخر من إعلال العين مختص بالواو فقال: **(وتقلب الواو المكسور ما قبلها في)** ثلاثة مواضع: أحدها: في **(المصادر ياءً، نحو: قيامٍ)** مصدر قام **(وعياذٍ)** مصدر عاذ **(وقِيَم)** مصدر قام أيضاً.

وإنما أعلت **(لإعلال أفعالها)** فحملت عليها في الإعلال وإن اختلف الإعلالان بقلبها في الفعل ألفاً وفي المصدر ياءً؛ وذلك لمناسبة الكسرة. وأعل هذا المصدر وإن لم يوازن الفعل ولا هو جارٍ على نمطه -كالإقامة والاستقامة- بقلب واوه ياءً، بخلاف نحو «الجولان» فلم تقلب واوه ألفاً حملاً له على فِعْله[٥]، مع اشتراكهما في عدم الموازنة والجري على النمط- لأن[٦] طلبَ

---

(١) أي: مذهب الأخفش وسيبويه.

(٢) من قلب الضمة كسرة عند سيبويه لتسلم الياء عن قلبها واوًا، أو قلب الياء واوًا عند الأخفش لمناسبة الضمة.

(٣) الهيام -بالضم-: أشد العطش، والهيام: الجنون من العشق، والهيام أيضا: داء يأخذ الإبل فتهيم في الأرض لا ترعى.

(٤) لقوتها بالحركة في الأول وبالإدغام في الثاني.

(٥) وهو جال.

(٦)-تعليل لإعلال هذا المصدر دون الجولان.

الكسرة[١] لقلب الواو الذي بعدها ياءً أشدُّ من طلب الفتحة[٢] لقلب الواو الذي بعدها ألفاً، ألا ترىٰ إلىٰ كثرة نحو: «قَوْل» وعدم نحو: «قِوْل» بكسر الفاء وسكون الواو، فبأدنىٰ مشابهة بين المصدر وفعله يُعل المصدر بقلب واوه ياءً لانكسار ما قبلها؛ لقوة الداعي إليه.

(و)تصحيح الواو في **(حال حِوَلاً)** شاذ **(كالقَوَد)** فإن التصحيح فيه شاذ كما تقدم. **(بخلاف مصدر نحو: لاوذ)** فإنه لا يعل[٣]؛ لصحة فعله[٤]، قال تعالىٰ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾ [النور٦٣].

وبخلاف نحو: عِوَض؛ إذ ليس بمصدر فلا تقلب واوه ياءً.

وثانيها: الجمع لواحدٍ أعل عينه بقلبها ياء أو ألفاً، وهو الذي أراد بقوله: **(وفي نحو: جياد)** جمع جِيّد، أصله جيود **(وديار)** جمع دار، أصله: دَوَرٌ؛ بدليل دُوَيْرة[٥] وأدْوُر **(ورياحٍ)** جمع ريح، أصله: رِوْحٌ[٦] -بواو ساكنة بعد كسرة- بدليل أرواح في الجمع **(وَتِيَرٍ)** جمع تارة، أي: مرة، أصلها تَوَرةٌ؛ بدليل قولهم: الناس يتتاورون، أي: يأخذ هذا تارة وآخر تارة، ولأن فِعَلاً في الجمع كَفِعَالٍ فيه مختص بالواوي. **(وديم)** جمع دِيْمة، أصلها دِوْمَةٌ -بواو ساكنة بعد كسرة- لأنها من الدوام؛ لأنها المطر الذي يدوم يوماً بليلته، فأعِلّ ذلك الجمع **(لإعلال المفرد)**.

(وشذ طِيَالٌ) جمع طويل؛ إذ لم تعل عين واحده فالقياس طوال.

(وصح «رِوَاءٌ» جمع ريّان) مع أن واحده -أعني ريان- معل العين بقلب واوه

---

(١) في نحو قيام.
(٢) في جولان ونحوه.
(٣) بقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها. واللواذ: الغدر. قاموس. ولو كان فعله معلا لقيل: لياذًا, جاربردي.
(٤) لكونه كقَاوَل.
(٥) والتصغير والجمع يردان الأشياء إلىٰ أصولها. وأدور دليل علىٰ أن وزن المفرد فَعْل؛ إذ نمر وعضد لا يجمعان علىٰ أفعل.
(٦) انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. جاربردي.

ياءً؛ إذ أصله رويان **(كراهة)** جمع **(إعلالين)** هما: إعلالُ الياء التي هي اللام بقلبها ألفاً ثم همزة كما في رداء على ما سيأتي إن شاء الله تعالى، وقلبُ الواو ياء لو أعل، وهو وإن لم يكن ثلاثياً فهو قريب منه، فكُره فيه كما يكره في الثلاثي كما تقدم(١).

(و)أما **(نِوَاءٌ)** فصححته لصحة مفرده(٢)؛ إذ هو **(جمع ناوٍ)** وهو السمين من الإبل، مع أنه لو أعل مفرده لم يجز إعلال الجمع لاجتماع إعلالين(٣).

وأعل هذا الجمع(٤) بقلب واوه ياءً لما ذكرنا من ثقل الواو بعد الكسرة، لا سيما مع كون الوزن جمعاً معل المفرد فحمل عليه.

وثالثها: الجمع لواحدٍ ساكن عينه، وهو معنى قوله: **(وفي نحو: رياض)** جمع روضة **(وثياب)** جمع ثوب، فإنها تقلب فيه الواو ياءً **(لسكونها في الواحد)** والسكون وإن لم يكن إعلالاً فهو شبيه به؛ لأنه يجعلها ميتة؛ فكأنها معلة، لكن لضعف هذه العلة لا تؤثر إلا **(مع)** كون **(الألف بعدها)** لأن كون الواو بين الكسرة والألف(٥) كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة، فقلب أثقلها -أي: الواو- إلى ما يجانس حركة ما قبلها، أي: الياء.

(بخلاف) ما لم تقع فيه الألف بعد الواو **(نحو: عِوَدَة)** جمع عَوْدٍ، وهو المسن من الإبل **(وكِوَزَة)** جمع كوز.

(وأما ثِيْرَة) في ثِوَرة جمع ثور، بقلب الواو ياء مع عدم وقوع الألف بعدها **(فشاذ)** ووجهه مع الشذوذ الحمل على ثيران، وقد جاء «ثِوَرَة» على القياس.

---

(١) يعني في إعلال العين في شرح قوله: «ومن ثمة لم يبن نحو وددت بالفتح لما يلزم من إعلالين».

(٢) يعني لصحة عين مفرده. جاربردي معنى.

(٣) لأن أصله «نواي» قلبت الياء ألفا ثم همزة كما في رداء، فلو قلبت الواو ياء لاجتمع فيه إعلالان.

(٤) أي: جياد وما بعده.

(٥) يعني لو لم تعل الواو بقلبها ياء وقيل: رواض لكانت الواو بين الكسرة والألف، والكسرة بعض الياء فكأنه جمع بين الياء والواو والألف.

تنبيه

قد عرفت حكم الواو المتحركة المكسور ما قبلها إذا كانت عيناً، وأما الساكنة المكسور ما قبلها فإن لم تكن مدغمة قلبت ياءً كديمة وعيد، وإن كانت مدغمة كقوَّام مصدر قوَّم مثلاً لم تقلب، وديوان(١) شاذ.

[قلب الواو ياء، سواء كانت عينا أم لاما أم فاء أم زائدة]

ثم ذكر نوعاً آخر من إعلال العين، واستطرد غيرها فيه لعمومه له، لكنه(٢) خاص بالواو فقال: **(وتقلب الواو)** حال كونها **(عيناً أو لاماً أو غيرهما)** بأن تكون فاءً أو زائدة **(ياءً إذا اجتمعت مع ياء)** أيِّ ياء، سواء كانت عيناً أو لاماً أو فاءً أو زائدة **(وسكن السابق)** منهما، بشرط أن تكون كل منهما لازمة، وأن تكونا في كلمة أو ما في حكمها(٣).

وإنما قلبت لاستثقال اجتماعهما، فقصد التخفيف بقلب أثقلهما إلى أخفهما، أعني الواو إلى الياء، هذا(٤) ما يقتضيه كلام المصنف في الإدغام، أعني قوله: «ونحو: سيد وليّة(٥) إنما أدغما لأن الإعلال صيرهما مثلين».

قال الرضي: بل قصد من أول الأمر التخفيف بإدغام إحداهما في الأخرى، ولا يتم ذلك إلا بقلب إحداهما إلى الأخرى، فقلبت الواو إلى الياء سواء تقدمت(٦) أو تأخرت، وإن كان القياس في إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثاني، وإنما فعل ذلك(٧) ليحصل التخفيف المقصود؛ لأن الواو والياء ليستا

---

(١) وأصله «دوان» فقلبت الواو ياء شذوذًا.

(٢) أي: هذا النوع.

(٣) كمسلميَّ.

(٤) أي: التعليل باستثقال اجتماعهما.

(٥) في لوية، من لوى الرجل رأسه، إذا أماله وأعرض.

(٦) أي: الواو.

(٧) أي: قلب الواو إلى الياء.

بأثقل من الواو المضعَّفة.

واشترط سكون السابق منهما ليحصل الثقل[(١)]، بخلاف ما لو تحرك كما يأتي في الإدغام[(٢)]، أو ليكون[(٣)] متهيئاً للإدغام لا يتوقف على غير القلب[(٤)].

(ويدغم) ذلك السابق لاجتماع المثلين، ولما عرفت من أن المقصود بالقلب هو الإدغام كما ذكره الرضي.

وقلنا: «بشرط أن تكون كل منهما لازمة» ليخرج نحوُ: «تُسُوْير» و«تُبُوْيع» مجهولي تساير وتبايع، ونحوُ: «ديوان»؛ إذ يقال: دواوين، و«اجليواذ[(٥)]»؛ إذ يقال: اجلوَّاذ.

وقلنا: «في كلمة أو ما في حكمها» ليدخل نحو: مسلميَّ، وليخرج نحو: ذو يوسف، وأبو يعقوب. ولو ذكر المصنف هذين الشرطين لكان صواباً.

(ويكسر ما قبلها) أي: ما قبل الياء المشددة أو ما قبل الساكن، والتأنيث باعتبار اللفظة **(إن كان ضمة)** لاستثقال الضمة قبل الياء الساكنة، بخلاف الفتحة. **(كسيد[(٦)])** أصله: سَيْوِد؛ لأنه من السؤدد، وهو مثال ما الواو فيه عين والياء زائدة.

(وأيام) جمع يوم، أصله أَيْوَام، وهو مثال ما الواو فيه عين والياء فاء.

(وديَّار) «فيعال» من دار يدور، أصله: دَيْوَار، لا «فَعَّال»، وإلا لقيل: دَوَّار. **(وقَيَّام وقَيُّومٍ)** هما فيعال وفيْعُول، أصلهما: قَيْوَام وقَيْوُوم، لا فَعَّال وفَعُّول،

---

(١) يعني على قول المصنف. منه.

(٢) نحو: طويت ولويت.

(٣) على قول الرضي.

(٤) كتسكين متحرك.

(٥) لأن القلب عارض على خلاف القياس ويزول ذلك في جمعه وتصغيره، نحو: دواوين ودويون، وتقول في اجليواذ: اجلواذ على الأكثر. نجم الدين.

(٦) هذا المثال عائد إلى أول المسألة، ومثال قوله: «ويكسر ما قبلها إن كان ضمة» قوله: «ومرمي ومسلمي» كما لا يخفى.

وإلا لقيل: قَوَّام وقَوُّوم، وهذه(١) أيضاً أمثلة لما الواو فيه عين والياء زائدة.

(ودُلَيَّة(٢)) تصغير دلو، وأصلها دُلَيْوَة، مثال لما هي فيه لام والياء زائدة.

(وطَيٌّ) مصدر: طَوِي، أصله: طَوْيٌ، من أمثلة ما هي فيه عين والياء لام.

(ومرمي) أصله مرموي، اسم مفعول من الرمي، مثال ما الواو فيه زائدة والياء أصلية.

(ومسلميَّ رفعاً) أي: حال كونه مرفوعاً، أصله: مُسلِمُوْيَ بعد حذف النون للإضافة، مثال ما الواو والياء فيه زائدتان. وقوله: «رفعاً» إذ لا واو في حال النصب والجر. فعرفت أن الواو والياء قد يكونان أصليين معاً كطي، وزائدتين معاً كمُسْلِمِيَّ، والياء زائدة دون الواو كسيد وأخواته، والعكس كمرمي.

(وجاء) في الثلاثي نحو: **(لُيٌّ في جمع أَلْوَى(٣))** وهو الشديد الخصومة، أصله لُوْيٌ كأحمر وحمر **(بالكسر)** لمناسبة الياء **(والضم)** على الأصل، واغتفر فيه الضم(٤) لأنه ثلاثي.

(وأما) نحو: **(ضَيْوَن(٥))** بعدم القلب **(وحيْوَةٍ)** اسم رجل، من: حَيِيَ، بقلب الياء الثانية واواً **(ونَهُوٌّ)** في نَهُوْيٍ، بقلب الياء واواً، يقال: رجل نَهُوٌّ عن المنكر، مبالغة ناهٍ **(فشاذٌ)** والقياس: ضَيِّن وحَيَّة ونَهِيّ.

(وصُيَّم وقُيَّم) جمع صائم وقائم، بقلب الواو المشددة ياء **(شاذٌ)** لعدم المقتضي لقلبها، ووجهه مع الشذوذ قربه من الطرف. وقيل: إن القلب في مثله قياسي(٦).

---

(١) من قوله: «وديار».

(٢) وأتى بالتاء لأنها تذكر وتؤنث.

(٣) إنما قال: «في جمع ألوى» احتراز من اللي الذي هو المصدر فإنه لا يجوز ضم اللام ولا كسرها. رضي.

(٤) لأن القياس أن تقلب الضمة كسرة قبل الياء الساكنة.

(٥) الضيون: السنور الذكر. ركن.

(٦) قال الرضي في شرح قول المصنف فيما يأتي: «ولا أثر للمدة الفاصله في الجمع ..الخ»: ويجوز ذلك في =

(و) قلب الواو المشددة ياء في لفظ «النُّيام» في قوله:

ألا طرَقَتْنا ميَّةُ ابنةُ منذرٍ ... فما أَرَّقَ النُّيَّام إلا سلامُها[(١)]

أشّذ) من القلب في صُيَّم وقُيَّم؛ للبعد من الطرف.

[إعلال العين سواء كانت واوا أو ياء بنقل حركتها أو بحذفها]

ثم ذكر نوعين آخرين من إعلال العين سواءً كانت واواً أو ياء، وإنما أخرهما عن الأنواع المختصة بكل واحد من الواو والياء مع أن لهما اتصالاً بما يعلان فيه بقلبهما[(٢)] ألفاً من حيث شمولهما لهما، أعني للواو والياء، ولأن محل هذين النوعين داخل في ضابط ما يجب القلب فيه ألفاً، ومن ثم اعتذر لإعلالهما بغير ذلك بقوله سابقاً: «وأعل نحو: يقوم ويبيع، أصلهما: يَقْوُم ويَبْيِع.. إلخ»- استيفاءً[(٣)] للأقسام التي يقلبان[(٤)] فيها على التوالي، فقال في الأول:

[إعلال العين بنقل حركتها]

(وتسكنان وتنقل حركتهما) فيما كانت فيه ضمة أو كسرة من متصرفات الفعل المعل كالْمُضَارِعِ **(في نحو: يَقُوم ويَبِيْع)** أصلهما يَقْوُم ويَبْيِع، وكان حقه أن يعل بإعلال أصله -أعني: قام وباع- إلا أنه ترك ذلك **(لِلَبْسِهِ)** لو أعل به، أي: للبس يفْعُل بالضم أو الكسر **(بباب يخاف)** أي: بيفعَل المفتوح العين؛ فإن يفعَل المفتوح العين قد أعل بإعلال أصله لإمكانه فيه؛ إذ لم يؤد

فُعَّل جمعا من الأجوف الواوي، نحو: صيم وصوَّم وقوم وقيم قلبها ياء، والتصحيح أولى، قال: وحكم المصنف بشذوذ قلب الواو في نحو صوم وكلام سيبويه يشعر بكونه قياسًا. منه.

(١) استشهد به على أن النيام أشذ من صيَّم؛ لأن ألف فعال فاصلة بين العين واللام فبعدت العين من الطرف، بخلاف صيم فلم يفصل بين العين واللام ألف. ومية: معشوقة ذي الرمة، وأرقه تأريقًا: أسهره، والطروق: المجيء في الليل. من شرح شواهد الشافية بتصرف.

(٢) يعني فكان القياس تقديم ذكر هذين النوعين على الأنواع المختصة.

(٣) علة لقوله: «وإنما أخرهما .. الخ».

(٤) صوابه: «يعلان فيها» لأنه لا قلب هنا، بل نقل وإسكان.

إعلاله به[١] إلى لبس بشيء آخر، بخلاف المضموم والمكسور فإنه لو أعل به لحصل اللبس. وكذلك نحو: أُقِيم في أُقْوِم، وأُنِيْل في أُنْيِل؛ إذ يلتبس[٢] لو قلب ألفاً بالمبني للمتكلم من مضارعه.

وكالزَّمانِ[٣] والمكان وغيرهما، ولذلك قال: **(ومَـُـفْعُل)** إما أن يكون بفتح الميم مع ضم العين، فيكون المراد أن هذا شأنه[٤] ولو لم يأت منه في المعتل إلا: مَعُون، وإما أن يكون بضم الميم مع ضم العين كمُدْهُن إذا بني من قام[٥]. **(ومَفْعِل)** بكسر العين **(كذلك)** أي: تعل عينهما بالإسكان والنقل. وكذلك: مُفْعِل ومُسْتَفْعِلٌ كمُقِيْم ومُسْتَقِيْم؛ للبس بمَفْعَل ومُفْعَل ومُسْتَفْعَل[٦]. وكاسم المفعول الذي هو على مفعول؛ ولذلك قال: **(ومَفْعُولٌ كذلك)** أي: تعل عينه بالإسكان والنقل **(نحو: مَقُوْلٍ ومَبِيْعٍ)** أصلهما: مقْوُوْل ومبْيوع، فنقلت حركة العين إلى ما قبلها؛ فالتقى ساكنان فحذف أحدهما. **(والمحذوف عند سيبويه)** هو **(واو مفعول)**؛ لأنه رأى الياء في اسم المفعول اليائي ثابتاً بعد الإعلال نحو: مبيع، فحكم بأن الواو هي الساقطة فيه، ثم طرد الحكم في الأجوف الواوي. وإنما خولف عنده باب التقاء الساكنين هاهنا بحذف الثاني لأن الكلمة في اليائي تصير به[٧] أخف منها بحذف الأول، وأيضاً ليحصل الفرق بين اسمي المفعول من الواوي واليائي، ولو حذف الأول لالتبسا، فلما حذف واو «مبيوع» كُسرت الضمة لتسلم الياء، كما هو مذهب سيبويه في مثله كما تقدم.

---

(١) أي: بإعلال أصله.
(٢) أي: مغير الصيغة.
(٣) معطوف على قوله: «كالمضارع».
(٤) أي: الثقل والتسكين.
(٥) لأجل يكون معتلا كمقوم.
(٦) التي قد ثبت إعلالها بالقلب كمَقَام ومُقَام ومستطاب كما مر في أول بحث العين.
(٧) أي: بحذف الثاني.

(و)المحذوف **(عند الأخفش العين)** في الواوي واليائي كما هو قياس التقاء الساكنين، فقيل له: فينبغي أن يبقى عندك «مبوع» فما هذه الياء في مبيع؟ فأجاب بما قال المصنف: **(و)**هو أنها لما نقلت الضمة[١] إلى ما قبلها كسرت الضمة لأجل الياء قبل حذف الياء، ثم حذفت الياء للساكنين، ثم **(انقلبت واو مفعول عنده ياء للكسرة)** التي قبلها.

قال الرضي: وفيه نظر؛ لأن الياء إنما تستحق قلب ضمة ما قبلها كسرة إذا كانت مما يبقى[٢] لا مما يحذف، فالأولى أن يقال على مذهبه: حذفت الياءُ أولاً، ثم قلبت الضمة كسرة فانقلبت الواو ياءً.

(فخالفا أصليهما) أما سيبويه فلأنه حذف ثاني الساكنين[٣]، وأصله وأصل غيره حذف أولهما، وأما الأخفش فلأن أصله أن الياء الساكنة تقلب واواً لضم ما قبلها وإن كانت الياء مما يبقى، وقد كسَر هاهنا ضم ما قبل الياء مع أن الياء مما يحذف.

(وشذ[٤]) قلب العين في الواوي ياءً نحو: **(مَشِيْبٌ)** في مشوب، من شاب يشوب، ومثله: مَنِيْل من نال ينول، أي: أعطى، ومليم في ملوم، كأنها بنيت على شِيْب ونِيْل ولِيْم[٥].

(و)شذ أيضاً قلب العين في اليائي واواً نحو: **(مَهُوْب[٦])** في مهيب من الهيبة، كأنه بني على هُوْب كبُوْع.

---

(١) أي: ضمة الياء.

(٢) مثل بيض وبيضان، لا مما يحذف كما هنا.

(٣) لقائل أن يقول: الأصل عنده وعند غيره كذلك إذا كان أولهما حرف مد، أي: مسبوقا بحركة تجانسه، واسم المفعول من الأجوف اليائي بعد أن نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها لا تبقى الياء حرف مد؛ لأن قبلها ضمة، فإذا حذف الياء لا يقال: إنه خالف أصله.

(٤) إنما قال: «وشذ .. الخ» لأن قياس اسم المفعول من شاب يشوب ونال ينول ولام يلوم مشوب وملوم ومنول، كمقول من قال يقول.

(٥) أي: على المبني للمجهول.

(٦) والقياس مهيب؛ لأنه من هابه هيبة، فقياسه الياء كمبيع من باع.

(وكثر) استعمال اليائي على الأصل، أعني: بدون الإعلال **(نحو: مبيوع)** ومخيوط، وهي لغة تميمية، **(وقَلّ)** عدم إعلال الواوي **(نحو: مصوون)** من صانه يصونه؛ لكون الواوين أثقل من الواو والياء. ومنع سيبويه ذلك وقال: لا نعلمهم أتموا الواوات. وحكى الكسائي: خاتم مصووغ، وأجاز فيه[١] كله أن يأتي على الأصل قياساً.

وفي بعض النسخ: **(وإعلال نحو: تلووا ويستحيي قليل)** يعني أن «تلووا» أصله تلوِيُوا كتضربوا، ثقلت الضمة على الياء فحذفت، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم ضُمَّت الواو الأولى لمناسبة الواو الأخيرة، وقد تعل[٢] مرة أخرى بنقلِ ضمة الواو الأولى إلى اللام وحذفها لالتقاء الساكنين، وهو قليل؛ لما فيه من الجمع بين الإعلالين في الثلاثي. وكذا يستحيي مضارع استحيا قد يعل بنقل كسرة الياء إلى الحاء وحذفها للساكنين، وهو أيضاً قليل؛ إذ لا مقتضى للإعلال فيه كما تقدم[٣].

ولفظة «نحو» في قوله: «نحو تلووا» تشعر بأنه يجوز على قلة نحو: «لم يَطُوْ» في «لم يَطْوُوْا»، ونحو: «يستعي» في «يستعيي» إن سمع، فينظر في ذلك.

[إعلال العين بحذفها]

وقال في الثاني: **(ويحذفان)** أي: الواو والياء وجوباً **(في)** ثلاثة مواضع:

أولها: (نحو: قلت، وبِعْت، وقُلْن، وبِعْن) يعني ما اتصلت به تاء الضمير أو نونه مما انقلبت عينه في الماضي الغائب ألفاً؛ لالتقاء[٤] الساكنين، أعني تلك العين التي صارت ألفاً ولام الكلمة؛ إذ تسكن لأجل الضمير. وهذا[٥] حكم

---

(١) أي: في الواوي واليائي.
(٢) وهو المراد بقوله: «قليل».
(٣) لعدم إعلال أصله وهو استحيا؛ لعدم السبب وهو شرط كما تقدم.
(٤) علة للحذف.
(٥) أي: الحذف.

يعم الثلاثي -كما تقدم- وغيره، نحو: أقمت، واستقمت، وانقدت، واخترت. لكن قوله: **(ويُكسر الأول..)** إلخ، مخصوص بالثلاثي؛ وإلا لوجب ضم الأول من نحو: أقمت، وكسره من نحو: أبعت. وإنما يكسر **(إن كانت العين ياءً)** يعني: مفتوحة كباع؛ للفرق بين اليائي والواوي **(أو مكسورة)** سواء كانت واواً نحو: خِفْت، فإن أصله: خَوِف، أو ياءً نحو: هِبْت، فإن أصله هيب؛ بدليل يخاف ويهاب[(١)]، فإنه يكسر لبيان البنية كما تقدم. ولم يذكر الياء المضمومة لأنه لم يجئ فيه إلا «هيُوء» وهو شاذ، ولا يُعل، بل يقال: هيُؤت.

(ويضم في غيره) أي: ما لم تكن العين أحدهما، بأن تكون واواً غير مكسورة نحو: قُلتُ وطُلتُ؛ للفرق[(٢)] بين الواوي واليائي كما تقدم. وفي جعل الواو والياء هما المحذوفتين في هذا الموضع تجوُّز؛ إذ المحذوف الألف المنقلبة عنهما.

نعم، لا تجوز فيه في نحو: قلت وبعت عند من يقول: إنهما منقولان إلى فَعُل وفَعِل، كما تقدم.

(ولم يفعلوه) أي: مقتضى القياس المذكور **(في لست)** -فإنها من الأجوف اليائي المكسور العين كعَلِمَ؛ بدليل إسكان عينها[(٣)]، مع عدم مجيء غير «هيؤ» الشاذ- حيث لم يكسر الأول، بل بقي مفتوحاً **(لشبهه)** بعدم التصرف بمضارع أو أمر أو نهي **(بالحرف)** فلما لم يكن متصرفاً لم يتصرف فيه بقلب ولا نقل، بل حذفت الحركة نِسياً **(ومن ثَمّ)** أي: ومن جهة مشابهته للحروف **(سكنوا الياء)** على الدوام[(٤)] بحيث لم يستعمل على الأصل.

---

(١) فإنه لَمَّا أعلَّ بإعلال أصله -أعني بالقلب- دل على أنه مضارع المكسور، لا مضارع غيره؛ لأن إعلال مضارع غيره بالنقل كما تقدم.

(٢) قوله: «للفرق .» الخ مستقيم في قلت، وأما في طلت فلبيان البنية كما تقدم؛ لأنه من فِعل.

(٣) أي: ولو كانت مفتوحة لم تسكن؛ لأنه لا يقال في ضرَبَ: ضَرْب كما يقال في علم. وعبارة الرضي: والدليل على أن العين كانت مكسورة أن فتحة العين لا تحذف، فلا يقال في ضَرَبَ ضَرْبَ كما يقال في عَلِمَ عَلْمَ، وباب فعُل -بالضم- لا يجيء فيه الأجوف اليائي إلا هيؤ، وهو شاذ.

(٤) أي: لم يقلبوا الياء ألفًا لأن ذلك تصرف، كما أن نقل حركة الياء إلى ما قبلها تصرف، فلما كان =

(و)ثانيها: ما عناه بقوله: **(وفي نحو: قل وبع)** يعني صيغة الأمر مما تحذف عينه مع تاءِ الضمير ونونِهِ في الماضي، فإنها تحذف العين فيه **(لأنه)** أي: نحو قل وبع **(فرع)** عن المضارع؛ إذ هو المضارع بحذف حرف المضارعة فهما فرع **(عن تقول وتبيع)** وأصلهما اقْوُلْ وابْيِعْ، فنقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما كما في أصلهما الذي هو المضارع، ثم التقى ساكنان: الواو أو الياء مع اللام الساكنة للبناء، فوجب حذفهما.

وكذلك خف وهب أصلهما: اخْوَف واهْيَب، فهما مأخوذان من يخاف ويهاب، فنقلت حركتهما إلى ما قبلهما[1] وقلبتا ألفاً كما في أصلهما، ثم التقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وقس على ذلك نحو: أقم، واستقم، وانقد، واختر.

وثالثها: مصدر أفْعَل واستَفْعَل، وهو ما أراده بقوله: **(وفي الإقامة والاستقامة)** والإبانة والاستبانة، فإن أصلها إِقوام واستقوام وإبيان واستبيان، فأعلت بقلب عين كل منها ألفاً، فالتقى ساكنان: هذه الألف مع ألف المصدر، فحذفت المنقلبة عن العين على قياس التقاء الساكنين. وهذا هو مذهب الأخفش[2].

وعند سيبويه أن المحذوفة هي الزائدة كما قال في واو مفعول[3].

قال الرضي: وقول الأخفش أولى قياساً على غيره مما التقى فيه ساكنان.

[جواز حذف العين]

ثم ذكر نوعاً آخر من حذف العين لكنه خاصٌّ بالياء نظراً إلى الحال، وعامٌّ لهما نظراً إلى الأصل، وهو على سبيل الجواز، فقال:

الفعل غير متصرف لم يتصرف فيه بقلب ولا نقل، بل حذفت الحركة نسيا. رضي.

(١) وحذفت همزة الوصل.

(٢) فوزن إقامة عنده إفالة.

(٣)-فوزن إقامة عنده إفعلة.

(ويجوز الحذف في) فَيْعِل من الأجوف الواوي **(نحو: سَيِّد ومَيِّت)** فيقال: سيْدٌ وميْتٌ كفلس؛ لاستثقال اليائين، أصلهما سيود وميوت، قلبت الواو ياءً لاجتماعها[1] مع الياء وسبقها بالسكون، ثم أدغمت فيها الياء.

أو اليائي نحو: بيِّن، فيقال فيه: بَيْن كفلْسٍ، ويجوز الإبقاء على الأصل.

(و)في فيْعَلُولة نحو: **(كيَّنونة وقيَّلُولة)** مصدري كان وقال يقيل، هما بفتح العين على وزن عيضموز، إلا أن اللام مكررة في كيّنونة[2]، وأصلها: كيونونة، قلبت الواو ياءً وأدغمت فيها الياء. يعني أنه يجوز فيهما وفي نحوهما كالصيَّرورة الحذف والإبقاء على الأصل.

قال الرضي: وفيه نظر؛ وذلك لأن الحذف واجب في نحو: كيَّنونة إلا في ضرورة الشعر، قال:

يــا ليــت أنــا ضــمّنا ســفينة حتــى يعــود الوصــل كيَّنُونــة[3]

وإنما لزم الحذف فيها للثقل بكثرة حروف الكلمة مع كون التاء لازمةً فيها. وإنما حكم بأن أصل المذكورات فيْعَلُولة لا فعْلُولة كما قال الفراء[4] لانقلابِ الواو ياء في كيْنُونَة؛ إذ لولا ذلك لم يكن لقلبها موجب[5]، وللتصريحِ بذلك الأصل في الشعر كما في البيت.

---

(١) أي: لاجتماع الواو مع الياء وسبق الياء بالسكون.

(٢) وكذا قيلولة.

(٣) الاستشهاد بالبيت في قوله: «كينونة» بتشديد الياء المفتوحة فإن هذا يدل على أن «كينونة» بسكون الياء مخفف منه، ووجه الدلالة أن الشاعر لما اضطر رجع إلى الأصل المهجور، وقوله: «يا ليت أنا» بفتح الهمزة «أنا» مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر ساد مسد معمولي ليت، و«ضمنا» جمعنا، و«سفينة» فاعل، و«كينونة» مصدر كان، والمراد به اسم المفعول، أي: حتى يعود الوصل موجودًا. من شرح الشواهد.

(٤) قال الرضي: قال -أي: الفراء- في كينونة ونحوها: أصلها كُونونة، كبهلول وصُندوق، ففتحوا الفاء لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر ذوات الياء نحو: صار صيرورة وسار سيرورة، ففتحوه حتى تسلم الياء؛ لأن الباب للياء، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء، فقلبوا الواو ياء في كينونة.

(٥) إذ يصير كونونة، وحينئذ فلا موجب لقلب الواو ياءً.

(وفي) الأجوف من الثلاثي الماضي المغير الصيغة أعني به **(باب قيل)** من الواوي **(وبيع)** من اليائي **(ثلاث لغات: الواو والياء)** لأن أصلهما: قُوِل وبُيِع -بكسر العين-، استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المصنف؛ إذ لا نقل عنده إلى متحرك، فبقي «قُوْل» و«بُيْع» بواو وياء ساكنتين بعد الضمة، فبعضهم يقلب الياء واواً في بيع لتسلم الضمة، فيقول: قول وبوع، وهي أقل اللغات. وبعضهم يقلب الضمة في بيع كسرة لتسلم الياء، وحمل عليه[1] قُوْل.

وعند الجزولي: نقلت الكسرة إلى ما قبلها؛ لأن الكسرة أخف من حركة ما قبلها[2]، وقصدهم التخفيف ما أمكن، فيجوز على هذا نقل الحركة إلى متحرك بحذف حركته إذا كانت حركة المنقول أخف من حركة المنقول إليه، فبقي قِوْل وبِيْع، فقلبت الواو ياء[3].

قال[4]: وبعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة إلى ما قبلها، فتبقى الواو على حالها[5]، وتقلب الياء واواً لضمة ما قبلها، فيقال: قُوْل وبُوْع.

قال الرضي: وقول الجزولي أقرب؛ لأن إعلال الكلمة بما تقتضيه نفسها أولى من حملها في الإعلال على غيرها[6]، وهو -أي: المصنف- إنما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة إلى متحرك، ولا بعد فيه على ما ذكرنا[7]. يعني إذا كان حركة المنقول أخف من حركة المنقول إليه.

---

(١) لأنه معتل العين مثله، فقلبت الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

(٢) وهي الضمة.

(٣) كما في ميزان.

(٤) أي: الجزولي. والجزولي -بضم الجيم والزاي- أبو موسى، واسمه عيسى.

(٥) في قول، وقوله: «وتقلب الياء واوا .. الخ»، أي: في بوع.

(٦) يعني أن الجزولي أعل نحو قيل بما تقتضيه، حيث نقل الكسرة من عين الكلمة إلى فائها، ثم قلبت الواو ياء لمناسبته الكسرة، وأما المصنف فإنه حمله على بيع كما ذكره الشارح في قوله: «وحمل عليه قول».

(٧) هذه نهاية كلام الرضي المنقول من شرح الكافية، إلا أنه قال: «ولا بعد فيه على ما بيَّنا» بدل قوله: «على ما ذكرنا».

(والإشمام[١]**)** وهو أفصحها، وحقيقة هذا الإشمام: أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها. والغرض بالإشمام الإيذان بأن الأصل الضم في أوائل هذه الحروف.

(فإن اتصل به) أي: بباب قيل وبيع **(ما يسكن لامه)** وهو تاء الضمير ونونه، وحينئذٍ تحذف عينه للساكنين **(نحو: بُعت يا عبد)** أي: باعك سيدك، **(و«قُلْتَ يا قول**[٢]**» فالكسر والإشمام والضم)** كما كان كذلك قبل الحذف.

وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين أن تقوم قرينة على أنه للمجهول -كما في المثالين المذكورين- وبين أن لا تقوم، نحو: «بُعْت» و«قُلْت» مجرداً عن قولك: «يا عبد» و«يا قول» في جواز الثلاثة، وهو ظاهر كلام السيرافي أنه لا يجب فيه الفرق، بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله.

وقال الرضي في شرح الكافية: إن قامت قرينة جاز إخلاص الضم في الواوي وإخلاص الكسر في اليائي، وإن لم تقم -نحو: بُعت وعِدت- فلا بد في الواوي من إخلاص الكسر أو الإشمام، وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام؛ لئلا يلتبس بالمبني للفاعل.

(وباب) افتُعِل وانفعل من الأجوف نحو: **(اختير)** أصله: اخْتُيِر **(وانْقُيْد)** أصله: انْقُوِدَ **(مثله)** أي: مثل باب قيل وبيع **(فيها)** أي: في الأوجه الثلاثة؛ لأن نحو: تُيِرَ في الأول، وقُوِدَ في الثاني مثل: بُيِع وقُوِل، فعوملا معاملتهما.

(بخلاف باب) أُفْعِل واستُفْعِل نحو: **(أُقِيْمَ واستُقِيْم)** فليس فيهما إلا الكسر الصريح؛ لأن الضم والإشمام إنما جاءا من ضم ما قبل الواو والياء، وأما أقيم واستُقيم فأصلهما أُقْوِم واستُقْوِم، فليس ما قبل حرف العلة مضموماً.

---

(١) وهو أن تضم الشفتين ثم تتلفظ بقيل وبيع. ركن.

(٢) إنما قال: «يا قول» -يعني يا مقول- ليظهر أن قلت صيغة مجهول. عصام.

(وشرطُ إعلال العين) بأيِّ إعلال **(في الاسم[١] غير الثلاثي[٢])** يعني نحو: ناب وباب **(و)**غير **(الجاري على الفِعْل)** كأنه عنى به اسم الفاعل واسم المفعول، وصح إطلاق الجاري عليهما خاصة -أعني دون سائر المتصلات- لأنهما أكمل أفرادها[٣]؛ لما فيهما من معناه الذي هو الحدوث **(مما لم يُذكَر)** احترز به عما ذكر أنه يعل من الأسماء غير الجارية مما ليس فيه الشرط المذكور كإقامة واستقامة وقيام، وأوائل وكينونة، وعما ذكر أنه لا يعل وإن وجد فيه الشرط[٤] نحو: خِرْوَع وعُلْيَبٍ؛ إذ فُقِد فيه شرط آخر[٥] **(موافقةُ الفعل حركة وسكوناً)** بأن يكون عدد حركاته وسكناته كالفعل **(مع مخالفته بزيادة أو بنية مخصوصتين به)** أي: بالاسم، فالزيادةُ المختصة به كالميم في «مَقام» مصدراً أو زماناً أو مكاناً، فإن حركاته وسكناته كيَحمد، لكن الميم لا تزاد في أول الفعل. والبنيةُ كالحرف الذي يزاد في الفعل ويكون محركاً[٦] بحركة لا يحرك في الفعل بمثلها، نحو: «تِبَاع» على وزن تِفْعَل -بكسر التاء وفتح العين- فإنه يوزان اعْلم، لكنه ليس في الفعل تاء مزيدة في الأول مكسورة، وأما نحو: «تِعْلَم» فهي لغة قوم، ومع ذلك[٧] فليست بأصل.

وإنما شرط فيه الموافقة لتقربه من الفعل الذي هو الأصل في الإعلال، وشرطت المخالفة لئلا يحصل اللبس، كما في أُدْوُر وأُعْيُن كما تقدم.

وإنما قال: «غير الثلاثي» لأن الثلاثي لخفته وحصول عين علة الأصل[٨]

(١) إذ الفعل يعل مطلقا إذا لم يلزم من إعلاله محذور كتوالي إعلالين وتصريف ما لا يتصرف ونحو ذلك من موجبات ترك الإعلال. رياض.
(٢) إذ الثلاثي إنما يشترط فيه الموازنة فقط كما مر، ولا يشترط فيه معها مخالفة.
(٣) أي: المتصلات.
(٤) وهو الموافقة لدحرج في عدد الحروف والحركات والسكنات.
(٥) وهو كونه للإلحاق، أو لعدم انفتاح ما قبل حرف العلة كما تقدم.
(٦) يعني في الاسم.
(٧) أي: مع أنها لغة قوم ليست الكسرة بأصل، بل الأصل الفتح.
(٨) وهو الفعل.

فيه -أعني تحرك العين وانفتاح ما قبلها- لا يشترط فيه المخالفة، بل تكفي فيه الموافقة، والقرائن تميز(١).

وقال: «غير الجاري» لأن الجاري -أعني اسم الفاعل واسم المفعول على ما قلنا- لا يشترط فيه ذلك، فإن نحو «قايل» يعل ولو كان غير مخالف؛ إذ هو على وزن «ضَارِبْ» أمر من «ضَارَبَ» وغير مخالف له، ونحو «مقوول» ليس بموافق للفعل، بل اكتفي في إعلالهما بقوة اتصالهما بالفعل لما فيهما من معناه الذي هو الحدوث.

وما ذكرته من أنه ينبغي أن يراد بالجاري هنا ما ذكرت لأنه إن أريد به المصدر -كما هو أحد ما يطلق عليه- لم تظهر المخالفة في فاعل(٢) أصلاً، ولا الموافقة في مفعول إلا بتكلف(٣) إن تم.

وأيضاً لا يوافقه قول المصنف فيما تقدم في الجولان والطيران: أو(٤) لأنه ليس بجار على الفعل(٥). وإن أريد به المتصل بالفعل مطلقاً لم يوافقه ما قال في الجولان ونحوه، ولا قوله في جوادٍ وطويل: أو لأنه ليس بجارٍ(٦).

(فلذلك) أي: للشرط المذكور الذي يتوقف وجود المشروط عليه **(لو بنيتَ من البيع مثل مَضْرِب)** بكسر الراء مع فتح الميم **(و)**مثل **(تِحْلَئ)** بكسر التاء والحاء المهملة الساكنة، وهو الجلد الذي أفسده السكين وقت قشره، من حلأ الجلد، أي: قشره **(قلت: «مَبِيع» و«تِبِيع» مُعلاً)** بإسكان الياء ونقل حركتها إلى الباء؛ لوجود الموافقة مع المخالفة في الأول بالزيادة المخصوصة

(١) فقولك: «نابُ زيدٍ» -بالجر- بمعنى ضرسه غير «نابَ زيدٌ» بالرفع من النيابة، والفارق القرينة.
(٢) إذ «قائل» مثل ضارِبْ فلا مخالفة. وقوله: «ولا الموافقة» إذ مضروب مخالف ليضرب.
(٣) وهو أن يقال: القياس في اسم المفعول أن يبنى على وزن مضارعه المجهول، فقياسه مُفْعَل كيفعل فتحصل الموافقة، ذكر معنى ذلك الرضي.
(٤) مقول قول المصنف.
(٥) مع أنه مصدر.
(٦) إذ هو جار ومتصل به أيضًا.

بالاسم، أعني الميم، وفي الثاني بالبنية كما تقدم.

(و)لو بنيت من البيع **(مثل: تَضْرِب قلت: «تَبْيع» مصححاً)** ببقاء الكسرة على الياء؛ لعدم الشرط؛ إذ لا مخالفة. وكذلك لا يعل نحو «أهوناء» و«أبيناء» لعدم الموافقة[١]، وعلى ذلك فقس.

وإنما كان هذا الشرط مخصوصاً بإعلال العين لأنه في الحقيقة شرط لقلبها ألفاً أو ما في حكمه من الإسكان أو الحذف، والعلة ضعيفة في استدعاء ذلك الإعلال؛ إذ الياء والواو ولو تحركتا لا يستثقلان بعد الفتحة استثقالاً كثيراً، فقُوِّيت هذه العلة لضعفها باشتراط الموافقة للفعل موافقة لا تفضي إلى اللبس بالفعل. والفاء لا تقلب ألفاً. واللام في محل التغيير، فيكفي في استدعاء قلبها ألفاً تحركها وانفتاح ما قبلها وإن لم يوجد الشرط المذكور، كإعلال رُبا -بضم الراء- جمع رَبْوة، ورِبا -بكسر الراء- مع عدم الموافقة، ونحو «أحوى» و«أسقى» مع عدم المخالفة.

فإن قلت: كيف قلت: إن هذا الشرط إنما هو لإعلال العين بقلبها ألفاً أو ما في حكمه، مع قولك سابقاً: بأي إعلال؟ قلت: إنما عممتُ هناك إبقاءً له على ظاهر إطلاق المصنف، وليبقى لقوله: «مما لم يذكر» فائدة يعتد بها، كما لا يخفى[٢].

[إعلال اللام]

ولما فرغ من إعلال العين شرع في إعلال اللام فقال: **(اللام تقلبان)** أي: الواو والياء **(ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما)** لما عرفت من أن ذلك[٣] في العين يقتضي قلب كل منهما ألفاً، لكن لا تؤثر هنا إلا بشروط، وهو ما أراده بقوله:

(١) للفعل؛ لأنه لا يوجد فعل على أفعلاء.

(٢) بخلاف ما إذا قيل: وشرط إعلال العين بقلبها ألفًا أو ما في حكمه فإنه لم يكن قوله: «مما لم يذكر» إلا لإخراج إقامة واستقامة، وهو فائدة قليلة خفية إرادتها من قوله: «مما لم يذكر» مع إمكان ذكرها صريحا باختصار بأن يقال: وشرط إعلال العين بقلبها ألفًا في غير نحو إقامة واستقامة. منه رحمه الله.

(٣) أي: التحرك والانفتاح.

(إن لم يكن بعدهما موجب للفتح) أي: لفتح كل واحدٍ منهما، وذلك الموجب كألف الضمير[١]، أو ألف التثنية، أو الجمع كصلوات، أو نون التأكيد كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأما تاء التأنيث كحصاة فلا يؤثرُ وجوبُ الفتح لأجلها في المنعِ عن القلب؛ فكأنه لعدم الالتباس في القلب معها، وعدم ما يحمل عليه[٢]، وعلى هذا كان على المصنف أن يقول: إن لم يكن بعدهما موجب للفتح يحصل بالقلب معه اللبس أو ما في حكمه[٣].

فالحاصل أن لقلب اللام ألفاً ثلاثة شروط: اثنان منها تشاركها فيهما العين، وواحد مختص باللام، وهو عدم موجب الفتح؛ إذ لا يتشرط ذلك في العين، ومن ثم أعل إقوام واستقوام.

(كغزا ورمى ويقوى ويحيا) في الفعل، أصلها: غَزَوَ ورَمَيَ ويَقْوَو ويَحْيَيُ **(وعصا وفتى)** في الاسم، أصلهما: عَصَوٌ وفَتَيٌ. **(بخلاف)** ما اختل فيه شرط من الثلاثة نحو: **(غزوْتُ ورميْتُ وغزونا ورمينا و)**أنتن يا هندات **(تخشيْنَ وتأبيْنَ)** مما اتصل به تاء الضمير أو نونه فإنه لا يقلب شيء منهما لفقد شرط التحرك[٤]، **(و)**بخلاف **(غزو ورمي)** فلا يقلبان لفقدان شرط انفتاح ما قبلهما، **(وبخلاف غزوا ورميا)** ويخشيان في الفعل **(وعصوان ورحيان)** في الاسم ونحوهما؛ لفقد شرط عدم[٥] موجب الفتح؛ إذ وجد، وهو ألف الضمير في

---

(١) الذي في الفعل، نحو غزوا، وقوله: «أو ألف التثنية» أي: الذي في الاسم، نحو: عصوان ورحيان.

(٢) يعني لا تلتبس بشيء آخر، ولا نظير لها يحصل اللبس مع ذلك النظير ويحمل هذا عليه، كالأمر حمل على المضارع، وسيأتي قريبا إن شاء الله تعالى.

(٣) أي: في حكم ذلك الموجب المذكور كاخشيا. منه. وفي نسخة: كاخشينَّ.

(٤) أي: لفقد شرط هو التحرك، فالإضافة بيانية.

(٥) لفقد شرط هو عدم موجب الفتح، والمعنى لوجود موجب الفتح.

الفعل، وألف التثنية في الاسم.

ولَمَّا كان وجهُ اشتراط هذا الشرط -لزيادته[١] على ما علم في العين من اشتراط الأولين[٢] محتاجاً[٣]- إلى البيان بينه[٤] بقوله: **(للإلباس)** لو قلبتا ألفاً؛ إذ تحذف الألف الأولى لالتقاء الساكنين فيحصل اللبس في نحو: غزوا ورميا بالمبني للواحد، وفي نحو تخشيان بالمبني للواحد في حال النصب[٥].

وفي نحو: عصيان وفتيان في حال الإضافة؛ لسقوط النون. وهذا الإلباس لا يحصل في العين نحو: إقامة واستقامة، فلذلك شرط هذا الشرط في اللام فقط.

(و)بخلاف ما بعد الواو والياء فيه موجب للفتح من صيغة الأمر، أعني **(اخشيا ونحوه)** كارضيا، فإنهما لا يقلبان فيه ألفاً وإن لم يؤد ذلك إلى لبس؛ إذ كنت تقول في المثنى: اخشا وارضا بالألف، وفي المفرد بحذفها **(لأنه من باب)** المضارع الذي يؤدي الإعلال فيه إلى اللبس نحو: **(لن تخشيا)** إذ مثال الأمر هو المضارع بحذف حرف المضارعة.

(و)بخلاف ما اتصل به موجب الفتح من نون التأكيد، أعني نحو: **(اخشينَّ)** يا زيد، وهل تخشينَّ يا عمرو؟ فلا قلب فيه **(لشبهه)** أعني ما فيه نون التأكيد مع غير الضمير البارز **(بذلك)** أي: بما فيه ألف الضمير؛ لما قرر في الكافية من أنهما[٦] معه كالمتصل، يعني كألف الضمير، فلا تقلب فيه اللام وإن لم يؤد إلى اللبس.

وقال الرضي: إنما لم تقلب في «اخشين» لعروض حركة الياء لأجل النون،

---

(١) تعليل لقوله: «محتاجا» مقدم عليه، فهو من تقديم العلة على المعلول.

(٢) التحرك والانفتاح.

(٣) خبر كان.

(٤) جواب لَمَّا.

(٥) إذ كنت تقول في تخشيان: لن تخشى بحذف النون للناصب، والألف لالتقاء الساكنين، وكذلك تقول للمفرد: لن تخشى، وأما في حال الجزم فإن الألف تحذف من المفرد للجزم وتبقى في تخشيان للجزم بحذف النون فيبقى لن تخشى فلا لبس.

(٦) أي: نون التأكيد الخفيفة والثقيلة.

فالحق أن يقال: لم تقلب حروف العلة المتحركةِ لأجلِ إلحاقِ ألفِ الضمير في نحو: غزوا ورميا، وألفِ المثنى والجمع في نحو: عصوان وصلوات، ونونِ التأكيد في نحو: ارضين- ألفاً لعروض حركتها لأجل هذه اللواحق، فإنها وإن كان أصلها الحركة إلا أنها لولا هذه اللواحق لم تتحرك، فحركتها إذاً عارضة، ولا تقلب الواو و الياء إلا إذا تحركتا بحركة غير عارضة. انتهى.

وكأنه أراد بالعروض عدم اللزوم(١)؛ ليوافق ما تقدم.

(بخلاف) المتصل به الضمير البارز لجمع المذكر أو للمخاطبة، سواءٌ لم تتصل به نون التأكيد **(نحو: اخشوا)** أو اتصلت **(و)**ذلك نحو: **(اخشونَّ)** في جمع المذكر، **(واخشيْ واخشِنَّ)** في المخاطبة، فإن اللام فيه تقلب ألفاً إذا انفتح ما قبلها كالأمثلة المذكورة، فإن أصلها: اخشيوا واخشيون، واخشِيِيْ واخشِيِيْنّ، فقلبت الياء ألفاً وحذفت؛ لعدم الالباس بحذفها(٢).

ولعل الرضي يقول على تقدير تسليم أن الأصل ما ذكر في مثل «اخشوا» و«اخشين»: إنها ثَقُلت(٣) الضمة والكسرة على الياء فحذفتا، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وإن كان مخالفاً لما يختاره من أن الضمائر إنما تلحق بآخر المفرد بعد إعلاله.

---

(١) فتدخل فيه حركة الإعراب في نحو عصو، فإنها وإن كان نوعها عارضا إلا أن جنسها لازم؛ إذ لا بد لكل معرب بالحركات من حركة إما رفعًا أو نصبًا أو جرًّا كما صرح -أعني الرضي- بذلك في أول إعلال العين. منه رحمه الله.

(٢) قال الرضي: والحق أن يقال: إن أصل اخشوا واخشي: اخش، لحقته الواو والياء، وأصل اخشون واخشين: اخشوا واخشي، لحقته النون فحركت الواو والياء الساكنين، ولم يحذفا لأنهما ليسا بمدتين.

(٣) وذلك لأن الحركة عنده عارضة فلا تستحق الياء قلبها ألفًا ثم حذفها للساكنين. منه.

[قلب اللام إذا كانت واواً ياءً]

ثم ذكر نوعاً آخر من إعلال اللام لكنه مختص بالواو فقال: **(وتقلب الواو ياءً إذا وقعت مكسوراً ما قبلها)** لاستثقالها بعد الكسرة، مع كونها في محل التغيير **(أو رابعة فصاعداً ولم ينضم ما قبلها)** بل انفتح.

ولو قال بدل قوله: «ولم ينضم ما قبلها»: «وانفتح ما قبلها» لكان أولى؛ لئلا يرد نحو: كساء(١).

وهذا الشرط -أعني: عدم انضمام ما قبلها- إنما هو في الفعل، لكنه لم يقيده به استغناء بتصريحه بعد هذا بقلبها في الاسم طرفاً بعد الضمة. وإنما قلبت الواو المذكورة ياء لوقوعها موقعاً يليق به الخفة؛ لكونها رابعة، ومتطرفة، وتعذر غاية التخفيف -أعني قلبها ألفاً- لسكونها لفظاً في بعض(٢)، وللبس(٣) أو سكونها تقديراً في بعض(٤)، كما سيتضح إن شاء الله تعالى، فقلبت إلى حرف أخف من الواو، وهي الياء.

واعلم أن لقلب الرابعة ياءً أيضاً شرطاً آخر، وهو أن لا يجوز قلبها ألفاً، وإلا لم تقلب ياء، بل ألفاً، كأغزا(٥) وأعلى، لكنه اكتفى عن ذكر هذا الشرط بما تقدم من ذكر المواضع التي تقلب فيها ألفاً، فإنه(٦) يخصص هذا التعميم.

نعم، له(٧) شرط آخر كان عليه أن يصرح به، وهو: أن لا يجيء بعدها حرف لازم يجعلها في حكم الوسط كما في: مِذْرَوَان(٨)، بل تكون إما طرفاً كأغزيت،

(١) لأنه يصدق عليه أنه لم ينضم ما قبل الواو ومع ذلك لم تقلب الواو ياء بل همزة مع أنها رابعة.
(٢) كما في غزوت.
(٣) نحو: يغزوان ويرضيان في حالة النصب عند المصنف.
(٤) على تعليل الرضي.
(٥) أصلهما أغزو وأعلو، تحركتا وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفًا.
(٦) أي: ما تقدم من ذكر المواضع التي تقلب فيها ألفًا.
(٧) أي: لقلب الرابعة ياء.
(٨) المذروان: طرف الإليتين، ومن القوس ما يقع عليه الوتر. وإنما كان الألف لازما في مذروان غير لازم في أعليان لأنه ليس علامة للتثنية كما في أعليان.

أو في حكم الطرف لمجيء حرفٍ بعدها غير لازم كأعليان.

وأما المكسور ما قبلها فلا يشترط فيها هذا الشرط، لقوة استدعاء الكسرة للقلب إلىٰ الياء، فلو بني من الغزو علىٰ وزن فَعِلان -بكسر العين- قيل: غَزِيان، ولو صارت في حكم الوسط لمجيء الحرف اللازم للكلمة بعدها.

(كدُعِيَ) أصله: دُعِوَ **(ورَضِيَ)** أصله: رَضِوَ، مثال المكسور ما قبلها غير رابعة، **(والغازي)** أصله: الغازِو، مثال الرابعة المكسور ما قبلها، **(وأغزيت وتغزَّيت واستغزيت)** أصلها: أغزَوْتُ وتَغَزَّوْت واستغزَوْتُ، هذه أمثلة الرابعة فما فوقها وما قبلها مفتوح. فقلبت في هذه ياء لتعذر قلبها ألفاً؛ أما في الغازي فلانكسار ما قبلها، وأما في البواقي فلسكونها، فعدمت فيها علة قلبها ألفاً.

(ويُغزَيان) مضارع «أُغْزِيَ» مُغيّر الصيغة **(ويرْضَيَان)** مضارع «رضي» المبني للفاعل، أو أُرضِيَ المبني للمفعول، أصلهما يُغْزَوان ويُرْضَوان، فقلبت ياء لتعذر قلبها ألفاً؛ للبس أو لعروض حركتها، كما تقدم من تعليل المصنف والرضي.

(بخلاف) الرابعة المضموم ما قبلها في الفعل نحو: **(يدعُو ويغزُو)** فإنها لا تقلب ياءً؛ إذ لو قلبت ياءً لانكسر ما قبلها، فيلتبس بناء يفْعُل المضموم العين ببناء يفْعِل المكسورها، والمحافظة علىٰ البنية عندهم مهم.

(و)قلب الواو الثالثة الساكن ما قبلها في قولهم: **(قِنْيَة)** للشيء المكتسب **(و)**في دنيا -بكسر الدال- في قولهم: **(هو ابن عمي دِنيا)** أصله: دِنْوا، وهو القرب، أي: لِحاً[(١)] **(شاذ)** لأنك قلبت الواو التي هي لام ياءً مع فصل الساكن بينها وبين الكسرة قبلها. ووجه ذلك مع شذوذه كون الواو لاماً[(٢)]، وكون الساكن كالعدم[(٣)].

---

(١) أي: لاصق النسب، فإن لم يكن لاصق النسب، بل كان من العشيرة- قلت: هو ابن عمي كلالة. وانتصاب دنيا ونحوه علىٰ الحال.

(٢) وهي في محل التغيير.

(٣) أي: وجوده كعدمه فكأنها وليت الكسرة.

وقِنية من الواوي؛ لقولهم: قنوت، والأولى أن يقال: هو من قَنَيْت[١]؛ لأن لامه ذات وجهين.

ولما كانت هذه الياء التي تنقلب عن الواو قد تُعل بعد ذلك أيضاً بقلبها ألفاً في لغة طيء في بعض الحالات[٢] ذكر حكمها في هذا الموضع.

ثم لما كان هذا الحكم عند طي عاماً لها ولغيرها من الياءات عمم الحكم، وإلا فلا مناسبة لذكر إعلال الياء في أثناء إعلال الواو، اللهم إلا أن يقال: الجامع كون كل منهما مكسوراً ما قبله فقال:

(وطيء تقلب الياء) جوازاً **(في باب: رضي ودُعِي وبقِي)** يعني به كل ما فيه ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية، سواء كانت بنائية كما في الأمثلة، أو من بنية الكلمة كناصاة في ناصِيَة، وسواء كانت الياء أصلية كبَقِي ورُمِي، أو منقلبة عن الواو كرَضِيَ ودُعِيَ[٣] **(ألفاً)** فراراً من الياء في الآخر بعد الكسرة.

ومن هذا النوع المختص بالواو ما ذكره بقوله: **(وتقلب الواو)** لاماً أو غيرها مما هو من الكلمة **(طرفاً بعد ضمة)**.

قوله: «طرفا» لا إذا كانت في حكم الوسط لمجيء حرف لازم -كتاء التأنيث في نحو: عُنْصُوة[٤] وقَمَحْدُوَة، والألف والنون لغير المثنى نحو: أُفْعُوان وأُقْحُوان- فإنها لا تقلب، إلا أن تكون الضمة التي قبلها على واو أيضاً[٥] مثل: «قَوُوَان» على مثال السَّبُعان فيقال: قَوِيان.

---

(١) فلا وجه لشذوذه، بل يحمل على أنه من «قنيت» اليائي.

(٢) يعني كلما كان فيه ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية كما سيأتي للشارح.

(٣) وذلك لأنهم استثقلوا الكسرة فقلبوها فتحة فانقلبت الياء ألفا، وذلك مختص بالأفعال دون الأسماء كالقاضي، فيقولون: رَضَا وبَقَا ودُعَا في مجهول دعا. جاربردي.

(٤) العنصوة: الخصلة من الشعر. صحاح.

(٥) أي: كما أن المتطرفة واو.

وقوله: «بعد ضمة» لا بعد فتحة فتقلب ألفاً[١] كما تقدم، وأما بعد كسرة فقد تقدم[٢]، **(في كل متمكن)** أي: اسم -لا فعل كيدعو- معرب، لا مبني كهو **(ياءً، فتقلب الضمة)** التي قبلها **(كسرة)** لأن الواو المضموم ما قبلها ثقيلة، ولا سيما إذا تطرفت، وخاصة في الاسم المتمكن؛ إذ تكون حينئذ محل حركات الإعراب المختلفة. فتقلب الواو أولاً ياءً؛ لأن البداية بتخفيف الأخير أولى، ثم الضمة التي قبلها كسرة؛ لصيرورتها حينئذ قبل الياء **(كما انقلبت)** قبل الياء كسرة **(في الترامي والتجاري)** وأصلهما التفاعُل؛ إذ هما مصدرا تَفَاعَلَ كالتَضَارُب. وإذا فُعِل ذلك **(فيصير)** الاسم **(من باب قاضٍ)** يعني مما آخره ياء قبلها كسرة، فيكون حكمُهُ حكمَهُ في حال التنكير والتعريف باللام أو الإضافة. وقد عرفت وجه عدم قلبها إذا تطرفت بعد ضمة في الفعل[٣]، وكذا في الاسم غير المتمكن؛ إذ لا إعراب فيه.

ويشترط في الضمة التي قبل الواو أن تكون لازمة، فلا تقلب في نحو: خُطُوات؛ لأن ضمة الطاء عارضة في الجمع[٤]، ويجوز إسكانها. ومثلها في عدم لزوم الضمة نحو: أبو زيد، وأخو زيد[٥]. وكان على المصنف أن يصرح به.

(نحو: أدل) جمع دلو، أصله أَدْلُوٌ **(وقَلَنْسٌ)** في جنس قلنسوة، أصله: قَلَنْسُوٌ[٦].

(بخلاف) غير المتطرفة بسبب مجيء حرف لازم بعدها كتاء التأنيث في **(قلنسوة وقمحدوة)** وهي ما خلف الرأس؛ لبعدها[٧] عن الطرف، وسيأتي

---

(١) إذا تحركت كما تقدم.
(٢) أنها تقلب ياء.
(٣) من التباس بنية ببنية كما تقدم قريبا في شرح قوله: «بخلاف نحو يدعو».
(٤) لاتباع الخاء. ولا يقال: خطوات الواو فيها في حكم الوسط فلا تكون داخلة لأنا نقول: الألف والتاء غير لازمة لأنها مثل المثنى.
(٥) لانقلاب الضمة كسرة في حال الجر وفتحة في حال النصب.
(٦) قلبت الواو ياء لتطرفها ووقوع الضمة قبلها، ثم قلبت الضمة كسرة، فصار أدلي وقلنسي، فأعل إعلال قاض.
(٧) أي: الواو.

إن شاء الله تعالى بيان كون التاء في قلنسوة لازمة.

(وبخلاف) الواو التي ليست بلام، وهي **(العين كالقُوبا[١])** فإنها لا تقلب ياء؛ للبعد من الطرف، وأما الفاء نحو «مُواعِد» فأبعد، ولذلك لم يذكرها.

قوله: **(والخُيَلاء)** يعني وبخلاف الخيلاء، فإن الضمة التي قبل الياء فيها لا تقلب كسرة؛ لكون الياء عيناً، وإنما تقلب الضمة كسرة إذا كانت قبل الياء المتطرفة. وإنما ذكرها مع «القوبا» مع أن كلامه في الواو المضموم ما قبلها لأن الياء المضموم ما قبلها في حكم الواو المضموم ما قبلها في وجوب قلب الضمة معها كسرة حيث يجب قلب ضمة ما قبل الواو كالترامي، وعدم وجوب قلبها حيث لا يجب مع الواو كالخيلاء.

ولما كان المفهوم من قوله: «بعد ضمة» أن التي بعد سكون لا تقلب خصص ذلك المفهوم بقوله: **(ولا أثر للمدة الفاصلة)** بين الواو والضمة -ولا تكون تلك المدة إلا واواً[٢]- إذا كانت تلك المدة **(في الجمع)** فإنها لا تؤثر في حكم من الأحكام الثابتة في الكلمة على تقدير عدم المدة، بل وجودها وعدمها سواء **(إلا في الإعراب)** فإنه كان الحكم في الكلمة بدونها أنه تقديري في حال الرفع والجر، وهو مع وجودها لفظي **(نحو: عُتِيّ)** جمع عاتٍ **(وجُثِيّ)** جمع جاثٍ، أصلهما عُتُوٌّ وجُثُوٌّ كقاعد وقعود، فلا تؤثر المدة في عدم قلب الواو ياء والضمة قبلها كسرة، بل تقلب الواو ياء، فتنقلب المدة أيضاً ياء[٣]، والضمة التي قبلها كسرة، لكنها لقوتها بإدغام الياء فيها لا تحذف كما تحذف في نحو: أَدْلٍ، فيبقى الإعراب عليها لفظياً في حال الرفع والجر.

---

(١) القُوْبا والقوَبا: الداء يظهر في الجسد ويخرج عليه. قاموس. وهي بالمد والواو مفتوحة وقد تسكن للتخفيف.

(٢) إذ الألف والياء لا يمكن وقوعهما بعد الضمة؛ وذلك لتعذر النطق بالألف بعد الضمة واستثقال الياء بعدها.

(٣) لاجتماعها مع الياء التي هي لام الكلمة وسبقها بالسكون. جاربردي معنى.

وإنما لم تؤثر في الجمع لثقله فناسبه التخفيف[١] **(بخلاف المفرد)** فإنها تؤثر في عدم وجوب قلبها ياءً كما تؤثر في الإعراب، نحو: عُتُوّ وجُثُوّ مصدري: عتا وجثا. ومَعْدُوٌّ: اسم مفعول من عدا يعدو، ومَغْزُوٌّ من غزا يغزو.

(و)إذا قلبت الواو ياء فإنها **(قد تكسر الفاء)** فيما هو على وزن فُعُول[٢] **(للإتباع)** يعني لإتباع حركتها حركة العين **(فيقال: عِتِي وجِثِي)** بكسر فائهما. **(و)**عدم القلب اعتداداً بالمدة في نحو: **(نُحُوٍّ)** في جمع نَحْوٍ، يقال: إنه لينظر في نُحُوٍّ كثيرة، أي: جهات كثيرة **(شاذ)** والقياس: نُحِيٌّ. ومثله نُجُوٌّ جمع نَجْو، وهو السحاب، وأُخُوٌّ وأُبُوٌّ جمع أخ وأب.

(وقد جاء) عدم الاعتداد بالمدة الفاصلة في المفرد أيضاً نحو: **(معديّ ومَغْزِيّ كثيراً)** قال:

أنا الليث مَعْـدِياً عليـه وعاديـا[٣]

(والقياس الواو) لخفة المفرد.

واعلم أن نجم الأئمة جعل الأقسام مع المدة الفاصلة أربعة، اثنان منها يجب فيهما القلب، أحدهما الجمع على فُعُول نحو «عُتُوّ» كما ذكره المصنف.

وثانيهما تكون فيه الضمة على واو نحو: غُزْوُيّ على وزن عصفور من الغزو، ومنه مَقْوِيّ مفعول من القوة.

---

(١) بالإعلال.

(٢) جمعا كان أو مفردا. ركن.

(٣) هذا عجز بيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وصدره قوله:

وقـد علمـت عـرسي مليكـة أنني

وعرس الرجل -بكسر فسكون-: امرأته. ومليكة: اسمها، وهو بضم أوله وفتح ثانيه. والاستشهاد بالبيت في قوله: «معديا» حيث جاء به معلا، وهو من عدا يعدو، وكان حقه أن يقول: معدوًّا، ولكنه شبهه بالجمع فأعله، ومنهم من يجعله جاريا على عدي المبني للمجهول، أي: فلما أعل فعله أعل هو حملا عليه. من حواشي شرح الرضي.

والثالث: يكون القلب فيه أولى ويجوز تركه، وهو كل مفعول ليس الضمة فيه على الواو لكنه من باب فَعِل -بالكسر- نحو: مَرْضي فإنه أكثر من مرضُوٍّ؛ إتباعاً للفعل الماضي.

والرابع: ما يكون ترك القلب فيه أولى، وهو كل مصدر على فُعُول كجُثُوٍّ وعُتُوٍّ، ومَنْ قلب فلإعلال الفعل[1]. وكذا في اسم المفعول الذي ليس الضمة فيه على الواو ولا هو من باب فعِل -بالكسر- كمغْزُوٍّ.

قال: وقد يعل هذا الإعلال[2] المفعول الذي لامه همزة، وذلك بعد تخفيف الهمزة[3]، كقولهم: مخبيٌّ، أصله: مخبوء.

ويجوز لك في فاء فُعول جمعاً كان أو غيره بعد قلب الواو ياءً أن تتبعه العين وأن لا تتبعه، نحو: عِـُتي ودُلي.

[قلب اللام إذا كانت واوًا أو ياءً همزة]

ثم ذكر نوعاً آخر من إعلال اللام مشتركاً بين الواو والياء، ولو قدمه على قوله: «وتقلب الواو ياءً إذا وقعت مكسوراً ما قبلها ..إلخ» أو أخره إلى بعد قوله: «مراعاة للمفرد» لكان أولى كما لا يخفى[4]، وذلك النوع هو ما عناه بقوله: **(وتقلبان همزة إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة)** لمثل ما ذكرنا في علة قلبهما همزة في نحو: قائل وبايع، وإن لم يتصرفا من فِعْل مُعَلٍّ، فوقوعهما طرفاً قائم مقام ذلك **(نحو: كساءٍ)** أصله: كساوٌ **(ورداءٍ)** أصله: رداي، **(بخلاف)** الواقعتين طرفاً بعد ألفٍ أصلية **(نحو: راي[5] وثاي)** وهو مأوى الإبل؛ لأنهما إذا وقعتا

(١) وإن اختلف الإعلالان.

(٢) يعني قلب الواو ياء.

(٣) وذلك بقلبها إلى ما قبلها، أعني الواو.

(٤) لتحصل الموالاة بين الأقسام الشاملة لهما، بخلاف ما ذكره المصنف فإنه لزم منه الفصل بالخاص بأحدهما، والله أعلم.

(٥) الراي: اسم جنس جمعي واحده راية. والثاية -غير مهموز-: مأوى الغنم، والثاية -أيضا-: =

بعد الزائدة فهي كالعدم، فكأنها وقعتا بعد الفتحة، بخلاف الأصلية فإنه يعتد بها في الفصل لقوتها. وألفهما عن واو، من رويت وثويت.

(ويعتد) في الحكم عليهما بعدم التطرف الذي هو شرط في وجوب القلب **(بتاء التأنيث قياساً)** إذا كانت لازمة، وكذا ألف التثنية اللازمة نحو: الثنايان(١)، والألف والنون لغير التثنية كغُزَاوان ورُمايان، على وزن سلامان(٢) من الغزو والرمي، وتاء التأنيث اللازمة هي **(نحو)** تاء **(شِقاوة وسِقاية)** فلا يقلبان(٣) مع الحرف اللازم بعدهما؛ لعدم التطرف حينئذ، مع ضعف العلة.

واشترط اللزوم في تأثير الحرف الذي بعدهما لأن غير اللازم كالمعدوم. وغير اللازم هو التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات نحو: سَقَّاءة وغَزَّاءة، لقولهم: سَقَّاء وغَزَّاء، وتاء الوحدة القياسية نحو: استقاءة واصطفاءة، وألف التثنية غير اللازمة نحو: كساءان ورداءان(٤).

(ونحو: صلاءة) في صلاية، وهي حجر صغيرة **(وعَبَاءة)** في عباية، وهي ضرب من الأكسية **(وعظاءة)** في عضاية، وهي دويبة أكبر من الوزغة **(شاذ)** والقياس عدم القلب؛ لأن أصل هذه التاء اللزوم؛ لأنها ليست قياسية كما في استقاءة(٥) وإن كانتا معاً للوحدة لأن(٦) الفرق في اسم العين بين مفرده وجنسه بالتاء سماعي قليل(٧)، من المخلوقات كان أو من غيرها، كتمرة

حجارة ترفع فتكون علماً بالليل للراعي إذا رجع. صحاح.

(١) لعدم المفرد فيه، وهو طرف الحبل المثني.

(٢) وهو أبو قبيلة من طيء.

(٣) أي: الواو والياء مع الحرف اللازم بعدهما، وهو التاء فيهما.

(٤) ظاهره فيجب القلب همزة، وفي الكافية وغيرها من كتب النحو يجوز الوجهان: القلب والتصحيح، فينظر فيه.

(٥) فإن تاء الوحدة في المصدر قياسية، فعروضها ظاهر. رضي.

(٦) تعليل لكون التاء في صلاءة وعباءة وعظاءة غير قياسية.

(٧) قد تقدم ما يخالف هذا في باب الجمع، حيث قال: وهو -أي: الاسم الذي يقع على القليل =

وتفاحة وسفينة ولَبِنة.

وإنما جاز الهمزة في الأسماء الثلاثة نظراً إلى عدم لزوم التاء؛ إذ يقال: «صلاء» و«عباءٌ» و«عَظاءٌ» في الجنس.

وقال الرضي: عدم لزومها فيها يخرجها عن الشذوذ وإن كان الأصل لزومها، ولو اتفق غير هذه الثلاثة في مثل حالها[١] لجاز فيه الوجهان أيضاً قياساً.

[قلب الياء واوًا]

ثم ذكر نوعاً آخر من إعلال اللام لكنه مختص بالياء فقال: **(وتقلب الياء واواً في فَعْلى اسماً كبَقْوى)** وهو بمعنى الإبقاء، وهو الرحمة[٢] والرعاية **(وتَقْوى)** وهي التقيَّة والورع، وهي غير منصرفة لأن ألفها للتأنيث.

وفي الكشاف أنه روى سيبويه عن عيسى بن عمر: «على تقوىً من الله» بالتنوين، ووجهه[٣] أنه جعل الألف للإلحاق لا للتأنيث كتترىً، فمن[٤] نوّن ألحقها بجعفر.

أصلهما: بَقْيا وتَقْيا، والتاء في «تقيا» مبدلة من الواو؛ لأنها من وقيت، فأصلها وقيا، فقلبت الواو تاءً كما في: تراث وتخمة، فصارت تقيا، فقلبت الياء واواً؛ قصداً لاعتدال طرفي الكلمة؛ لئلا يكون طرفاها كلاهما خفيفين، أعني: الفتحة في الأول والياء في الآخر، وخص الاسم بذلك لسبقه على الصفة، ولقصد

والكثير ويميز واحده بالتاء- غالب سماعا في غير المصنوع من الأمور المخلوقة . الخ.

(١) بأن تكون تاؤه ليست لازمة ويكون أصلها اللزوم.

(٢) قال في الصحاح: أبقيت على فلان، إذا أرعيت عليه ورحمته، والاسم منه البقيا، وكذلك البقوى بفتح الباء. صحاح معنى.

(٣) قال في الكشاف: فإن قلت: فما وجه ما روى سيبويه عن عيسى بن عمر: «على تقوى من الله» بالتنوين؟ قلت: قد جعل الألف للإلحاق، لا للتأنيث كتترى فيمن نون ألحقها بجعفر.

(٤) في نسخة على نسخة المصنف: «فيمن نون»، وهي عبارة الكشاف كما تقدم، قال الجاربردي: وإنما قال: «فيمن نون» لأن بعضهم يجعل الألف للتأنيث. وقد تقدم في الإمالة.

الفرق بينهما؛ ولذلك قال: **(بخلاف الصفة نحو: صَدْيا وريّا[١])** يعني: فإنها لا تقلب ياؤهما واواً لما عرفت[٢].

ومما تقلب فيه الياء واواً أيضاً إذا وقعت مفتوحة فتحة لازمة بعد ضمة حقيقة أو حكماً على غير واوٍ في فعلٍ كسَرُوَ[٣]، وكذا لو سكنت العين تخفيفاً؛ إذ هي في حكم المضمومة، أو في اسمٍ ولم تكن كالمتطرفة لمجيء زائد لازم بعدها، كما إذا بني من رمى مثل: اسحُمَان أو مثل سَمُرة على تقدير لزوم التاء، فإنك تقول: أُرْمُوان ورَمُوَة. بخلاف ما لم تكن فيه الفتحة لازمة كرَمُيَة على فرض عدم لزوم التاء فإنك تقلب الضمة كسرة وتبقى الياء، وبخلاف ما إذا كانت الضمة على الواو كما إذا بنيت مثل: السَّبُعان من طَوَى فإنك تقول: طَوِيان، فتبقى الياء وتنقلب الضمة كسرة.

[قلب الواو ياء]

ثم ذكر نوعاً آخر[٤] مختصاً بالواو فقال: **(وتقلب الواو ياءً في فُعْلى اسماً)** لحصول نوع من الثقل فيه؛ لكون الضمة في أول الكلمة، والواو قرب الآخر، فقُصِدَ فيه مع التخفيف الفرقُ بين الاسم والصفة، فقلبت الواو ياءً في الاسم[٥] **(كالدُّنيا)** أصله الدُّنْوا، من الدنو **(والعليا)** أصله: العُلْوى، من العُلُو.

وعدَّ[٦] الدنيا والعليا من فُعْلى الاسمية مع أنهما تأنيث الأدنى والأعلى أفعل

---

(١) صديا: أنثى صديان، بمعنى عطشان، من صدي، إذا عطش. وريا: ضد صديا، وهي أنثى ريان، من روي فهو ريان. والريا –أيضا–: اسم للرائحة الطيبة. ركن.

(٢) أي: لسبق الاسم وقصد الفرق بينهما.

(٣) مثال لما بعد ضمة حقيقة، والذي بعد ضمة حكمًا كسْرو بإسكان العين للتخفيف، وهو مراد الشارح بقوله: «وكذا لو سكنت العين تخفيفا».

(٤) من إعلال اللام.

(٥) ولم يعكس؛ لأن الاسم لخفته أولى بالتغيير. جاربردي.

(٦) المصنف.

التفضيل لأن فُعْلى مؤنث أفعل لأنها[١] لا تكون وصفاً بغير اللام كما تقدم حكمها حكم الاسم كما ذكره سيبويه، وقد تقدم.

(وشذ) إثبات الواو في **(القصوى)** مؤنث الأقصى مع أنه اسم لما ذكرنا، قال سيبويه: وقد قالوا: القصوى، فلم يقلبوا واوها ياءً؛ لأنها قد تكون صفة بالألف واللام **(و)**في **(حُزوى)** اسم موضع.

(بخلاف الصفة) فإنها لا تقلب فيها الواو ياءً لما تقدم[٢]، وذلك **(نحو: الغزوى)** مؤنث الأغزى أفعل التفضيل، وقد علمت أن حكمه حكم الاسم، ففي عده من الصفات نظر.

قال السيرافي: لم أجد سيبويه ذكر صفة على فُعْلى بالضم مما لامه واو إلا ما يستعمل بالألف واللام نحو: الدنيا والعليا وما أشبه ذلك، وهذه عند سيبويه بمنزلة الأسماء. قال[٣]: وإنما أراد أن فُعْلى من ذوات الواو إذا كانت صفة تكون على أصلها[٤] وإن كان لا يحفظ شيء من كلامهم على ذلك.

(ولم يُفَرَّق) أي: لم يوقع الفرق بين الاسم والصفة **(في فَعْلى)** بفتح الفاء **(من بنات الواو)** بأن تقلب الواو فيها اسماً ياء، كما فرق في فُعلى من الياء **(نحو: دعوى)** في الاسم **(وشهوى)** في الصفة؛ إذ هي مؤنث شهوان؛ لاعتدال[٥] أول الكلمة وآخرها بالفتحة والواو، فلو قلبت ياء لصار طرفا الكلمة خفيفين.

(ولا) في **(فُعْلى)** بضم الفاء **(من)** بنات **(الياء)** كما فرق في فُعلى من الواو

---

(١) تعليل لقوله: «حكمها حكم الاسم»، وقوله: «حكمها حكم الاسم» خبر عن قوله: «لأن فعلى مؤنث أفعل»، وانظر ما ذكره سيبويه ص٦٣.

(٢) من كون الاسم لخفته أولى بالتغيير.

(٣) أي: السيرافي. «وإنما أراد» أي: سيبويه.

(٤) من عدم القلب.

(٥) علة لقوله: «لم يفرق».

(نحو: الفُتيا) في الاسم **(والقضيا[١])** في الصفة؛ لأنها تأنيث الأقضى، وقد عرفت أن جعلها صفة ليس على ما ينبغي[٢].

ولم يذكر فِعلى -بكسر الفاء- لعزة وجودها، وإن وجد منها شيء فحكمها عدم الفرق بين الاسم والصفة في بنات الياء والواو معاً؛ لأن الكسرة ليست في ثقل الضمة ولا في خفة الفتحة، بل هي متوسطة بينهما، فهي معتدلة في الخفة والثقل، فيحصل بها اعتدال مع الياء ومع الواو.

[قلب الياء إذا كانت لامًا ألفًا]

ثم ذكر نوعاً آخر من إعلال اللام لكنه مختص بالياء فقال: **(وتقلب الياء إذا وقعت بعد همزة)** حال كون تلك الهمزة **(بعد ألف في باب مساجد)** يعني به الجمع الأقصى الذي بعد ألفه حرفان **(وليس مفردها)** أي: مفرد هذه الصيغة **(كذلك[٣])** أي: ليس بعد ألف مفردها همزة بعدها ياءً **(ألفاً، والهمزة ياء)** لما تقدم في تخفيف الهمزة[٤] **(نحو: مطايا وركايا)** جمع مطية وركية، فعيلة من الناقص اليائي، وكان أصلهما: مطائِي وركائِي؛ لأن ياء فعيلة في الجمع الأقصى تصير همزة كما تقدم.

(و)كذا **(خطايا)** جمع خطية، فعيلة مهموز اللام، فإن فيه ياء بعد همزة بعد ألف الجمع **(على القولين)** أي: قول الخليل وسيبويه، أما على قول سيبويه فلأنك تقلب ياء فعيلة في الجمع همزة، فتجتمع همزتان أولاهما مكسورة؛ فتقلب الثانية ياء وجوباً.

---

(١) بالضاد المعجمة، من قضيت، أي: حكمت.

(٢) لما تقدم أن فعلى مؤنث أفعل حكمها حكم الاسم وإن كانت صفة.

(٣) احتراز من مثل شائية وشواء.

(٤) وهو كون الوزن أقصى الجموع والأصل فيه تخفيف الثقيلين، وذلك بقلب الياء ألفًا والكسرة التي قبلها فتحة، فتنقلب الهمزة ياء.

وأما على قول الخليل فلأن أصله: خطايئ -بياء بعدها همزة- ثم قلبت الهمزة إلى موضع الياء(١)، فتقلب على القولين الهمزة ياء والياء ألفاً.

(وصلايا جمع) صلاءة **(المهموز و)** جمع **(غيره)** يعني صلاية؛ لأن جمع فعالة فعائل بالهمز كحمائل، كما تقدم، فيصير جمع صلاءة بهمزتين كجمع خطيئة عند غير الخليل، فتقلب الثانية ياءً مثلها.

والظاهر(٢) أن الخليل لا يوافق هنا أيضاً؛ إذ تجتمع الهمزتان فيفر منه إلى القلب(٣) كما هو مذهبه حيث كان القلب رافعاً له(٤)، وهنا كذلك؛ إذ لو لم تقلب بالتقديم والتأخير لانقلبت الألف التي هي مدة ثالثة في المفرد همزة، وبعدها همزة هي لام الكلمة، فتجتمع الهمزتان، ولو أخرت الألف من الهمزة وصار صلاآى كصحارى ثم تقلب الهمزة ياء لم تجتمع الهمزتان.

وجمع(٥) صلاية صلائي بهمزة بعد ياء.

(وشوايا جمع شاوية(٦)) من شويت اللحم، أصله: شواوي، فقلبت الواو التي هي بعد الألف همزة كما في أواوِل، فصار شوائي، ثم قلبت الياء ألفاً والهمزة ياءً، **(بخلاف)** ما كان جمع فاعلة من الناقص المهموز العين **(نحو: شواء جمع شائية، من شأوت)** أصلها شائوة، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، فقيل: «شائية» بياء بعد همزة بعد ألف، ثم جمع على شوائي كجواري، ثم أعل إعلالها. **(وبخلاف)**

---

(١) فيصير خطائي أيضا.

(٢) إنما قال: «والظاهر» لأن الرضي ذكر أن خلاف الخليل ليس إلا في فاعل من الأجوف المهموز اللام وفي جمعه على فواعل، وفي كل جمع أقصى لمفرد لامه همزة قبلها حرف مد. منه.

(٣) بالتقديم والتأخير.

(٤) أي: لاجتماع الهمزتين.

(٥) عطف على قوله: «فيصير جمع صلاءة .» الخ، وإنما آخره عنه للخلاف الواقع في صلاءة دون صلاية. إملاء.

(٦) وإنما لم تقلب العين في شاوية همزة كما في قائلة وبائعة لأن فعلها لم تعل عينه نحو: شوى يشوي. جاربردي.

ما كان جمع فاعلة من الأجوف المهموز اللام **(نحو: شَواءٍ وجَواءٍ)** جمع شائية وجائية، أصلهما شايئة وجايئة -بهمزة بعد ياء-؛ إذ الأول من المشيئة، والثاني من المجيء، فقلبت الياء همزة كبايعة **(على القولين)** أي: قول الخليل وسيبويه **(فيهما)** أي: في جواءٍ وشواءٍ، فإن أصلهما شوايئٌ وجوايئٌ؛ لأن الواو بدل عن ألف فاعلة، والألف مجتلبة للجمع، فيقع بعدها[1] عين الكلمة وهي ياء، فعند سيبويه تقلب همزة كجمع بائعة، ثم تقلب الثانية ياءً كما تقدم[2].

وعند الخليل تؤخر إلى موضع الهمزة[3]، فلا تقلب في هذه الأمثلة ونظائرها الياء ألفاً والهمزة ياءً؛ لأنه لما كان المفرد كالجمع في أن فيه ياءً بعد همزة بعد ألف طُوبق بالجمع مفرده.

(وقد جاء) في جمع إداوة وهي المطهرة **(أداوى، و)**في جمع علاوة وهي ما يعلق على البعير بعد حمله كالسقاء **(علاوى، و)**في جمع هراوة -وهي العصا- **(هراوى)** بإبقاء الواو فيهن، يعني والقياس: «أدايا» و«علايا» و«هرايا»، فإن أصله أدائو وعلائو وهرائو، ثم يصير: أدائي وعلائي وهرائي، بقلب المدة الثالثة همزة كما في رسالة، ثم قلبت الواو ياءً، ثم تقلب الياء ألفاً والهمزة ياءً، فتصير أدايا وعلايا وهرايا كمطايا، ولكنهم قلبوا الهمزة واواً فيه **(مراعاة للمفرد)** لما ثبت فيه الواو. ومقتضى كلام الرضي أن قلب الهمزة واواً في مثله قياس فيما جمع منه الجمع الأقصى، ولم يراعوا المفرد في نحو: شوايا جمع شاوية بأن يقولوا: شواوى؛ لأنه لما كان أصله شواوي فقلبت الواو التي بعد الألف همزة كما في أوائل لم تقلب الهمزة بعدُ واواً؛ لئلا يكون عوداً إلى ما فر منه، فرجع فيه من مراعاة المفرد إلى الجري على الأصل الذي هو قلب الهمزة ياءً فقيل: شوايا.

(١) أي: بعد ألف الجمع.
(٢) ويعل إعلال قاض، فوزنه عنده فواع.
(٣) ثم يعل إعلال قاض، فوزنه عنده فوال بعد الإعلال.

[إعلال الواو والياء لامين بالإسكان]

ثم ذكر نوعاً آخر من إعلال الواو والياء لامين فقال: **(وتسكنان في)** الفعل المضارع، أعني **(باب يغزو)** الواوي **(و)**باب **(يرمي)** اليائي، إذا كانا **(مرفوعين)** لثقل الضمة عليهما، لا منصوبين نحو: لن يغزوَ ولن يرميَ؛ لخفة الفتحة.

(و)تسكن **(الياء)** أيضاً سواء كانت منقلبة عن الواو **(في)** نحو: **(الغازي)** أصله الغازِو، فقلبت الواو ياءً لوقوعها مكسوراً ما قبلها، أو أصلية **(و)** ذلك نحو: **(الرامي رفعاً وجراً)** أي: حال كون كل منهما مرفوعاً ومجروراً؛ لثقل الضمة والكسرة على الياء في الآخر، لا نصباً نحو: رأيت الرامي؛ لخفة الفتحة.

(والتحريكُ في) حال **(الرفع)** للواو في نحو: يغزو، أو للياء في نحو: يرمي والرامي **(و)**في حال **(الجر في الياء)** إذ لا جر على الواو[١] **(شاذٌّ)** أما الرفع في الواو فكقول الشاعر:

إذا قلت علَّ القلب يسلوُ قُيِّضت ... هواجس لا تنفك تُغْرِيه بالوجد[٢]

وأما في اليائي فلم أظفر له بشاهد في الفعل[٣]، وأما في الاسم فكقول الشاعر:

قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها ... مواليٌّ ككِباش العُوس شُحّاحِ[٤]

وأما في الجر فكقوله:

---

(١) إذ الواو تقلب ياء حال كون قبلها كسرة. لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو وقبلها حركة. جاربردي.

(٢) البيت لأبي الهندي عبد المؤمن بن عبد القدوس. الشاهد فيه «يسلو»، حيث أظهر الضمة على الواو شذوذًا.

(٣) شاهده في الفعل قوله:

فعوضني منها غنائي ولم تكن ... تساويُ عندي غير خمس دراهم

(٤) البيت لجرير بن عطية، وقوله: «كاد» يروى مكانه «كان»، وقوله: «ولذتها» يروى «وبهجتها». والموالي: جمع مولى، وله معان كثيرة، منها السيد، وهو المراد هنا. والكباش: جمع كبش. والعوس: اسم مكان أو قبيلة. وشحاح: جمع شاح، وهو السمين. والشاهد فيه قوله: «مواليٌّ»، حيث حرك الياء بالضم شذوذًا.

مــا إن رأيــت ولا أرى في مــدتي كجــواريٍ يلعــبن في الصــحراءِ[(١)]

(كالسكون) فإنه شاذ **(في النصب)** أما الواو فكقوله:

وإني وإن كنـت ابــن سـيد عــامر وفارســها المشــهور في كــل موكــب

فــما ســودتني عــامر عــن وراثــة أبــى الله أن أســموْ بــأم ولا أبِ[(٢)]

وأما الياء في الفعل فكقوله:

فآليــت لا أرثــي لهــا مــن كلالــةٍ ولا مِرْوَحــي حتــى تُلاقــيْ محمــداً[(٣)]

وأما في الاسم فكقوله:

ولــــو أن واشٍ باليمامــــة داره وداري بأقصى حضرموت اهتدى ليـا[(٤)]

(والإثبات) أي: وكالإثبات فإنه شاذ **(فيهما)** أي: في الواو والياء **(وفي الألف)** أيضاً **(في حال الجزم)**.

أما الواو فكقوله:

هجـوت زبّـان ثـم جئـت معتـذراً مـن هجـو زبـان لم تهجـو ولم تـدع[(٥)]

وأما الياء فكقوله:

ألم يأتيـــك والأنبـــاء تَنْمِـــي بـــما لاقـــت لبـــون بنـــي زيـــاد[(٦)]

فيُقدر في الضرورة الضمة في الواو والياء ليحذفها الجازم؛ لأن الجازم لا بد له

---

(١) البيت لأبي صدقة الديري. والاستشهاد بالبيت في قوله: «كجواري»، حيث حرك الياء بالكسر شذوذًا.

(٢) البيت لعامر بن الطفيل العامري. وسودتني: جعلتني سيدا، وعامر: اسم قبيلة. والشاهد فيه «أسمو»، حيث سكن الواو في حال النصب شذوذًا.

(٣) البيت للأعشى. والاستشهاد به على قوله: «تلاقي»، حيث سكن الياء في حال النصب شذوذًا.

(٤) البيت لمجنون ليلى. والاستشهاد به في قوله: «واش»، حيث سكن الياء في حال النصب شذوذًا، ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

(٥) البيت ينسب لأبي عمرو بن العلاء، وزبان صفة له. والاستشهاد بالبيت على إثبات الواو في «تهجو» في حال الجزم شذوذًا.

(٦) البيت لقيس بن زهير العبسي. والاستشهاد به في قوله: «يأتيك» حيث أثبت الياء في حال الجزم شذوذًا.

من عمل، وتقديرها في الياء أولى وأكثر؛ لأن الضمةَ على الواو أثقلُ منها على الياء.

وأما في الألف فكقوله:

إذا العجوز عضلت[(١)] فطلِّق ولا ترضاها ولا تملِّق[(٢)]

وتقدير الضمة في الألف أبعد؛ لأنها لا تحتمل الحركة.

[إعلال الواو والياء لامين بالحذف]

ثم ذكر نوعاً آخر من إعلالهما لامين فقال: **(وتحذفان في)** المتصل به ضمير جمع المذكر أو المخاطبة من مضارع أو أمر **(نحو: يغزون)** أصله يغزو، لحقه واو الجمع[(٣)] فحذفت الواو الأولى للساكنين.

(ويرمون) أصله يرمي، لحقه واو الجمع فحذفت الياء للساكنين، ثم ضمت الميم لتسلم الواو؛ إذ هي كلمة تامة لا تُغير.

(واغْزُنَّ) يا قوم، أصله: اغْزُو[(٤)]، حذفت الواو لمعاملته معاملة المجزوم، ثم ألحق به واو الجمع فصار: اغزوا، فلحقته نون التأكيد فسقطت الواو للساكنين.

(واغْزِنّ) يا هند، أصله: اغزو، حذفت الواو لمعاملته معاملة المجزوم، وألحق به ياء المخاطبة فصار: اغزِي، ثم ألحق به نون التأكيد فسقطت الياء للساكنين.

(وارمُنَّ) يا قوم، أصله «ارمي» للمفرد، ثم ارمِ، ثم ارمُوا، ضمت الميم لأجل الواو، فلحقته نون التأكيد فسقطت الواو للساكنين.

(وارمِنّ) يا هند، وأصله بعد حذف الياء التي هي لام: ارمي، ثم لحقه نون التأكيد فحذفت الياء.

---

(١) «غضبت» نخ.

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج. والاستشهاد بالبيت في قوله: «ولا ترضاها»، حيث أثبت الألف في حال الجزم شذوذًا.

(٣) فصار يغزوون، استثقلت الضمة على الواو فحذفت، ثم حذفت الواو الأولى التي هي لام الكلمة لالتقاء الساكنين.

(٤) هذا مبني على خلاف ما اختير في التقاء الساكنين من كون أصله اغزووا، فهذا مبني على مذهب الرضي من أن الضمائر لحقت بالمفرد بعد جزمه.

وتقول في أمر المخاطبة من وأى يئي بمعنى: وعد يعد: إِنَّ يا هندُ، وأصله: إيْ؛ لأنه مأخوذ من المضارع، وأصل المضارع: يَؤْئي، كوعدت توعد، حذفت الواو على القياس[١]، فبقي يَئي كيَعد، ثم حذفت ياء المضارع للأمر، فبقي إيْ يا زيد، حذفت الياء لمعاملته معاملة المجزوم، فبقي إِ يا زيد، فألحقت به ياء ضمير المخاطبة فقيل: إِيْ يا هند، ثم ألحق به نون التأكيد[٢] فحذفت الياء، قال الشاعر:

إِنَّ هنـــدُ المليحـــةُ الحســـناءُ   وَأْيَ مـــن أضـــمرت لخـــلٍ وفـــاء

بالضم على «هند» لأنها منادى مفرد معرفة، أي: عدي يا هند، ويجوز في صفتها - أعني: المليحة- الرفع والنصب، وكذا الحسناء، لكنه[٣] في البيت منصوب.

[إعلال أشياء ليست بقياسية]

ولما ذكر الإعلال القياسي ونبه في كثير من الأنواع على الشاذ منه أو على بعضه ذكر أن ثَمَّ أشياء قد تعل ليست بقياسية فقال:

(ونحو: يَدٍ ودَمٍ) والأصل: يدْيٌ ودَمْيٌ -بسكون العين- عند سيبويه، لقولهم في الجمع: أيدٍ كأفْلُس، ودماءٍ كظباءٍ، وليس لك أن تُقْدِمَ على حركة العين إلا بدليل. وقيل: فَعَل -بالتحريك-؛ بدليل قوله:

يَـــدَيَان بيضـــاوان عنـــد مُحلِّـــمٍ   قـــد تمنعانـــك أن تضـــام وتُهضـــما

وقوله:

ولـــو أنـــا عـــلى حجـــرٍ ذُبِحنـــا   جـــرى الـــدمَيَان بـــالخبر اليقـــين

وأجيب بالشذوذ، فلا حجة في ذلك.

---

(١) لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية.

(٢) فالتقى ساكنان.

(٣) أي: الحسناء، منصوب على محل المنادى.

وقيل: إن «دماً» واوي اللام، وضُعِّف بأن اليائي اللام أكثر.

(واسم) أصله: سِمْوٌ **(وابن)** أصله بَنَوٌ **(وأخٌ)** أصله: أَخَوٌ **(وأخْتٌ)** أصله أَخَوٌ، فحذفت اللامات فيها اعتباطاً ونسياً، إلا في أخت فقد عوض عنها التاء كما تقدم، و**(ليس بقياس)** لما عرفت من عدم شمول شيء من الأقيسة السابقة لها، بل قياس بعضها[١] الإبقاء، وقياس بعضها القلب إلى الألف[٢].

ولا بأس أن نلحق بباب الإعلال نبذة مأخوذة مما ذكره نجم الأئمة تتعلق بالواو والياء مما له مزيد نفع في حل بعض ألفاظ الكتاب، ولا سيما في مسائل التمرين كما سيتضح إن شاء الله تعالى، فنقول:

إذا اجتمع في كلمة ياءان متحركتان والأخيرة لامٌ، وحركتها لازمة، ولم يجز قلبها ألفاً، ولا إدغام الأولى فيها- فالأولى قلبها واواً نحو: حيَوان[٣]، خلافاً لسيبويه، فإنه يبقي اليائين على حالهما[٤]، وحيوان عنده شاذ.

وإن اجتمع ثلاث ياءات والأولى مدغمة في الثانية، ولم يكن ذلك في الفعل والجاري عليه، والأخيرة طرف أو في حكمه، ولم يمكن قلبها ألفاً- فإن كانت المشددة غير مكسورة قلبت الثالثة واواً كحيَّوان على وزن فيْعَلان، وعند سيبويه: حيَّيان. وإن كانت المشددة مكسورة حذفت الثالثة نسياً كمُعَيَّة، خلافاً لأبي عمرو في نحو: أُحَيّ كما تقدم في التصغير.

---

(١) يد، ودم، واسم؛ لسكون ما قبل حرف العلة.

(٢) لتحرك حرف العلة مع انفتاح ما قبله.

(٣) إنما لم يجز قلب الثانية ألفًا لعدم موزانة الفعل كما مر. رضي. وفيه نظر؛ لأنه قد تقدم أن ذلك إنما اشترط في إعلال العين لا اللام، فالأولى أن يقال: لعدم تطرفها. منه.

وإنما لم يجز الإدغام لأن فعلان من المضاعف نحو «رددان» لا يدغم كما يجيء في باب الإدغام.

(٤) فيقول: حييان.

وإن كانت الثانية مدغمة في الثالثة، وكانت الأولى ثالثة الكلمة متحركاً ما قبلها- قلبت واواً، كما إذا بنيت من الرمي مثل «حمصيصة(١)» قلت: رَمَوِيّة كرحويَّة، ويفتح ما قبل الواو لتسلم إن كان مكسوراً نحو: عَمَوِي.

وإن كانت الأولى رابعة الكلمة ففي النسب تحذف على الأفصح كقاضي كما تقدم، وفي غير النسب تقلب واواً، تقول على وزن خيْثَعُور(٢) من الرمي: رَيْمَوِي، والأصل: رَيْمَيُوي، قلبت الواو ياء وأدغمت في الأخيرة، ثم كسرت الضمة وقلبت الياء واواً.

وإن لم يكن منها شيء مدغماً في شيء، فإن كانت الثالثة تستحق قلبها ألفاً قلبت، كما إذا بنيت من حيي مثل احْمَرَّ(٣) قلبتها ألفاً نحو: احْيَيَا، ثم إن أدغمت كما في اقتتل قلت: حيَّا، وإن لم تدغم قلبت الثانية واواً نحو: احيوى.

وإن لم تستحق ذلك(٤) -كما إذا بني من حِييَ مثل: هُدَبِد وجَنَدِل- فلك حذف الثالثة نسياً(٥) فتقول: حُياً وحَياً، بقلب الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولك قلب الثانية واواً كما في حيوان فتسلم الثالثة(٦)، فيصير حُيَوِياً وحَيَوِياً(٧)، ولا تعل الثالثة إعلال ياء قاضٍ من دون قلب الثانية واواً، خلافاً لما سيأتي من كلام المصنف في مسائل التمرين.

وإن اجتمع أربع ياءات في غير النسبة: فإن كانت الأولى فقط مدغمة في الثانية -

---

(١) الحمصيصة -بالصاد المهملة-: بقلة الحمقاء.

(٢) بالثاء المثلثة والخاء المعجمة والراء: السيء الخلق. قاموس.

(٣) قبل الإدغام؛ لأن أصله: احمرر، فتصير احييي، تحركت الثالثة وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار احييا.

(٤) عطف على قوله: «فإن كانت الثالثة تستحق قلبها ألفًا» أي: وإن لم تستحق قبلها ألفًا.

(٥) لاجتماع ثلاث ياءات.

(٦) لزوال اجتماع الياءات. أي: تسلم من الحذف نسيا. منه. أما في النصب فظاهر، وأما في الرفع فلأنه يعل إعلال قاض.

(٧) في حال النصب.

كما إذا بنيت من حيي مثل: جحمرش- فلك قلب الثالثة واواً لتسلم الرابعة، فتقول: حَيَّو[١]، ولك حذف الرابعة نسياً وقلب الثالث ألفاً، فتقول: حيّاً.

وإن كانت الثانية فقط مدغمة في الثالثة -كما إذا بنيت مثل «قُذَعْمِل» من حَيِيَ- حذفت الرابعة نسياً، فتقول: حُيَيٌّ.

وإن كانت الأولى مدغمة في الثانية، والثالثة في الرابعة -كما إذا بنيت مثل «قِرْطَعب» منه- بقيت المشددتان بحالهما، فتقول: حِيَّيٌّ، وكما إذا بنيت مثل «قُذَعْمِيْلَة» من قضى قلت: قُضَيِّيَّة. والمازني لم يجوِّز في مثله إلا قُضَوِيّة[٢] قياساً على النسب، كقُصَوِية في النسبة إلى قُصَيَّة، وعليه بنى المصنف فيما سيأتي في مسائل التمرين إن شاء الله تعالى.

وإذا اجتمع في كلمة واوان متحركان في الوسط، ولم يجز الإدغام -كما إذا بنيت على فَعَلان -بفتح العين- من القوة- فالأولى قلب الثانية ياء، فتقول: قَوَيان، خلافاً لسيبويه فقال: قَوَوان.

وإن كانت الأولى ساكنة، وهما في الطرف، وانكسر ما قبلها- قلبتا يائين، كما إذا بنيت من الغَزو على وزن فِلِزّ، فتقول: غِزِيّ.

وإن اجتمع ثلاث واوات في الطرف، والأخيرة لام، والثانية مدغمة في الثالثة- قلبت المشددة ياءً بأي حركة تحرك ما قبلها، كقِوَيّ على وزن قِمَطْر، وقِوِيّ على وزن فِلِزّ، وقُوُيٌّ[٣] على وزن قُمُدّ[٤]، إلا أن يكون ما قبل الأولى ساكناً فلا قلب، كقرطعبٍ من الغزو، فتقول: غِزْوَوٌّ كقِرْشَبّ[٥].

---

(١) بعد إعلاله إعلال قاض، وأصله: حيَّوي.

(٢) بحذف ياء فعيلة وقلب لام الكلمة واوًا كما في التصغير.

(٣) ثم تقلب الضمة كسرة كما تقدم. منه.

(٤) القمد: القوي الشديد.

(٥) القرشب: الضخم الطويل من الرجال. وقيل: السيء الحال.

فإن كانت الواوات في الوسط بقيت، نحو: اقْوَوَّل على مثال: اغدْدَوْدَن، والأخفش قد يقلب الأخيرة ياء[١] فتنقلب الثانية أيضاً نحو: اقْوَيَّل.

وإن اجتمع أربع واوات والثالثة مدغمة في الرابعة قلبتا يائين، تقول من قوِيَ على مثال «قِرْطَعْب»: قِوَّيٌّ، وإن لم تكن مدغمة فيها بقيت بحالها[٢] عند سيبويه، يقول في مثل «جحْمَرِش» من القوة: قِوَّوٍ، وعند الأخفش: قِوَيّ[٣].

(١) لاجتماع الواوات، فتنقلب الثانية ياء لاجتماعها مع الياء وسبق الياء بالسكون. وسيبويه لم يبال بذلك لتوسطها.

(٢) أي: الثالثة، وأما الرابعة فتقلب ياء لانكسار ما قبلها، ثم أعل إعلال قاض.

(٣) قلبت الثالثة ياء لقربها من الطرف مع استثقال اجتماع الواوات، وأما الرابعة فلانكسار ما قبلها.

[الإبدال]

ولما فرغ من الإعلال شرع في الإبدال فقال: **(الإبدال: جعل حرف مكان حرفٍ غيره[١])** فهو أخص من التعويض؛ إذ لا يلزم في التعويض أن يجعل العوض في موضع المعوض عنه كالتاء في عدة وزنة وغيرهما[٢]. وأعم من القلب؛ لاختصاص القلب بجعل حرف من حروف العلة أو الهمزة مكان الآخر منها. وكأنه أتى بلفظ «غيره» إشارة إلى ذلك، أي: حرف مغاير له أيَّ مغاير كان[٣]، وإلا فلا حاجة إليه في الحد كما لا يخفى.

ولو زاد على الحد: «لغير الإدغام» لكان صواباً؛ لئلا يرد نحو: اظَّلَم[٤].

[العلامات التي بها يعرف الإبدال]

(و)لما كان الإبدال خلاف الأصل لم يكن للحكم به بدٌّ من علامة يعرف بها، فذكر أنه **(يعرف بأمثلة اشتقاقه)** أي: اشتقاق اللفظ الذي فيه الحرف المبدل، يعني الأمثلة التي اشتقت مما اشتق منه اللفظ الذي فيه الإبدال **(كتراث)** أصله وراث، فإن أمثلة اشتقاقه من «ورث» و«وارث» و«موروث» جميعها مشتق من الوراثة، كما أن تراثاً مشتق منها. **(وأجوه)** في وجوه، فإن أمثلة اشتقاقه من «توجه» و«مواجه» و«وجَّه» مشتقة من الوجه الذي اشتق أجوه منه.

فإذا كان في جميع أمثلة اشتقاقه مكان حرفٍ منه حرف آخر عرفت أن الحرف الذي هو فيه بدل مما هو ثابت في مكانه في أمثلة اشتقاقه.

---

(١) احترز بقوله: «غيره» عن رد المحذوف في مثل أب وأخ في النسب، فإنك تجعل حرفا مكان حرف هو نفسه لا غيره، فلا يسمى إبدالا.

(٢) الهمزة في ابن واسم. جاربردي.

(٣) أي: لا يختص بحروف العلة أو الهمزة.

(٤) أصله: اظتلم، فجعل الظاء مكان التاء لإرادة الإدغام، ولا يسمى إبدالا؛ لأن الظاء ليس من حروف الإبدال. جاربردي.

(وبقلة استعماله) أي: اللفظ الذي فيه البدل بالنسبة إلى استعمال لفظ آخر. يعني إذا كان لفظان بمعنى واحد، وأحدهما أقل استعمالاً من الآخر، ولا فرق بينهما لفظاً إلا بحرف في أحدهما يمكن أن يكون بدلاً من الحرف الذي في مثل ذلك الموضع من الأكثر استعمالاً **(كالثعالي)** جمع الثعلب، فإنه بمعنى الثعالب، والأول أقل استعمالاً من الثاني- فإن ذلك الحرف الذي في الأقل بدل من الذي في الأكثر. ولو قيل في هذه الثلاثة الأمثلة ونحوها: إنه يعرف الإبدال فيها بأصل اللفظ- لكان أخصر.

(وبكونه) أي: اللفظ الذي فيه حرف **(فرعاً)** للفظ آخر فيه حرف آخر مكان حرف اللفظ الأول، كالمصغر للمكبر **(والحرف)** الذي اختلف فيه الأصل والفرع **(زائد، كضويرب)** في ضارب فإنه فرع لضارب، وكل من الألف فيه والواو في ضويرب زائد، فيعرف أن الواو في ضويرب بدل من ألف ضارب.

(وبكونه) أي: اللفظ الذي فيه حرف **(فرعاً)** للفظ آخر فيه حرف آخر في مكان حرف اللفظ الأول **(وهو أصل)** أي: والحال أن ذلك الحرف المخالف لما في اللفظ الأول من الأصول التي هي الفاء والعين واللام **(كمُوَيِهٍ)** في تصغير ماءٍ فإنه فرع له، والحرف من الأصول، أعني الألف والهمزة، فبالتصغير يعرف أن أصلهما الواو والهاء، أبدلتا ألفاً وهمزة كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

والحاصل أن الحرفين اللذين فيهما الاختلاف في اللفظين إن كانا زائدين فما في الفرع هو البدل، وإن كانا أصلين فما في الأصل هو البدل.

ولا يخفى أن العبارة قاصرة عن تأدية هذا المعنى؛ إذ لا يعلم منها إلا أنه يعرف بها ذكر كون الحرف في أحد اللفظين لا على التعيين[1] بدلاً من الآخر.

(١) ولا يعرف أيهما بدل من الآخر، بل معرفة ذلك موقوفة على شيء آخر وهو أن ينظر في الفرع فإن زال منه موجب الإبدال الذي في الأصل، كما زال في مويه علة قلب الواو ألفًا بانضمام ما قبلها، وعلة قلب الهاء همزة وهو وقوع الهاء التي هي كحرف العلة بعد الألف التي كالزائدة عرفت أن
=

وأيضاً العلامة الأخيرة لا تطرد، ألا ترى إلى تخلفها في نحو: غَزوٍ وغُزَيّ[١].

(وبلزوم بناءٍ مجهولٍ) أي: يعرف الإبدال بأنك إن لم تحكم في الكلمة بكون حرف فيها بدلاً من حرف آخر لزم بناء مجهول **(كهراق)** الماء بمعنى أراقه، فإنك إن لم تحكم بأن الهاء بدل لزم بناء «هَفْعَل» وهو مجهول، يعني: ليس من الأبنية المعروفة. **(و)**مثله **(اصطبر وادّارك)** في اصتبر وتدارك، فإنك لو لم تحكم بإبدال الطاء في الأول والدال في الثاني لزم بناء «افطعل» و«افّاعَل» وهما مجهولان[٢]. ولو ترك «ادّارك» لكان أولى؛ لأن جعل الحرف فيه مكان الحرف للإدغام، وليس مما نحن فيه كما عرفت وكما سيأتي.

قال الرضي: «ولقائل أن يمنع لزوم بناءٍ مجهول في افطعل وافّاعل، وذلك بأن يقول: كل[٣] ما هو على هذين الوزنين وفاء الأول حرف إطباق، وفاء الثاني دال أو ثاء[٤] أو تاء أو غيرهما مما يجيء في بابه- فإن بعد فاء الأول طاء، وقبل فاء الثاني حرفاً مدغماً فيه، فهما بناءان مطردان لا مجهولان. بلى، يعرف كون الحرفين في البنائين بدلين بأن الطاء لا يجيء في مكان تاء الافتعال إلا إذا كان قبلها حرف إطباق، وهي[٥] مناسبة للتاء في المخرج، ولما قبلها من حروف الإطباق بالإطباق، فيغلب على الظن إبدال التاء طاءً؛ لاستثقالها[٦] بعد حرف الإطباق، ومناسبة الطاء لحرف الإطباق والتاء، وكذا الكلام في الحرف المدغم في نحو: ادَّكر واثَّاقل».

حرف الفرع أصل، وإن عرض في الفرع علة الإبدال التي لم تكن في الأصل كما عرض بضم فاء ضويرب علة قلب ألف ضارب واوًا عرفت أن حرف الفرع فرع. رضي.

(١) فإن الحرف الذي اختلف الأصل والفرع فيه -وهو الواو- من الأصول؛ إذ هو لام الكلمة، وليس ما في الأصل هو البدل، بل الذي في الفرع هو البدل، وهو الياء فإنها بدل من الواو. وغُزَيّ مصغر غزو المذكور.

(٢) ومع الحكم بالإبدال يكون افتعل وتفاعل وهما معروفان.

(٣) قوله: «كل ما هو» مبتدأ، وقوله: «فإن بعد فاء الأول .» الخ خبر.

(٤) الدال نحو: ادارك، والثاء نحو: اثاقل، والتاء نحو: اتارك.

(٥) أي: الطاء.

(٦) أي: التاء.

(وحروفه) المشهورة التي تكون بدلاً عن حروف أُخر أربعة عشر، يجمعها قولك: **(أنصت يوم جدٌّ طاهٍ زَلَّ[١])**.

وقلنا: «المشهورة» لأنه قد يجيء غيرها على سبيل القلة والشذوذ، كالشين من الكاف في: حرش، بمعنى: حرك. والثاء من الفاء نحو: ثروغ بمعنى فروغ[٢]، من التفريغ. والباء من الميم نحو: مَا اسبك؟ أي: ما اسمك؟. والحاء المهملة من الخاء المعجمة في الشعر، قال:

غمــر الأيــادي كــريم الســنح أبلــج لم يولــد بــنجم الشــح[٣]

والراء من اللام نحو: نثر الدرع، أي: نثلها[٤]. والفاء من الثاء نحو: قام زيد فُمّ عمرو، وجدث وجدف. والكاف من القاف، يقال: عربي قُح[٥] وكح. ومن التاء قال:

يــا ابــن الــزبير طالمـا عصـيكا وطالمـــا عنّيتنـــا إليكـــا[٦]

ويجوز أن يكون وضع الضمير المنصوب موضع المرفوع. والعين المهملة من الهمزة في: أن، وهي عنعنة تميم؛ لأنها في لغتهم، قال:

أعَـنْ ترسـمت مـن خرقـاء منزلـة مـاء الصـبابة مـن عينيـك مسـجوم

(وقولُ بعضهم) يعني به جار الله العلامة رحمه الله: إن حروف الإبدال

---

(١) أنصت: من الإنصات، ويوم: ظرفه، وجدٌّ: مبتدأ مضاف إلى طاه، وهو عَلَم، وزلَّ: من الزلل، وهو خبر المبتدأ، والظرف مضاف إلى الجملة، أي: أنصت في هذا اليوم. جاربردي.

(٢) ثروغ الدلو: جمع ثرغ -بفتح فسكون- وهو ما بين عراقي الدلو، وفي القاموس: الفرغ: مخرج الماء من الدلو بين العراقي.

(٣) السنح -بكسر فسكون-: الأصل، وأصله السنخ بالخاء، فأبدل منها حاء مهملة، وهو محل الاستشهاد بالبيت. والشح: البخل.

(٤) أي: ألقاها عنه.

(٥) أي: خالص.

(٦) الشاهد في قوله: «عصيك»، وقد اختلف في ذلك، قال ابن هشام في المغني: الكاف بدل من التاء بدلًا تصريفيًّا، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك.

يجمعها: **(استنجده يوم طال- وهمٌ في نقص الصاد والزاي؛ لثبوت)** إبدالهما من السين في **(سراط وسقر)** إذ قالوا فيهما **(صراط وزقر، وفي زيادة السين)** مع أنه لم يثبت إبدالها في موضع.

(ولو أُوْرِدَ) في الاستدلال على أن السين من حروف الإبدال الاصطلاحي إبدالُـها من تاء الافتعال في استمع؛ إذ يقال: **(اسَّمع- ورد)** جميع ما يبدل من تاء الافتعال أو غيرها ليحصل إدغام، نحو الذال في **(اذكر، و)**الظاء في **(اظّلم)** أصل الأول: اذتكر، والثاني: اظتلم، فأبدلت التاء ذالاً في الأول وظاء في الثاني، فيلزم أن يكونا من حروف الإبدال، وليسا منه اتفاقاً؛ لأن ما أبدل للإدغام لا يسمى بدلاً في الاصطلاح، وكذلك غيرهما مما يبدل للإدغام.

ومفهوم كلام المصنف أن «اسّمع» هو متمسك الزمخشري رحمه الله، وقال الرضي: تمسك الزمخشري بأن السين بدل من الشين في السدة والشدة، ورَحْل مسدودة ورَحْل مشدودة، والشين أصل؛ لأنها أكثر تصرفاً.

وقالوا: إن استخذ، أصله: اتخذ من التخذ، فهي بدل من التاء، وقيل: إن أصله استتخذ، فإذاً لا حجة فيه.

إذا عرفت هذا فقد ثبت أن حروف الإبدال المشهورة هي الأربعة عشر، وهي: الهمزة، والألف، والياء، والواو، والميم، والنون، والتاء، والهاء، واللام، والطاء، والدال، والجيم، والصاد، والزاي، فشرع المصنف في بيان مواضع إبدالها على هذا الترتيب فقال: **(فالهمزة)** تبدل **(من خمسة هي: حروف اللين)** ثلاثة **(و)**الرابع **(العين، و)**الخامس **(الهاء، فمن اللين إعلال)** لما عرفت أن تغيير حرف العلة قياسي، إما **(لازم)** وذلك في **(نحو: كساء ورداء)** مما وقعت فيه الواو والياء متطرفتين بعد ألف زائدة، سواء كانتا أصليتين(١) كما مر، أو لا

(١) ككساء ورداء.

كعلباء؛ فإن الهمزة فيه وفي نحوه من الملحقات[١] أصلها الألف المنقلبة عن الياء الزائدة للإلحاق؛ بدليل إتيانهم بالياء إذا أنثت نحو: درحاية ودعكاية[٢].

(و)في اسم الفاعل الثلاثي معلاً فعله نحو: **(قائل وبائع، و)**فيما وقعت فيه الواو في الأول بعدها واو متحركة -على ما قال المصنف[٣]- نحو: **(أواصل)** وقد تقدم ما ذكره الرضي[٤].

(و)إما **(جائز نحو: أجوه وأوري)** مما وقعت فيه واو مضمومة ضمة لازمة[٥]، في الأول كانت أو في الوسط[٦]، والتي في الأول سواء كانت مجردة أو كان بعدها واو ساكنة[٧] مطلقاً[٨] عند المصنف، وعلى ما ذكره الرضي يشترط مع ذلك أن تكون زائدة منقلبة عن حرف زائد كأوري[٩].

(وأما) إبدال الهمزة من الألف للفرار من التقاء الساكنين في المغتفر **(نحو: دأبة وشأبة، أو)** لغيره[١٠] نحو: **(العألم ونأر)** وأصل ألفه الواو بدليل أنوار ونويرة **(و)**من الياء في **(شئمة[١١])** وأصلها الياء، **(و)**من الواو في **(مؤقد)**

---

(١) بدحراج وقرطاس.

(٢) يقال: رجل درحاية -بالكسر- أي: قصير سمين بطين. والدعكاية -بالكسر- اللحيم واللحيمة طويلا كان أو قصيرا. قاموس. والتاء لازمة كما في خزاية، فلذا لم تقلب الياء، بخلاف حرباءة. رضي.

(٣) إشارة إلى ما قال الرضي من أنه لا يشترط تحرك الثانية.

(٤) قال الرضي في شرحه في باب إعلال الفاء: وقول المصنف: «إذا تحركت الثانية» هذا شرط لم يشترطه الفحول من النحاة كما رأيت . الخ. وقال في هذا الباب: قوله: «وأواصل» ضابطه كل واوين في أول الكلمة ليست ثانيتهما زائدة منقلبة عن حرف آخر.

(٥) احتراز عن ضمة الإعراب والضمة للساكنين.

(٦) نحو: أدؤر وأنؤر.

(٧) نحو: أوري.

(٨) أي: زائدة أم لا، منقلبة عن زائد أم لا.

(٩) ينظر كلام الرضي في إعلال الفاء.

(١٠) أي: لغير الفرار من التقاء الساكنين، ولكن لتقارب مخرجي الألف والهمزة. رضي بتصرف.

(١١) الشئمة: الطبيعة، وأصله: الشيمة فهمز. من حواشي شرح الرضي.

أصله موقد بالواو **(فشاذ)** إذ لا قياس يؤدي إليه.

(و)إبدالها من العين في **(أُبَابِ بَحْر)** يعني عباب بحر، أنشد الأصمعي:

أبـــاب بحـــرٍ ضـــاحكٍ هـــزوقِ[١] ....

الهزوق: المستغرق في الضحك **(أشذ)** مما ذكر أنه شاذ؛ لأنه لم يثبت قلب العين همزة في موضع، بخلاف قلب الواو والياء والألف همزة. ووجهُهُ مع الشذوذ قربُ مخرجيهما.

(و)إبدالها من الهاء في **(ماء شاذٌ لازم)** ووجهه مع الشذوذ تقارب المخرجين، وأصله: مَوَهٌ، أبدل الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم شبه الهاء بحرف اللين لخفائها، فكأنها واو أو ياء واقعة طرفاً بعد الألف الزائدة، فقلبت ألفاً ثم همزة. وقالوا أيضاً في أمواهٍ: أمواءٌ[٢]؛ لمثل هذا، قال:

وبلـــدة قالصـــة أمواؤهـــا تســتن في رأد الضــحى أفياؤهـــا[٣]

تنبيه

إبدال الهمزة فيما ذكر أعم من أن تكون بواسطة -كإبدالها من الواو في «كساء»، ومن الياء في «رداء»، ومن الهاء في «ماء»، فإنه بواسطة قلبها ألفاً- أو بغير واسطة، كإبدالها من الواو في «أواصل»، ومن الألف في «دأبة»، ومن الياء في «شئمة»، ومن العين في «أباب بحر».

(١) والأباب: العباب، كغراب، وهو معظم الماء وكثرته. والرجز لم يوقف على قائله. وضحك البحر كناية عن امتلائه.

(٢) لكن الإبدال في ماء لازم، وفي أمواء غير لازم. جاربردي.

(٣) البيت من الرجز المشطور، ولم يوقف على قائله. والواو واو رب، وقالصة اسم فاعل، من قلص الماء في البئر، إذا ارتفع، وأمواؤها: جمع ماء، ويستن: معناه يجري في السنن وهو الطريق، ورأد الضحى: ارتفاعه، وأفياؤها: جمع فيء وهو الظل. والاستشهاد بالبيت في قوله: «أمواؤها»، حيث قلب هاء أمواه همزة.

[إبدال الألف]

(والألف) تبدل من ثلاثة، وعلى ما في بعض النسخ من زيادة الهاء من أربعة **(من أختيها)** يعني الواو والياء **(ومن الهمزة)**، وفي بعض النسخ **(والهاء)** بعد قوله: الهمزة.

(فمن أختيها لازم في) كل واو وياء تحركتا وانفتح ما قبلهما حقيقة أو حكماً على الشروط المذكورة في باب الإعلال **(نحو: قال)** فإنها بدل من الواو **(وباع)** فإنها بدل من الياء **(وآل على رأي)** وهو رأي الكسائي أن أصله أَوَل؛ لأنهم يؤولون إلى أصل واحد. وقيل: أصله أهل، ثم أأل بقلب الهاء همزة، ثم آل بقلب الهمزة ألفاً؛ لأنه لم يثبت قلب الهاء ألفاً[1] وثبت قلبها همزة، والحمل على ما ثبت مثله أولى.

(و)إبدال الواو الساكنة التي قبلها ياء مفتوحة ألفاً في **(نحو: ياجل)** أصله: يوجل **(ضعيف)** وإن كان مطرداً في بعض اللغات كما تقدم[2]، وضعفه لقلب الواو المذكورة ألفاً مع خفتها.

(و)إبدال الياء ألفاً في **(طائي شاذ)** لعدم المقتضي للقلب؛ إذ الياء الساكنة خفيفة، لكنه **(لازم)**.

(و)إبدالها[3] **(من الهمزة)** الساكنة المفتوح ما قبلها **(في نحو: راس)** على سبيل الجواز، وفي نحو «آدم» على سبيل الوجوب.

وفي بعض النسخ: **(ومن الهاء في آلٍ على رأي)** وقد تقدم بيانه.

وتبدل أيضاً من التنوين والنون في: رأيت زيداً، ولنسفعاً.

---

(١) كأنه أراد أنه لم يثبت قلب الهاء ألفًا بحيث لم تتغير بعد ذلك، وإلا فقد تقدم أن الهاء في ماء قلبت ألفًا ثم همزة. منه.

(٢) في قوله: «وشذ في مضارع وجل ييجل».

(٣) أي: الألف.

[إبدال الياء]

(والياء) تبدل من تسعة: **(من أختيها، ومن الهمزة، ومن أحد حرفي المضاعف**[١]**، والنون، والعين، والباء)** الموحدة، **(والسين)** المهملة، **(والثاء)** المثلثة.

(فمن أختيها) يعني الواو والألف **(لازم)** من الواو **(في)** ما كانت فيه ساكنة وقبلها كسرة **(نحو: ميقات)**، أو متطرفة بعد كسرة **(و)**ذلك نحو: **(غارٍ)** أو بعد ضمة **(و)**ذلك نحو: **(أدل)** جمع دلو، أو متحركة مكسوراً ما قبلها في مصدر أعل فعله **(و)**ذلك نحو: **(قيام)**، أو في جمع أعل مفرده نحو: ديار، أو سكنت عين مفرده **(و)**ذلك نحو: **(حياض)** على ما تقدم.

(و)من الألف فيما وقعت فيه بعد كسرة الجمع الأقصى نحو: **(مفاتيح)**، أو بعد كسرة التصغير **(و)**ذلك نحو: **(مفيتيح)**

(وشاذ) من الألف **(في نحو: حبلي)** مما وقعت فيه الألف رابعة كما تقدم في الوقف **(و)**من الواو في نحو: **(صُيّم)** كما تقدم في الإعلال، وقد تقدم أنهما مطردان في بعض اللغات، فكان الأولى أن يقول: ضعيف، لا: شاذ.

(و)شاذ من الواو أيضاً في نحو: **(صبية)** أصله صِبْوَة، **(وييجل)** في يوجل كما تقدم. قال أبو علي: هو قياس عند قوم، فهو ضعيف، لا شاذ كياجل.

(و)إبدالها **(من الهمزة)** إذا كانت ساكنة مكسوراً ما قبلها مطرد غير لازم **(في)** نحو: **(ذيب)**، ولازم في نحو: ايت.

(و)أما إبدالها **(من الباقي)** يعني باقي الحروف التسعة وهي الستة الباقية بعد الواو والألف والهمزة- فهو **(مسموع)** لا يقاس عليه في الأغلب، لكنه **(كثير في)** أحد حرفي المضاعف وفي النون.

---

(١) من كل مثلين اجتمعا من أي الحروف الثمانية والعشرين.

فأما في أحد حرفي المضاعف فإما في الثاني **(نحو: أمليت)** في أمللت، **(وقضَّيت)** في قضضت[١] بمعنى: فرقت، وكذا في أمثالهما من كل ثلاثي مزيد فيه يجتمع فيه مثلان ولا يمكن الإدغام لسكون الثاني، أو ثلاثة أمثال وأولها مدغم في الثاني، فلا يمكن الإدغام في الثالث، فيكره اجتماع الأمثال، ولا طريق لهم إلى الإدغام، فيستريحون إلى قلب الثاني ياء لزيادة الاستثقال. فإن كان ثلاثياً مجرداً لم يقلب الثاني، فلا يقال في مددت: مديت.

وإما في الأول في وزن فِعَّال إذا كان اسماً لا مصدراً، نحو: قيراط ودينار؛ بدليل قراريط ودنانير، وهذا الإبدال قياس؛ إذ لا يجيء فِعَّال غير مصدر إلا وأول حرفي تضعيفه مبدل ياء؛ فرقاً بين الاسم والمصدر، فلا يبدل في المصدر نحو: كذّب كذَّاباً.

(و)أما في النون فذلك إذا وقعت بعد ياء في الجمع الأقصى نحو: **(أناسي)** جمع إنسان، والأصل أناسين، كالظرابي جمع الظَّرِبان[٢]، ويجوز أن يكون جمع إنسي، فلا تكون الياء بدلاً من النون.

(وأما) إبدالها من العين نحو: **(الضفادي)** أصله: الضفادع، قال:

ومنهل ليس له حوازق ... ولضفادي جمه نقانق[٣]

أي: لضفادع جمه، أي: كثيرة أصوات.

---

(١) بمعجمتين. قاموس. وظاهر كلام الجاربردي أن قصيت بالصاد المهملة، حيث قال: قالوا: قصَّيت أظفاري في قصصت. ويجوز أن يكون المراد بقصيت أظفاري أتيت على أقاصيها؛ لأن المأخوذ أطرافها، وطرف كل شيء أقصاه. بلفظه.

(٢) الظربان بفتح فكسر، والظرباء: دابة تشبه القرد على قدر الهر.

(٣) المنهل: أصله اسم مكان ثم استعمل في المورد من الماء، والحوازق -يروى بالحاء المهملة والزاي-: وهي الجوانب، والجم: جمع جمة، وهي معظم الماء ومجتمعه، والنقانق: أصوات الضفادع، واحدتها نقنقة، والشاهد فيه في قوله: «الضفادي»، حيث أبدل الياء من العين. قال الأعلم: هذا الرجز يقال: صنعه خلف الأحمر. من شرح شواهد الشافية.

(و)من الباء في **(الثعالي)** أصله: **(الثعالب)** جمع ثعلب، قال:

لهـا أشـارير مـن لحـم تُتَمِّـره ... مـن الثعـالي ووخـز مـن أرانيهـا[1]

(و)من السين في **(السادي)** أصله السادس، قال:

إذا مـا عـد أربعـة فسـال ... فزوجـك خـامس وأبـوك سـادي[2]

(و)من الثاء في **(الثالي)** أصله: الثالث، قال:

قـد مـر يومـان وهـذا الثـالي ... وأنـت بـالهجران لا تبـالي

(فضعيف) مخالف للفصيح. وقد تبدل الياء من الجيم، يقال: شَيَرَة وشُيَيْرَة، في شجرة وشجيرة.

[إبدال الواو]

(والواو) تبدل من ثلاثة: **(من أختيها ومن الهمزة، فمن أختيها)** يعني الألف والياء **(لازم)**، أما من الألف فذلك **(في)** الجمع الأقصى لفاعلة أو فاعل، وفي تصغيرهما مجردين أو بالتاء، نحو: **(ضوارب)** جمع ضاربة، أو ضارب لما لا يعقل **(وضويرب)** تصغير ضارب، وضويربة، وخواتم وخويتم، وكذا في ضُوْرِبَ وتُضُوْرِبَ.

(و)فيما كانت فيه ثالثة أو رابعة منقلبة ولحقتها ياء النسبة، نحو: **(رحوي وعصوي)** وملهوي، فإنها تقلب الألف واواً، سواء كانت عن واو أو ياء، وعلة جميع ذلك ظاهرة مما سبق.

(و)أما من الياء فذلك إذا انضم ما قبلها في نحو: **(موقن)** أصله: ميقن،

---

(١) الأشارير: جمع إشرارة بكسر الهمزة، وهي اللحم القديد، وتتمره: تجففه، والوخز: قطع اللحم، واحدتها وخزة، والأراني: الأرانب. والاستشهاد بالبيت في قوله: «من الثعالي» وقوله: «أرانيها»، حيث قلب الباء في كل منهما ياءً، وأصلهما: الثعالب والأرانب.

(٢) الفسال: جمع فسل، وهو الرذل من الرجال. والاستشهاد بالبيت في قوله: «سادي»، حيث قلب السين ياءً، وأصله سادس.

(وطوبى) أصله طيبى، **(وبوطر)** أصله بيطر.**(أو)** وقعت لاماً لفعلى **(نحو: بقوى[١])** وعلة جميع ذلك ظاهرة مما تقدم[٢].

(وشاذ) مخالف للقياس **(ضعيف)** مخالف للفصيح إبدالها من الياء **(في: هذا أمر ممضوٌّ عليه)** أصله ممضوي، من مضى يمضي، فقياسه ممضي. **(و)**كذا في **(نَهُوٌّ عن المنكر)** أصله: نَهُوْي عن المنكر، فقياسه: نَهِيٌّ، كأنها قلبت الياء واواً ليكون موافقاً لأَمُور؛ لأنهم يقولون: هذا أَمُوْرٌ بالمعروف ونهو عن المنكر، ولو قلبوا الواو ياء لكسرت الضمة فصار نَهِيٌّ، فلم يطابق أَمُوْرًا.

وقالوا: الفُتُوَّة والنُّدُوَّة، أصلهما: الفُتُوْيَة والنُّدُوْيَة. **(و)**شاذ ضعيف أيضاً في **(جباوة)** قالوا: جبا الخراج جَبَاوَةً وجِبَايَة، والأصل جباية؛ لأنه أكثر.

(ومن الهمزة) جوازاً **(في نحو: جونة وجون)** فيما وقعت فيه الهمزة ساكنة أو مفتوحة بعد مضموم؛ إذ أصلهما جؤنة وجؤن. وجونة العطار: حُقّته. قيل: المثال غلط؛ لأن تركيب «جأن» مهمل في الكلام، وحينئذ لا يعلم أن أصل عين جونة الهمزة، قال في الصحاح: «الجونة بالضم: مصدر الجَون[٣] من الخيل، والجُونة أيضاً: جونة العطار، وربما همزوا». وقول صاحب الصحاح: «وربما همزوا» ظاهر في إرادة عكس ما ذكره المصنف[٤].

ووجوباً في نحو: اوتمن.

(والميم) تبدل **(من)** أربعة: **(الواو، واللام، والنون، والباء)** الموحدة، **(فمن الواو لازم في: فم)** ولم يجئ إبدالها من الواو إلا فيه **(وحده)** وأصله فَوْهٌ[٥]؛ بدليل أفواه وفويه وتفوهت، حذفت الهاء لخفائها، ثم أبدلت

---

(١) والأصل بقيا، من أبقى عليه، أي: أشفق، وهو من بقي، أي: طلب بقاه. جاربردي.

(٢) في الإعلال. من الفرق بين الاسم والصفة.

(٣) صفة مشبهة.

(٤) لأنه جعله معتلا في الأصل، والهمزة فيه بدل من الواو. ركن الدين.

(٥) بإسكان الواو. زكريا.

الواو ميماً؛ لئلا تسقط(١) فيبقى المعرب على حرف.

(وضعيف(٢) **في لام التعريف، وهي طائية)** أي: في لغة طيء، قال عليه الصلاة والسلام: **((ليس من امبر امصيام في امسفر))**، قاله عليه [وآله] الصلاة والسلام مطابقة لقول النَّمِـْـر بن تولب: أمن امبر امصيام في امسفر؟ فلا يلزم فصاحته.

(ومن النون لازم) في كل نون ساكنة قبل الباء **(في)** كلمة **(نحو: عنبر وشنبى)** مؤنث الأشنب، من الشنب، يقال: شنب الثغر، إذا رق وجرى عليه الماء.

أو في كلمتين نحو: سميع بصير؛ وذلك لأنه يعسر التصريح بالنون الساكنة قبل الباء؛ لأن النون الساكنة يجب إخفاؤها مع غير حروف الحلق كما يجيء في الإدغام إن شاء الله تعالى، والنون الخفية ليست إلا الغنة التي معتمدها الأنف، والباء معتمدها الشفة، ويتعسر اعتمادان متواليان على مخرجي النفس المتباعدين، فطلب حرف تقلب النون إليه متوسط بين النون والباء، فوجدوه هو الميم؛ لأن فيه الغنة كالنون، وهو شفوي كالباء.

وأما إذا تحركت النون نحو: شَنَب ونحوه فليست النون مجرد الغنة، بل أكثر معتمدها الفم بسبب تحركها، فلا جرم لم تقلب ميماً إلا على ضعف؛ فلذلك قال: **(وضعيف في البنام)** أصله: البنان، قال رؤبة:

يـــا هـــال ذات المنطـــق التمتـــام وكفـــــك المخضـــــب البنـــــام(٣)

---

(١) إذا قلبت ألفًا ولاقاها ساكن.

(٢) ولقائل أن يمنع كونها بدلًا من اللام؛ لجواز أن تكون مرادفة لها فتكون للتعريف بالاستقلال، لا لكونها بدلًا من اللام. ركن الدين.

(٣) هال: مرخم هالة، وأصلها الدائرة حول القمر ثم سمي به، والتمتام: الذي فيه تمتمة، أي: تردد في الكلام. والاستشهاد بالبيت في قوله: «البنام»، حيث قلب النون ميمًا، وأصله البنان. من حواشي شرح الرضي.

(و) في قولهم: **(طامه الله على الخير)** أي: طانه، من الطينة، أي: جَبَله، ولم يسمع لطام تصرف.

(و) ضعيف أيضاً إبدالها من الباء **(في)** قولهم: **(بنات مَخْرٍ)** في: بنات بخرٍ، وهي سحائب يأتين قبل الصيف بيض منتصبات في السماء، قال ابن السري: هو مشتق من البخار، وقال ابن جني: لو قيل: إن بنات مخر من المخر بمعنى الشق من قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ﴾ [النحل١٤] لم يبعد[١]. **(و)** في قولهم: **(ما زلت راتماً)** على هذا الأمر؛ أي: راتباً، فالميم بدل من الباء؛ لأنه لا يقال: رتم مثل رتب. **(و)** في قولهم: رأيناه **(من كثم)** أي: من كثب، أي: قرب، ويتصرف في كثب، يقال: أكثب الأمر، أي: قرُب.

(والنون) تبدل من اثنين: **(من الواو واللام)**، فمن الواو **(شاذ)** وذلك **(في: صنعاني وبهراني)** في المنسوبين إلى صنعاء وبهراء؛ لأن القياس صنعاوي وبهراوي كما تقدم.

(وضعيف في: لَعَنّ) لغة في لعل، والفصيح لعل، وقيل: هما أصلان؛ لأن الحرف قليل التصرف[٢].

(والتاء) تبدل من خمسة: **(من الواو، والياء، والسين)** المهملة **(والباء)** الموحدة **(والصاد)** المهملة، **(فمن الواو والياء لازم)** قياساً أيضاً **(في)** كل واو أو ياء هو فاء افتعل، كما مر في باب الإعلال **(نحو: اتعد واتّسر على الأفصح[٣]، وشاذ)** في غير ذلك، كإبدالها من الواو **(في نحو: أتْلَجَه)** في أولجه، قال امرئ القيس:

---

(١) وعليه فلا إبدال؛ لأن الميم أصلية.

(٢) فلا يقال: إن النون بدل من اللام؛ لأن ذلك نوع من التصرف.

(٣) وإنما قال: «على الأفصح» لأنه قد جاء فيهما: ايتعد وايتسر. جاربردي.

رُبّ رامٍ من بني ثُعَلِ مُتْلِجٌ كفَّيه من قُتَرِه[١]

وضربه حتى أتكأه[٢]، ومنه: تجاه[٣]، وتكلة[٤]، وتخمة، وتهمة، وتقوى، وتترى من المواترة، وتوراة من الوري[٥]، وهو فوعلة؛ لشذوذ تفعلة[٦].

(و)من السين **(في طست)** أصله طسٌّ؛ لأن جمعه طسوس لا طسوت، وإنما قال: **(وحده)** إشارة إلى ضعف ما ذكره في المفصل معه من ست، وأصله سدس، ومن النات وأكيات في قول الشاعر:

يا قاتل الله بني السعلاة عمرو بن مسعود شرار النات

غير أعفاءٍ ولا أكيات[٧]

لأن الإبدال في الأول[٨] لأجل الإدغام كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وفي الأخيرين نادر.

(و)إبدالها من الباء **(في الذعالت)** أصله: الذعالب، بمعنى الذعاليب، واحدها ذعلوب: وهو قطع الخرق الأخلاق **(و)**كذا إبدالها من الصاد في

---

(١) ثُعَل: أبو قبيلة من طيء يقال: إنه أرمى العرب، ومتلج: اسم فاعل من أولج، أي: أدخل، وأصله: مولج، فأبدل من الواو تاء، وهو محل الاستشهاد بالبيت. والقُتَر: جمع قُتْرة -بضم فسكون- وهي حظيرة يكمن فيها الصياد لئلا يراه الصيد فينفر.

(٢) أي: أوكأه، والاتكاء: الاعتماد.

(٣) تقول: قعد فلان تجاه فلان، أي: تلقاءه، والتاء بدل من الواو، وأصله من المواجهة.

(٤) قال في لسان العرب: يقال: وكلة تكلة مثل همزة: أي: عاجز يكل أمره إلى غيره ويتكل عليه.

(٥) أي: من وري الزناد.

(٦) قال في لسان العرب: قال الفراء: التوراة من الفعل تفعلة على لغة طيء؛ لأنهم يقولون في التوصية: توصاة، وقال البصريون: توراة فوعلة، وفوعلة كثيرة في الكلام، فالأصل عندهم: ووراة، ولكن الواو الأولى قلبت تاء. بتصرف.

(٧) البيت من الرجز المشطور وهي لعلباء بن أرقم اليشكري، يهجو فيها بني عمرو بن مسعود أو يربوع، وأعفاء: جمع عفيف، والاستشهاد بالأبيات على إبدال السين تاء في «النات»، وأصله: الناس، وفي «أكيات»، وأصله: أكياس.

(٨) أي: ست.

(لصت) أصله: لصٌّ، وكذا قالوا في جمعه: لصوت، قال:

فتركن نهداً عُيَّلاً أبناؤها وبني كنانة كاللصوت المُرَّد(١)

(ضعيف) والفصيح عدم الإبدال. وقد جاء التاء بدلاً من الطاء، قالوا: «فستاط» في فسطاط.

[إبدال الهاء]

(والهاء) تبدل من أربعة: **(من الهمزة، والألف، والياء)** المثناة التحتانية، **(والتاء)** المثناة الفوقانية، **(فمن الهمزة مسموع)** غير مقيس **(في هرقت)** الماء، والأصل أرقته **(وهرحت)** الدابة، أي: أرحتها **(وهِيَّاك)** في: إياك، قال:

فهِياك والأمر الذي إن تراحبت موارده ضاقت عليك المصادر(٢)

(ولهنك) في لإنك، قال:

ألا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم

وإنما جمع بين اللام وإنَّ لأنها لَمَّا غُيِّرت صورة إنَّ بقلب همزتها هاءً جاز مجامعة اللام إياها.

(وهِنْ فعلتَ) في: إنْ فعلتَ فعلتُ، وذلك **(في لغة طيء)** يجوزون قلب همزة إنْ الشرطية هاءً **(وهَذَا الذي في: أذا الذي؟)** الهمزة للاستفهام، قال:

وأتت صواحبها فقلن هَذَا الذي منح المودة غيرنا وجفانا(٣)

---

(١) نسب الصاغاني في العباب هذا البيت إلى عبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي، قال ابن الحاجب في أماليه: معناه: أن هؤلاء تركوا أبناء هذه القبيلة فقراء؛ لأنهم قتلوا آباءهم، وبني كنانة كذلك، وانضم إلى ذلك أنهم بقوا من شدة الفقر لصوصًا مردة، ونهد: أبو قبيلة من اليمن، وعيل: جمع عائل، من عال، إذا افتقر، وأبناؤها: فاعل عيل، ومرد: جمع مارد، من مرد يمرد، إذا عتا وخبث. ورواه ابن جني في سر الصناعة «فتركت» بضمير المتكلم. من شرح شواهد الشافية

(٢) البيت ينسب إلى طفيل الغنوي. والموارد: جمع مورد، وهو المدخل. والمصادر: جمع مصدر، وهو المخرج. والاستشهاد بالبيت في قوله: «فهياك»، حيث أبدل الهمزة هاء. من حواشي شرح الرضي.

(٣) البيت قائله مجهول، والاستشهاد به على أن أصل هذا الذي، فأبدلت همزة الاستفهام هاء.

(ومن الألف شاذ في: أَنَهْ) بناء على أن الهاء بدل من الألف، وقد مر عن الرضي أن الأولى أنها للسكت كما في: رِهْ وقِهْ **(و)**في **(حيهله)** أصله: حيهلا، فأبدلت الهاء من الألف. والأولى أيضاً أن يقال: إنها للسكت **(وفي: مه؟ مستفهماً)** بناء على أنها بدل من ألف ما، قال:

قد وردت من أمكنه من هاهنا ومن هُنَه[1]

إن لم تروِّها فمه؟

ويجوز أن يقال: إنها حذفت الألف من ما الاستفهامية غير المجرورة كما تحذف من المجرورة نحو: فيم وإلام، ثم تُدْعَم بهاء السكت كما في: رِهْ وقِهْ.

(وفي «يا هناه» على رأي) وهو رأي أكثر البصريين، وأصله عندهم: هَنَاوٌ بمعنى هَنٍ؛ لقولهم: هنوات، وهو مختص بحال النداء، فقلبت واوه ألفاً، ثم قلبت الألف هاء[2]. ولو قيل: إنها بدل من الواو بالواسطة -كما تقدم نظيره- لجاز.

وعند أبي زيد والأخفش والكوفيين أن الهاء فيه للسكت[3]. وقيل: هي أصل، وهو ضعيف؛ لقلة باب: سلْسٍ[4]. ولو قيل: إن قوله: «على رأي» متعلق بقوله: «ومن الألف» لكان مستقيماً[5].

(و)إبدالها **(من الياء في: هذه)** أي: في: «هذي» على ما تقدم في الوقف **(ومن التاء في رحمة وقفاً)** كما مر.

---

(١) البيت قائله مجهول. والضمير في «وردت» للإبل، والورد: الوصول إلى الماء من غير دخول فيه. وأمكنة: جمع مكان، ومن هاهنا إلى آخره بدل من أمكنة. وروي: «إن لم أروها» أي: إن لم أرو هذه الإبل الواردة من هنا ومن هنا فما أصنع؟ منكرًا على نفسه أن لا يرويها، فحذف الفعل الناصب لما الاستفهامية. والاستشهاد بالبيت على أن الهاء في «فمه» بدل من ألف ما الاستفهامية. من شرح شواهد الشافية بتصرف.

(٢) ولم تقلب همزة لئلا يظن أنها من التهنئة.

(٣) والألف زائدة كألف الندبة.

(٤) أي: ما فاء الكلمة ولامها من جنس واحد.

(٥) إذ في كل هذه الحروف خلاف.

[إبدال اللام]

(واللام) تبدل من اثنين: **(من النون، والضاد)** المعجمة، فمن النون **(في أصيلال)** أصله أصيلان، وهو **(قليل)**، والكثير أصيلان مصغر أصلان، وهو إن كان جمع أصيل -وهو ما بين العصر والمغرب- كرغفان جمع رغيف -وهو الظاهر- فهو شاذ من وجهين: أحدهما: إبدال اللام من النون، والثاني: تصغير جمع الكثرة على لفظه. وإن كان أُصْلان واحداً كرُمّان وقُرْبان -مع أنه لم يستعمل- فشذوذه من جهة واحدة، وهي قلب النون لاماً.

قال الأخفش: لو سميت به لم ينصرف؛ لأن النون كالثابتة، وكذا هراق إذا سميت به غير منصرف[1]؛ لأن الهمزة في حكم الثابتة.

(و)من الضاد **(في الطجع)** من قول الشاعر:

لمـــا رأى أن لا دعـــة ولا شِـــبع مـــال إلى أرطـــاة حِقـــفٍ فـــالطجع[2]

أي: اضطجع، وهو **(رديء)**.

[إبدال الطاء]

(والطاء) تبدل **(من)** شيء واحد، وهو **(التاء)**، وإبدالها منها **(لازم في نحو: اصطبر)** مما كان فاء افتعل فيه أحد الحروف المستعلية المطبقة، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء؛ وذلك لأن التاء مستفلة لا إطباق فيها، وهذه الحروف مجهورة مستعلية مطبقة، فاختاروا حرفاً مستعلياً مطبقاً قريباً من مخرج التاء، وهو الطاء، فجعلوه مكان التاء؛ لأنه يناسب التاء في المخرج، ويناسب الثلاثة في الإطباق.

---

(١) لأن فيه العلمية ووزن الفعل؛ إذ أصله: أراق، وهو أفعل.

(٢) البيت من الرجز، لمنظور بن مرثد الأسدي، والدعة: خَفَض العيش، والتاء فيه بدل من الفاء الذاهبة في أوله، والأرطاة: واحدة الأرطى، وهو شجر من شجر الرمل، والحِقف -بكسر الحاء وسكون القاف-: التل المعوج، والطجع: أصله اضطجع، فأبدل الضاد لامًا، وهو محل الاستشهاد بالبيت.

(وشاذ في: حصْط) ونحوه مما وقعت فيه تاء الضمير بعد صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء، نحو: فحصط برجلي، أي: فحصت. وحصط عني، أي: حصت، بمعنى ملت. وخضط في الأمر، بمعنى خضت. وإنما شذ لأن تاء الضمير كلمة تامة فلا تغير. ومن قَلَبَهُ فلكونه على حرف واحد كالجزء مما قبله مثل تاء افتعل.

[إبدال الدال]

(والدال) تبدل **(من)** حرف واحد، وهو **(التاء)**، وإبدالها منها لازم **(في ازدجر وادكر)** يعني إذا كانت تاء افتعل وفاؤه زايًا أو ذالًا معجمة، وكذا الدال نحو: ادّان، لكن الإبدال في ادّان للإدغام؛ إذ هو لازم فيه، فليس مما نحن فيه؛ ولهذا لم يذكره.

وأما في اذدكر فالإدغام فيه جائز، فمع الإدغام لا يكون أيضًا مما نحن فيه، وهو الثابت في النسخ التي اطلعت عليها، والأولى اذدكر مكان ادّكر، إلا أن يقال: إنه لم يبدل لأجل الإدغام، بل عرض الإدغام بعد الإبدال.

وإنما أبدلت التاء دالاً بعد الثلاثة لأنها[1] مجهورة والتاء مهموسة، فقلبت التاء دالاً؛ لأن الدال مناسبة للذال والزاي في الجهر، وللتاء في المخرج، فتوسطت بين التاء وبينهما.

وإنما أدغمت الذال في الدال دون الزاي لقربِ مخرجها من مخرج الدال وبعدِ مخرج الزاي منها[2].

(وشاذ) مِنْ تاء الضمير بعد الزاي **(في)** نحو **(فزد)** في فزت، أو بعد الذال نحو: «لذد» في لذت، أو بعد الدال نحو: «عُدُّ» في عدت. وحاله كحال نحو: فحصط[3] وقد تقدم.

---

(١) أي: الثلاثة التي هي: الزاي، والذال المعجمة، والدال المهملة.

(٢) أي: الدال.

(٣) أي: كونه شاذًا؛ لأن تاء الضمير كلمة تامة فلا تغير . الخ.

(و) مِنْ تاء الافتعال بعد الجيم **(نحو: اجدمعوا)** أصله اجتمعوا، **(واجدز)** في اجتز، قال:

فقلت لصاحبي لا تحبسانا   بنزع أصوله واجدز شيحاً[(١)]

لأن الجيم وإن كانت مجهورة كالزاي والذال، والتاء مهموسة، إلا أنها[(٢)] أقرب إلى التاء منهما؛ لما فيها من الشدة التي في الجيم أيضاً، فيسهل النطق بالتاء بعد الجيم، ويصعب بعد الزاي والذال، ولا يقاس على المسموع منه؛ فلا يقال: «اجدرح» في اجترح.

(و) مِنْ التاء في **(دولج)** وهو الكناس، من الولوج، أصله: وولج، فقلبت الواو تاء، ثم قلبت التاء دالاً؛ وذلك لأن التولج أكثر استعمالاً من دولج.

[إبدال الجيم]

(والجيم) تبدل **(من)** حرف واحد، وهو **(الياء)**، فمن **(المشددة في: فُقَيْمِج)** في فقيمي منسوب إلى فقيم، وعَلِج في علي قال:

خالي عويف وأبو عِلِجِّ   المطعمان اللحم بالعشجِّ[(٣)]

[وبالغداة فِلَقَ البرنجّ]   ....

وإنما تبدل من المشددة **(وقفاً)** أي: في حال الوقف؛ لأن الجيم أبين من الياء، فأبدلت منها في الوقف لقربها منها مخرجاً وصفة في الجهر، ومع تشديد الياء

---

(١) البيت من الوافر، وهو من قصيدة لمضرس بن ربعي الفقعسي. وقوله: «فقلت لصاحبي .» الخ خاطب الواحد بخطاب الاثنين في قوله: «لا تحبسانا»، ثم عاد إلى الإفراد في قوله: «واجدز»، والمعنى: لا تؤخرنا عن شيِّ اللحم بتشاغلك بنزع أصول الحطب، بل اكتفِ بقطع ما فوق وجه الأرض منه. والاستشهاد بالبيت في قوله: «واجدز»، وأصله: اجتز، فأبدل التاء دالًا. من حواشي شرح الرضي.

(٢) أي: الجيم أقرب إلى التاء من الزاي والذال؛ لما في التاء من الشدة التي في الجيم.

(٣) نسبوا هذه الأبيات لبدوي راجز ولم يعينوه. وقوله: «أبو علج» يريد: أبو علي، و«بالعشج» يريد: بالعشي. والاستشهاد بالبيت على أن بعض العرب يبدلون الياء المشددة جيما.

أيضاً يزداد القرب بالشدة؛ فبينت بإبدالها جيماً في الوقف؛ إذ فيه يخفى الحرف الموقوف عليه **(وهو)** مع ذلك **(شاذ)**.

وقد تبدل في غير الوقف، قال أبو النجم:

كــــأن في أذنــــــابهن الشُّـــــوَّل   من عـبس الصـيف قـرون الأجَّـل[1]

(ومن غير المشددة) في الوقف **(نحو:**

لاهــــم إن كنـــت قبلـــت حجَّـــتجْ)   ....

أي: حجتي، وكذا فيما بعده، أعني قوله:

فـــلا يـــزال شـــاحج يأتيـــك بـــج   أقمـــر نهّـــات ينـــزي وفـــرتِجْ[2]

أي: يأتيك بي، ووفرتي، وهو **(أشذ)** من إبدالها من المشددة؛ لفوات التشديد الذي به مزيد القرب.

(وفي) غير الوقف، كما في قوله:

....   **(حتى إذا مـا أمسـجت وأمسـجا[3])**

---

(١) البيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي، والضمير في «أذنابهن» للإبل. والشول: جمع شائل، من شالت الناقة بذنبها تشول، إذا رفعته للقاح وقد انقطع منها اللبن. والعبس -بفتحتين-: ما يعلق بأذناب الإبل من أبعارها وأبوالها فيجف عليها، وأضافه إلى الصيف لأنه يكون في ذلك الوقت أجف وأيبس. والإجل -بكسر الهمزة وضمها مع تشديد الجيم مفتوحة-: الوعل. والاستشهاد بالبيت في قوله: «الأجل»، حيث أبدل الياء المشددة جيما في غير الوقف. من حواشي شرح الرضي.

(٢) أنشد أبو زيد هذه الأبيات في نوادره لبعض أهل اليمن. والشاحج: البغل أو الحمار، والأقمر: الأبيض، والنهات: النهاق، وبج: يريد: بي، وينزي: يحرك، ووفرتج: يريد به وفرتي، فأبدل الياء جيمًا، والوفرة -بفتح فسكون-: الشعر إلى شحمة الأذن. والاستشهاد بالبيت على قلب الياء الخفيفة جيمًا.

(٣) هذا بيت من الرجز المشطور لم يوقف على قائله، ونسبه بعضهم إلى العجاج، واختلفوا في الضمير في قوله: «أمسجت وأمسجا»، فقيل: هما عائدان إلى أتان وعير، وقيل: هما عائدان إلى نعامة وظليم، ويريد بقوله: «أمسجت وأمسجا»: أمست وأمسى، إلا أنه ردهما إلى أصلهما، وهو أمسيت وأمسيا، ثم أبدل الياء جيما. والاستشهاد بالبيت في قوله: «أمسجت وأمسجا»، حيث أبدل الياء المخففة جيما في غير الوقف.

يعني: أمست وأمسى، أصله: أمسيَتْ وأمسيا **(أشذ**[١]**)** من الأشذ؛ لفوات البيان الذي يطلب في الوقف.

[إبدال الصاد]

(والصاد) تبدل **(من)** حرف واحد، وهو **(السين التي بعدها عين أو خاء أو قاف أو طاء جوازاً)** لا وجوباً وإن كان مطرداً؛ وذلك لأن السين حرف مستفل, وهذه الحروف مستعلية, فكرهوا الخروج من المستفل إلى المستعلي, فأبدلوا السين صاداً؛ لأن الصاد توافق السين في الهمس والصفير ,وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء؛ فيتجانس الصوت.

وقوله: «بعدها» أعم من أن يكون بلا فاصل أو بفاصل حرف أو أكثر **(نحو: أصبغ)** في أسبغ, فيه الفاصل حرف **(وصلخ)** في سلخ مثله **(ومس صقر)** في سقر, لا فاصل فيه **(وصراط)** في سراط, الفاصل فيه حرفان.

وقد يفصل ثلاثة نحو: «مصاليق» في مساليق[٢]. وقوله: «بعدها» احتراز عما لو كان أحد تلك الحروف قبل السين فلا إبدال, فلا يقال: «قصت» في قست؛ لأنها إذا كانت متأخرة كان المتكلم منحدراً بالصوت من عالٍ, ولا يثقل ذلك ثقل الصعود من سافل. وما ذكرناه لعلة الإبدال قبل هذه الحروف وجه مناسبة, فلا يلزم اطراده في غير السين من المستفلة، ولا في السين الواقعة قبل غير هذه الحروف من المستعلية، كالضاد المعجمة والظاء، وأكثر العلل التي تذكر في هذا الفن من هذا القبيل.

---

(١) وإنما كان أشذ لجعلهم الياء المقدرة كالملفوظة. جاربردي.

(٢) مساليق: جمع مسلاق، وهو الخطيب البليغ.

[إبدال الزاي]

(والزاي) تبدل **(من)** حرفين، وهما: **(السين والصاد)** المهملتين **(الواقعتين قبل الدال)** حال كونهما **(ساكنتين)** لأن الدال مجهورة، والسين والصاد مهموستان، فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه؛ فقربوهما من الدال بأن قلبوهما حرفاً متوسطاً بينهما وبين الدال، وهو الزاي؛ لمناسبته لهما[1] في الصفير، وللدال في الجهر.

وقوله: «ساكنتين» لأنهما إذا تحركتا حالت الحركة بينهما وبين الدال فلا يثقل [أي: اللفظ]، وذلك **(نحو: يزدِلُ ثوبه)** في: يسدل ثوبه، فأبدلها من السين، **(وهكذا فزدي أنه)** أي: فصدي، وهو قول حاتم لما وقع في أسر قوم فغزا رجالُهم وبقي مع النسوة، فأمرنه بالفصد فنحر وقال: «هكذا فزدي أنه»، وأنه تأكيد للياء[2].

(وقد ضورع بالصاد الزاي) يعني: وقد اختصت الصاد المذكورة بوجهٍ آخر لا يجري في السين، وهو أنها قد جعلت مضارعة للزاي -أي: مشابهة له- بأن أشربت شيئاً من صوت الزاي، ولم تجعل زاياً خالصة محافظة على الإطباق الذي فيها، **(دونها)** أي: دون السين فإنه لا يضارع بها الزاي، بل تجعل زاياً خالصة فقط؛ إذ لا إطباق فيها.

والباء في قوله: «بالصاد» للتعدية، فإن ضارع كان يتعدى إلى المشابَه -بفتح الباء- فقط، فيتعدى إلى المشابِه أيضاً بحرف الجر، والأصل: قد ضارعت الصادُ الزايَ، فإذا قلت: «ضارعت بالصاد الزاي» فقد أدخلت باء التعدية على ما كان فاعلاً.

(و)تختص الصاد بأنه **(قد ضورع بها)** الزاي **(متحركة أيضاً، نحو: صدق وصدر)** يعني: إذا تحركت وبعدها دال أشم الصاد صوت الزاي، ولا يجوز

---

(١) أي: الصاد والسين.

(٢) وقد تقدم الكلام على الهاء في «أنه» في الوقف، فليرجع إليه.

إبدالها زاياً صريحة؛ لوقوع الحركة فاصله بينهما.

فإن فصل بينهما أكثر من حركة كالحرف والحرفين لم تستمر المضارعة, بل يقتصر على ما سمع من العرب، كلفظة الصاد والمصادر(١).

(و)الإبدال والمضارعة المذكوران وإن كانا جائزين قياساً لكن **(البيان)** وهو الإتيان بالسين والصاد الصريحين من غير إبدال فيهما, ولا مضارعة في الصاد **(أكثر فيهما)** يعني في السين والصاد. وفي بعض النسخ: منهما، يعني من الإبدال والمضارعة.

والمضارعة في الصاد أكثر من الإبدال.

(و)إبدال الزاي من السين الواقعة قبل القاف، نحو: **(مسَّ زقر)** في: سقر **(كلبية)** أي: في لغة كلب إبدالها زاياً كما يبدلها غيرهم صاداً؛ وذلك لأنه لما تباين السين والقاف -لكون السين مهموسة والقاف مجهورة- أبدلوها زاياً؛ لمناسبة الزاي للسين في المخرج والصفير, وللقاف في الجهر.

(وأجدرُ وأشدق بالمضارعة) للزاي **(قليلٌ)** يعني: إشراب الجيم والشين المعجمتين الواقعتين قبل الدال ساكنتين صوت الزاي قليل.

قال الرضي: «وهذا خلاف ما قال سيبويه, فإنه قال في إشراب مثل هذا الشين صوت الزاي: «إن البيان أكثر وأعرف، وهذا عربي كثير».

وإنما ضورع بالشين الزاي في هذا لأنها تشابه الصاد والسين اللتين تقلبان إلى الزاي، لكونها(٢) مهموسة رخوة مثلهما، فإذا أجريت في الشين الصوت(٣) رأيت ذلك بين طرف لسانك وأعلى الثنيتين موضع الصاد والسين، ثم إن الجيم حملت على الشين وإن لم يكن فيها مشابهة للصاد والسين مثل ما بين الشين وبينهما؛ وذلك لأن الجيم من مخرج الشين فعمل بها ما عمل بالشين».

---

(١) يعني أنه قد سمع فيهما المضارعة. والصراط؛ لأن الطاء كالدال. نجم
(٢) أي: الشين.
(٣) أي: صوت الزاي.

[الإدغام]

ولما فرغ من الإبدال شرع في الإدغام فقال: **(الإدغام)** بسكون الدال مخففة من الإفعال كالإكرام عبارة الكوفيين، وبتشديدها من الافتعال عبارة البصريين.

وهو في اللغة: إدخال الشيء، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس, أي: أدخلته فيه، سمي به المعنى الاصطلاحي لأن فيه إخراجاً للحرفين من مخرج واحد دفعةً واحدةً باعتماد واحد, فكأنه أدخل الأول في الثاني.

والمعنى الاصطلاحي هو ما عناه بقوله: **(أن تأتي بحرفين)** وهذا يشمل غير المتواليين, والمتواليين المتحركين, والساكنين، والمتحرك والساكن، وما يكونان من مخرجين، ومع فصل بسكتة. فبقوله: **(ساكن فمتحرك)** خرجت الأربعة الأول، وبقوله: **(من مخرج واحد)** خرج ما يكونان من مخرجين[1]، وبقوله: **(من غير فصل)** خرج ما يكونان مع الفصل بسكتة نحو: قُوْوِل.

والحامل على الإدغام قصد التخفيف؛ لثقل المكرر على اللسان، وبالإدغام يصيران كالحرف الواحد فيخف على اللسان.

(ويكون) الإدغام **(في المثلين والمتقاربين)** بعد صيرورتهما مثلين كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

[إدغام المثلين]

[الإدغام الواجب]

(فالمثلان) ينقسمان بالنظر إلى إدغام أولهما في الثاني إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: **(واجب)** فيه الإدغام, وذلك **(عند سكون الأول)** من المثلين, سواء كانا في كلمة كالشد والمد، أو في كلمتين نحو: «اسمعْ عِلْمَاً».

(إلا في الهمزتين) فإنه يمتنع لثقل الهمزة، فيعدل فيهما عن الإدغام إلى

---

(١) نحو: فلس، فيمتنع فيه الإدغام لتغاير المخرجين. زكريا

التخفيف, في كلمة اتفاقاً كما في: قِرَأْي على مثل: سِبَطْر[١]، وفي كلمتين أيضاً عند أكثر العرب، نحو: أَقْرِيْ أباك، وليقرأ ابوك، ولم يردو ابوك.

والقليل منهم يحقق الهمزتين فيدغم وجوباً إذا سكنت الأولى، وجوازاً إذا تحركت, وكأن المصنف لم يعتد به، ولذلك أطلق.

(إلا في نحو: السأال والدأاث[٢]) مما كانت صيغة موضوعة على التضعيف كما تقدم في تخفيف الهمزة، فيغتفر فيه إبقاء الهمزتين وإدغام الأولى في الثانية؛ لوضع الصيغة على ذلك[٣]. والدأاث: اسم واد.

(وإلا في الألف) إذا وقعت بعدها ألف، كما إذا وقفت على نحو: السماء والبناء بالإسكان كما مر في تخفيف الهمزة، فإنك تجمع فيه بين ألفين، ولا يجوز الإدغام **(لتعذره)** في الألف؛ لأن الإدغام إيصال الحرف المتحرك بالساكن قبله، والألف لا يكون متحركاً.

وإنما ذكره وإن كان قد علم من حقيقة الإدغام أنه لا يمكن في الألف؛ لأنه لما أطلق قوله: «واجب عند سكون الأول» ولم يقيده بتحرك الثاني- أوهم أن الألف يدغم في مثله.

(وإلا في نحو: قُوْوِل) مما كان أول المثلين فيه مداً منقلباً عن حرف آخر انقلاباً لازماً، قال الرضي[٤]: «لا للإدغام ,في وزن قياسي, وكان الإدغام فيه يؤدي إلى اللبس بوزن آخر قياسي, فإنه يمتنع الإدغام فيه اتفاقاً» **(للإلباس)** فإنه لو أدغم نحو «قوول» الذي هو وزنٌ قياسي لمجهول «فاعَل» لالتبس بمجهول فَعَّل، أعني فُعِّل الذي هو وزن قياسي له, فيدغم نحو «مُغْزُوٌّ»

---

(١) السبطر: الطويل والشهم الماضي، وهو أيضا الأسد يمتد عند الوثبة.

(٢) ذكره ياقوت بتشديد ثانيه مفتوحاً.

(٣) أي: على التضعيف، فيحافظ على وضع الصيغة.

(٤) يعني أن الرضي زاد هذه القيود.

لعدم الانقلاب عن حرف آخر، ونحو «مرمي» لأن الانقلاب للإدغام عند الرضي, ولعل المصنف يعلل(١)بأنه لا يلتبس قياسي بقياسي، ونحو «أُوِّل» على وزن أبلم من الأول مما ليس بقياسي؛ لعدم التباس قياسي بقياسي، وإن وقع اللبس في بعض الصور(٢) لم يبال به؛ لعدم الاستمرار في غير القياسي.

(وإلا) فيما كان انقلاب المد الذي هو أول المثلين فيه عن حرف آخر غير لازم **(نحو: تُوْوِي)** من آويت, أصله تؤوي –بالهمزة، فخفت بقلبها واواً **(ورِييا)** أصله: رئيا بالهمزة، وهو المنظر الحسن، فخففت بقلبها ياء، فإنه يمتنع الإدغام **(على المختار إذا خففت)** لأن اجتماع المثلين عارض غير لازم، فهما(٣) كالهمزتين، والهمزة لا تدغم في الواو والياء ما دامت همزة.

وأجاز بعضهم الإدغام نظراً إلى ظاهر اجتماع المثلين، وعليه قولهم: رُيّا ورُيَّة، في رؤيا ورؤية.

(و)إلا فيما يكون أول المثلين فيه مدة في كلمتين **(نحو: قالوا وما، وفي يوم)** فيمتنع الإدغام فيه(٤)، بل يفصل بسكتة؛ لأنه ثبت في الواو والياء في الكلمتين مد، وإدغامهما فيما عرض انضمامه إليهما مزيل لفضيلة المد الذي ثبت لهما قبل انضمام الكلمة الأخرى إلى الأولى.

(و)يجب أيضاً الإدغام في المثلين **(عند تحركهما)** معاً **(في كلمة)** لا في كلمتين فسيأتي حكمه **(ولا إلحاق)**حاصل بأحد المثلين في اسم نحو: قردد, أو فعل نحو: جلبب؛ إذ لو كان كذلك فلا إدغام؛ لأن الغرض الوزن؛ فلا يكسر ذلك الوزن بالإدغام **(ولا لبس)** إذ لو أدى الإدغام إلى اللبس كشرر فلا إدغام مطرد

---

(١) جواز الإدغام.

(٢) كما إذا بني من الأول على وزن كوكب قيل أَوَّل من غير فصل بسكتة على وزن فوعل، وإن التبس بأول الذي هو أول أفعل.

(٣) أي: الواو والياء في تووي و رييا.

(٤) فإن كان الأول ليناً وجب الادغام، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا﴾ [المائدة٩٣].

فيه، وسيأتي, **(نحو: رد)** أصله: ردد، فأسكن الأول وأدغم في الثاني **(ويرد)** أصله: يردد، فأدغم الأول بعد إسكانه في الثاني **(إلا في نحو: حيي)** مما المثلان فيه ياءان ولا علة لقلب ثانيهما ألفاً[١]، وحركتهُ لازمة[٢]، **(فإنه)** أي: الإدغام فيه **(جائز)** لا واجب ,بخلاف نحو: أحيا؛ لوجوب قلب الثانية ألفاً لانفتاح ما قبلها, وبخلاف نحو: محيية ومحييان فإن حركة الياء[٣] عارضة لأجل التاء التي في الصفة وألف المثنى, وهما عارضان لا يلزمان الكلمة، وكذا الحركة الإعرابية كقوله تعالى: ﴿عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [الأحقاف٣٣]، وقولك: رأيت محيياً؛ فيمتنع فيه الإدغام.

ولو ترك قوله: «فإنه جائز» إحالة على اندراجه فيما سيأتي لكان أخصر.

(وإلا في نحو: اقتتل) مما كان أول المثلين فيه تاء الافتعال **(و)**نحو: **(تتنزل)** مما كان أولهما فيه تاء المضارعة الداخلة على تفعَّل, أو تاء المضارعة الداخلة على تفاعل **(و)**ذلك نحو: **(تتباعد)** فإنه لا يجب الإدغام فيها **(وسيأتي)** الكلام فيها.

(وتنقل حركته) أي: حركة الأول من المثلين **(إن كان قبله ساكن)** محافظة على تلك الحركة، مع احتياج الأول إلى التحريك؛ لئلا يلتقي ساكنان, فكان نقلها أولى من اجتلاب حركة أجنبية. بخلاف ما إذا كان قبله متحرك فلا نقل؛ لحصول الغنية بحركة ما قبله. وإنما تنقل إذا كان ذلك الساكن **(غير لين)** عنى به المدة -أعني اللين الذي حركة ما قبله من جنسه- أو ياء التصغير. ولو قال: «غير مدة أو ياء التصغير» لكان أولى. وذلك نحو: دابّة وتمودّ وأصيِّم وخويّصة؛ إذ لا محوج إلى النقل؛ لجواز التقاء الساكنين فيه كما تقدم، بخلاف ما إذا كان

---

(١) لعدم انفتاح الأولى منهما.

(٢) لأنها بنائية.

(٣) الثانية.

اللين غير مد، وذلك نحو: إوزة فإن الحركة تنقل إليه. وذلك **(نحو: يرد)** أصله يردد, نقلت ضمة الدال إلى الراء وأدغمت في الدال الأخرى.

(وسكون) الثاني لأجل **(الوقف)** الصناعي -لا البنائي في نحو: أُرْدُدْ[١]- **(كالحركة)** لعروضه[٢]، فتنقل حركة الدال الأولى في يردد ويدغم في الدال الأخرى في حال الوقف كحال الوصل.

(ونحو: مكنني ويمكنني، ومناسككم، وسلككم، من باب كلمتين) هذا جواب سؤال مقدر، تقديره: قد اجتمع في المذكورات المثلان ولا إلحاق ولا لبس ولم يدغم الأول في الثاني. فأجاب بأنه من باب كلمتين، وسيأتي الكلام[٣] فيه؛ إذ كلامنا الآن فيما كان المثلان فيه في كلمة؛ وذلك لأن كلاً من نون الوقاية في نحو: مكنني ويمكنني، والضمير المجرور في: مناسككم، والمنصوب في: سلككم- كلمة أخرى.

[ما يمتنع فيه الإدغام]

ولما فرغ من الواجب إدغامه ذكر مقابله وهو الممتنع فقال: **(ويمتنع)** الإدغام **(في الهمزة)** لما عرفت من ثقلها, فيعدل عن إبقائها والإدغام إلى التخفيف **(على الأكثر)** فلا تجتمع همزتان. ومن يحقق أوجب الإدغام مع سكون الأولى نحو: إِقرأْ آية، وجوزه مع تحركهما نحو: قرأَ أَبوك.

(و)يمتنع أيضاً **(في الألف)** لما تقدم، ولم يستغن عن ذكر الهمزة والألف بما تقدم لأن ذكرهما ثَمَّ من حيث إنه لا يجب فيهما الإدغام, ولا يعلم منه الامتناع[٤].

---

(١) مثال للوقف البنائي.
(٢) أي: الوقف الصناعي.
(٣) يعني يجوز فيه الإدغام وتركه. نجم
(٤) أي: الامتناع الذي فهم من التعليل. منه.

نعم، يعلم امتناعه في الألف من قوله سابقاً: لتعذره, لكنه سيق لتعليل عدم وجوب الإدغام فيه، فلم يكن مقصوداً بالذات.

(و)يمتنع أيضاً **(عند سكون الثاني)** من المثلين **(لغير الوقف)** وذلك بأن يسكن للبناء أو للجزم, سواء كان المثلان في كلمة **(نحو: ضللتُ)** أو في كلمتين **(و)**ذلك نحو: **(رسول الحسن)**؛ إذ لو أدغم الأول فيه لوجب تحريكه وهو واجب السكون. وقوله: «لغير الوقف» لما عرفت من أن سكون الوقف كالحركة.

(وتميم تدغم) جوازاً ما كان سكون الثاني فيه للجزم أو ما في حكمه **(نحو: رُدَّ، ولم يَرُدَّ)** لأن أصل الحرف الثاني فيه الحركة وإن انتفت بالعارض، وهو الجزم والوقف الذي في حكمه. وإذا أدغم حرك الثاني كما تقدم في باب التقاء الساكنين.

(و)يمتنع الإدغام أيضاً **(عند الإلحاق واللبس بزنة أخرى)** فالإلحاق **(نحو: قردد)** إذ هو ملحق بجعفر **(و)**اللبس نحو: **(شرر)** جنس شَرَرَة[١]؛ إذ لو أدغم لالتبس بفعْل ساكن العين، ونحو: قُوْوِل كما تقدم.

واعلم أن ظاهر إطلاق المصنف أن لا يدغم شيء من الاسم الثلاثي المتحرك العين -إذ اللبس بالساكن حاصل في الجميع كما لا يخفى, بخلاف الفعل؛ إذ لا لبس فيه بساكن العين؛ لعدم كونه من أبنية الفعل- وليس كذلك, بل يدغم منه[٢] ما كان على: فَعِل -بفتح الفاء وكسر العين- نحو: رجل صَبٌّ[٣]، أصله: صبِب, وكذا طَبٌّ[٤], أصله: طَبِب، أو على: فَعُل -بفتح الفاء

(١) الشرر: ما يتطاير من النار، الواحدة شررة. صحاح معنى.
(٢) أي: من الاسم الثلاثي.
(٣) أي: عاشق مشتاق.
(٤) أي: عالم.

وضم العين- كما لو بنيت مثل: نَدُس[١] من ردّ قلت: رَدٌّ بالإدغام, لموازنة الفعل الثقيل وإن التبس.

وكان القياس أيضاً أن يدغم ما كان على فَعَلٍ -مفتوح الفاء والعين- كشرر وقَصَصَ؛ لموازنة الفعل, لكنه لما كان الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل, وكان مثل هذا الفعل[٢] في غاية الخفة لكونه مفتوح الفاء والعين- تركوا الإدغام فيه.

وأيضاً لو أدغم مع كثرته لالتبس بساكن العين, فيكثر الالتباس, بخلاف مكسور العين ومضمومها مع فتح الفاء فإنهما قليلان في المضاعف, فلم يكترث بالالتباس القليل.

وإذا اتصل بآخر الاسم الثلاثي الموازن للفعل حرف لازم كألف التأنيث والألف والنون لم يمنع ذلك من الإدغام فيما يدغم فيه بدون ذلك الحرف اللازم، فتقول من «رَدَّ» على فَعِلان -بالكسر- وفَعُلان -بالضم-: ردَّان بالإدغام، بخلاف فَعَلان ـ بفتح العين ـ فتقول: رددان بالإظهار.

(و)يمتنع الإدغام أيضاً **(عند)** وقوع **(ساكن صحيح قبلهما)** لا معتل فلا يمتنع، سواء كان مداً نحو: قال لهم، وقيل لهم، وعمود داود، أو ليناً غير مد نحو: ثوب بكر، وجيب بكر. وإنما يمتنع إذا كان المثلان **(في كلمتين نحو: قرمُ[٣] مالك)** بخلاف الكلمة الواحدة نحو: يردد فإنه ينقل حركة أول المثلين كما تقدم.

وإنما لم يجز النقل في كلمتين وجاز في كلمة لأن اجتماع المثلين إذا كانا في كلمة

---

(١) بمعنى فطن. منه.

(٢) في شرح الرضي: «الاسم»، ولعله الصواب.

(٣) قرم بالراء، والقرم: السيد , وهو في الأصل اسم للفحل من الإبل. ركن الدين

لازم, فجاز لذلك اللازم الثقيل تغيير بنية الكلمة, بخلاف ما إذا كان المثلان في كلمتين فإنه لا يجوز تغيير البنية لشيء عارض غير لازم.

ويمتنع الإدغام أيضاً إذا كان الأول مدغماً فيه نحو: رَدَّد؛ لأنه لو أدغم الثاني في الثالث فلا بد من نقل حركته إلى الأول فيبقى ردَدَّ ولا يجوز؛ إذ التغيير إذن لا يخرجه إلى حال أخف من الأول.

وكذا يمتنع إذا كان المثلان في الأول نحو: جاد ببدرة ,إلا في نحو: «تتنزل» و«تتيطر» فإنه قد يجيء فيه الإدغام.

ويرد عليه[١] ما نسب إلى بعض القراء من الإدغام في نحو: خذ العفو وأمُر، وشهر رمضان، فأجاب عنه بقوله: **(وحمل قول بعض القراء)** في تسميته إدغاماً **(على)** أنهم تجوزوا بالإدغام عن **(الإخفاء)** يعني ليس بإدغام حقيقي, بل هو إخفاء أول المثلين إخفاءً شبيهاً بالإدغام.

والحاملُ لقولهم على ذلك الشيخُ الشاطبي رحمه الله في قصيدته، ولم يرتضه المصنف كما صرح به وبسط القول فيه في شرح المفصل, وقال فيه: لا يثبت أن القراء امتنعوا من الإدغام, بل أدغموا الإدغام الصحيح الصريح، ثم قال فيه: والأولى الرد على النحويين في منع الجواز.

[الإدغام الجائز]

ولما فرغ من بيان الواجب والممتنع ذكر الجائز بقوله: **(وجائز فيما سوى ذلك)** الذي عرفت وجوبه فيه وامتناعه مما فصلنا، وأما عبارته فهي قاصرة عن إفادته كما لا يخفى[٢], فنحو: «طبع على قلوبهم [٣]» من قسم الجائز.

---

(١) أي: على قول المصنف: «عند ساكن صحيح».

(٢) إذ ظاهر عبارته جواز الإدغام في جاد ببدرة وردَّد، وقد ذكرنا أنه ممتنع فافهم. منه.

(٣) هذا تمثيل للجائز لا بيان وجه قصور قول المصنف كما توهمه عبارة الشيخ.

[الإدغام في المتقاربين]

ولما فرغ من بيان الإدغام في المثلين أراد أن يذكر الإدغام في المتقاربين, لكن ذلك يتوقف على معرفة معنى التقارب, وتعيين كل متقاربين منها, فبين ذلك بقوله: **(المتقاربان، ونعني بهما ما تقاربا في المخرج)** أي: موضع تكوُّن الحرف في الحلق واللسان وغيرهما مما سنذكره.

ومعرفة ذلك بأن تسكن الحرف وتأتي قبله بمتحرك كالهمزة، وتنظر أين ينتهي الصوت؟ فحيث ينتهي فثَم مخرجه، كما إذا قلت: أبْ -بسكون الباء- فإنك تجد الصوت قد انتهى في الشفتين. **(أو)** اتحدا **(في صفة تقوم مقامه)** أي: مقام المخرج، أي: تجعل الصفة من الجهر والهمس ونحوهما مما يذكر كالمخرج الواحد, فينزل اتفاقُ الحرفين فيها منزلة تقاربهما في المخرج في استدعاء الإدغام مثلاً, كاستدعاء صفة الجهر والتوسط بين الشدة والرخاوة في النون إدغامها في الواو والياء كما سيأتي، والاختلافُ فيها بمنزلة التباعد في المخرج في التبعيد عن الإدغام مثلاً ,كتبعيد استطالة الضاد إياها عن الإدغام في الشين.

والحاصل: أن تكون تلك الصفة من الصفات التي لها تأثير في استدعاء الإدغام أو الإظهار أو نحوهما كالإبدال. واحترز بذلك عن صفة لا تأثير لها في ذلك، كالإعجام والإهمال مثلاً.

[مخارج الحروف]

(ومخارج الحروف التسعة والعشرين: ستة عشر) مخرجاً **(تقريباً)** وإلحاقاً لما اشتدت مقاربته بمقاربه فجعلا من مخرج واحد **(وإلا فلكل حرف)** بحسب التحقيق **(مخرج)** فتكون تسعة وعشرين مخرجاً؛ لأن[1] الصوت الساذج الذي هو محل الحروف -والحروف هيئة عارضة له- غير مخالف بعضه بعضاً في الحقيقة,

(١) علة لقوله: «وإلا فلكل حرف مخرج».

وإنما يختلف بالجهارة واللين[١]، ولا أثر لهما في اختلاف الحروف؛ لأن الحرف الواحد قد يكون مجهوراً وخفياً, فلولا اختلاف مواضع تكوُّن الحروف في اللسان والحلق وغيرهما لم تختلف الحروف.

ثم ذكر ترتيب الحروف في المخارج مبتدياً بما يكون من أقصى الحلق، وتدرج إلى أن ختم بما مخرجه الشفة، وقدم الأدخل في كل مخرج فالأدخل على ما هو الظاهر فقال:

(فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق) أي: أبعده عن الفم.

(وللعين والحاء) المهملتين **(وسطه)**.

(وللغين والخاء) المعجمتين **(أدناه)** إلى الفم, وهو رأس الحلق.

(وللقاف أقصى اللسان) أي: أبعده عن الشفة **(وما فوقه)** أي: فوق ذلك الأقصى **(من الحنك)**.

(وللكاف منهما) أي: من اللسان والحنك **(ما يليهما)** أي: ما يقرب من الأقصى وما فوقه إلى خارج الفم.

(وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك).

(وللضاد) المعجمة **(أول إحدى حافتيه)** الحافة: الجانب، وللسان حافتان من أصله إلى رأسه كحافتي الوادي. ويريد بأول الحافة ما يلي أصل اللسان، وبآخر الحافة ما يلي رأسه. **(وما يليها)** أي: تلك الحافة **(من الأضراس)** وقال: «إحدى حافتي اللسان» لأن بعض الناس يخرجها من الجانب الأيمن – وهو الأكثر على ما يؤذن به كلام سيبويه, وصرح به السيرافي– وبعضهم يخرجها من الجانب الأيسر. ويقال للضاد: طويل؛ لأنه من أقصى الحافة إلى أدنى الحافة، وهو أول مخرج اللام، فاستغرق أكثر الحافة.

(١) صوابه: «والخفاء».

(وللام ما دون طرف اللسان) أي: ما يقرب إلى رأس اللسان من جانب ظهره إلى **(منتهاه)** أي: إلى رأس اللسان **(وما فوق ذلك)** أي: ما فوق ما دون طرف اللسان إلى رأسه, وهو من الحنك ما فوق الثنية.

(وللراء منها) أي: مما دون طرف اللسان إلى منتهاه، ومما يلي ما فوق ذلك **(ما يليها)** فيكون أخرج من مخرج اللام.

(وللنون منها) أي: مما يلي ما دون طرف اللسان إلى منتهاه، ومما يلي ما فوق ذلك **(ما يليها)** أي: ما يلي ذينك الواليين, فمرجع الضمير ما دل عليه الكلام السابق, فهي أخرج من الراء. ولم يقل المصنف: «وللراء والنون منها ما يليها» لئلا يُتوهم أن الوالي ليس إلا شيئاً واحداً فلا يكون فرقٌ بين مخرجيها.

(وللطاء والدال) المهملتين **(والتاء)** المثناة من فوق **(طرف اللسان وأصول الثنايا)** بمعنى الثنيتين العليين.

اعلم أن الأسنان اثنتان وثلاثون سناً, ستة عشر في الفك الأعلى، ومثلها في الفك الأسفل, فمنها الثنايا ,وهي أربع من قدام: اثنتان من فوق, ومثلهما من أسفل, ثم الرباعيات، وهي أيضاً أربع: رباعيتان من فوق يمنة ويسرة، ومثلهما من أسفل، وخلفهما الأنياب، وهي أربع: نابان من فوق يمنة ويسرة ,ومثلهما من أسفل، وخلف الأنياب الضواحك ,وهي أربع: ضاحكان من فوق يمنة ويسرة، ومثلهما من أسفل، وخلف الضواحك الأضراس, وهي ست عشرة: ثمان من فوق: أربع يمنة وأربع يسرة، ومثلها من أسفل. ومن الناس من ينبت له خلف الأضراس النواجذ، وهي أربع من الجانبين: اثنتان من فوق واثنتان من أسفل, فتصير ستاً وثلاثين سناً.

(وللصاد) المهملة **(والزاي والسين)** المهملة **(طرف اللسان والثنايا)** يعني جميع الثنيتين العليين، فهي تخرج من بين رأس اللسان والثنايا من غير أن يتصل طرف اللسان بالثنايا كما اتصل بأصولها لإخراج الطاء والتاء والدال,

بل يحاذيها ويسامتها، كذا قال الرضي في تفسير هذه العبارة، وعلى هذا فالأوضح أن يقال: ما بين طرف اللسان والثنايا.

(وللظاء والذال) المعجمتين **(والثاء)** المثلثة **(طرف اللسان وطرف الثنايا)** يعني رؤوس الثنايا العليا.

(وللفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنايا العليا).

(وللباء) الموحدة **(والميم والواو ما بين الشفتين)** وتسمى شفوية أو شفهية؛ لأن لام «شفة» ذات وجهين كما تقدم في المنسوب.

تنبيه

ما تقدم خمسة عشر مخرجاً، والسادس عشر قيل: هو مخرج المتفرع الذي يذكره، وقيل: لم يذكره، وهو: مخرج النون الخفية, وهو الخيشوم. وهو حق, وسيأتي بيانه.

ثم إن أصل حروف المعجم تسعة وعشرون على ما هو المشهور، قيل: ولم يكمل عددها إلا في لغة العرب، ولا همزة في كلام العجم إلا في الابتداء، ولا ضاد إلا في العربية، ولذلك قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: **((أنا أفصح من تكلم بالضاد))** يعني أنا أفصح العرب. قيل: من قال: إنه عنى نفس الضاد لصعوبتها فقد أخطأ؛ لاستواء العرب الفصحاء في الإتيان بالحروف جميعها على وجه الكمال.

وعد «لام ألف» حرفاً مستقلاً عامي لا وجه له وإن اشتهر, ولشهرته ارتكبه الحريري في الرسالة الرقطاء حيث قال: «أخلاق سيدنا تُحَبُّ [(١)]». وقال الرضي في شرح الكافية: إن لفظة «لا» عبارة عن الألف؛ فإنهم لما لم يمكنهم النطق بالألف الساكنة توصلوا إليه باللام المتحركة، كما توصلوا إلى النطق بلام

(١) يعني أنه جعل لام ألف من أخلاق حرفاً؛ إذ الألف مهملة، والخاء معجمة، والكل -أي: اللام والألف- مهمل، والقاف معجم، وهلم جرا؛ لأن قاعدته أن يجعل حرفاً مهملا وحرفاً معجماً.

التعريف الساكنة بالألف المتحركة، أعني الهمزة، وأما ألف فهو اسم الهمزة لأن أوله الهمزة، فينبغي أن تقول: «لا» ولا تقول: «لام ألف».

وأما قوله:

تكتبـــان في الطريـــق لام ألـــف [كمِـــثْلما تكتبــــه لا يختلـــــف]

فمقصوده اللام والهمزة ,لا صورة «لا».

[المخرج المتفرع]

ولما بيَّن المخارج الأصلية بيَّن المخرج المتفرع فقال: **(ومخرج المتفرع واضح)** فإنه حرف من المذكورة أشرب صوت غيره، فمخرجه بين مخرج الحرف الأصلي وبين مخرج غيره **(و)**هو كثير، لكن **(الفصيح)** منه **(ثمانية)** أحرف: **(همزة بين بين ثلاثة)** كما تقدم في تخفيف الهمزة، أي: بين الهمزة والألف, أو بينها وبين الياء, أو بينها وبين الواو, **(والنون الخفية)** وتسمى الخفيفة أيضاً لخفائها [(١)] وخفتها، وهي نون ساكنة غير ظاهرة مخرجها من الخيشوم فقط، وإنما تجيء قبل الحروف الخمسة عشر [(٢)]، كالكاف **(في نحو: عنك)** وغيرها من الحروف التي تذكر عند ذكر أحوال النون, فعلى هذا ليست من المتفرعة بالمعنى المذكور, بل لها مخرج مستقل وهو الخيشوم؛ ولهذا لو سددت أنفك وحاولت التلفظ بها لوقع الإخلال بها.

قال السيرافي: ولو تكلف متكلف لإخراجها من الفم مع هذه الخمسة عشر حرفاً لأمكن بعلاج وعسر.

وكأن المصنف عدها من المتفرع لأن أصل مخرجها من الفم والخيشوم, وخروجها من الخيشوم فقط عارض لها عند اتصالها بحروف الفم التي تخفى

---

(١) قوله: «لخفائها» علة لقوله: «الخفيه»، وقوله: «وخفتها» علة لقوله: «الخفيفة».

(٢) التي تسمى حروف الإخفاء.

معها النون, وعلى هذا فمعنى المتفرع: ما هو فَرع مطلقاً, أعني سواء أشرب صوت غيره أم لا.

(وألف الإمالة) أي: التي يؤتى بها بينها وبين الياء كما تقدم **(ولام التفخيم)** يعني بها اللام التي تلي الصاد أو الضاد أو الطاء أو الظاء المعجمة, إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة كالصلاة ويصلون, فإن بعضهم يفخمها. وكذا لام «الله» إذا كان قبلها ضمة أو فتحة.

قال الرضي: ولم يذكر المصنف ألف التفخيم ,وذكرها سيبويه في الحروف المستحسنة, وهي الألف التي ينحى بها نحو الواو كالصلاة والزكاة والحياة, وهي لغة أهل الحجاز, وزعموا أن كتبهم الزكاة والصلاة ونحوهما بالواو على هذه اللغة.

(والصاد كالزاي) كما تقدم في نحو: تصدق وصدق.

(والشين كالجيم) بأن يؤتى بالشين مشربة صوت الجيم في نحو: أشدق, فهذه هي الفصيحة.

(وأما الصاد كالسين) في نحو: تصدق وصراط، فربها بعضهم من السين لكونهما من مخرج واحد **(والطاء)** المهملة **(كالتاء)** المثناة الفوقانية, وهي تكون في كلام عجم أهل الشرق كثيراً؛ لأن الطاء في أصل لغتهم معدوم, فإذا نطقوا بها تكلفوا بما ليس في لغتهم، فجاءوا في نحو: «طالب» بشيء بين الطاء والتاء **(والفاء كالباء الموحدة)** في نحو: فالج، قال السيرافي: وهي كثيرة في لغة العجم, وهي على ضربين: أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من الفاء، والآخر لفظ الفاء أغلب عليه من الباء ,وقد جُعلا حرفين من حروفهم سوى الباء والفاء المخلصين، قال: وأظن أن العرب إنما أخذوا ذلك من العجم لمخالطتهم إياهم. **(والضاد الضعيفة)** قيل: هي في لغة قوم ليس في لغتهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها في العربية اعتاصت عليهم, فربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم يتأت لهم، فخرجت بين الضاد والظاء. وفي حاشية كتاب مبرمان: الضاد الضعيفة كما يقال

في: «اثرد له» اضرد له، يقربون الثاء من الضاد, فعلى هذا هي بين الثاء والضاد, **(والكاف كالجيم)** نحو «جافر» في: كافر **(فمستهجنة)** أي: مستقبحة هذه الحروف الخمسة.

ومن المتفرعة: القاف بين القاف والكاف، قال السيرافي: وهو مثل الكاف التي كالجيم، والجيم التي كالكاف. ومنها: الجيم التي كالزاي, والشين التي كالزاي، كما تقدم في أجدر وأشدق.

(وأما الجيم كالكاف)نحو «كمل» في جمل، و«ركل» في رجل **(والجيم كالشين)** نحو: أشدر في أجدر **(فلا يتحقق)** يعني أنَّ بعضهم عدَّ من المستهجنة الجيم كالكاف والجيم كالشين، وليسا حرفين آخرين غير الكاف كالجيم, والشين كالجيم، فالأول[١] قد علم أنه مستهجن، فذكره تكرار، والثاني [٢] قد تقدم أنه مستحسن، فلا يصح عده في المستهجن.

قال الرضي: كأنه ظن أن مرادهم بالجيم كالشين حرف آخر غير الشين كالجيم، وكذا ظن أن مرادهم بالجيم كالكاف غير مرادهم بالكاف كالجيم، وهو وهْم.

قال ما معناه: بل الشين التي كالجيم وعكسه شيء واحد [٣]، وكذا الجيم التي كالكاف وعكسه شيء [٤] واحد, إلا أن أصل أحدهما في الأول الشين كأشدق، والآخر الجيم كأجدر، وفي الثاني أصل أحدهما الكاف نحو: كافر، والآخر الجيم نحو: جمل.

قال: ذكر سيبويه الشين كالجيم في الحروف المستحسنة ,والجيم كالشين من الحروف المستهجنة، وكلاهما واحد ,لكنه استحسن الشين المشربة صوت الجيم

---

(١) أي: الكاف كالجيم.

(٢) الشين كالجيم.

(٣) وهو لفظ بين الجيم والشين.

(٤) وهو لفظ بين الجيم والكاف.

لأنه إنما يفعل ذلك(١) بها إذا كانت الشين ساكنة قبل الدال، والدال مجهورة شديدة، والشين مهموسة رخوة تنافي جوهر(٢) الدال، ولا سيما إذا كانت ساكنة؛ لأن الحركة تخرج الحرف عن جوهره, فتُشرَب الشين صوت الجيم التي هي مجهورة شديدة كالدال لتناسب الصوت, فلا جرم استحسن ذلك. وإنما استهجن الجيم التي كالشين لأنه يُفْعَل ذلك بها إذا سكنت وبعدها دال أو تاء نحو: أجدر واجتمعوا، وليس بين الجيم والدال ولا بينها وبين التاء تباين, بل هما شديدتان, لكن الطبع ربما يميل لاجتماع الشديدين إلى السلاسة واللين فيشرب الجيم ما يقاربه في المخرج, أي: الشين, فالفرار عن المتنافيين مستحسن، والفرار عن المتماثلين مستهجن, فصار الحرف الواحد مستحسناً في موضع(٣) ومستهجناً في موضع آخر(٤) بحسب موقعه.

[تقسيم الحروف المتقاربة باعتبار الصفات]

ولما فرغ من تقسيم الحروف المتقاربة باعتبار المخارج ذكر تقسيمها باعتبار الصفات فقال: **(ومنها المجهورة والمهموسة)** وهو عطف على مقدر يفهم من سياق الكلام؛ إذ المعنى أن الحروف المتقاربة منها حروف الحلق, ومنها كذا, إلى آخرها, أي: تنقسم إلى المتصف بصفة الجهر والمتصف بصفة الهمس، وباعتبار آخر إلى المتصف بصفة الشدة والمتصف بصفة الرخاوة والمتصف بأنه بينهما، وهو معنى قوله: **(ومنها الشديدة والرخوة وما بينهما)** وقس على ذلك قوله: **(ومنها المطبقة والمنفتحة ومنها المستعلية والمنخفضة ومنها حروف الذلاقة والمصمتة، ومنها حروف القلقلة والصفير)** أي: وحروف الصفير **(واللينة)**

(١) أي: الاشراب.
(٢) «جهر». نخ.
(٣) إذا كان أصله الشين؛ لما عرفت من المنافاة بينهما وبين الدال.
(٤) إذا كان أصله الجيم؛ لما بين من الاتفاق بينهما في الصفة. ن.

أي: ومنها الحروف اللينة **(والمنحرفاً والمكرراً والهاويّاً والمهتوت)** هذا حصرها على سبيل الإجمال.

ثم شرع في تفصيلها على الترتيب فقال: **(فالمجهورة)** سميت الحروف التي يذكرها مجهورة لأن الجهر رفع الصوت, وكل واحد منها[١] إنما يحصل من إشباع الاعتماد في موضعه, ومن ذلك يحصل ارتفاع الصوت, كما أنه من ضعف الاعتماد يحصل الهمس الذي هو إخفاء الصوت, فلا بد في بيانها وإخراجها من جهرٍ مَّا، ولا يتهيأ النطق بها إلا كذلك، كالقاف والعين، بخلاف الكاف مثلاً فإنه يتهيأ لك أن تنطق به ويسمع منك خفياً ,كما يمكنك أن تجهر به.

وحقيقة المجهورة: **(ما ينحصر)** أي: حرف يحتبس **(جُرِي النفس مع تحركه)** أي: عدم الوقف عليه، فلا يخرج الألف[٢]؛ وذلك لأن النفَس الخارج من الصدر -وهو مركب الصوت- يحتبس إذا اشتد اعتماد الناطق على مخرج الحرف؛ إذ شدة الاعتماد على موضع من الحلق أو الفم يحبس النَّفَس وإن لم يكن هناك صوت، وإنما يجري النفس إذا ضعف الاعتماد. وإنما اشتُرِط التحرك لما سيأتي.

(وهي) أي: المجهورة (ما عدا حروف: ستشحثك [٣] خصفه) بالهاء في خصفة للوقف. ومعنى الكلام: ستشحذ عليك، أي: تتكدى عليك، والشحاذ والشحاث: المتكدِّي، وخصفة: اسم امرأة. ويجمع الذي عداها من الحروف قولك: ظِلُّ قَوٍّ رَبَضٌ إذ غزا جند مطيع[٤].

(والمهموسة بخلافها) أي: ما لا ينحصر جري النفس مع تحركه, فإن جوهرها لضعف الاعتماد على مخرجها لا يحبس النفَس, فيخرج النفَس ويجري.

---

(١) أي: من المجهورة.

(٢) يعني فإنها إذا اتصلت بحرف بعدها نحو: قاما انحصر جري النفس عليه. منه.

(٣) الشحث: الإلحاح في المسألة. جاربردي. وخصفة: اسم امرأة. جاربردي.

(٤) قو -بفتح القاف وتشديد الواو-: اسم موضع. وربض المدينة: ما حولها , وربض الغنم: مأواها. زكريا

(ومُثِّلا) أي: المجهور والمهموس ليحصل الفرق بينهما بالانحصار في المجهورة وعدمه في المهموسة **(بققق وككك)** يعني بأن يكرر الحرف مفتوحاً أو مضموما أو مكسورا، رفعت صوتك بها أو أخفيته، فإنك ترى الصوت يجري ولا ينقطع، ولا يجري النفس في الأول إلا بعد انقضاء الاعتماد وسكون الصوت، أما مع الصوت فلا يجري؛ لما تقدم من شدة الاعتماد فيها، بخلاف الثاني فإن النفس يجري كما يجري الصوت؛ لضعف الاعتماد كما تقدم. وإنما كرر الحرف في امتحان الفرق لأنك إذا نطقت بواحد من المجهورة غير مكرر فعقيب فراغك منه يجري النفس بلا فصل، فيظن أن النفس إنما خرج مع المجهور لا بعده، فإذا تكرر وطال زمان الحرف ولم يخرج مع تلك الحروف المتكررة نفس عرفت أن النطق بالحرف هو الحابس للنفس. وإنما حركت الحروف لأن التكرر من دون الحركة محال. وكذا لو أشبعت الحركات حتى تتولد الحروف نحو قا قا قا، و قي قي قي، و قو قو قو؛ لأن الواو والألف والياء أيضاً مجهورة فلا يجري مع صوتها النفس. **(وخالف بعضهم)** فيما ذكرناه من أن جميع حروف «ظِلّ قوٍّ رَبَضٌ إذ غزى جند مطيع» مجهورة، وجميع ما عداها مهموسة، **(فجعل)** السبعة الحروف التي خمسة منها من الرخوة وهي: **(الضاد والظاء والذال والزاي والغين)** المعجمة, **(و)**اثنان مما بين الشديدة والرخوة، وهما: **(العين)** المهملة **(والياء من المهموسة و)**جعل **(الكاف والتاء)** اللتين هما من الشديدة **(من المجهورة)** فتكون المجهورة عنده هي حروف: ولمن أجدك قطبت[1]، **(و)**هذا البعض **(رأى أن الشدة تؤكد الجهر)** والرخاوة تنافيه. وليس بشيء؛ لأن الشدة أن لا يجري الصوت بالحرف عند إسكانه, والرخاوة أن يجري الصوت بالحرف عند إسكانه

(١) هذا الضابط لا يشمل الراء والألف مع أنهما على هذا القول من المجهورة، والأولى أن يقال: ولمن أجارك قطبت.

كما سيأتي، والجهر: رفع الصوت بالحرف سواء جرى صوته أم لم يجر، وعلامته: عدم جري النفَس كما تقدم.

(و)تنقسم جميع الحروف باعتبار آخر كما تقدم إلى ثلاثة أقسام: شديدة, ورخوة, وما بينهما, فنقول: **(الشديدة: ما ينحصر)** أي: حرف يحتبس **(جري صوته)** أي: صوت ذلك الحرف, أي: التصويت به **(عند إسكانه)** أي: الوقف عليه, قُيِّد به لأنه عند التحريك يجري الصوت في جميع الحروف, فلا فرق عند التحريك بين الشديد وغيره.

وقوله: **(في مخرجه)** متعلق بـ«ينحصر» **(فلا يجري)** بل يسمع به في آن ثم ينقطع **(و)**هي ثمانية أحرف **(يجمعها: أَجِدك قطبت)** فهي أخص من المجهورة من وجه؛ لاجتماعِهما في الجيم مثلاً، ووجودِ المجهورة بدونها في العين مثلاً, وبالعكس في الكاف مثلاً.

وكذا من المهموسة؛ لاجتماعهما في التاء, ووجود المهموسة بدونها في السين مثلاً ,و بالعكس في الجيم مثلاً.

(والرخوة بخلافها) أي: ما لا ينحصر جري صوته عند إسكانه في مخرجه، بل يجري. والنسبة بينها وبين المجهورة والمهموسة العموم من وجه أيضاً, كما بينهما وبين الشديدة(١).

وعند البعض أن الشديدة أخص مطلقاً من المجهورة(٢)، والرخوة أخص مطلقاً من المهموسة(٣)، فعنده كل شديد مجهور, وكل رخو مهموس، ولا عكس.

---

(١) لاجتماع الرخوة والمجهورة في الزاي والذال مثلاً، ووجود الرخوة بدونها في الخاء والثاء مثلا، والمجهورة بدونها في الغين والياء مثلا, ووجود الرخوة والمهموسة في الثاء والخاء، ووجود الرخوة دونها في الصاد والطاء، ووجود المهموسة دونها في الكاف والتاء مثلا. جاربردي

(٢) لوجود المجهورة دونها في الواو واللام، وعدم وجود الشديدة بدون المجهورة.

(٣) لوجود المهموسة في الظاء والذال دونها.

(وما بينهما) أي: والذي بين الشديدة والرخوة هو **(:ما لا يتم له)** أي: حرفٌ لا يتم له **(الانحصار ولا الجري)** عند الإسكان, **(و)**هي ثمانية أحرف **(يجمعها: لم يُروَ عنا)** فبقيت الرخوة ثلاثة عشر حرفاً، وهي: الثاء, والحاء, والخاء, والذال, والزاي, والسين, والشين, والصاد, والضاد, والظاء, والعين, والفاء, والهاء. والنسبة بينها وبين المجهورة: أن المجهورة أعم منها مطلقاً. وبينها وبين المهموسة أنهما متباينان.

(ومُثِّلت الثلاثة بالحج) وهو مثال الشديدة **(والطش)** وهو مثال الرخوة **(والخَلّ)** وهو مثال ما بينهما. وإنما جعل حروف: «لم يرو عنا» بين الشديدة والرخوة لأن الشديدة -كما عرفت- هي التي ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف, وهذه الأحرف الثمانية ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف, لكن تعرض لها أعراض توجب خروج الصوت من غير مواضعها: أما العين فينحصر الصوت في مخرجه، لكن لقربه من الحاء التي هي مهموسة ينسلّ صوته شيئاً قليلاً، فكأنك وقفت على الحاء.

وأما اللام فمخرجها -أعني: طرف اللسان- لا يتجافى عن موضعه من الحنك عند النطق به, فلا يجري منه صوت, لكن لما لم ينسد طريق الصوت بالكلية كالدال والتاء, بل انحرف طرف اللسان عند النطق به- خرج الصوت عند النطق به من مستدق[1] اللسان فويق مخرجه.

وأما النون والميم فإن الصوت لا يخرج من موضعيهما من الفم, لكن لما كان لهما مخرجان في الفم والخيشوم جرى الصوت من الأنف دون الفم؛ لأنك لو أمسكت أنفك لم يجر الصوت بهما.

وأما الراء فلم يجر الصوت في ابتداء النطق به, لكنه جرى شيئاً لانحرافه

---

(١) أي: طرف.

وميله إلى اللام كما قلنا في العين المائلة إلى الحاء، وأيضا الراء مكرر، فإذا تكرر جرى الصوت معه في أثناء التكرار. وكذلك الواو والياء والألف لا يجري الصوت معها كثيراً، لكن لما كان مخرجها يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها من المجهورة كان الصوت معها يكثر فيجري منه شيء. وهذه الحروف[١] أخفى الحروف؛ لاتساع مخارجها, وأخفاهن الألف؛ لأن اتساع مخرجها أكثر.

(والمطبقة[٢]: ما) أي: حرف **(ينطبق على مخرجه الحنك)**, لو قال: «ينطبق به -أي: بسببه- الحنك على اللسان» لكان صواباً[٣]؛ لأنك ترفع اللسان إليه[٤] عند النطق بها, فيصير الحنك كالطبق على اللسان, فتكون الحروف التي تخرج بينهما مطبقاً عليها.

وأما قوله: «على مخرجه» فلا يشمل الضاد؛ لأن مخرج الضاد حافة اللسان, وحافة اللسان تنطبق عليها الأضراس كما تقدم، وباقي اللسان ينطبق عليه الحنك, **(وهي)** أربعة أحرف: **(الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)**.

(والمنفتحة [٥]بخلافها) لأنه ينفتح ما بين الحنك ومخرج الحرف[٦] عند النطق بها.

(والمستعلية: ما يرتفع اللسان بها) أي: بسببها **(إلى)** جهة **(الحنك وهي)** سبعة أحرف: **(المطبقة والخاء والغين)** المعجمتان **(والقاف)** لأنه يرتفع اللسان بهذه الثلاثة أيضاً, لكن لا إلى حد انطباق الحنك عليها.

---

(١) الثلاثة.

(٢) هي في الحقيقة اسم متجوز فيها؛ لأن المطبق إنما هو اللسان والحنك، وأمَّا الحرف فهو مطبق عنده، فاختصر فقيل: مطبق، كما قيل للمشترك فيه: مشترك، ومثله كثير في اللغة. جاربردي

(٣) لأجل يشمل الضاد.

(٤) أي: إلى الحنك.

(٥) الكلام في المنفتحة في التسمية كالكلام في المطبقة لأن الحرف لاينفتح وإنما ينفتح عندها اللسان عن الحنك. جاربردي

(٦) من اللسان وغيره.

(والانخفاض) الذي هو صفة غيرها من الحروف **(بخلافه)** أي: بخلاف الاستعلاء الذي هو صفة السبعة الحروف, فالمنخفضة: ما ينخفض بها اللسان ولا يرتفع.

(وحروف الذلاقة) أي: الفصاحة والخفة في الكلام, وهذه الحروف أخف الحروف؛ ولذلك عُرِّفت بقوله: **(ما لا ينفك رباعي أو خماسي عن شيء منها)** وذلك **(لسهولتها)** على اللسان، والرباعي والخماسي ثقيلان, فلم يخليا عن حرف سهل على اللسان خفيف إلا شاذاً نحو: العسجد **(و)**هي ستة أحرف **(يجمعها)** قولك: **(مُر بِنَفَل[١])**، لا يقال: قد تقدم أن أخف الحروف الألف والياء والواو، فكيف حكم بأن الستة الحروف أخف؟

قلنا: المراد أن هذه الستة أخف من سائر الحروف غير حروف المد؛ إذ قد علم أنها أخف الحروف؛ ولهذا لم يخل ثنائي ولا ثلاثي -فضلاً عن الرباعي والخماسي- عن أبعاضها, أعني: الحركات.

(والمصمتة بخلافها) أي: ما يكثر خلو الرباعي والخماسي عن شيء منها، وسميت مصمتة **(لأنه صُمِت)** أي: سُكِت **(عنها في بناء رباعي أو خماسي منها[٢])** مجردة عن حرف من حروف الذلاقة.

قال الرضي: الأولى في وجه التسمية أن يقال: إنها سميت بذلك لثقلها على اللسان تشبيهاً بالشيء المصمت, وهو الذي لا جوف له فيكون ثقيلاً، وإنما كان أولى لأن الحروف المصمتة ضد حروف الذلاقة في المعنى, فمضادتها لها في الاسم أنسب.

(وحروف القلقلة) سميت هذه الحروف التي نذكرها حروف القلقلة

---

(١) النفل -بالتحريك-: بعض الغنيمة. جاربردي

(٢) أي: من المصمتة. قال الجاربردي: كأنهم لم يجعلوها منطوقا بها، أي: أصمتوها، أي: جعلوها صامتة, أو أصمت المتكلمون أن يجعلوا منها رباعياً أو خماسياً.

لأنه يصحبها ضغط في مخرجها في الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر, وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت, فإن أردت بيانها للمخاطب احتجت إلى قلقلة المخرج وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع؛ ولذلك كان حقيقتها ما ذكره بقوله: **(ما ينضم إلى الشدة فيها ضغط في الوقف)**، وهي خمسة أحرف **(يجمعها)** قولك: **(قد طبج)** الطبج: ضرب اليد على شيء مجوف.

(وحروف الصفير: ما يصفر بها) أي: ما يحصل الصفير بسبب النطق بها، **(وهي)** ثلاثة: **(الصاد، والزاي والسين)**.

(واللينة: حروف اللين) الثلاثة.

(والمنحرف: اللام) وإنما سمي منحرفاً **(لأن اللسان ينحرف به)**.

قال الرضي: إنما سمي اللام منحرفاً لأن اللسان ينحرف عند النطق به, ومخرجه من اللسان -أعني: طرفه- لا يتجافى عن موضعه من الحنك, وليس يخرج الصوت من ذلك المخرج, بل تتجافى ناحيتا مستدق اللسان ولا يعترضان الصوت, بل يخليان طريقه ويخرج الصوت من تينك الناحيتين.

(والمكرر: الراء) وإنما سمي مكرراً **(لتعثر)** طرف **(اللسان)** عند النطق به, كأنه يقوم فيعثر, ثم يقوم فيعثر؛ للتكرير الذي فيه, ولذلك كانت حركته كحركتين كما مر في الإمالة.

(والهاوي: الألف) معنى الهاوي: ذو الهواء, كالنابل والدارع، وإنما سمي الألف به **(لاتساع هواء الصوت)** عند النطق به. والواو والياء وإن اتسع هواء الصوت بهما لكن الاتساع للألف أكثر؛ لأنك تضم شفتيك للواو فيتضيق المخرج, وترفع لسانك قِبَل الحنك للياء، وأما الألف فلا تعمل له من هذا شيئاً, بل تفرِّج له المخرج, فأوسعهن مخرجاً الألف, ثم الياء, ثم الواو.

(والمهتوت: التاء) سميت بذلك **(لخفائها)**, والهتّ: سرد الكلام على سرعة. وهي حرف لا يصعب التكلم به بسرعة لخفائه.

[بيان إدغام المتقاربة بعضها في بعض]

ثم بعد أن بيّن تقارب ما تقارب من الحروف في المخرج والصفة شرع في بيان إدغام المتقاربة بعضها في بعض, وقَدَّم مقدمتين: إحداهما لمعرفة كيفية إدغامها, والأخرى لمعرفة ما لم يجز إدغامه منها في الآخَر.

فالأولى هي قوله: **(ومتى قصد إدغام المتقارب فلا بُد من قلبه)** أي: متى قصدت إدغام أحد المتقاربين في الآخر فلا بد من قلب أحدهما, ولو قال كذلك لكان أولى؛ لأن التقارب تفاعُل, وإنما يكون بين شيئين, ولا يسمى الواحد متقارباً, بل الاثنان متقاربان.

وكذلك قوله: «لا بد من قلبه» ظاهره أنه لا بد من قلب المدغم، وليس كذلك, بل المراد: لا بد من قلب واحد منهما، كما سيتضح.

وإنما لم يكن بد من قلب أحدهما إلى الآخر لما عرفت أنه لا بد في الإدغام من اتحاد المخرج.

وإذا لم يكن بد من قلب أحدهما فالأصل **(والقياس قلب الأول)** إلى الثاني دون العكس؛ لأن الإدغام تغيير الأول بإيصالِه بالثاني وجعْلِه معه كحرف واحد، فلما لم يكن للأول بُدٌّ من التغيير[1] بعد صيرورة المتقاربين متماثلين ابتدأت بتغييره بالقلب, فيقلب **(إلا لعارضٍ)** يمنع من القياس المذكور كائنٍ في إدغام الحاء في العين أو الهاء **(في نحو:)** اذبحْ عَتوداً، أو اذبحْ هذه؛ فإنه قُلِب فيه الثاني إلى الأول فقيل: **(اذبحَّتُوداً، واذبحَّاذه)**، وذلك العارض أن الأول أخف من الثاني ,مع كونهما حلقيين كما سيتضح ,وكما عرض أيضاً في نحو: بريَّة

(١) بالإسكان والإيصال.

ومقروَّة[١] إذا خففت كما تقدم؛ لكون الأول أخف من الثاني أيضاً.

(و)إلا **(في جملة)** أي: في كثير **(من تاء الافتعال)** فيقلب فيه الثاني إلى الأول كما سيأتي **(لنحوه)** أي: لوجود عارض يشبه ذلك العارض الأول, وهو كون الأول ذا فضيلة[٢] ليست للثاني, **(و)** لشيء آخر يحمل على تغيير الثاني إذا كان تاء الافتعال, وهو ما عناه بقوله: **(لكثرة تغيرها)** أي: لأنها تعوّدت التغير كثيراً لغير الإدغام, كما في اضطرب واصطبر؛ فجرَّأ ذلك على تغييرها للإدغام وإن كان القياس تغيير ما قبلها، فقوله: «وفي جملة من تاء الافتعال» عطف على قوله: «لعارض» لا على قوله: «في نحو: اذبح عتوداً» لمكان قوله: «لنحوه»[٣] فتأمل.

ولما ذكر أن جعل المتقاربين متماثلين بأحد وجهين: إما بقلب الأول إلى الثاني كما هو القياس، أو قلب الثاني إلى الأول لعارض، وكان قد سُمِع: «مَحُّم» في: «مَعَهُم» بقلب العين والهاء كليهما حائين، و«ستٌّ» في «سِدْسٍ» بقلب الدال والسين تائين، فلم يجر الإدغام فيهما على القياس الأول وإلاَّ لقيل: مَهُّم وسِسٌّ، ولا على قياس العارض وإلا لقيل: معٌّ وسِدٌّ- أجاب عنه المصنف بقوله: **(ومَحُّم في: معَهُم ضعيفٌ)** والفصيح ترك الإدغام فيه على ما هو القياس في مثله كما سيأتي.

وكذا قالوا: محَّاولاء، في: معَ هَؤلاء. ووجهه مع الضعف أنه لما استثقل الإدغام بالجري على القياس الأول، وبالجري أيضاً على قياس العارض, واستثقل أيضا ترك الإدغام؛ لأن كل واحدة منهما مستثقلة لنزولها في الحلق, فكيف بهما مجتمعتين مع تنافرهما؟ إذ العين مجهورة والهاء مهموسة, فطلبوا حرفاً

---

(١) بقلب الهمزة ياء فيهما.

(٢) وهي أصالته.

(٣) لأنه لو عطف على قوله: «اذبح عتوداً» لما كان لذكر «نحوه» فائدة؛ إذ قلب الثاني إلى الأول فيه وفي تاء الافتعال من العارض فلا يحتاج لتعليله بقوله: «لنحوه».

مناسباً لهما أخف منهما وهو الحاء. أمَّا كونه أخف فلكونه أعلى منهما في الحلق، وأما مناسبته للعين فلكونهما من وسط الحلق، وللهاء في الهمس[(١)] والرخاوة فقلبا حائين وأدغم أحدهما في الآخر. والأكثر والفصيح ترك القلب والإدغام؛ لعروض اجتماعهما.

(وستٌّ أصله: سِدْسٌ[(٢)]) بدلالة: التسديس **(شاذ)** إذ القياس ما ذكرنا **(لازم)** لم ينطق به إلا كذلك. ووجهه مع الشذوذ: أن بين الدال والسين تقارباً في المخرج؛ لأن كليهما من طرف اللسان ,فلو قلبت الدال سيناً كما هو القياس اجتمع ثلاث سينات، ولا يجوز قلب السين دالاً إبقاءً على فضيلة الصفير، ومع تقارب السين والدال في المخرج بينهما تنافر في الصفة؛ لأن الدال مجهورة شديدة, والسين مهموسة رخوة, فتقاربهما داعٍ إلى ترك اجتماعهما مظهرين، وكذا تنافرهما[(٣)]، وقلب أحدهما إلى الآخر ممتنعٌ كما مر, فلم يبق إلا قلبهما إلى حرف يناسبهما, وهو التاء؛ لأنها مِنْ مخرج الدال, ومثلُ السين في الهمس.

والمقدمة الثانية هي قوله: **(ولا يُدغم منها[(٤)] في كلمة)**..إلى قوله: «فالحاء في الهاء والعين», يعني إذا اجتمع متقاربان في كلمة وكان الإدغام يؤدي إلى لبس لم يدغم **(ما يؤدي إلى لبس)** تركيب **(بتركيب آخراً نحو: وطد)** الأمر, أي: أحكمه **(ووتد)** أي: ضرب الوتد، فقد اجتمع الطاء والدال في الأول, وهما متقاربان في المخرج، والتاء والدال في الثاني, وهما أيضاً متقاربان كذلك، فلو أدغم الأول في الثاني لم يُعلم أن عين الأول طاء وعين الثاني تاء وإن علم

(١) «فباهمس» نخ.

(٢) والدليل على أن أصله سدس قولهم في التصغير: «سديس»، وفي جمعه: «أسداس» كرهوا توافق الفاء واللام؛ لقلة باب سلس. جاربردي

(٣) داع إلى ترك اجتماعهما مظهرين لكن تركه للعلم به.

(٤) أي: الحروف.

الوزن[١]؛ إذ فَعْل بسكون العين لا يكون في الأفعال.

فالتباس التركيب أعم من التباس الوزن، فقد يجتمعان كما في «وَتِد»[٢] الاسم على وزن كَتِف، وقد يوجد الأول[٣] دون الثاني كما في: «وطد، ووتد» الفعل **(و)**كما في **(شاة زنماء[٤])** وغنم زُنْم؛ إذ وزن زنماء فَعْلاء, ولو فرض أنه يدغم, وكذلك وزن زُنْم فُعْلٌ كحُمْر ولو أدغم[٥].

وقوله: «في كلمة» لأنهما لو كانا في كلمتين نحو: «عن ما» و«عن مثلك» أدغم أحدهما في الآخر ولم يبال باللبس إن عرض؛ لأنهما في مِعْرَض الانفكاك، فإذا انفكا يعرف أصل كل واحد منهما, ثم إن تحركا لم يجب الإدغام ولم يتأكد، وإن سُكِّن الأول فقد يجب كالنون في حروف: «يرملون», ولام التعريف في الحروف التي يأتي ذكرها، ولا يجب في غيرهما, بل يتأكد ولا سيما إذا اشتد التقارب[٦].

(ومن ثَمَّ) أي: ومن جهة أنه يمتنع فيه الإدغام إذا أدى إلى اللبس **(لم يقولوا)** في مصدر وَطَدَ ووَتَدَ: **(وطْداً ولا وَتْداً)** كما قالوا في مصدر وَعَدَ: وعْداً, **(بل)** ألزموهما الحذف والتعويض وقالوا: **(طِدَة وتِدَة)** كعدة **(لما يلزم)** لو قالوا ذلك **(من ثِقَلٍ)** إن لم يدغم مع شدة التقارب [٧] والقرب بين الحرفين[٨] **(أو لبْسٍ)** لتركيب بتركيب إن أُدغم. بخلاف نحو: وطَدَ ووَتَد الفعل، فإن الحركة فاصلة بين المتقاربين[٩].

(١) أي: يعلم أنه متحرك العين؛ إذ فعل –بسكون العين– لا يكون في الأفعال، وأمَّا لبسه بمكسور العين أو مضمومها فهما قليلان في المضاعف، فلم يكترث بالتباس القليل كما تقدم.
(٢) إذ لو أدغم فقيل: «ودّ» لم يعلم أن عينه تاء، ولم يعلم أنه فعِل بكسر العين.
(٣) أي: التباس التركيب دون التباس الوزن.
(٤) الزنمة: شيء يقطع من أذن البعير فيترك معلقاً.
(٥) قال في شرح الهادي: فلو أدغم لم يعلم هل تركيبه من ميمين أو من نون وميم فامتنع لذلك.
(٦) كالتاء والدال.
(٧) في المخرج.
(٨) لعدم الحركة الفاصلة بين الحرفين.
(٩) فلم يشتد القرب لأجل فصل الحركة وإن اشتد التقارب.

(بخلاف) ما لم يلبس إدغامه **(نحو: امَّحى)** في: «انمحى» بإدغام النون في الميم **(واطَّيَّر)** في «تطيَّر» بإدغام التاء في الطاء، فإن إدغامه لا يؤدي إلى لبس؛ لأن اِفَّعَل بتضعيف الفاء أو الفاء والعين ليس من أبنيتهم؛ إذ لا يجيء الأول إلا وقد أدغم في فائه نون انفعل، أو أدغم فاؤه في تاء افْتَعَل[١]؛ ولهذا لا يقال: اقَّطع واضَّرَب، ولا يجيء الثاني[٢] إلا وقد أدغم في فائه تاء تفَعَّل.

(وجاء) الإدغام وإن حصل اللبس نحو: **(وَدّ)** في **(وتِد)** الاسم ككَتِف **(في)** لغة **(تميم)** خففوه بحذف كسرة العين نحو: كَتْف, فقالوا بعد الإسكان: وَدٌّ، ولم يجز في لغتهم: «وتْدٌ» بسكون التاء مظهرة كما قيل: «عِتْدَان» في جمع عَتُود؛ لكثرة استعمال هذه اللفظة[٣] فتستثقل, وجمعها على «أوتادٍ» يزيل اللبس.

هذا، وظاهر إطلاق المصنف أن اللبس مانع من الإدغام في المتقاربين مطلقاً[٤], فلا يكون إلا في أبواب يسيرة، وهي: انفعل، وافتعل، وتفاعل، وتفعَّل، وفَنْعَلِل كهنْمَرِش.

وقال الرضي: هو [٥] مانع مع تحركهما ,ومع سكون الأول أيضاً إن لم يكن تقاربهما كاملاً كزَنْماء, فإن كان تقاربهما كاملاً جاز الإظهار نظراً إلى الالتباس بالإدغام، وجاز الإدغام نظراً إلى شدة التقارب, وذلك نحو: «عِتْدان[٦]» في جمع عَتُود، ومنهم من يدغم التاء في الدال، قال الأخطل:

وأذْكُرْ غُدانةَ عِدَّاناً مزنَّمةً ... من الحِبَلَّق تُبْنَى حوله الصِّيَرُ [٧]

---

(١) نحو اصَّبَرَ في اصطبر.

(٢) أي: مضعف الفاء والعين.

(٣) أي: وتد.

(٤) سواء وجد القرب مع التقارب أم لم يوجد.

(٥) أي: اللبس.

(٦) هذا مثال الإظهار.

(٧) البيت للأخطل التغلبي, وغدانة -بضم الغين المعجمة-: أبو قبيلة من تميم. وعدانا: أصله: =

(ولا تدغم حروف: «ضوي مشفر[١]» فيما يقاربها) أي: لا يدغم كل منها في مقاربه، مثلاً: لا تدغم الشين في الجيم في نحو: الأشجار مع تقاربهما في المخرج **(لزيادة صفتها)** فلو أدغم لوجب قلبه إلى جنس المدغم فيه, فتزول فضيلته التي هي الصفة الزائدة له, وهي [٢] في الضاد الاستطالة، وفي الياء والواو اللين، وفي الميم الغنة، وفي الشين التفشي والرخاوة. وفضيلة الفاء التأفيف، وهو صوت يخرج من الفم بعد النطق بالفاء. وفضيلة الراء التكرير، وأيضاً لو أدغم لكان كمضعف أدغم في غيره نحو: ردَّدَ, وهو لا يجوز.

(ونحو: سَيِّد ولَيَّة إنما أدغما) مع أن أصل الأول: «سيود» والثاني «لَوْية»، والواو والياء من حروف ضوي مشفر **(لأن الإعلال صيرهما مثلين)** يعني لو كان قلب الواو إلى الياء للإدغام لورد ذلك, لكنها إنما قلبت إليها للإعلال, وهو أنه استثقل اجتماعهما مع شدة القرب[٣]، لا لقصد الإدغام؛ ولهذا تقلب الواو ياء سواء كانت أولى أو ثانية[٤], بخلاف نحو: طويت[٥]؛ إذ الحركة فاصلة, فلم يشتد تقاربهما, فلما صارتا بعد الإعلال[٦] مثلين اجتمع ياءان أولاهما ساكنة فوجب الإدغام, فهو من إدغام المثلين لا من إدغام المتقاربين.

وأما الرضي فلما كان القلب عنده للإدغام لما أورده من الاعتراض على

عتداناً, والعتدان: جمع عتود, وهو الجذع من أولاد المعز. والمزنمة: ذات الزنمة. و الحبلق -بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام-: أولاد المعز. والصير: جمع صيرة، وهي الحظيرة. يهجو هؤلاء بأننم رعاة لا ذكر لهم ولا شرف. والاستشهاد بالبيت في قوله: «عدانا» فإن أصله عتدان، فأبدل التاء دالاً ثم أدغم الدال في الدال.

(١) ضوي الرجل: هزل جسمه. والمشفر -بفتح الميم وكسرها- وهو من البعير بمنزلة الشفة للإنسان.

(٢) أي: الصفة الزائدة.

(٣) وبهذا يندفع اعتراض الرضي على المصنف بـ«طويت» و«لويت»؛ لفصل الحركة فلا شدة قرب هناك. منه.

(٤) الواو أولي كسيِّد وثانية كلية.

(٥) فلم يستثقل اجتماعهما فلا إدغام فيه. منه.

(٦) في سيد ولية.

المصنف بنحو: طويت ولويت -وقد عرفت اندفاعه بما أشرنا إليه- أجاب بأن الحامل على إدغام أحدهما في الآخر تقاربهما في الصفة؛ لكونهما لينتين, ومجهورتين, وبين الشديدة والرخوة, وقُلِبَت الواو[١] وإن كانت ثانية لأن القصد التخفيف بالإدغام، والواو المشددة ليست بأخف من الواو والياء.

كذا قال، وفيه نظر؛ لأن الظاهر أن الواو المشددة أخف من الواو والياء اللتين أولاهما ساكنة.

قوله: **(وأدغمت النون في اللام والراء؛ لكراهة نبرتها)** هذا جواب عن سؤال مقدر يرد على قوله: «لزيادة صفتها», تقدير السؤال: أن في النون زيادة صفة كما في حروف: ضوي مشفر، وهي الغنة, مع أنها قد أدغمت في اللام والراء وذهبت فضيلتها -وهي الغنة- بذلك الإدغام, فلو كانت زيادة الصفة تمنع الإدغام لما جاز إدغامها فيهما.

وتقرير الجواب: أنه اغتفر ذلك؛ لأن للنون نبرة, أي: رفع صوت.

قال الرضي: وهذا جواب فيه نظر؛ لأنه إن كان الموجب للإدغام النبرة فَلْتُخْفَ بلا إدغام, كما تُخفى مع القاف والكاف والدال والتاء ونحوها, بل الحق أنها لما كانت مع اللام والراء لا مساغ لإظهارها كما في حروف الحلق[٢] كما سيجيء إن شاء الله تعالى، وهي قريبة المخرج من كل منهما أدغمت واغتفر ذهاب الغنة.

(و)أدغمت النون **(في الميم وإن لم يتقاربا)** مخرجاً؛ لاتحادهما صفة **(لغنتهما)** فزيادة صفة النون -أعني الغنة- حاصلة في المدغم فيه -أعني الميم- وإن كانت أقل من غنة النون.

وقوله: «في الميم» ليس باعتراض, لكنه شيء عَرَض في أثناء الاعتراض بقوله: وأدغمت النون في اللام والراء، وبقوله: وفي الواو والياء.

---

(١) يعني فيهما ياء، وقوله: «وإن كانت ثانية» يعني في سيود.

(٢) أي: كما تظهر مع حروف الحلق.

قولُه: **(وفي الواو والياء[1] لإمكان بقائها)** اعتراضٌ وجواب، تقرير الاعتراض: أدغمت النون مع ما لها من فضيلة الغنة في الواو والياء اللتين لا غنة فيهما، فلو كانت زيادة الصفة مانعة لم تدغم فيهما.

وتقرير الجواب: أنها إنما أدغمت فيهما لإمكان بقاء تلك الفضيلة -وهي الغنة- بأن تُشرب الواو والياء المضعفتان غنة؛ لما فيهما من المد.

وفيه: أنهم قد صرَّحوا بأن في الواو أيضاً غنة، فلِمَ لَمْ تكُن كالميم؟

(وقد جاء) الإدغام لبعض حروف «ضوي مشفر»، كإدغام الضاد في الشين في قوله تعالىٰ: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ [النور٦٢]، والراء في اللام في قوله تعالىٰ: ﴿اغْفِرْ لِي﴾ [إبراهيم٤١]، والفاء في الباء في قوله تعالىٰ: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ [سبأ٩].

قال الرضي: نُقِل الإدغام في مثله، وحُذّاق أهل الأداء علىٰ أن المراد بالإدغام في مثله الإخفاء، وتعبيرهم عنه بلفظ الإدغام تجوز؛ لأن الإخفاء قريب من الإدغام، ولو كان ذلك إدغاماً لالتقىٰ ساكنان لا علىٰ حده في نحو: لبعض شأنهم.

(ولا) تدغم **(حروف الصفير في غيرها)** بل يدغم بعضها في بعض كما سيأتي **(لفوات الصفير منها)** لو أدغمت؛ فتذهب فضيلتها.

(ولا) تدغم الحروف **(المطبقة في غيرها من غير)** إبقاء لفضيلتها, بأن تدغم بلا **(إطباق علىٰ الأفصح)** تقول: احفظْ ذلك، بالإدغام مع الإطباق وتركه، وإبقاؤه أفصح كما يجيء.

(ولا) يدغم **(حرفُ حلقٍ في)** حرف **(أدخل منه)** لأن الإدغام فيها غير أصل لثقلها، فيكره التضعيف فيها، وإذا كان المدغم فيه أدخل ازدادت الكراهة؛ لأن القياس قلب الأول إلىٰ الثاني فيزداد الثقل, **(إلا)** أنهم قد أدغموا **(الحاء في)** حرفين أدخل منها, وهما: **(العين والهاء)** لما سيأتي, لكن بمخالفة القياس المذكور، أعني: **(بقلبهما حائين)** فراراً من الثقل.

---

(١) نحو: من واقد, ومن يقول. ركن.

(ومن ثمة) أي: ومن أجل أن إدغام حرف حلق في أدخل منه لا يجوز لأجل الثقل قلبوا الثاني لما اتفق ذلك، و**(قالوافيهما)** أي: في الحاء المدغمة في العين **(إذبحَّتُوداً)** في: اذبح عتوداً **(و)**في الحاء المدغمة في الهاء **(اذبحَّاذه)** في: اذبح هذه، فقُلبت العين في الأول والهاء في الثاني حائين؛ فراراً من الثقل.

وقد جاء أيضاً إدغامٌ حلقي في أدخل منه مع جريه على القياس, وهو الخاء في الغين [(١)] كما سيأتي, فلو استثناه أيضاً لكان صواباً.

ثم أخذ المصنف في التفصيل بعد الإجمال, فقال مبيناً لما يدغم منها في مقاربه على الترتيب من الحلقية إلى آخرها: **(فالهاء في الحاء)** نحو: اجْبَهْ حّاتماً[(٢)]، والبيان أحسن؛ لما عرفت من ثقل الإدغام في حروف الحلق، والإدغام عربي حسن؛ لقرب المخرجين, ولأنهما مهموسان رخوان.

ولا تدغم الهاء في العين -وإن كانت العين أقرب مخرجاً إلى الهاء من الحاء- لأن الهاء مهموسة رخوة كالحاء، والعين مجهورة بين الشديدة والرخوة.

(والعين) تدغم **(في الحاء)** نحو: ادفعْ حّاتماً، وذلك لقرب المخرج. قال سيبويه: الإدغام حسن، والبيان أحسن.

(والحاء) تدغم **(في الهاء والعين)** وإن كانتا أدخل منها؛ لشدة القرب بينها[(٣)]وبين كل منهما كما عرفت، ولما كانتا أدخل منها لم تدغم فيهما إلا بمخالفة القياس, وذلك بقلبهما إليها كما تقدم في: اذبَحَّتوداً، واذبحّاذه.

(وجاء) إدغام الحاء في العين بقلب الحاء عيناً على القياس فيما روي عن أبي عمرو أنه قرأ قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران١٨٥] بالإدغام بقلب الحاء عيناً.

---

(١) نحو: اسلخ غنمك.

(٢) يقال: جبهته، أي: صككت جبهته. جاربردي

(٣) أي: الحاء. وبين كل منهما، أي: من الهاء والعين، أما الهاء ففي الصفة، وأما العين ففي المخرج.

(والغين) تدغم **(في الخاء)** لأن الخاء أعلى منه, نحو: ادمَغْ خَّلَفاً. قال سيبويه: البيان أحسن, والإدغام حسن.

(والخاء) تدغم **(في الغين)** نحو: اسلخْ غنمك، والبيان أحسن، والإدغام حسن، لكن لا كحسن إدغام الغين في الخاء؛ لأن الخاء أعلى من الغين. وإنما جاز إدغام الخاء في الغين بقلب الأول إلى الثاني -مع أن الأول أعلى من الثاني- لأن مخرجهما أدنى مخارج الحلق إلى اللسان(١).

ولم يتعرض للهمزة لأنها لا تدغم في مقارب(٢), ولا للألف إذ لا تدغم أصلاً كما تقدم.

(والقاف) تدغم **(في الكاف)** نحو: اِلْحَقْ كّاملاً. قال سيبويه: البيان حسن, والإدغام أحسن؛ لقرب المخرجين وتقاربهما في الشدة.

(والكاف) تدغم **(في القاف)** نحو: انهك قطناً(٣), الإدغام حسن, والبيان أحسن؛ لأن القاف أدخل.

(والجيم) تدغم **(في الشين)** نحو: أخرجْ شيئاً، الإدغام والبيان حسنان؛ لأنهما من مخرج واحد.

(واللام المعرفة) ومثلها الموصولة **(تدغم وجوباً في مثلها)** أي: في لام أخرى، نحو: اللحم. ولا وجه لذكره هنا؛ لأن الكلام في إدغام أحد المتقاربين في الآخر, لا المثلين **(وفي: ثلاثة عشر حرفاً)** هي: النون، والراء، والزاي، والتاء، والثاء، والدال، والذال، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والسين،

---

(١) فأجري مجرى حروف الفم، ولذلك يقول بعض العرب: منخل , باخفاء النون في الخاء كما تخفى في حروف اللسان والفم. جاربردي. وقوله: «مجرى حروف الفم» وحروف الفم لا يعتبر فيها أَدْخَل وأَخْرَج، فلما أشبه هذا حروف الفم أجري عليهما حكم تلك، وهو عدم اعتبار الأدخل والأخرج. ابن جماعة.

(٢) مع أنها من حروف الحلق.

(٣) أنهكت الثوب: إذا لبسته حتى خلق.

والشين. وإنما أدغمت في هذه الحروف وجوباً لكثرة اللام المعرفة في الكلام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف؛ لأن جميع هذه الحروف من طرف اللسان كاللام إلا الضاد والشين, وهما يخالطان حروف طرف اللسان أيضاً، أما الضاد فلأنها استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام, وكذا الشين حتى اتصلت بمخرج الطاء.

(و)أما اللام الساكنة **(غير المعرِّفة)** فإدغامها **(لازم في)** الراء **(نحو: بل رّان)** وهل رأيت؛ لقرب مخرجيهما, **(وجائز في البواقي)** من الثلاثة عشر؛ لما تقدم، وإن لم يكن قربها من اللام قرب الراء منها، هذا كلامه.

وقال الرضي: «إذا كانت اللام الساكنة غير المعرفة نحو لام: هل، وبل، وقُلْ, فالإدغام مع الراء أحسن من الإظهار؛ وذلك لقرب مخرجيهما، ويليه في الحسن تركه؛ وذلك أن لا يدغم نحو: هل رأيت. قال سيبويه في ترك الإدغام: هو لغة أهل الحجاز, وهي عربية جائزة. ففي قول المصنف: «لازمٌ في نحو: بل رّان» نظرٌ؛ بلى لزم ذلك في لام هل وبل وقل خاصة مع الراء في القرآن, والقراءة أَثَرٌ يُتَّبع».

(والنون الساكنة) لها خمسة أحوال[1]: الأول والثاني: أنها **(تدغم وجوباً في حروف: يرملون)** لشدة قربها منها في المخرج أو في الصفة كما سيتضح، وإدغامها فيما عدا الميم والنون منها بغنة وبغير غنة, هذان حالان.

(و)لكن **(الأفصح إبقاء غنتها في الواو والياء)** لأن مقاربة النون إياهما بالصفة[2]؛ لأنها معهما من المجهورة ومما بين الشديدة والرخوة, فلذلك وجب الإدغام، ولكن لما لم يقارباها في المخرج لم يغتفر ذهاب فضيلتها -أي: الغنة- رأساً لمثل هذا القرب، فيبقى شيءٌ من الغنة[3].

(١) قال ركن الدين: أحدها: وجوب إدغامها في حروف يرملون مع بقاء الغنة. والثاني: وجوب إدغامها فيها مع ذهاب الغنة، إلى آخر ما ذكره الشيخ.
(٢) بالصفة خبر أنّ. لا بالمخرج. رضي
(٣) لكن دون التي مع النون والميم.

(و)الأفصح **(إذهابها)** أي: الغنة إذا أدغمت **(في اللام والراء)** لأن النون تقاربها في المخرج, وفي الصفة أيضاً؛ لأن الثلاثة مجهورة وبين الشديدة والرخوة, فاغتفر ذهاب الغنة مع كونها فضيلة للنون للقرب في المخرج وفي الصفة. وبعض(١) العرب يترك الغنة مع الواو والياء اكتفاءً بالتقارب في الصفة، وبعضهم يدغمها في اللام والراء مع الغنة ضناً بفضيلة النون.

والحال الثالث: أنها **(تقلب ميماً قبل الباء)** نحو: عنبر؛ لما تقدم في الإبدال.

(و)الحال الرابع: أنها **(تخفى مع غير حروف الحلق)** بأن تخرج من الخيشوم فقط؛ لأن هناك داعيين إلى إخفائها: أحدهما: سكونها؛ لأن الاعتماد على الحرف الساكن أقل من الاعتماد على المتحرك. والآخر: كون الحرف الذي يليها مما لا يحتاج لإخراجه إلى فضل اعتماد كحرف الحلق, فيجري الاعتمادان على نسق واحد، فأخفيت النون قبل غير حروف الحلق.

الحال الخامس: أنها تظهر وجوباً مع حروف الحلق كما يفهم من قوله: «مع غير حروف الحلق», نحو: مَنْ خلق؛ وذلك لأن النون لها مخرجان: أحدهما: في الفم كما تقدم، والآخر في الخيشوم؛ إذ لا بد فيها من الغنة، وإذا أردت إخراجها في حالة واحدة من المخرجين فلا بد فيها من اعتماد قوي وعلاج شديد؛ إذ الاعتمادان على المخرجين في حالة واحدة أقوى من الاعتماد على مخرج واحد, فلا تخفى؛ لأن حروف الحلق تحتاج إلى فضل اعتماد, فتجرى النون على أصلها من فضل الاعتماد ليجري الاعتمادان على نسق واحد, فظهر معنى قول المصنف: **(فيكون لها)** أي: للنون الساكنة **(خمسة أحوال)**.

(و)أما النون **(المتحركة)** فإنها **(تدغم جوازاً)** يعني في حروف: يرملون، بعد إسكانها، قال سيبويه: لم نسمعهم يسكنون النون المتحركة مع الحروف التي

(١) هذا مقابل لقوله: «والأفصح إبقاء غنتها مع الواو والياء».

تخفى النون الساكنة قبلها كالسين والقاف وسائر حروف الفم نحو: جَبُن سليمان, قال: وإن قيل ذلك لم يستنكر.

(والطاء) المهملة **(والدال والذال والظاء والتاء)** المثناة الفوقانية **(والثاء)** المثلثة، هذه الحروف الستة **(يدغم بعضها في بعض)**.

فإدغام الطاء: «فَرَط دارم» أو «ذابل» أو «ظالم» أو «تاجر» أو «ثامر».

وإدغام الدال: «حرد طّارد[١]» أو «ذابل» أو «ظالم» أو «ثامر».

والذال نحو: «نبذ طارد» أو «دارم» أو «ذابل» أو «ظالم» أو «تاجر» أو «ثامر».

والظاء: «وعظ طارد» أو «دارم» أو «ذابل» أو «تاجر» أو «ثامر».

والتاء: «سكت طارد» أو «دارم» أو «ذابل» أو «ظالم» أو «ثامر».

والثاء: «عبث طارد» أو «دارم» أو «ذابل» أو «ظالم» أو «تاجر».

(و)تدغم أيضاً **(في الصاد والزاي والسين)** فكل من الستة تدغم في ثمانية من مقاربه، فالطاء: «فرط صابر» أو «زاجر» أو «ساير».

والدال: «حرد صابر» أو «زاجر» أو «ساير».

والذال: «نبذ صابر» أو «زاجر» أو «ساير».

والظاء نحو: «وعظ صابر» أو «زاجر» أو «ساير».

و«سكت صابر» أو «زاجر» أو «ساير».

و«عبث صابر» أو «زاجر» أو «ساير».

ولا يدغم شيء من الثلاثة فيها[٢]؛ لكونها حروف الصفير كما عرفت[٣].

---

(١) حرد: قصد, وبابه ضرب, والحرد -بالتحريك-: الغضب. وقيل: هو مخفف، فبابه فهم. وقيل: وقد يحرك، فبابه طرب. مختار بتصرف

(٢) أي: في الستة.

(٣) لذهاب فضيلتها بالإدغام.

وقد عرفت أن الأفصح في المطبقة إذا أدغمت في غيرها بقاء الإطباق؛ لئلا تذهب فضيلة الحرف. وبعض العرب يذهب الإطباق أصلاً.

قال سيبويه: ومما أخلصت فيه الطاء تاءً سماعاً عن العرب: حُتُّهُم في: حُطْتُهم.

ومع بقاء الإطباق تردد المصنف في أنه هل هناك إدغام صريح أو إخفاء لحرف الإطباق مسمى بالإدغام فقال: **(والإطباق في نحو: فرَّطْتُّ إن كان معه إدغام فهو إتيان بطاءٍ أخرى)** يعني أن ذلك لا يكون إلا بأن تقلب حرف الإطباق -كالطاء مثلاً في: فرطْتُّ- تاءً وتدغمها في التاء إدغاماً صريحاً، ثم تأتي بطاء أخرى قبل الحرف المدغم **(و)**حينئذ هو **(جمع بين ساكنين)** هما الطاء المأتي بها والمدغم.

وإنما قال: «إنه إتيان بطاء أخرى» لأن الإطباق من دون حرف الإطباق متعذر. **(بخلاف غنة النون)** إذا أدغمت في الياء مثلاً إدغاماً صريحاً **(في)** نحو: **(من يّقول)**؛ لأن الغنة قد تكون لا مع حرف الغنة، وذلك بأن تُشرب الواو والياء المضعفتين غنة في الخشيوم، ولا تقدر على إشراب التاء المضعفة إطباقاً؛ إذ الإطباق لا يكون إلا مع حرف الإطباق، قال[1]: «والحق أن ليس مع الإطباق إدغام صريح، بل هو إخفاء شبيه بالإدغام، فسمي إدغاماً لشبهه به، كما سمي الإخفاء في: « لبعض شأنهم»، و«العفو وأمر» إدغاماً.

(والصاد والزاي والسين يدغم بعضها في بعض) فإن أدغمت الصاد في أختيها فالأولى إبقاء الإطباق كما مر، وأمثلتها: خَلَص سائر أو زاير، وبرزْ صّاعد أو ساير، وجلس صاعد أو زائر.

(والباء في الميم والفاء) نحو: اضرب مّالكاً أو فاجراً.

---

(١) أي: المصنف.

[أحكام تختص بتاء افتعل]

ولما فرغ من بيان إدغام المتقاربين ذكر أحكاماً تختص بتاء افتعل هي الموعود بها في قوله في أول باب الإدغام: «وإلا في نحو اقتتل ... وسيأتي»، والمشار إليها في قوله في مقدمات إدغام المتقاربين: «ولكثرة تغيرها» فقال:

(وقد تدغم تاء افتعل) يعني أنه لا يجب إدغام شيء من تاء افتعل؛ لأن المتحركين إذا لم يكونا في الأخير لم يجب الإدغام, لكنه يجوز إدغامها إما **(في مثلها)** وهو كثير, نحو: اقتتل **(فيقال: قتَّل)** بفتح القاف **(وقِتَّل)** بكسرها. ووجه الفتح أنها نقلت حركة أول المثلين إلى فاء الكلمة -كما هو الرسم[(١)] في يَرُدُّ- فتسقط همزة الوصل؛ للاستغناء عنها.

وإنما وجب حذف الهمزة هاهنا ولم يجب في باب الحمر لما عرفت في الفرق بينه وبين: سل[(٢)]. ووجه الكسر أنها حذفت حركة أول المثلين فالتقى ساكنان: فاء الفعل وتاء افتعل، فكسر الفاء؛ لأن الساكن إذا حُرِّك فالأولى الكسر, فإذا كسرتها سقطت الهمزة للاستغناء عنها.

ولم يجز حذف حركة أول المثلين في نحو: يَرُدّ[(٣)] لما تقدم من أنه يجب المحافظة على حركة العين في الفعل؛ إذ بها يتميز بعض أبوابه عن بعض.

وإما في مقاربها[(٤)]، وهو قليل, فلا يجوز إلا إذا كان العين دالاً كيهدِّي، أو صاداً كـ«يَخَصِّمون», والقياس لا يمنع من أن تدغم تاء افتعل فيما تدغم فيه التاء من التسعة[(٥)] الأحرف المذكورة.

(وعليهما) أي: وعلى النقل للحركة والحذف يقال في اسم الفاعل من اقتتل:

---

(١) أي: القاعدة.

(٢) من كونها في الحمر في كلمتين وفي سل في كلمة واحدة.

(٣) بل نقلت إلى الراء الساكن قبلها.

(٤) عطف على قوله: «إما في مثلها».

(٥) لم يتقدم للشيخ ابن الحاجب والشيخ لطف الله إلا الإدغام في الثمانية الأحرف، وأما التاسع -وهو الضاد المعجمة المستطيلة- فإنما ذكره نجم الدين بقوله: «اختصر».

(مُقَتِّلون) -بفتح القاف- على النقل **(ومُقِتِّلون)** -بكسرها- على الحذف، وفي المضارع على الأول: يُقَتِّل -بفتح القاف-، وعلى الثاني: يُقِتِّل -بكسرها, ولا يجوز كسر الميم[١] إتباعاً، ويجوز كسر حرف المضارعة للإتباع؛ لأن حرف المضارعة متعود للكسر لغير الإتباع نحو: أنا إِعلمُ وتِعلم، لكن الياء لا تكسر إلا لداعٍ آخر[٢] كما في: ييجل، وأما نحو: مِنْتِن فشاذ كما تقدم.

(وقد جاء مُرُدِّفين) بضم الراء **(إتباعاً)** لضمة الميم[٣] كما في: رُدُّ، ولم يُرُدُّ[٤]، وذلك بحذف حركة أول المتقاربين وتحريك ما قبله بحركة الإتباع؛ لإزالة الساكنين.

وإذا كان فاء افتعل مقارباً في المخرج لتائه، وذلك إذا كان الفاء أحد الحروف الثمانية التي تقدم أن التاء تدغم فيها لكونها من طرف اللسان -وهي: الثاء والسين والطاء والظاء والصاد والدال والذال والزاي- فحكمها معها يختلف **(و)** ذلك أنها **(تدغم الثاء فيها وجوباً على الوجهين)** أي: قلب الأول إلى الثاني على القياس، والثاني إلى الأول؛ لأن الثاني زائد دون الأول, **(نحو)** اثتأر، أي: أخذ بثأره, فتقول فيه: **(اتَّأَرَ)** بالتاء **(واثَّأر)** بالثاء، قال الرضي: قوله: « وجوباً» فيه نظر؛ لأن سيبويه ذكر أنه يقال: مثترد[٥]، ومثَّرد ونحوه.

(وتدغم فيها السين شاذاً) لأن إدغام السين في غير حروف الصفير شاذ **(على)** الوجه **(الشاذ)** وهو قلب الثاني إلى الأول **(نحو:)** استمع فيقال فيه: **(اسَّمع)**, وإنما قلب فيه الثاني إلى الأول **(لامتناع: اتَّمع)** لذهاب فضيلة الصفير،

(١) من اسم الفاعل.
(٢) وذلك إذا كان بعدها ياء كما في «ييجل»، أو للإتباع كما في «يقتل» بكسر الياء إتباعاً للقاف.
(٣) أصله مرتدفين، من ارتدفه، أي: استدبره، فلما أريد الإدغام قلبت التاء دالاً فصار مرددفين بدالين، ثم حذفت حركة الدال الأولى وأدغمت في الثانية، وكسرت الراء لالتقاء الساكنين، فصار مُرِدِّفين بضم الميم وكسر الراء والدال, ويجوز فتح الراء لما مر, وجاء ضمها لإتباع الميم. جاربردي.
(٤) بإتباع حركة الدال حركة الراء إن كان مجزوماً أو في حكمه.
(٥) مثترد بالبيان , ومثرد بقلب الثاني إلى الأول , وقوله: «ونحوه» أي: مترد.

والشذوذ الأول قد زالت كراهته بسبب الشذوذ الثاني؛ لأنك إذا قلبت الثاني سيناً فما أدغمت السين إلا في حرف الصفير.

(وتُقْلَب بعد حروف الإطباق طاء) مهملة؛ لما بينها وبين حروف الإطباق من التنافر في الصفة -لاستثقالها واستعلاء المطبقة- مع كثرة استعمالها, فتخفف بقلبها إلى حرف متوسط بينها وبين المطبقة, فتقلبها طاء؛ لأن الطاء تناسب التاءَ في المخرج والمطبقةَ في الإطباق **(و)** حينئذ **(تدغم)** فاء الكلمة **(فيها)** أي: في الطاء التي أبدلت من التاء **(وجوباً)** إن كان فاء الكلمة طاء؛ لاجتماع المثلين مع سكون الأول **(في)** نحو: **(اطّلب**[1]**أو)**تدغم الظاء المعجمة فيها، أي: في الطاء المبدلة من التاء **(جوازًا على الوجهين)** أي: قلب الأول إلى الثاني كما هو القياس، وقلب الثاني إلى الأول لزيادة الثاني وأصالة الأول، وذلك **(في)** نحو: **(اضطلم)** فتجيء فيه ثلاثة وجوه: الإدغام على الوجه الأول، فيقال: «اطَّلَم» بالطاء المهملة، وعلى الوجه الثاني، فيقال: «اظَّلَم» بالظاء المعجمة، وترك الإدغام رأساً، فيقال: «اضطلم».

(وجاءت الثلاثة) الأوجه **(في)** قول زهير:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفواً **(ويُظْلَم أحياناً فيظْطَلم**[2]**)**

(و)تدغم الصاد والضاد في الطاء المبدلة **(شاذاً)** أما الصاد فلكونها حرف صفير، وأما الضاد فلأنها من حروف: ضوي مشفر، وإنما يدغمان فيها **(على)** الوجه **(الشاذ)** وهو قلب الثاني إلى الأول؛ محافظة على فضيلتهما[3]. قال الرضي: والأولى أن نقول: إن تاء الافتعال قلبت صاداً أو ضاداً من أول الأمر، وأدغمت

(١) والاصل: اطتلب, فقلبت التاء طاء وأدغمت وجوباً لاجتماع المثلين. جاربردي.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى, والنائل: العطاء, وقوله: «عفواً» معناه: سهلاً من غير مطل ولا تسويف, وقوله: «يظلم أحياناً» معناه: أنه يسأل في حال عسرته ويكلف ما ليس في وسعه, فيظطلم، أي: يتحمل ذلك ويتكلفه. والاستشهاد بالبيت في قوله: «فيظطلم» فقد روي بثلاثة أوجه: فيظطلم, فيظَّلم, فيطَّلم.

(٣) وهي في الصاد الصفير, وفي الضاد الاستطالة.

الصاد والضاد في الصاد والضاد؛ إذ لا دليل على قلبه طاء أولاً ثم قلب الطاء صاداً أو ضاداً. وذلك **(في اصطبر واضطرب)** فيقال: اصَّبَرَ واضَّرب، وإنما أدغم على الوجه الثاني **(لامتناع)** الجري على الوجه الأول الذي هو القياس، فلا يقال: **(اطَّبَرَ واطَّرَب)** لئلا يذهب الصفير والاستطالة.

(وتقلب) أي: التاء **(مع الدال والذال والزاي دالاً)** لأن هذه الحروف مجهورة والتاء مهموسة، فبينهما تنافر في الصفة, فقلبت دالاً لأنه أقرب حروف اللسان إلى التاء، وبعد قلبها دالاً **(تدغم)** فاء افتعل فيها **(وجوباً في ادَّان)** لاجتماع المثلين مع سكون الأول، **(و)**إدغاماً **(قوياً)** مع الذال المعجمة **(في ادَّكر)** أصله اذتكر، ثم اذدكر، ثم ادّكر بالدال المهملة.

وجاء **(اذّكر)** بقلب الثاني إلى الأول؛ لما عرفت[١], **(و)**جاء أيضاً **(اذْدكر)** بترك الإدغام, **(و)**تدغم أيضاً إدغاماً **(ضعيفاً)** مع الزاي **(في)** نحو **(ازَّان)** أصله: ازتان -من الزينة- ثم: ازدان، ثم ازَّان. ووجه الضعف كونه شاذاً[٢] على الشاذ كما عرفت[٣]. وإنما ارتكب فيه الوجه الضعيف عند إرادة إدغامه **(لامتناع)** الجري على القياس, فلا يقال: **(ادَّان)** لذهاب الصفير.

اعلم أنه لما كان الإدغام بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس كان الأغلب مع الصاد والضاد والظاء المعجمة قلب تاء الافتعال طاءً بلا إدغام؛ لأن قلب الأول إلى الثاني فيها ممتنع. فاضطلم واضطرب واصطبر أولى من غيرها، وكذا ازدان -بالدال- أولى من «ازّان» بالزاي, و«ادّكر» بالدال المهملة أولى من «اذّكر» بالذال المعجمة, وكذا «اتَّغَر» بالتاء المثناه أولى من «اثَّغر» بالثاء المثلثة, وإبقاء التاء بحالها في استمع أولى من اسَّمَع.

---

(١) أي: لزيادة الثاني وأصالة الأول.

(٢) الشذوذ الأول إدغام حرف الصفير في غيره , والشذوذ الثاني قلب الثاني إلى الأول.

(٣) قريباً في قوله: وتدغم الصاد والضاد في الطاء المبدلة شاذاً على الشاذ.

(ونحو: خبطُّ) بإبدال تاء الضمير طاءً بعد المطبقة, أي: الطاء كما مثَّل **(و)**الصاد **(نحو: حُصْطُ)** عنه، والظاء نحو: حَفِظْطُ، والضاد نحو: خُضْطُ, **(وفُزْدُ وعُدُّ)** بإبدالها دالاً بعد الزاي والدال؛ تشبيهاً لها بتاء افتعل **(في خَبَطت وحصت**[١] **وفزت وعدت شاذ)** لأن تاء الضمير كلمة أخرى. ووجهه مع الشذوذ شدة اتصال تاء الضمير بالفعل كاتصال تاء الافتعال بها قبلها.

(وقد تدغم تاء)المضارعة في تاء تفَعَّل وتفاعل إذا اتفقت حركتهما ,وذلك في **(نحو: تتنزَّل وتتنابزون)** لاجتماع المثلين مع اتفاق حركتيهما ,وإنما تدغم بشرطين: أراد الأول بقوله: **(وصلاً)** أي: موصولة بكلمة أخرى نحو: قال تّنزَّل، وقال تّنابزون. والثاني بقوله: **(وليس قبلها ساكن صحيح)** بأن لا يكون ساكناً أصلاً كما مثلنا, أو يكون ساكناً لكن غير صحيح نحو: قالوا تنزَّلُ، وقالا تَّنابزون, وقولي تَّنزَّل. فإن لم تكن موصولة بكلمة قبلها لم تدغم؛ إذ لو أدغمت لاجتلبت لها همزة الوصل[٢]، وحروف المضارعة لا بد لها من التصدر؛ لقوة دلالتها[٣]. وكذا إن كان قبلها ساكن صحيح نحو: هل تتنابزون؛ إذ يحتاج إذن إلى تحريك ذلك الساكن، ولا تفي الخفة الحاصلة من الإدغام بالثقل الحاصل من تحريك ذلك الساكن, بخلاف غير الصحيح فإنه يحذف.

وكان عليه أن يقول: «وليس قبلها ساكن غير مد»؛ لأن حرف العلة إذا لم يكن[٤] مداً لا يحذف لالتقاء الساكنين, بل يحرك نحو: لو تتنابزون.

---

(١) خبطت الرجل إذا أنعمت عليه من غير معرفة بينك وبينه. صحاح, وحصت من الحوص وهو الخياطة , وفزت من الفوز وعدت من العود.

(٢) وهمزة الوصل لا تدخل على الفعل المضارع، لأنه في معنى اسم الفاعل، فكما لا تدخل في اسم الفاعل لا تدخل الفعل المضارع. جاربردي

(٣) يعني على الضمائر.

(٤) قال ابن جماعة على قول الجاربردي: أو ساكن غير صحيح، أي: بأن كان حرف مد كما مثل, لا حرف لين؛ لامتناع نحو: لو تنزل بالإدغام؛ لأن الواو حينئذ لا يجوز حذفها؛ لعدم ما يدل عليها, ولا إبقاؤها؛ لالتقاء الساكنين على غير حده؛ لأنهما ليسا في كلمة واحدة.

وقلنا: «إذا اتفقت حركتهما» لأنها إذا اختلفت كما في المبني للمفعول نحو: «تُتَحمّل» لم يجز الإدغام؛ لاختلاف الحركتين, فلا يستثقلان كما تُستثقل الحركتان المتفقتان.

(و)قد تُدغَم **(تاء تفَعّل وتفاعل)** الماضيين **(فيما تدغم فيه التاء)** من الحروف التسعة **(فتجب همزة الوصل ابتداءً)** لعدم إمكان الابتداء بالساكن كما عرفت, فالطاء نحو: **(اطَّيَّروا و)**الزاي نحو: **(ازينوا و)**الثاء نحو: **(اثَّاقلوا)**, والدال نحو: ادَّارأوا، والتاء نحو: اتَّرس، والظاء نحو: اظَّلموا، والذال نحو: اذّاكروا، والصاد نحو: اصابرتم، والسين نحو: اسَّمَّع، وهذا الإدغام مطرد في الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسمي الفاعل والمفعول.

واعلم أنها لا تدغم التاء في نحو[١]: استطاع واستدان؛ لأن الإدغام يقتضي تحريك السين التي لا تتحرك ولا حظّ لها في الحركة.

وأيضاً فإن الثاني في حكم السكون لأن حركته عارضة منقولة إليه مما بعده[٢]، وقد قرأ حمزة قوله تعالى: {فما اسْطَّاعوا أن يظهروه} بالإدغام[٣]، وخطأه النحاة, فأشار المصنف إلى مخالفته للقياس بقوله: **(ونحو: اسْطَّاع مدغماً مع بقاء صوت[٤] السين نادرٌ)** قال أبو علي: لما لم يمكن إلقاء حركة التاء على السين التي لا تتحرك أبداً جُمع بين ساكنين. ولم تظهر لي فائدة يعتد بها لقوله: «مع بقاء صوت السين».

---

(١) يريد أنه إذا وقع في باب الاستفعال بعد التاء أحد هذه الحروف فلا تدغم التاء فيها، سواء كانت تلك الحروف ساكنة نحو: استدرك واستطعم؛ لفقد شرط الإدغام [وهو تحرك الثاني] أو كانت تلك الحروف متحركة؛ لأن فاءها وإن تحركت لكنها في نية السكون. جاربردي

(٢) لأن أصل استطاع: استَطْوَع.تمت

(٣) من دون تحريك السين.

(٤) قوله: « مع بقاء صوت السين» أي: ساكنة. ابن جماعة

[الحذف]

ولما فرغ من الإدغام شرع في الحذف, واعلم أنه قد يفر من اجتماع المثلين[١] أو المتقاربين[٢] لتعذر الإدغام أو استثقاله إلى حذف أحدهما، وأن صاحب المفصَّل جعل البحث عن ذلك ذيلاً لصنف[٣] الإدغام، وذكر أكثر ما ذكره المصنف هنا، وكأن المصنف لما رأى كثرة الحذف لأحد المثلين أو المتقاربين ولغيره مع كون البحث عنه بحثاً عن أحوال البناء استحسن جعله باباً مستقلاً من أبواب التصريف, فعدَّه في أحوال الأبنية كغيره من أبواب التصريف, ثم ذكره هنا تفصيلاً كذلك[٤].

ولماَّ كان أكثره قد تقدم ذكره على سبيل التبعية: بعضه في أثناء أبواب التصريف -كما ذكر منه في التصغير والنسبة وغيرهما- وبعضه في أثناء أبواب النحو -كالترخيم وغيره[٥]- وبعضه لم يتقدم له ذكر، وهو بعض ما فُرَّ إليه من اجتماع المثلين أوالمتقاربين- اكْتَفَى[٦] بالإشارة إلى ما تقدم بقوله: «قد تقدم» أي: جنس كل منهما[٧]، ولا يلزم منه تقدم جميع أفرادهما، وصرح هنا بما لم يتقدم له ذكر من ذلك.

ثم أعاد الإشارة إلى ما تقدم منه، أعني ما فُرَّ فيه مما ذُكِر [٨]إلى الحذف- بقوله: «ونحو: تبشروني ..إلخ» تذكيراً لما تقدم منه بخصوصه، ودفعاً لتوهم أنه قصد أنه لم يجيء منه إلا ما ذكر هنا فقال: **(الحذف الإعلالي)** يعني: ما حُذِفَ

---

(١) نحو: أحست.

(٢) نحو: بالحارث في بني الحارث لتقارب النون واللام.

(٣) في نسخة: «لبحث».

(٤) أي: كغيره من أبواب التصريف.

(٥) كحذف النون للإضافة والتقاء الساكنين والوقف.

(٦) جواب «لمَّا».

(٧) الاعلالي والترخيمي.

(٨) أي: اجتماع المثلين أو المتقاربين لتعذر الادغام أو استثقاله.

لعلةٍ مطردةٍ كقاضٍ **(والترخيمي)** يعني به ما حُذِف من حروف العلة لغير علة كما في: يدٍ ودَمٍ **(وقد تقدم)** كل منهما, أما الإعلالي ففي ضمن القواعد المذكورة في باب الإعلال وغيره، وأما الترخيمي فبالإشارة إليه بقوله: «ونحو: يدٍ ودمٍ» إلى قوله: «ليس بقياس».

(وجاء) من الحذف **(غيره)** أي: غير ما تقدم من الإعلالي والترخيمي **(في)** ما اجتمع في أوله مثلان هما تاءان زائدتان في الفعل المضارع متفقة حركتهما كما تقدم, نحو: **(تَفَعَّلُ)** في تتفعَّل، كتُنُزِّلُ في تَتَنَزَّلُ, **(وتفاعَلُ)** نحو: تباعد في تتباعد؛ لأنه لما اجتمع فيه تاءان جاز لك تخفيفهما: إما بالإدغام كما تقدم، وإما بالحذف, وهو أكثر.

وإذا حذفت فمذهب سيبويه أن المحذوفة هي الثانية؛ لأن الثقل منها جاء، ولأن تاء المضارعة زيدت على تاء الفعل لتكون علامة, والطارئ يزيل الثابت إذا كره اجتماعهما.

وقال الكوفيون: المحذوفة هي الأولى. وجوَّز بعضهم الأمرين.

وإذا حُذِفَت لم تدغم التاء الباقية فيما بعدها إن ماثلها نحو: تتاركُ[1], أو قاربها نحو: تذكّرون؛ لئلا يجمع في أول الكلمة بين الحذف والإدغام مع أن قياسهما أن يكونا في الآخر.

(وفي) ما اجتمع فيه مثلان في الآخر من الفعل المتصل به الضمير المرفوع المتحرك **(نحو:)** مسست، فإنه يجوز فيه حذف الأول في لغة سُلَيم، وربما استعمله غيرهم شاذاً لا مطرداً، فيقال: **(مَسْتُ، و)**مثله **(أحسْتُ)** في: أحسست, **(وظَلْتُ)** في: ظلِلْت؛ وذلك لكراهتهم اجتماع المثلين, فحذفوا أول المثلين لما تعذر الإدغام, فإن كان ما قبل الأول ساكناً أوجبوا[2] نقل حركة الأول إليه نحو: أَحَسْتُ، وإن

---

(١) أصله قبل الحذف: تتتارك، بثلاث تاءات.

(٢) إذ لو حذفوا في «أحسست» السين الأولى مع حركتها لاجتمع ساكنان فيؤدي إلى تغيير ثان. جاربردي

كان ما قبل الأول[١] متحركاً جاز حذف حركة الأول ونقلها إلى ما قبلها إن كانت كسرة أو ضمة فيقال: ظَلْت ومَسْت -بفتح الفاء وكسرها[٢]-، وكذا قالوا في لبُبْتُ: لَبْتُ و لُبْت -بفتح الفاء وضمها- وذلك لبيان بنية الفعل.

(و) جاء الحذف في المتقاربين في استطاع، فيقال: **(اسطاع يسطيع)** بكسر الهمزة في الماضي, وفتح حرف المضارعة[٣]. والأشهر ترك الحذف على الأصل. وإنما جاز الحذف لأنه لَّما تعذر فيه الإدغام كما تقدم، وقصد فيه التخفيف لكثرة استعماله بخلاف نحو: استدان[٤]- حُذِفَ[٥] الأول كما في ظللت ومسست، والحذف هنا أولى؛ لأن الأول[٦] -وهو التاء- زائدة.

وأما «أَسطاع» بفتح الهمزة في الماضي, و«يُسطيع» بضم حرف المضارعة فهو من باب الإفعال كما مرّ في باب ذي الزيادة[٧].

(وجاء[٨]) في كلامهم **(اِستاع)** بكسر همزة الوصل **(يَستيع)** بفتح حرف المضارعة، قال سيبويه: إن شئت قلت: حُذِف التاء لأنه في مقام الحرف المدغم, ثم جُعِل مكان الطاء تاءً؛ ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها، كما قالوا: «ازْدان[٩]» ليكون ما بعد الزاي مجهوراً مثله، وإن شئت قلت: حُذِف الطاء[١٠]؛ لأن التكرير منها نشأ.

---

(١) من المثلين.
(٢) ووجه ذلك أنك إن حذفت من غير نقل الحركة فتحت, وإن نقلت الحركة ثم حذفت كسرت. جاربردي.
(٣) في المضارع.
(٤) فلم يكثر استعماله.
(٥) جواب لَّما.
(٦) من المتقاربين.
(٧) وأصله: أطوع إطواعاً.
(٨) في استطاع يستطيع.
(٩) في: ازتان بالتاء.
(١٠) وأبقيت التاء بحالها.

(و)جاء الحذف في المتقاربين والمتماثلين في كلمتين إذا كان الثاني لام التعريف **(قالوا: بلْعَنْبر، وبَلْحارث)** في: بني العنبر وبني الحارث، قال سيبويه: مثل هذا الحذف في كل قبيلة تظهر فيها اللام المعرِّفة، بخلاف بني النجار. **(و)**قالوا: **(علْمَاء، ومِلْمَاء)**، فحذفوا النون **(في بني**[1] **العنبر، و)**اللام في **(على الماء، و)**النون في **(من الماء)**.

وقد حذفت التاء من ثلاث كلمات: يتسع ويتقي ويتخذ؛ لكثرة الاستعمال, وهو مع هذا شاذ؛ فلذلك قال المصنف:

(وأما نحو: يتسع ويتقي فشاذ) وتقول في اسم الفاعل: مُتَقٍ[2]، وكذا قياس متخذ ومتسع.

(وعليه) أي: على حذف التاء **(جاء)** قول الشاعر:

زيادتنا نعمان لا تنسينها **(تَقِ الله فينا والكتابَ الذي تتلو**[3]**)**

(بخلاف) قولهم: **(تَخِذ)** الشيء **(يَتخذ)** بمعنى أخذ يأخذ **(فإنه أصل)** كجهل يجهل، وليس محذوفاً من اتَّخَذ كما قال الزجاج، ولو كان كما قال لما قيل: تَخِذ -بكسر الخاء- في الماضي، ولا يَتْخَذ -بفتحها- في المضارع.

(واستخذ) مأخوذ من **(استتخذ)**بحذف التاء, **(وقيل: أبدل السين)** فيه **(من تاء اتخذ وهو)** أي: الإبدال **(أشذ)** من الحذف، قال سيبويه: عن بعض العرب: استخذ فلان أرضاً, بمعنى: اتخذ, قال: ويجوز أن يكون أصله استتخذ من تَخِذ يتْخِذ تَخْذاً، فحذفت التاء الثانية, كما قيل في استاع: إنه حذف الطاء؛

(١) وأما الياء فحذفت للساكنين.

(٢) بالتخفيف.

(٣) البيت من قصيدة لعبدالله بن همام السلولي خاطب بها النعمان بن بشير الأنصاري وكان أميراً على الكوفة في مدة معاوية. وقوله: «زيادتنا» منصوب على شريطة التفسير إن قيل: إن الفعل المؤكد بالنون يعمل فيما قبله فيفسر عاملاً فيه. ونعمان: منادى. والاستشهاد به على أن «تق» أمر من «يتقي» بفتح المخففة، وماضيه تقي, وأصلهما: اتقى يتقي بالتشديد. من شرح شواهد الشافية

وذلك لأن التكرير حصل من الثاني، ويجوز أن تكون السين بدلاً من تاء اتخذ الأولى لكونهما مهموستين.

وإنما كان هذا الوجه أشذ من الأول لأن العادة أن يفر من المتقاربين إلى الإدغام, والأمر هنا بالعكس(١)، ولا نظير له.

والتعويل عند المصنف على الوجه الأول؛ لقوته بالنظر إلى الثاني, ولهذا ذكر الثاني بقيل، ولم يعُدّ السين من حروف الإبدال كما عرفت(٢).

(و)حذف غير ما ذكر في هذا الباب من المثلين أو المتقاربين كالنون في **(نحو: تبشروني)** أصله: تبشرونني, وتبشراني أصله: تبشرانني, وتُبَشِّرِيني أصله: تبشرينني, **(وإني)** أصله: إنني **(قد تقدم)**, فالنون في النحو في بحث نون الوقاية, وكذا غيرها من جميع ما تقدم في النحو، أو في التصريف مما لم يكن إعلالياً ولا ترخيمياً، كل في موضعه، فتشمل الإشارة به جميع ما تقدم ذكره [مما لم يكن إعلالياً ولا ترخيمياً ولا مذكوراً في هذا الباب مما حُذِف فيه أحد المثلين أو المتقاربين] فلا حاجة إلى استيفاء الكلام هنا فيه.

وهاهنا انتهى الكلام في أبواب التصريف.

---

(١) ولابن جماعة علة في ذلك.

(٢) وإنما عدها الزمخشري كما تقدم.

[مسائل لتدريب المتعلم فيما تعلمه]

واعلم أنها قد جرت عادة التصريفيين أن يضعوا أمثلة في بناء كلمة ثلاثية فصاعداً على بناء كلمة كذلك, مساوية[1] لها في الأصول أو أكثر منها. فقلنا: «ثلاثية فصاعداً على بناء كلمة كذلك» أي: ثلاثية فصاعداً؛ لأن ما دون الثلاثة لا يبنى منه[2]، ولا يبنى مثله.

وقلنا: «مساوية لها في الأصول أو أكثر منها» لأنها إذا كانت المحذو عليها أقل من المبنية لم يجز البناء؛ لأن ذلك يكون هدماً لا بناءً, فلا يجوز أن يُبنى من الرباعي ثلاثيٌّ, ولا من الخماسي ثلاثي ولا رباعي.

حكي عن الفارسي أنه حضر يوماً عند أبي بكر بن الخياط, فأكثر أصحاب أبي بكر عليه المسائل وهو يجيبهم ويورد الدلائل، فلما أنفدوا أقبل على أكبرهم سناً وأوسعهم عند نفسه علماً فقال: كيف تبني من سفرجل مثل: عنكبوت؟ فقال مسرعاً مجيباً لأبي علي: سفرَرُوت، فلما سمعها قام من فوره, وصفّق بيديه وهو يقول: سفرروت؛ فالتفت أبو بكر إلى أصحابه وقال لهم: لا أحسن الله جزاءكم، ولا أكثر في الناس من أمثالكم؛ خجلاً من أبي علي واستحياءً منه.

وإنما أنكر عليه أبو علي لأن عنكبوتا رباعي، والواو والتاء زائدتان؛ فلا يبنى من سفرجل الذي هو خماسي مثله.

نعم، لو كان في الكلمة زوائد لجاز أن يُبنى منها على مثال أقل حروفاً منها, بأن لا يكون فيه تلك الزوائد, لكن البناء يقع من الحروف الأصول، والزوائد تقع ملغاة, مثل أن تبني من مستغفر مثل جِذْعٍ فإنك تقول: غِفْرٌ، وتحذف الزوائد، ومن ثَمّة قلنا: «في الأصول».

---

(١) أي: المبني عليها, وقوله: «لها» أي: للمبنية.

(٢) لأنه لا يتصرف.

فذكر المصنف أمثلة من ذلك، ونبه على الغرض من ذلك البناء فقال: **(وهذه مسائل للتمرين)** أي: لتدريب المتعلم فيما تعلمه من بعض أبواب التصريف، وتذكيره إياها كما سيتضح, وقدم مقدمة فقال: **(معنى قولهم: كيف تبني من كذا)** أي: من الكلمة الفلانية كضرب **(مثل كذا)** أي: مثل الكلمة الفلانية **(أي: إذا ركّبت منها)** الضمير راجع إلى كذا في قوله: «من كذا»؛ لأنه بمعنى الكلمة كما ذكرنا, **(مثل زنتها)** الضمير راجع إلى كذا في قوله: «مثل كذا» لأنه بمعنى الكلمة أيضاً.

وكيفية التركيب: أن تعمد إلى الحروف الأصول من الكلمة المبني منها وتجعلها في مقابل الأصول من المحذو عليها -ولا تلتفت إلى زوائد المبني منها, كما قلنا في مستغفر إذا بني منه مثل: جذع- وتحركها بمثل حركة حروف الأصل، وكذا تسكن ما سكن مثله في الأصل المحذو عليه, وإن كان في المحذو عليه زائد زدت مثله في الفرع في مثل موضعه من الأصل، فلو بنيت من جِذْعٍ مثل مستخرج قلت: مُسْتَجذِع, **(وعملت)** بعد التركيب في الفرع **(ما يقتضيه القياس التصريفي)** فيه من القلب والحذف والإدغام إن كان في الفرع أسباب هذه الأحكام **(كيف تنطق به؟)** خبر قوله: معنى قولهم، وقوله: «أي: إذا ركبت ..» إلخ اعتراض[١]، والمراد أن معنى قولهم: «كيف تبني من كذا مثل كذا»: كيف تنطق به؟ أي: إذا ركبت منها مثل زنتها وعملت ما يقتضيه القياس، ولو قال كذلك[٢] لكان أظهر[٣].

والضمير في قوله: «كيف تنطق به» عائد إلى مثل[٤]، أي: كيف تنطق بهذا المبني بعد العمل المذكور فيه؟

---

(١) بين المبتدأ وخبره.

(٢) أي: لو قدم الخبر على الاعتراض.

(٣) وإنما كان أظهر لكثرة الفصل بين المبتدأ والخبر.

(٤) أي: مثل الأول في المتن.

والجمهور على أنه يشترط في الأصل أن تبنيه العرب, لا في الفرع، خلافاً للأخفش في الأول[١], فأجاز بناء مثل: جالينوس من ضرب، وللجرمي في الثاني[٢] فمنع بناء مثل: جعفر من ضرب.

(وقياس قول أبي علي) أن لا يكتفى في البناء بأن يعمل في الفرع ما يقتضيه قياسه[٣] فقط, بل **(أن تزيد)** على ما ذكرنا وتقول: **(وحذفت)** في الفرع **(ما حذف في الأصل)** وهي الصيغة الممثل بها **(قياساً)** وإن لم يوجد مقتضيه في الفرع.

(وقياس) قوم **(آخرين)** ألا يكتفى أيضاً بذلك, بل تزيد على قول أبي علي: «قياساً» قولك: **(أو غير قياس)** وحاصله: أنهم يحذفون في الفرع ما حذف في الأصل مطلقاً[٤].

والحق هو الأول؛ إذ لا تعل الكلمة لعلةٍ ثابتة في غيرها إلا إذا كان الغير أصلها كما في: أقام وقيام[٥].

واعلم أن أبا علي يزيد أيضاً في الفرع ما زيد في الأصل قياساً، والآخرين يزيدونه مطلقاً، كذا ذكر الرضي؛ فعلى هذا قياس قول أبي علي أن تزيد: «وحذفت أو زدت ما حُذِف أو زيد ..» إلخ.

إذا عرفت اختلافهم **(فمثل مُحَوِيّ)** -في النسبة إلى مُحَيٍّ- إذا بني **(من ضرب)** يقال فيه: **(مُضَرِّبِي[٦])** إذ لا مقتضى فيه لحذف الراء والباء.

---

(١) أي: في الأصل، فأجاز صوغ وزن لم يثبت في كلامهم للامتحان والتدريب.
(٢) أي: في الفرع، فمنع بناء مثل جُعفر ..الخ، قال الجاربردي: بكسر الفاء وضمها. لأن جعفرًا بكسر الفاء أو ضمها لم يثبت في كلامهم.
(٣) كما هو قول الجمهور.
(٤) قياسا أو غير قياس.
(٥) فإن أصل أقام أقوم، قلبت الواو في فعله -وهو قام- ألفا، وأصل قيام: قوام، فقلبت الواو في مصدره ياء، فأعل قيام لإعلال فعله وإن اختلف الإعلالان.
(٦) على قول الجمهور. وذلك لأن قولك محوي اسم فاعل من حيَّ يحيي، وكان قبل لحوق ياء النسبة على =

(وقال أبو علي) والآخرون أيضاً: بل يحذف فيه ما حذف من مقابله في الأصل -أعني: الراء والباء- فيقال: **(مُضَريّ)** لأن حذف اليائين قياس في محوي كما مر؛ فظهرت ثمرة الخلاف بين أبي علي والجمهور، وكذا بين الآخرين والجمهور في هذا المثال, لكن في الحذف فقط.

ولو بنيت مثل: «عدة» من ضرب لظهرت ثمرة الخلاف في الحذف والزيادة؛ إذ تقول عند الأولين: ضَرْبٌ كَوَعْدٍ، وعند أبي علي والآخرين: «رِبَةٌ» بحذف فاء الكلمة وزيادة تاء التأنيث.

(ومثل اسمٍ وغَدٍ) إذا بني **(من دعا)** أتي بأصول الفرع في مقابلة أصول الأصل، فقيل: **(دُعْوٌ)** كسِمْو **(ودَعْو)** كغَدْوٍ، لا ادعٌ -بحذف اللام وزيادة الهمزة في الأول- ولا دَعٌ -بحذف الواو في الثاني- اتفاقاً بين الجمهور وأبي علي؛ إذ لا مقتضى لذلك لا في الفرع ولا في الأصل قياساً **(خلافاً للآخرين)** الذين يحذفون ويزيدون في الفرع ما حذف وزيد في الأصل قياساً أو غير قياس، فيقولون: ادْعٌ ودَعٌ؛ لأن القصد عندهم تمثيل الفرع بالأصل؛ فظهرت ثمرة الخلاف بين الآخرين وغيرهم في هذين المثالين في الحذف والزيادة.

(ومثل صحائف) إذا بني **(من دعا: دعايا، باتفاق؛ إذ لا حذف في الأصل)** وأصله: دعايو، ثم دعائي، ثم دعايا، كما تقدم في الإعلال؛ فلما لم يكن في صحائف الذي هو الأصل لا حذف ولا زيادة لم يختلف في دعايا, بل أعل علةً اقتضاها هو.

خمسة أحرف قبل آخره ياء مشددة، وأنت إذا نسبت إليه حذفت الياء الأخيرة، كما إذا نسبت إلى المشتري، فتقول: محيّيّ، فتجتمع كسرة وأربع ياءات، فتحذف إحدى الياءين وتقلب الأخرى واوا، فتقول: محوي، فإذا بنيت مثله من ضرب قلت على القول الأول: مضربي؛ لأنه ليس في الفرع قياس يقتضي التغيير، وأما على قول أبي علي فتقول: مضري؛ لأنه يحذف ما حذف في الأصل قياسا، وقد حذفت لام الكلمة وإحدى العينين فوجب أن تحذف أيضا من الفرع ويقال: مضري, وكذا على قول الآخرين؛ لأنهم يحذفون ما حذف في الأصل قياساً أو غير قياس. جاربردي

وأما إذا كانت في الأصل علة قلب ليست في الفرع فلا خلاف أنه لا يقلب في الفرع، فيقال على وزن أوايل من القتل: أقاتل، وكذا الإدغام تقول في مثل: مدّ من كرُم: كَرْم.

(و)إذا بني **(مثل عنسل من عمل)** قيل: **(عنمِل، و)**مثل عَنْسل **(من باع وقال: بنيع وقنول بإظهار النون فيهن)** ولا تدغم النون في الميم والياء والواو **(للإلباس)** لو قيل: «عمّل» و«بيّع» و«قوّل» بفعّل, وهو وإن كان مختصاً بالفعل[1] لكنه يظن أن نحو: «قَوَّل» علم[2] منكّر؛ فلذا يدخله الكسر والتنوين.

(و)إذا بني **(مثل قِنْفَخْر)** بكسر القاف **(من عَمِل)** قيل: **(عِنْمَلّ، ومن باع وقال: بنيعٌّ وقنولٌّ بالإظهار)**للنون **(للإلباس بعِلَّكْد فيهن)** أي: بوزن عِلَّكْد, وهو فِعَّلٌّ -بكسر الفاء وتشديد العين واللام- لإدغام اللام الأولى في الثانية لسكونها.

(ولا يبنى مثل جَحَنْفَل) بفتح الجيم والحاء المهملة, ثم نون ساكنة, بعدها فاء مفتوحة **(من)** لفظٍ لامُه راءٌ أو لامٌ **(نحو: كسرت أو جعلت؛ لرفضهم مثله)** أي: لرفضهم البناء الحاصل من كَسَر وجَعَل على مثال جحنفل, وهو كَسَنْرر وجَعَنْلل **(لما يلزم من ثِقَلٍ)** إن لم تدغم النون الساكنة في الراء واللام لتقارب المخرجين, وأما الواو والياء والميم فليس قربها من النون الساكنة كقرب الراء واللام منها؛ فلذا جاء: صنوان وبنيان وزَنْمَاء، ولم يجيء: قِنْرٌ وقِنْلٌ[3]. **(أو لَبْسٍ)** إن أدغمت فيهما؛إذ يلتبس بفِعَلَّل نحو: شَفَلَّح[4] -

---

(١) جواب عما يقال: لا لبس؛ إذ لو كان فعلا لما نون، وأجاب الشيخ بقوله: وهو وإن كان..الخ.

(٢) فان فعل منقول من الفعل إلى الاسم ثم بعدما صار علما نكرته فإنه يلتبس بهذا المنكر. وعبارة ابن جماعة: قال الشيخ نظام الدين: وفعل وإن كان مختصا بالأفعال لكنه قد يظن أن لفظ قنول مثلا لو أدغم فعل سمي به ثم نكر.

(٣) أي: من دون إدغام النون الساكنة في الراء واللام.

(٤) قال أبو زيد: الشفلح: الواسع المنخرين, العظيم الشفتين. ومن النساء الضخمة الأسكتين، الواسعة الفرج. صحاح

وهو ثمر الكبر[١]- فلا يعلم أنه فعنلل.

(و)إذا بني **(مثل أُبْلُمٍ)** -بضم الهمزة, وسكون الباء, وضم اللام -وهو خُوص[٢] المقل **(من وأيت)** بمعنى: وعدت قيل: **(أُوْءٍ)** بهمزة مضمومة بعدها واو ساكنة بعدها همزة مكسورة منونة في الرفع والجر، أصله: أُوأُي -بضم الهمزتين- فأعل إعلال تجارٍ مصدر تجارينا, أي: قلبت ضمة ما قبل الياء كسرة فأعل إعلال قاض. **(ومن أويت)** إلى المنزل **(«أُوّ» مدغماً)** أي: بضم الهمزة, بعدها واو مشددة, أصله: أُأْوُيْ -بهمزة مضمومة, ثم همزة ساكنة, ثم واو مضمومة, بعدها ياء- فقلبت الهمزة الثانية واواً وجوبًا كما في أوتمن، فوجب إدغام الواو في الواو **(لوجوب الواو)** هنا؛ إذ انقلابها عن الهمزة لازمٌ؛ فحكمها حكم الواو الأصلية, **(بخلاف)** انقلابها عنها في **(تُوْوِي)** فإنه غير لازمٍ؛ فحكمها حكم الهمزة كما تقدم- ثم قلبت الضمة كسرة كما في التجاري، ثم أعل إعلال قاض.

(و)إذا بُني **(مثل إِجْرد)** بكسر الهمزة, وسكون الجيم, وبعده راء مكسورة, بعدها دال مهملة، وهو نبت **(من وأيت)** قيل: **(إِيْء)** بهمزة مكسورة, بعدها ياء ساكنة, بعدها همزة مكسورة منونة في الرفع والجر، أصله: «إِوْئي» بهمزة مكسورة, بعدها واو ساكنة, بعدها همزة بعدها ياء، قلبت الواو ياء كما في ميزان، واعل إعلال قاضي. **(ومن أويت إيٍّ)** بهمزة مكسورة, بعدها ياء مشددة منونة، أصله: «إِئْوِي» بهمزة مكسورة, بعدها همزة ساكنة, بعدها واو مكسورة, بعدها ياء, قلبت الهمزة ياء وجوباً كما في: ايت، فصار: إيويا، اجتمعت الواو والياء التي ليست في حكم الهمزة لوجوب قلبها إليها[٣], فأعل إعلال سيّد،

(١) الكبر: الأصف، فارسي معرب، والكبر: نبات له شوك. لسان..

(٢) الخوص بالضم: ورق النخل، واحده خوصة. قاموس

(٣) أي: قلب الهمزة إلى الياء. وقد تقدم أن الواو والياء المنقلبتين عن الهمزة وجوبا كأنهما غير منقلبين عنها , وإن كان الانقلاب جائزا فحكمها حكم الهمزة كتووي.

فيجتمع في آخر الكلمة ثلاث ياءات كما في نحو «معَيِّيَة» فيجب حذف الثالثة نسياً، فيبقى «إي» معرباً بالحركات الثلاث ظاهراً؛ ولذلك قال: **(فيمن قال: أُحَيٌّ)** غير منون؛ لأنه حذف الثالثة نسياً.

وأما من لم يحذفها نسياً -على ما نسب إلى الكوفيين كما تقدم في التصغير أنهم لا يحذفونها نسياً, بل يعلون إعلال قاضٍ- فمن لم يحذفها نسياً و**(قال: أحيٍّ)** بالتنوين قال: **(إيٍّ)** بهمزة بعدها ياء مشددة منونة مكسورة في الرفع والجر، وتقول في النصب: إِيِّياً.

قال الرضي: والصحيح أَنَّ حذف الثالثة نسياً متفقٌ عليه بين أهل المصرين إلا فيما أوله زيادة كزيادة الفعل كما في أحيّ.

لا يقال: يُبدأ بإعلال الآخر فتحذف الياء حذف ياء قاض، ثم بعد قلب الواو ياء لا تجتمع ثلاث ياءات لأنا نقول: المحذوف للإعلال كالثابت، فسواء ابتدأت بتغيير الآخر أو الأول فالمآل واحد.

(و)إذا بني **(مثل: إِوَزَّةٍ)** أصلها قبل الإدغام: إِوْزَزَةٍ **(من وأيت)** قيل: **(إِيَاآة)** بهمزة مكسورة, بعدها ياء ساكنة, بعدها همزة مفتوحة, بعدها ألف, بعدها تاء التأنيث, أصله: إِوْأَيَةٌ، فقلبت الواو ياء كما في ميزان، وقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. **(ومن أويت: «إياة» مدغماً)** أصله: إِإوِيَةٌ -بهمزة مكسورة, بعدها همزة ساكنة, بعدها واو مفتوحة, بعدها ياء, بعده تاء التأنيث- قلبت الهمزة الساكنة ياءً كما في: ايت، وأدغمت في الواو بعد قلبها ياءً؛ لوجوب قلب الهمزة ياء, وقلبت الياء ألفاً لما عرفت.

(و)إذا بني **(مثل اطْلخمّ)** أصله: اطلخمم, يقال: اطلخمّ الأمر, إذا عظم **(من وأيْتُ)** قيل: **(إِيأَيَّا)** بهمزة مسكورة, بعدها ياء ساكنة, بعدها همزة مفتوحة, بعدها ياء مشددة, بعدها ألف, أصله: إِوْ أَيَّي, قلبت الواو ياءً كميزان، وقلبت الياء الأخيرة ألفاً. **(ومن أويتُ: إِيْوَيَّا)** بهمزة مكسورة, بعدها ياء ساكنة, بعدها

واو مفتوحة, بعدها ياء مشددة, بعدها ألف, أصله: ائويّي، قلبت الهمزة ياء, والياء الأخيرة ألفاً, ولم تقلب الواو ياءً وتدغم فيها الياء المنقلبة عن الهمزة لأن قلب الهمزة ياءً وإن كان واجباً مع الهمزة الأولى لكنها[(١)] غير لازمةٍ للكلمة؛ لكونها همزة وصل تسقط في الدَّرْج[(٢)] نحو: قال أُيوي، فحكم الياء إذاً حكم الهمزة.

(وسئل أبو علي عن) بناء **(مثل)** «شاء» و«الله» من قولك: **(«ما شاء الله» من: أوْلَقَ، فقال: ما ألَقَ الإلاق على الأصل[ ]واللاق على اللفظ)** هذا على أحد وجهي سيبويه في لفظ «الله» أن أصله الإله.

(و)قال أبو علي أيضاً: ما ألَقَ **(الألْقُ على وجهٍ)** آخر من وجهي سيبويه, وهو أن أصله: اللَّيهُ[(٣)]، من لاه, أي: تستر؛ لتستر ماهيته تعالى عن البصائر، وذاته عن الأبصار, وذلك أن أبا علي **(بنى على أنه)** أي: أَوْلق **(فوعل)** أي: على أن الزائد الواو والهمزة أصلية, فإذا جعلته على وزن: شاء -وهو فعل- قلت: ألَقَ. وعلى الوجه الأول في «الله» -أعني أنَّ أصله الإله- تقول: «الإلاق» من غير تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها؛ وذلك أن مثل هذا الحذف وإن كان قياساً في الأصل[(٤)] والفرع لتحرك الهمزة وسكون ما قبلها إلا أن مثل هذا الحذف إذا كانت الهمزة في أول الكلمة نحو: «قد أفلح» أقل منه في غير الأول؛ لكون الساكن إذاً غير لازم؛ إذ ليس جزء كلمة الهمزة كما في غير الأول، واللام كلمة على كل حال وإن كانت كجزء الداخلة هي فيه، فتخفيف الأرض

(١) أي: الهمزة الأولى.
(٢) فكأن الهمزة الثانية باقية. ابن جماعة. وهو معنى قول الشيخ: فحكم الياء إذن حكم الهمزة.
(٣) قال نظام الدين: جوز سيبويه أن يكون أصل اسم الله لاه يليه، إذا استتر, دخلت عليه الألف واللام فجرى مجرى الاسم العلم، والتقدير: ليه، مثل حسن, قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. ابن جماعة
(٤) الإلاه والفرع الإلاق.

والأسماء أقل من تخفيف نحو مسألة وخبء, فيجوز عنده[١] أن تنقل حركتها إلى ما قبلها وتحذف؛ لأن ذلك قياس في الفرع وإن قل مع كون اللام كالجزء, ومطرد غالب في الأصل وإن كانت غلبته شاذة كإدغام اللام في اللام؛ لأنهما متحركان في أول الكلمة[٢], لكن جرأهم على ذلك كون اللام كجزء مما دخلته، وكونها في حكم السكون؛ إذ الحركة التي عليها للهمزة، وأيضاً كثرة استعمال هذه اللفظة جوّزت من التخفيف فيها مطرداً ما لا يطرد في غيرها؛ فلهذا جاز عنده في الفرع «اللاقّ» بإدغام اللام في اللام كما في لفظة «الله»، لكن سهل أمر الإدغام في لفظة «الله» كثرة استعمالها[٣] كما عرفت بخلاف الإلاق.

ولفظ «الإلاق» في قوله: «ما ألق الإلاق» يجوز أن يكون مخففاً[٤] وغير مخفف؛ لأنَّ كتابتهما سواء.

وإنما تعرض أبو علي لبناء مثل «شاء» ومثل «الله» من أولق، وأهمل التعرض لبناء مثل «ما» منه[٥]- لما عرفت من أن ما دون الثلاثي لا يبنى منه ولا يبنى عليه, لا سيما والمبني منه هنا أكثر أصولاً من المبني عليه؛ فلم يُجِب إلا عمَّا علم أنه مقصود السائل.

(وأجاب) أبو علي لما قيل له: كيف تقول **(في)** مثل باسمٍ؟ فقال: **(بإِلْقٍ)** بهمزة مكسورة **(أو: بِأُلْقٍ)** بهمزة مضمومة؛لأن أصل اسم: «سِموٌ» بكسر السين أو ضمها، حذف اللام شاذاً، وأبو علي لا يحذف في الفرع ولا يزيد فيه ما حذف في الأصل أو زيد فيه على غير قياس كما تقدم, وذلك بناء منه **(على ذلك)** أي: على أن أولقا فوْعَل.

---

(١) أي: عند أبي علي.
(٢) في قولك: الله. وخاصة إذا كان اجتماعهما عارضاً. نجم الدين
(٣) حتى صار مطرداً.
(٤) بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها.
(٥) أي: من أولق.

(وسأل أبو علي ابنَ خالويه عن مثل: مُسْطارٍ) وهو الخمر, قيل: هو معرب, وإن كان عربياً فكأنه مصدر كالمستخرج بمعنى اسم الفاعل من استطاره, أي: طيره,ويجوز أن يكون اسم مفعول، قيل ذلك لهديرها وغليانها, أصله مستطار(١)، فقال له: إذا بني مثل: مُسْطار **(من آءةٍ)** بهمزة بعدها ألفٌ, بعدها همزة, بعدها تاء التأنيث- وهي شجرة, أصلها: أَوْأَةٌ؛ لأن سيبويه قال: إذا أشكل عليك الألف في موضع العين فاحمله على الواو؛ لأن الأجوف الواوي أكثر.

(فظنه) ابن خالويه **(مُفْعالاً وتحيَّر)** في الجواب, وهو(٢) على تقدير أن يكون مُفْعالاً من السطر مُؤْوَاءٌ **(فقال أبو علي)** منبهاً على أنه ليس من السطر بل من طار: **(مُسئاءً)** لأن التاء حذفت من مستطار كما في مستطاع **(فأجاب على أصله)** من أن ما حذف في الأصل قياساً حذف في الفرع قياساً وإن لم يثبت في الفرع علة الحذف, فحذفت التاء في «مستئاء» كما حذفت في مستطار؛ لاجتماع التاء والطاء.

والحق أن الحذف في مثله ليس بقياسي كما تقدم, فلا يقال: اسطال يسطيل، فجواب أبي علي بمُسْئاء مخالفٌ لأصله, فقياسه ما عليه الأكثر. **(و)**هو **(على الأكثر)** أي: على القول الأكثر، وهو أنه لا يحذف ولا يزاد في الفرع إلا إذا ثبتت علته **(مُسْتَئاءُ)** لما عرفت.

(وسأل ابنُ جني ابنَ خالويه عن مثل: كوكب) كيف تنطق به إذا بني **(من وَأَيت)** حال كون ذلك المثل **(مخففاً مجموعاً جمع السلامة)** بالواو والنون **(مضافاً إلى ياء المتكلم؟ فتحير أيضاً فقال ابن جني: أَوَيّ)** بهمزة بعدها واو مفتوحتين, بعدها ياء مشددة مفتوحة, أصله: وَوْأَيٌ ككوكب، أعلت الياء(٣) كما في فتى، فصار: وَوْأًا, فإذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها قلت:

---

(١) حذفت التاء لاجتماعها مع الطاء كما في مسطاع.

(٢) أي: الجواب.

(٣) بأن تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

وَوَى ,قلبت الواو الأولى همزة كما في «أواصل» فصار أوَى.

قال المصنف: الواو الثانية في تقدير السكون، فلو قيل: «وَوَى» من غير قلب جاز.

قال الرضي: لو كانت الواو الثانية ساكنة أيضاً نحو «وَوْأى» وجب الإعلال[1] كما مر تحقيقه في باب الإعلال. فإذا جُمِع أوى -وهو كفتى- جمع السلامة بالواو والنون صار أَوون، فإذا أضفته إلى ياء المتكلم سقطت النون وبقي: أَوَوْي, تقلب الواو ياء وتدغم كما في مسلمِيّ.

(ومثل: عنكبوت) إذا بني **(من بِعْثُ)** قيل: **(بِيْعَعُوت)** لأنك جعلت العين وهي لام الكلمة ككاف عنكبوت مكرراً, وجعلت مكان الواو والتاء الزائدتين مثلهما في الفرع.

(ومثل اطمأنّ) إذا بني من بعت قيل: **(ابْيَعَّعَ)** -بعين مشددة بعدها عين مخففة؛ لأن أصل اطمأن: اطمأنن، بدليل اطمأننت واطمأنن, فالعينُ الأولى- لكونها في مقابلة الهمزة- ساكنةٌ؛ فتدغم في الثانية **(مصححاً)** يعني لا يعل بقلب الياء فيه ألفاً؛ لعدم انفتاح ما قبلها، فهو كابْيَضَّ.

قال الرضي: فيه نظر؛ لأن نحو اسْوَدَّ وابْيَضَّ إنما امتنع من الإعلال لأن ثلاثيه ليس معلاً حتى يحمل عليه كما حمل أقام على قام، أو لأنا لو أعللناهما لصارا سادَّ وباضَّ، والتبسا بفاعل، وليس الوجهان حاصلين في ابيعَّع؛ إذ ثلاثيه معل, ولا يلتبس لو قيل: باعَّع, وأما سكون ما بعد الياء فليس بمانع؛ إذ مثل هذين الساكنين جائز اجتماعهما نحو: الضالين.

وإذا بني مثل «اغدودن» من بعت قيل: ابيَيَّع ,أصله: ابيويع ,قلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء **(و)**إذا بني **(مثل اغدودن من قلت)** قيل: **(اقْوَوَّل)** لما ذكرنا

(١) أي: إعلال الأولى بقلبها همزة.

في آخر باب الإعلال أنها إذا اجتمعت ثلاث واوات في الوسط والثانية مدغمة في الثالثة بقيت.

(وقال أبو الحسن: اقويَّل) لما عرفت هناك من أنه يقلب الثالثة ياءً؛ فتنقلب الثانية أيضاً؛ لاجتماعها مع الياء حينئذٍ وسبقها بالسكون؛ كراهة منه **(للواوات)** المجتمعة, وسيبويه لا يرى بذلك بأساً في الوسط.

(و)إذا بني **(مثل اغدُودِن)** مغير الصيغة **(من قلت وبعت)** قيل: **(اقووول وابيويع مظهراً)** أي: بغير إدغام, ولا قلب للواو في ابيويع وإن اجتمعت مع الياء مع سبقها بالسكون.

قال الرضي: لأن الواو في حكم الألف التي هي أصلها في المبني للفاعل, يعني كما مر في نحو قوول وبويع مغيري الصيغة من قاول وبايع. وفيه نظر؛ فإنه لا ألف هاهنا في المبني للفاعل من اغدودن, فالظاهر أن يقال: اقْوُوِّل بالإدغام، وابْيُيِّع بالقلب والإدغام؛ إذ لا يلتبس بشيء كما قال المصنف في نحو: قُوْول: إنه لا يدغم للإلباس.

(و)إذا بني **(مثل مضروب من القوة قيل: مقوِيّ)** أصله مقوو, فقلبت الواو المشددة ياء؛ لما ذكرنا من أنه إذا اجتمع ثلاث واوات في الطرف والأخيرة لام والثانية مدغمة في الثالثة قلبت المشددة ياء بأي حركة تحرك ما قبلها.

(و)إذا بني **(مثل عصفور)** من القوة قيل: **(قُوّيّ)** أصله: قوُّوٌّ -بواوين مشددتين- فقلبت المشددة الأخيرة ياء؛ لما ذكرنا أيضاً أنه إذا اجتمع أربع واوات والثالثة مدغمة في الرابعة قلبتا يائين.

(و)إذا بني مثل عصفور **(من الغزو)** قيل: **(غُزْوِيّ)** أصله: غُزْوُوّ، قلبت المشددة ياء لما ذكرنا في مَقْوِيّ.

(و)إذا بني **(مثل عضد من قضيت)** قيل: **(قَضٍ)** أصله: قَضُي كعضد, أعل إعلال ترامٍ مصدر ترامينا.

(و)إذا بني من قضيت **(مثل قُذَعْمِلٍ)** قيل: **(قُضَيّ)** أصله: قضيِّي, فحذفت الثالثة نسياً؛ لما ذكرنا من أنه إذا اجتمع ثلاث ياءات في مثله حذفت الثالثة نسياً.

(و)إذا بني من قضيت **(مثل قذعملة)** قيل: **(قضيَّة)** أصله: قضييةٍ، فحذفت الثالثة نسياً **(كمُعَيّة في التصغير)**.

(و)إذا بني **(مثل قذعميلة)** قيل: **(قضوِيّة)** أصله قضيّيّة -بيائين مشددتين- عمل به ما عمل بقضوية في المنسوب إلى قضية. وقد ذكرنا في آخر باب الإعلال أن هذا مذهب المازني، والأولى بقاء الياءات لخفتها بالتشديد, فيقال: قضيية، بيائين مشددتين.

(و)إذا بني من قضيت **(مثل حَمَصِيْصة)** بفتح الحاء والميم, وكسر الصاد المهملة الأولى, ثم ياء ساكنة, بعدها صاد مهملة أيضاً, بعدها تاء التأنيث، وهي بقلة, قيل: **(قَضَوِيَّة)** أصله: قَضَيِيّة، قلبت الياء الأولى واواً؛ لما ذكرنا في باب الإعلال أنه إذا اجتمع ثلاث ياءات والأولى ثالثة الكلمة قلبت واواً.

(و)إذا بني من قضيت **(مثل ملكوت)** قيل: **(قَضَوْت)** أصله: قَضَيوت, تحركت الياء بعد فتحة فقلبت ألفاً, ثم حذفت لالتقاء الساكنين, وأعل وإن خرج[1] الاسم بهذه الزيادة عن موازنة الفعل؛ لأن اشتراط الموازنة إنما يشترط في العين[2] كما تقدم.

(و)إذا بني **(مثل جحمرش[3])** قيل: **(قَضْيَيٍ)** قال الرضي: يعني تعله إعلال قاضٍ، والأولى كما ذكرنا في آخر باب الإعلال حذفُ الثالثة نسياً, ثم قلبُ الثانية ألفاً، أو قلب الثانية واواً فتسلم الثالثة.

---

(١) إشارة إلى الجواب عما ذكره الرضي حيث قال: ذكرنا عند إعلال العين أن الأصل أن يقال: غزووت ورميوت، كجبروت، من غزوت ورميت؛ لخروج الاسم بهذه الزيادة عن موازنة الفعل، فلا تقلب الواو والياء ألفا كما لا تقلب في الصورى والحيدى.

(٢) أي: في اصول الكلمة.

(٣) من قضيت. زكريا

(و)مثل جحمرش **(من حَيِيْتُ حيٍّ)** أصله: حيِّيٌّ[١], قلبت الثالثة واواً كراهة اجتماع الياءات, ثم أعل إعلال قاض، وقد ذكرنا أنه يجوز حيًّا بحذف الأخيرة نسياً وقلب الثالثة ألفاً.

(و)إذا بني **(مثل حلبلابٍ)** وهو نبت- من قضى قيل: **(قَضيْضاءٌ)** العين واللام في حلباب مكررتان, فكررتهما مثله, فصار: قضيضاي, قلبت الياء المتطرفة ألفاً ثم همزة كما في رداء.

(و)إذا بني **(مثل دحرجت من قرأ)** قيل: **(قَرْأَيْت)** أصله: قرأْأْت -بهمزتين- قلبت الثانية ألفاً كما في آدم، ولا تكون الألف قبل تاء الضمير ونونه في كلامهم, بل لا يكون قبلهما إلا واو أو ياء نحو: غزوت ورميت، ولا تجوز الواو هنا؛ لأنها تكون رابعة ساكنة وقبلها فتحة فيجب قلبها ياء كما في: أغزيت؛ فقلبت الألف من أول الأمر ياء.

(و)إذا بني **(مثل سِبَطر[٢])** للطويل قيل: **(قِرَأي)** قد تقدم في تخفيف الهمزة أن الهمزتين إذا اجتمعتا والثانية طرف قلبت ياء.

(و)إذا بني **(مثل اطمأننت)** من قرأ قيل: **(اقرأيأتُ)** أصله: اقْرَأْأَأْت -بثلاث همزات بعد الراء, الأولى ساكنة, والثانية مفتوحة, والثالثة ساكنة- فقلبت الثالثة ياءً فقيل: اقرأيأت، وهذا -كما تقدم في تخفيف الهمزة عند اجتماع أكثر من همزتين- مذهب المازني.

وعند النحاة تقول: اقرأوأت، هكذا قال الرضي؛ لكنه لم يتقدم له في المذكور من الباب المشار إليه -أعني: باب تخفيف الهمزة- ذكر خلافٍ للمازني إلا في المفتوحة المفتوح ما قبلها, كما ذكرنا هنالك أيضاً, بل يفهم مما تقدم من كلامه -أعني الرضي- أنها تقلب في مثل هذا ياء عند النحاة أيضاً.

---

(١) بأربع ياءات، ثم تقول: حيَّوي.

(٢) من قرأ.

(ومضارعه: يَقْرَئِيء) بهمزة مكسورة بعد الراء, بعدها ياء ساكنة, بعدها همزة -لكونه ملحقاً بيطمئن, وأصله: يطمأْنِن, فأصل هذا: يقرَأْئِئ- بهمزة ساكنة, بعدها همزة مكسورة, بعدها همزة- فنقلت حركة الهمزة الثانية إلى الأولى كما في الأصل, ثم قلبت الثانية ياء لكسرة الأولى فصار **(كيقرعيع)** ولو فعلنا فيه ما يقتضيه من التخفيف لقلنا: يقرأيىء بقلب الثانية ياء عند المازني، ويقرأوئ بقلب الثانية واواً عند غيره، ولم تنقل حركة الواو والياء إلى ما قبلهما كما نقلتا في نحو يقيم ويبين لأن ذلك لإتباعه الماضي في الإعلال بالإسكان كما مر في باب الإعلال.

قال الرضي: والحق أن بناءهم أمثال الأبنية المذكورة ليس مرادهم به الإلحاق, بل المراد به لو اتفق مثل ذلك في كلامهم كيف كان يعمل به؟ فالأولى على هذا في مضارع اقرأيأت أو اقرأوأت: يقرأيئ أو يقرأوئ.

[مقدمة الخط]

ولما فرغ من مقدمة التصريف شرع في مقدمة الخط فقال: **(الخط تصوير اللفظ)** في الكتابة **(بحروف هجائه)** أي: بجنس حروف الهجاء واحدًا أو أكثر؛ فإن كانت أكثر كتب بحروف الهجاء التي ركب ذلك اللفظ منها, سواء كان اللفظ اسماً لما يصح كتابته كأسماء حروف الهجاء ولفظ الشعر ولفظ القرآن أم لا كزيد والرجل؛ فإن جميع ذلك يكتب بحروف هجائه. **(إلا)** ما كان اسماً لما يصح كتابته نحو **(أسماء الحروف)** فإنك إن لم تقصد بها المسمى, بل قصدت لفظها أو حروف هجائها بقرينة، كأن تقول: «قرأت جيماً» فإنك أردت لفظه، أو «كتبت جيماً» فإنك أردت حروف هجائه- فإنك تكتبها أيضاً بحروف هجائها. وأما **(إذا قصد بها المسمى)** كما هو الظاهر عند الإطلاق **(نحو)** أن يقال لك: **(اكتب جيم عين فاء راء)** لا تعرب شيئاً من هذه الأسماء وإن كانت مركبة مع العامل؛ لئلا يظن أنه قصد أن تكتب كل واحد من هذه الأحرف الأربعة منفصلاً من البواقي ولا تكتب حروف كلمة واحدة، فلم تعرب الأسماء ولم تجيء بواو العطف نحو: اكتب: جيم وعين وفاء وراء؛ بل وصلت بعضها في اللفظ ببعض دلالة على اتصال مسمياتها بعضها ببعض لكونها حروف كلمة واحدة **(فإنك تكتب هذه الصورة: جعفر؛ لأنه)** إنما أمرك بكتابة المسميات, وما ذكر هو **(مسماها لفظاً وخطاً)** أما لفظاً فلأنك إذا أمرت أن تتلفظ بجيم قلت: جَهْ.

وأما خطاً فلأنك لو أمرت بكتابة جيم لكتبته هكذا: جَهْ؛ لما عرفت من أن الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه كما عرفت(١).

(ولذلك) أي: لكون جعفر مسمى جيم عين فاء راء لفظاً **(قال الخليل)** راداً

(١) من أن المراد حروف الجنس.

على أصحابه **(لما سألهم)** فقال لهم: **(كيف تنطقون بالجيم من جعفر؟)** أي: كيف تنطقون بمسمى هذا اللفظ؛ لِما تقدم من أن الظاهر من إطلاق اللفظ إرادة مسماه إذا أمكن إرادته نحو: ضربت زيداً، أي: مسمى هذا اللفظ، وأما إذا لم يمكن نحو: قرأت زيداً وكتبت زيداً فلا , بل المراد غيره، مثلاً المراد بالأول من المثالين اللفظ، وبالثاني حروف هجاء اللفظ.

(فقالوا: جيم: إنما نطقتم بالاسم) مقول القول, يعني إنما نطقتم بجيم الذي هو على وزن فِعْل، وهو اسم للمسمى الذي هو المسؤول عنه وهو: جَهْ **(ولم تنطقوا بالمسؤول عنه)** وهو المسمى. **(والجواب)** الذي ينبغي أن يجيبوا به **(جَهْ؛ لأنه المسمى)** كما عرفت.

(فإن سمي بها)أي: بأسماء حروف التهجي **(مسمًّى آخر)** يعني غير حروف التهجي مما لا يصح كتابته، كما لو سمي بذال مثلاً شخصٌ **(كتبت كغيرها)** أي: كتبت ألفاظها بحروف هجائها، فإذا قيل: اكتب دالاً- كتبت كذا «دال» كما تكتب زيداً.

(و)أما **(في المصحف)** فإنها تكتب **(على أصلها)** أي: تكتب مسمى حروف التهجي, ولا تكتب تلك الأسماء بحروف هجائها **(على الوجهين)** أي: سواء كانت هذه الفواتح -أعني **(نحو: يس، وحم)**- أسماء حروف التهجي كما قال جار الله العلامة: إن المراد بها التنبيه على أن القرآن مركب من هذه الحروف كألفاظكم التي تنطقون بها، فعارِضوه إن قدرتم؛ فهي إذاً تَحدٍّ لهم[1]، أو لم تكن؛ بأن تكون أسماء للسور كما قال بعضهم, أو أسماء أشخاص كما قيل: إن يس وطه اسمان للنبي ﷺ , وق اسم جبل, ونون اسم للدواة, وغير ذلك, أو تكون أبعاض الكلم كما نسب إلى ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: «ألم» إن

(١) أي: تعجيز لهم.

معناها: أنا الله أعلم، وغير ذلك مما قيل فيها، وإنما كتبت في المصحف كذلك لأن المصحف أثرٌ يُتَّبع، هذا تقرير كلام المصنف.

وإذا حققت النظر لم تجد كل لفظٍ يكتب إلا بحروف هجائه ما عدا ما في المصحف؛ وذلك لأن أسماء الحروف حين يراد بها المسميات لم تكتب قط حتى تكتب بحروف هجائها، بل المكتوب ما هو المراد -وهو المسمى- وقد كتب بحروف هجائه، فإنه إذا قيل: اكتب جيم فكأنه قيل: اكتب مسمى جيم، فلا فرق بين أن يقول: اكتب مسمى جيم وبين أن يقول: اكتب جَهْ, فلا حاجة إلى الاستثناء بقوله: «إلا أسماء الحروف ...» الخ، وكذلك لفظ الشعر والقرآن، فإنه إذا قال: اكتب شعراً كان المتبادر أنه أراد اكتب مثلاً:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ ... بسقط اللوى بين الدَّخول فحوملِ

وإذا قال: اكتب القرآن كان المتبادر منه أنه أراد اكتب سورة الفاتحة مثلاً، فكأنه قال: اكتب قفا نبك .. البيت، واكتب بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين ..إلى آخرها؛ فلم يأمرك إلا بتصوير اللفظ بحروف هجائه، ولم تكتب أنت أيضاً إلا حروف هجاء ذلك اللفظ.

(والأصل في كل كلمة أن تُكتْبَ بصورة لفظها) أي: بحروف هجائها حال كونها ملتبسة **(بتقدير الابتداء بها والوقف عليها)** يعني مقدراً استقلالها عن شيء يكون قبلها أو بعدها إن كانت مما يستقل **(فمن ثمّ كتب نحو)** من ابنك؟ بهمزة الوصل؛ لأنك لو ابتدأت بها لم يكن بُدّ من همزة الوصل، ونحو: **(رَهْ زيداً)** بفتح الراء وكسرها **(وقِه زيداً بالهاء)** لأنه يوقف عليه بالهاء كما تقدم.

(و)كتبت «ما[1]» بعد حذف ألفها إذا أضيف إليها اسم نحو: **(مثل مه أنت؟ ومجيء مه جئت؟ بالهاء أيضاً)** لما تقدم في الوقف من أن ما الاستفهامية

(١) أي: لفظة: «ما».

المجرورة بالاسم المحذوفة الألف يجب أن يوقف عليها بالهاء **(بخلاف)** «ما» المذكورة إذا كان انجرارها بالحرف **(الجار نحو: حتام وإلام وعلام)** فإنه لا يجب أن تكتب بالهاء كما لا يجب أن يوقف عليها بالهاء **(لشدة الاتصال بالحرف)** لعدم استقلاله, بخلاف الاسم **(ومن ثَمّ)** أي: ومن جهة شدة الاتصال بالحرف **(كُتبت)** حتى وعلى وإلى **(معها)** أي: مع «ما» المذكورة **(بألفات)** ولم تكتب بالياء؛ لأن كتابتها بالياء في إلى وعلى إنما كانت لانقلاب ألفهما ياءً مع الضمير نحو: عليك وإليه، ومع «ما» المذكورة لا يدخلان على الضمير. وفي حتى لأنها تُمال اسماً لكون الألف رابعة متطرفة، ومع «ما» المذكورة لا تكون طرفاً.

(وكتبت ممَّ وعمَّ بغير نون) أي: من جهة اتصال «ما» بالحرف لم يكتب «ممَّ» و«عمَّ» بالنون, بل حذفت النون المدغمة خطاً كما يحذف كل حرف مدغم في الآخر في كل كلمة واحدة, نحو: هَمَّرش في: هنمرش, وامّحى في: انمحى.

(فإن قصدت إلى الهاء[1]) يعني إذا قلت: علام جئت؟ وممَّ جئت؟ وعمّ يتساءلون؟ وقصدت أنك لو وقفت على [«م» في] علام، و«ممَّ» و«عم» ألحقت بها هاء السكت؛ لكون الوقف على «ما» المذكورة المجرورة بالحرف بالهاء جائزاً كما تقدم في الوقف **(كتبتها)** أي: الهاء؛ لأنك تكون إذاً معتبراً ما الاستفهامية مستقلة بنفسها فتكتب الهاء وجوباً.

(ورجعت الياء) في حتى وأختيها **(وغيرها)** كالنون في: عن مه، ومن مه، لكن ليس رجوع الياء والنون وجوباً, بل **(إن شئت)** رجوعهما, فأنت مخير؛ فإن رددتهما فنظراً إلى الهاء؛ لأنها إنما ألحقت بها نظراً إلى استقلالها، وإن لم تَرُد فنظراً إلى عدم استقلال حروف الجر دون «ما»، فيكون لفظ «علا مه» مثل: كيفه

---

(١) في ما الاستفهامية عند اتصالها بحرف الجر. زكريا

وأينه، وكأن الهاء لحقت آخر كلمة واحدة محركة بحركة غير إعرابية ولا مشبهة لها.

(ومن ثَمّة) أي: ومن جهة أن مبنى الكتابة على الوقف **(كُتِبَ: أنا زيد بالألف)** لأنه يوقف عليه كذلك, **(ومنه)** أي: من لفظ: « أنا» الذي كتب بالألف: «أنا» المتصل بلكن المخففة في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف٣٨]، يعني إذا لم يقرأ بالألف فإنه يكتب بالألف كما يكتب بها إذا قرئ بها؛ لأن أصله: «لكن أنا هو الله» كما تقدم.

(ومن ثمة) أي: ومن جهة أن مبنى الكتابة على الوقف **(كتبت تاء التأنيث الاسمية)** التي **(في نحو رحمةٍ وفحمةٍ**(١) **هاء)** لأنها كذلك يوقف عليها **(وفيمن وقف بالتاء تاء)** كما هو لغة بعضهم، أعني الوقف عليها بالتاء، قال:

بل جَوْز تَيِهـاء كظهـر الحجفـت(٢) ....

(بخلاف: أخت وبنت وباب قائمات) يعني جمع السلامة المؤنث **(وباب قامت هند)** يعني الفعل الماضي المتصل به تاء التأنيث, فإنها تكتب بالتاء؛ إذ يوقف عليها بالتاء كما تقدم, ومن وقف على نحو: الضاربات بالهاء كتبها بالهاء.

(ومن ثمة كتب(٣) **المنون المنصوب بالألف)** نحو: رأيت زيداً؛ إذ يوقف عليه كذلك، ومن وقف عليه بغير الألف كتبه كذلك.

(وغيره) أي: غير المنون المنصوب، وهو إما ما لا تنوين فيه، سواء كان منصوباً أو لا نحو: رأيت الرجل وإبراهيم، أو فيه تنوين لكنه غير منصوب

(١) وفي نسخة الجاربردي قمحة -بتقديم الميم على الحاء- والقمح: البر. جاربردي

(٢) البيت من الرجز المشطور، وقد نسبه ابن بري والصاغاني لسؤر الذئب, والجوز -بفتح الجيم وآخره زاي-: الوسط, والتيهاء: المفازة التي يتيه فيها السالك, والحجفة -بفتح الحاء المهملة والجيم والفاء-: الترس, ورب مقدرة بعد بل. والاستشهاد به في قوله: «الحُجفت» حيث وقف على تاء التأنيث الاسمية بالتاء فتكتب تاء.

(٣) أي: من أجل أن مبنى الكتابة على الوقف.

نحو: جاء زيدٌ ,ومررت بزيدٍ, كتب **(بالحذف)** أي: بحذف التنوين, أي: بعدم إثباته في الأول[(١)]، إلا أنه عبر عنه بالحذف تنزيلاً للممكن وجوده منزلة الموجود, فكأن التنوين لما كان وجوده ممكناً فيه –أعني في المنصوب غير المنون– وجد ثم حذف. ويحذف التنوين حقيقة في الثاني[(٢)]؛ لما سيأتي في النقص.

(وكتب إذاً) في نحو: إذاً أكرمك، في جواب: أنا آتيك **(بالألف على الأكثر)** لما بُيِّن في الوقف أن الأكثر في «إذاً» الوقف عليه بالألف. والمازني يقف عليه بالنون فيكتبه بالنون.

(وكذا) كتب المؤكد بالنون الخفيفة نحو **(اضربَنْ)** للواحد المذكر بالألف؛ إذ لا يوقف عليه إلا بها.

(وكان قياس: اضربُن) مما أكد بها أمر جماعة المذكر أن يُكتب **(بواو وألف)** هكذا: اضربوا, **(و)**قياس **(اضربِن)** مما أكد بها أمر المخاطبة أن يُكتب **(بياء)** هكذا: اضربي, **(وقياس هل تضربُن)** مما أكد بها المضارع لجماعة المذكر **(بواو ونون[(٣)])** هكذا: تضربون, **(و)**قياس **(هل تضربِن)** مما أكد بها المضارع للمخاطبة أن يكتب **(بياء ونون)** هكذا: تضربين؛ لما عرفت في النحو من أنك إذا وقفت على النون الخفيفة المضموم أو المكسور ما قبلها رددت ما حذف لأجل النون من الواو والياء في نحو: اضربوا واضربي, ومن الواو والنون في: «هل تضربون»، ومن الياء والنون في «هل تضربين», فكان القياس أن تكتب كذلك بناءً للكتابة على الوقف **(ولكنهم كتبوه على لفظه)** أي: على ما يلفظ به في حال الوصل، يعني بالنون **(لعسر تَبَيُّنِه)** أي: لأنه يعسر معرفة أنَّ الموقوف عليه من اضربن في: «يا قوم اضربُن» وكذلك من «اضربِن» و«هل تضربُن»

(١) وهو ما لا تنوين فيه.
(٢) وهو ما فيه تنوين.
(٣) غير نون التوكيد؛ لأنه يرد ما حذف لأجلها وهو الواو والياء، فيرد في الوقف.

كذلك[1], أي: ترجع في الوقف الحروف المحذوفة, فإنه لا يعرف ذلك إلا حاذق يعرف الإعراب، فلما عسر ذلك على الكتَّاب كتبوه على الظاهر **(أو لعدم تبين قصدها)** يعني لو كتب بالواو والألف, وبالياء والنون، وبالواو والنون, لم يتبين -أي: لم يُعلم- قصدها, أي: المقصود منها؛ فهو مصدر بمعنى المفعول, أو لم يتبين أنك قصدتها؛ فهو باق على مصدريته مضاف إلى المفعول، يعني لم يعلم هل هو مما لحقته نون التأكيد أو مما لم تلحقه.

(وقد يُجْرىٰ اضربَن مجراه) يعني قد يكتب بالنون ما هو للواحد المذكر وإن لم يحصل فيه شيء من الوجهين، أعني عسرَ التبين- فإنه ليس بمتعسر؛ إذ هو في اللفظ كـ: زيداً ورجلاً- وعدمَ تبين القصد؛ إذ لا يلتبس بشيء؛ لأن الواحد المذكر لا يلحقه ألف, إلا أن بعضهم خاف التباسه بالمثنى فكتبه بالنون حملاً له على اضربُن واضربِن؛ لأنه من نوعهما.

(ومن ثم) أي: ومن جهة أن مبنى الكتابة على الوقف **(كتب باب قاضٍ بغير ياءٍ وباب القاضي بالياء على الأفصح فيهما)** إذ الوقف عليهما كذلك على الأفصح الذي هو لغة الأكثر كما تقدم في الوقف.

ومن وقف على نحو قاض بالياء، وعلى نحو القاضي بحذفها- كتبها كذلك, وهي لغة الأقل كما تقدم.

(ومن ثم) الإشارة بثم هنا إلى ما يفهم من قوله: «بتقدير الابتداء بها والوقف عليها» فإنا قد ذكرنا أن المراد إن كانت مما يبتدأ بها ويوقف عليها, يعني ومن جهة أنه إذا لم يمكن تقدير الابتداء بها والوقف عليها لعدم صلاحيتها لذلك **(كتب نحو)** الباء واللام والكاف في نحو: **(بزيد ولزيد وكزيد- متصلاً)** بالاسم **(لأنه لا يوقف عليه)** لكونها حروفاً لا تتم إلا بما بعدها **(وكتب)**

---

(١) خبر أنَّ.

الضمير المجرور والضمير المنصوب المتصل **(نحو: منك ومنكم وضربكم متصلاً؛ لأنه لا يبتدأ به)** لكونه ضميراً متصلاً.

(والنظر) أي: البحث **(بعد)** معرفة **(ذلك)** الأصل الذي مهده للكتابة من كونها مبنية على الابتداء والوقف **(فيما)** تختلف كتابته, وهو ما **(لا صورة له تخصه)** بل له صورة مشتركة بينه وبين غيره, كما سيتبين إن شاء الله تعالى, فلعدم جريه على وتيرة واحدة في الكتابة لا بد من بيان أحواله المختلفة **(وفيما خولف)** فيه هذا الأصل الممهد **(بوصل أو زيادة أو نقص أو إبدال)**، فصار البحث في خمسة أنواع:

(الأول) وهو ما لا صورة له تخصه: **(المهموز)** وفي بعض النسخ: «الهمز» وهي أولى. وإنما قال: «إن الهمز لا صورة له تخصه» لأن صورة الألف -أعني هذه «ا»- كانت مشتركة بينه وبين الهمزة، وقياس لفظة الألف أن تكون مختصة بالهمزة؛ لأن أول الألف همزة، وقياس حروف التهجي أن تكون أول حرف من أسمائها كالباء والجيم وغيرهما. ثم لما كثر تخفيف الهمزة -ولا سيما في لغة أهل الحجاز, فإنهم لا يحققونها ما أمكن التخفيف- استُعِيْر للهمزة في الخط وإن لم تخفَّف صورةُ ما تقلب إليه إذا خففت, وهي صورة الواو والياء, ثم يعلم على تلك الصورة المستعارة بصورة العين البتراء هكذا «ء» ليتعين كونها همزة. وإنما جعلت العين علامة الهمزة لتقارب مخرجيهما.

(وهو) أي: الهمز **(أول ووسط وآخر، فالأول)** صورته في الكتابة **(ألف)** أعني **(مطلقاً)** أي: سواء كانت مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة **(كأَحدٍ وأُحد وإِبل)** وذلك لأنها ليست في موضع التخفيف، فتكتب بصورتها الأصلية المشتركة.

(والوسط إما ساكن فبحرف حركة ما قبله) أي: الألف إن كان ما قبله

مفتوحاً **(مثل: يَأْكلأ و)** الواو إن كان مضموماً, مثل: **(يُؤْمنأ و)** الياء إن كان مكسوراً، مثل: **(بِئْس)** بناءً للكتابة على حكم تخفيفها, وهي تخفف كذلك.

(وإما متحرك قبله ساكنٌ فيكتب) أي: فالقياس أن يكتب **(بحرف حركته، مثل: يسْأَل ويلْؤُم ويُسْئِم)** فيكتب الأول بالألف, والثاني بالواو, والثالث بالياء؛ وإنما كتبت كذلك وإن كان التخفيف فيما ذكر بحذفها لأن حذفَك في الخط لما هو ثابت لفظاً[١] أو في حكم الثابت[٢] خلافُ القياس؛ فبقيت على الأصل, فلما لم تحذف ولم تُبنَ كتابتها على التخفيف اعتبرت صورة حروف حركتها؛ لأنها أقرب الأشياء إليها, فدبرت الهمزة بحركتها.

وكذا القياس أن يكتب نحو ساأل وتساؤُل ويُسَائِل بحرف حركته؛ بناءً للكتابة على التخفيف, وتخفيفها -كما تقدم- باعتبار حركتها.

وإطلاق كلامه[٣] يقتضي أنَّ ما كان تخفيفه بالقلب والإدغام[٤] كذلك, أعني يُكتب بحرف حركته, وليس كذلك, بل يجب حذفها في الخط كسُوأالٍ على وزن طُومارٍ, وقَرُوءاء على وزن بَرُوكاء[٥]؛ لأنك في اللفظ تقلبها إلى الحرف الذي قبلها, وتجعلها مع ذلك الحرف كحرف واحد، فكذا جعلت في الخط.

(ومنهم من) أي: بعض من الكتاب **(يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل)** أي: بنقل حركة الهمزة وحذفها, كالأمثلة المذكورة في المتن[٦] **(أو الإدغام)** كالأمثلة المذكورة في الشرح[٧]؛ بناءً منه للكتابة على التخفيف, فيحذفها خطاً في كل ما

---

(١) حيث لم تخفف.

(٢) إذا كان مخففاً بالنقل؛ لبقاء حركتها إن نقلت إلى ما قبلها.

(٣) أي: قوله: يكتب بحرف حركته.

(٤) كما تقدم في قول المصنف: والمتحركة إن كان قبلها ساكن وهو واو أو ياء زائدتان لغير الإلحاق قلبت إليه وأدغم فيها.

(٥) فتكتب سُوَّال وقَرَوَّاء. والبروكاء: الثبات في الحرب.

(٦) فيقول يَسَلُ, ويلُمُ ويُسيم.

(٧) في قوله: كسوَّال على وزن طومار الخ.

تخفف فيه لفظاً بالحذف أو الإدغام، وقد عرفت أن ذلك اتفاق في الإدغام.

(ومنهم من يحذف) من جملة ما خفف بالنقل **(المفتوحة فقط)** لكثرة الاستعمال, نحو: مسألة ويسأل, ولا يحذف في نحو: يلؤم ويُسْئِم.

(والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف كسال) وإن كان القياس كتابتها بحرف حركتها, وذلك كراهة لصورتي الألفين, **(ومنهم من يحذفها)** أي: الهمزة بعد الألف **(في الجميع)** أي: في جميع الحالات، أعني حال كونها مفتوحة كساءَل, أو مضمومة كتساؤُل, أو مكسورة كيُسائِل. قال الرضي: وفي هذا القول نظرٌ؛ إذ كُتّاب عصرنا لا يكتبون كذلك أبداً.

(وإما متحركٌ وقبله متحركٌ) وهي التسعة الأمثلة **(فيُكتب على نحو ما يُسَهَّل به)** بناءً للكتابة على التخفيف **(فلذلك كتب نحو «مُؤَجل» بالواو، ونحو «فِئَة» بالياء)** إذ يخففان كذلك, **(وكتب)** الخمسة التي تخفف بجعلها بين بين المشهور **(نحو: سَأَل، ولَؤُم أويئس، ومن مقرِئك ورَؤُس بحرف حركته)** لأن ذلك موافقٌ لما اعتبر فيها حال التخفيف, إذ اعتبرت حركتها فاعتبر هنا حرف حركتها.

(وجاء في) نحو: **(سُئِل ويقرِئُك القولان)** فعلى قول سيبويه بحرف حركته، وعلى قول الأخفش بحرف حركة ما قبله.

وإنما قال: «على نحو ما يسهل» ولم يقل: «على ما يسهل» لأن منها ما يكتب على لفظ ما يسهل إليه كما في: مُؤَجل وفِئَة، ومنها ما لا يكتب على لفظه كالأمثلة الباقية؛ إذ لفظه بين بين ولا صورة له, إلا أنها لَّما سهلت باعتبار حركتها في الخمسة, أو باعتبارها[1] أو باعتبار حركة ما قبلها في الأخيرين- كَانَ اعتبار كتابتها بما اعتبر ولوحظ في تسهيلها، أعني الحركة، فكتبت بحرف تلك الحركة.

(١) أي: على مذهب سيبويه. وقوله: «أو باعتبار حركة ما قبلها» أي: على مذهب الأخفش.

(والآخر إن كان ما قبله ساكناً حذف) أما ما يخفف فيه بالنقل **(نحو: خَبْءٌ، خَبأً، خَبْءٍ)** فبناء للكتابة على التخفيف وإن كان القياس أن لا تُبنى عليه هنا كما ذكرنا في نحو: مسألة, إلا أن الآخر محل التخفيف لفظاً فخفف خطاً.

وأما ما يخفف فيه بالإدغام نحو «مقروٌّ» و«النبيّ» فلما تقدم في المتوسطة(١).

وأما ما يخفف فيه بالتسهيل -وهي التي قبلها ألف نحو: السماء والبناء- فلأن قياسه أن يكتب بالألف؛ لأن الأكثر قلب مثلها ألفاً في الوقف كما مر في باب تخفيف الهمزة, فاستنكرت صورة ألفين فحذفت.

(وإن كان) ما قبله **(متحركاً كتب بحركة ما قبله)** أيِّ حركة كانت **(كيف كان)** هو, أي: سواء كان متحركاً **(مثل: قرَأَ ويُقرِئ ويردُؤ)** أو ساكناً **(و)**ذلك نحو: **(لم يقرَأْ ولم يقرِئْ أولم يردُؤْ)**. أما إذا كان ساكناً فظاهر، وأما إذا كان متحركاً فلأن الحركة تسقط في الوقف فتدبر الهمزة بحركة ما قبلها.

(و)الهمز **(الطرف الذي لا يوقف عليه لاتصال غيره(٢))** مما لا استثقال له **(كالوسط)** فيعامل معاملته؛ لأنه لما اتصل بها ما لا يستثقل صار هو وما هي في آخره كالكلمة الواحدة، فيكتب إن كان متحركاً وقبله ساكن غير مد بحرف حركته، **(نحو:)** هذا **(جُزْؤك)**, ورأيت **(جُزْأك)**، وعجبت من **(جُزْئك)** فيُكتب الأول بالواو, والثاني بالألف, والثالث بالياء, كما كتب كذلك: يلؤُم ويسأَل ويُسئِم.

(و)إن كان متحركاً قبله مد هو ألف كتب على نحو ما يسهل, أعني بالواو في **(نحو:)** هذا **(رداؤُكأو)**بالألف في نحو: رأيت **(رِداءك)**، لكنها تحذف في هذا لما سيأتي(٣), **(و)**بالياء في نحو: عجبت من **(رِدائِك)** كساأل وتساؤُل ويُسائِل.

---

(١) من قوله: وإما متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته, ويأتي هنا ما أتى فيه.
(٢) من ضمير متصل أو تاء تأنيث. زكريا
(٣) من كراهة صورة ألفين. منه رحمه الله.

وإن كان متحركاً قبله مد هو واو أو ياء كخطيئة ومقروءة كتب بالحذف كما قلنا في نحو: سوَّال على وزن طومار.

(و)إن كان متحركاً وقبله متحرك **(نحو: يقرَؤُه ويقرِئُك)** ولن تقرأَه ولن يقرئك كتب على نحو ما يسهل, فالأول بالواو كرؤُف، والثاني بالواو وبالياء على القولين كما في: مستهزئون، والثالث بالألف كسَأَل، والرابع بالياء كفئة، وعلى ذلك فقس.

قوله: **(إلا في نحو[1]: مقروءة وبريئة)** يعني ما يخفف بالإدغام, كأنه يريد أنها لا تعامل معاملة الوسط في كتابتها بحرف حركتها على ما هو ظاهر إطلاقه سابقاً, يعني بل تحذف هنا وتعامل معاملتها غير متصل بها شيء. وقد عرفت أن هذا أيضاً حكم المتوسطة بالاتفاق؛ فلا وجه لقوله: «إلا في نحو مقروءة وبريئة»؛ ومن ثم ذكرته في الشرح مع أخواته, أعني بعد: رداؤك وردائك.

(بخلاف الأول المتصل به غيره) وإن كان قد يخفف بالقلب في **(نحو: بأحد ولأحد وكأحد)**، وبالحذف كما في الأرض وقد أفلح، وبالإدغام كما في أبو أيوب- فإنه يعامل معاملة الوسط؛ لأنه لما لم يَتَطَرَّقْ إلى الهمزة التي في الأول إذا لم يتصل بها شيء وَجْهٌ من وجوه التخفيف، وكان الأصل هو الانفصال، وهي في حال الانفصال ليست إلا بصورة الألف- أجريت[2] على وتيرة واحدة في أن لا تكتب إلا بصورتها الأصلية المشتركة، أعني هكذا «ا».

وأما الأخيرة فالتخفيف يتطرق إليها ولو لم يتصل بها شيء, وبحسب ذلك تختلف صورتها في الكتابة, فعوملت مع اتصال شيء بها معاملة الوسط؛

---

(١) أي: حكم الهمزة المتطرفة المتصل بها غيرها من ضمير متصل أو تاء تأنيث كحكم الهمزة المتوسطة في الكتابة، إلاّ في نحو: مقروة وبرية فإنهم كتبوها بحذف الهمزة من الخط كما حذفوها من اللفظ. ركن الدين

(٢) جواب «لما».

لكثرة اختلاف صورتها بدون اتصال, فجرأ ذلك[١] على جعلها مختلفة حال الاتصال أيضاً.

(بخلاف[٢]) همزة «أنْ» إذا دخلت على «لا» ودخل عليها لام الجر نحو: **(لئلا)** فإنها قد عوملت معاملة الوسط فكتبت بالياء كفئة **(لكثرته)** أي: لكثرة استعماله, فعوملت الثلاث الكلمات معاملة كلمة واحدة **(أو لكراهة صورته)** لو كتب على الأصل هكذا «لألاّ»؛ إذ النون لا تكتب لإدغامها في اللام.

وفي بعض النسخ: **(وبخلاف لئن لكثرته)** والظاهر أنه أراد همزة «إنْ» الشرطية إذا دخلت عليها لام الابتداء, يعني فإنها تكتب بالياء كسئم؛ لكثرة استعمالها, فعوملت معاملة الكلمة الواحدة. ولم يتعرض لشرحها الرضي فليحقق ذلك.

(وكل همزة بعدها حرف مد) صورته في الكتابة **(كصورتها[٣])** فيها فإنها **(تحذف)** إذا لم يؤد إلى لبس؛ كراهة توالي صورتين متفقتين، وسواء كانت في الوسط كسَأَال ورَؤُف ونَئِيم[٤]، أو في الطرف **(نحو: خطأا[٥] في النصب)** أو في حكم الطرف **(و)**ذلك نحو: **(مستهزئون)** على مذهب سيبويه **(ومستهزئين. وقد تكتب بالياء)**, قال الرضي: الأكثر على أن الياء لا تحذف؛ لأن صورتها ليست مستقلة كنئيم ومستهزئين[٦]. **(بخلاف)** ما يؤدي فيه حذفها

---

(١) أي: الاختلاف.

(٢) هذا جواب سؤال مقدر، تقديره: إن الهمزة في «لئلا» وقعت أولاً واتصلت بلام الجر، فكان قياسها أن تكتب بالألف على ما ذكرتم، لكنها تكتب بالياء, فأجاب عليه بوجهين: أحدهما: كثرة الاستعمال . الخ.

(٣) أي: كصورة الهمزة في الكتابة.

(٤) صوت الأسد.

(٥) قوله: «نحو: خطأا» المد الذي بعد الهمزة فيه هو الألف المنقلبة عن التنوين في الوقف.

(٦) قال الرضي بعد هذا الكلام: وهذا معنى قوله: «وقد تكتب الياء». وقال الجاربردي: وكتبوا =

إلى البس **(نحو: قرأا ويقرأان للبس)** فإنهما لو كتبتا بألف واحدة لالتبس «قرأا» بالمسند إلى ضمير الواحد, و«يقرأان» بجمع المؤنث.

(وبخلاف) ما لم يكن الذي بعدها مما صورته كصورتها مداً **(نحو: مستهزئَيْن في المثنى)** فإنها لا تحذف **(لعدم المد)** قال الرضي: ليس بتعليل جيد؛ لأن المد لا تأثير له في الخط, بل إنما كان الحذف لاجتماع المثلين خطاً, وهو حاصل سواء كان الثاني مداً أو غير مد، بل الوجه الصحيح أن يقال: الأصل أن لا تحذف الياء -كما ذكرنا- لخفة كتابتهما على الولاء كما ذكرنا, بخلاف الواوين والألفين, مع أن أصل مستهزئَيْن -وهو مستهزئان- يثبت فيه للهمزة صورة، فحمل الفرع عليه في ثبوتها, وأما أصل مستهزِئِيْن في الجمع فلم يكن للهمزة فيه صورة نحو مستهزءون؛ لاجتماع الواوين -يعني على مذهب سيبويه- فحمل الفرع عليه.

(وبخلاف) ما بعد الهمزة فيه حرف مد إذا كان ياء المتكلم كما في **(ردائي ونحوه)** فإنها لا تحذف **(في الأكثر؛ لمغايرة الصورة)** أي: للاختلاف بين صورتي اليائين في الكتابة في مثله، فلم يكره بقاؤهما[1] **(أو للفتح الأصلي)** يعني أنها لم تكن في الأصل مداً؛ بناءً على ما ذكره المصنف في النحو من أن أصل ياء المتكلم البناء على الفتح، وقد عرفت اعتراض الرضي عليه بأنه لا تأثير للمد.

و**(بخلاف)** ما بعد الهمزة فيه حرف مد لكنه أولُ يائي النسبة **(نحو: حِنَّائِي)** في المنسوب إلى حِنَّاء، فإنها لا تحذف **(في الأكثر؛ للمغايرة)** في الصورة **(والتشديد)** الذي صارت به الياء كأنها ليست مداً؛ إذ صارت مع الثانية المتحركة كالحرف الواحد.

مستهزؤون بواو واحدة ومستهزئين بياء واحدة, وقد تكتب الهمزة ياء في مستهزئين فتكتب بياءين, ولم يفعلوا في مستهزؤون كذلك كأنهم لما استثقلوا الواوين لفظاً استثقلوهما خطاً، وليس الياء في الاستثقال مثلها.

(١) لأن الياء الثانية متطرفة ذات بطن، بخلاف مستهزئين لو كتبت بياءين فإن صورتهما متحدة. ركن الدين

وقوله فيه وفي ردائي: «في الأكثر» إشارة إلى أن بعض الكُتّاب يحذفها كراهة اجتماع صورة اليائين.

(وبخلاف) ما بعد الهمزة فيه حرف مد لكنه ياء المخاطبة نحو: **(لم تَقْرَئِي)** يا هند؛ فإنها لا تحذف **(للمغايرة واللبس)** إذ يلتبس بلم تَقْري يا هند، من القرى[1].

(١) أي: الضيافة.

[ما خولف فيه أصل الكتابة]

[١- ما خولف فيه أصل الكتابة بالوصل]

ولما فرغ من الذي لا صورة له تخصه شرع فيما خولف فيه أصل الكتابة، وقدم منه الوصل لأن اللفظ فيه باق على حاله لم يتغير بزيادة ولا نقص ولا إبدال حرف [علة]فيه فقال:

(وأما الوصل) أي: وصل لفظٍ بلفظ في الكتابة **(فإنهم وصلوا الحروف وشبهها)** أي: الأسماء التي فيها معنى الشرط والاستفهام **(بما الحرفية)** كان ينبغي أن يقول: بما الحرفية غير المصدرية؛ لأن «ما» المصدرية حرفية عند الأكثر ومع هذا تكتب منفصلة، نحو: إنَّ ما صنعت عجيب، أي: صنعك. وإنما وصلوها بما الكافة في **(نحو: إنما إلهكم الله)** إذ كفت إنَّ عن العمل, **(و)**الزائدة في نحو: **(أينما تكن أكنْ و)**الكافة أيضاً في نحو: **(كلما أتيتني أكرمتك)** إذ كفت «كل» عن اقتضاء المضاف إليه، وخصت الكافة لتأثيرها فيما اتصلت بآخره بكفها له, والزائدة لكونها كالمعدومة من جهة المعنى فخففت بوصلها خطاً مع أن كل واحد منهما غير مستقل، **(بخلاف)** الحروف وشبهها إذا وليتها الاسمية نحو: **(إن ما عندي حسن، وأين ما وعدتني، وكل ما عندي حسن)** وهي في الأولين موصولة, وفي الثالث تحتمل الموصولة والموصوفة- فإنها لا توصل الحروف وشبهها بها؛ لعدم تأثير ما الاسمية فيها، وأيضاً هي -أي: الاسمية- مستقلة.

(وكذلك) وصلوا «من وعن» بـ«ما» المذكورة[1] ولم يصلوها بالاسمية, فصار **(من ما، وعن ما في الوجهين)** أعني الوصل وعدمه مثل: «إن» و«أين» و«كل» مع «ما»؛ فإن كان «ما» حرفاً نحو: عما قليلٍ ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ [نوح٢٤]

---

(١) أي: الحرفية.

وصلت؛ لأن الأولى[1] والثانية حرفان, ولهما اتصال آخر من حيث وجوب إدغام آخر الأولى في الثانية. وإن كانت «ما» الاسمية نحو: «بعدت عن ما رأيته» و«أخذت من ما أخذته» فصلت؛ لانفصال الاسمية بسبب استقلالها.

(وقد تكتبان) أي: من وعن **(متصلتين)** بما **(مطلقاً)** أي: سواء كانت «ما» اسمية أو حرفية؛ لما بينهما من الاتصال في اللفظ **(لوجوب الإدغام)** لما عرفت من وجوب إدغام النون الساكنة في حروف «يرملون», فلما اتصلتا لفظاً وصلتا خطاً.

(ولم يصلوا متى) بما الحرفية نحو: متى ما أتيتني أكرمك **(لما يلزم)** لو وصلت **(من تغيير الياء)** إذ تقلب حينئذٍ ألفاً كما قلبت في «علام» و«إلام» و«حتام» فإن كتابتها بالياء إنما هو للإمالة، ومع الوصل المشعر بجعلها مع ما بعدها كلفظة واحدة تصير متوسطة فلا تمال.

قال الرضي: «ولا أدري أيُّ فساد يلزم من قلب ياء متى ألفاً كما قلبت في علام وإلام؟ والظاهر أنها لم توصل لقلة استعمالها معها، بخلاف إلام وعلام».

(ووصلوا «أن» الناصبة للفعل مع «لا») نحو: أريد ألا تقوم، ولئلا يعلم أهل الكتاب، **(بخلاف)** أن **(المخففة)** فلم توصل مع **(لا، نحو: علمت أن لا تقوم)** لأن الناصبة متصلة بما بعدها معنى من حيث كونها مصدرية, ولفظاً من حيث الإدغام، والمخففة وإن كانت كذلك إلا أنها منفصلة تقديراً لدخولها على ضمير شأن مقدر, بخلاف الناصبة.

(ووصلوا «إن» الشرطية بـ«ما» و«لا» نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ) تَكُنْ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال٧٣] **(﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ)** مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال٥٨] لكثرة استعمالها

---

(١) أي: عما في عما قليل، والثانية مما في: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾. والأولى أن المراد بالأولى عن ومن، وبالثانية ما الحرفية.

وتأثيرها في الشرط، بخلاف [إن] المخففةِ نحو: إن لا، وإن ما أظنك لمن الكاذبين، والزائدةِ نحو: إن ما قام و إن لا يقوم زيدٌ -أي: ما قام زيد و لا يقوم زيد- إن سمع ذلك؛ لقلة استعمالهما وعدم تأثيرهما.

(وحذفت النون في الجميع) أي: في جميع الكلمات التي آخرها نون ساكنة إذا وصلت بما أو لا، فلم تكتب هكذا: «منما، وعنما، ولئنلا، وإن لا **(لتأكيد الاتصال)**. وإنما ذكر ذلك لأنه لم يعلم فيما سبق إلا الاتصال، ولم يلزم منه الحذف كما صورنا، فبين أنه مع الوصل تحذف النون؛ لأنه لَمَّا اتصل لفظاً بقلب النون ميماً وجوباً للإدغام حتى صارا في اللفظ كحرف واحد، وخطاً لما تقدم- أُكِّد ذلك الاتصال اللفظي والخطي بحذفها.

(ووصلوا) الظرف المضاف إلى «إذ» بإذ **(نحو: يومئذٍ، وحينئذٍ، في مذهب البناء)** أي: إذا بني ذلك الظرف المتقدم على «إذ»؛ لأن البناء دليل شدة اتصال الظرف بـ«إذ». وأما في مذهب الإعراب فقد يكتبان منفصلتين، والأكثر أيضاً كتابتهما متصلتين حملاً على البناء؛ لأنه أكثر من الإعراب.

(فمن ثم) أي: من جهة اتصال الظرف بإذ **(كتبت الهمزة ياءً)** لكونها حينئذ متوسطة كما في سئم، وإلا فالهمزة في الأول فكان حقها أن تكتب ألفاً كما في بأحد ولإبل.

(وكتبوا) أداة التعريف في **(نحو: الرجل على المذهبين)** أي: مذهبي الخليل وسيبويه **(متصلاً)** بالمعرف؛ أما على مذهب سيبويه فظاهر؛ لأن اللام وحدها هي المعرف عنده, فهي لا تستثقل حتى تكتب منفصلة، وأما على مذهب الخليل[1] وهو كونها كـ«بل وهل[2]» فذلك **(لأن الهمزة)** وإن لم تكن للوصل عنده لكنها

(١) من أن المعرف «أل» لا اللام وحدها.

(٢) فكان القياس «أل رجل» مفصولة، كما فصلت هل وبل عن الذي يليها.

تحذف، فصارت **(كالعدم، أو)** يقال: خفف خطاً بالوصل **(اختصاراً للكثرة)** أي: لكثرة استعمال الألف واللام, بخلاف «هل وبل».

[٢- ما خولف فيه أصل الكتابة بالزيادة]

ولما فرغ من الوصل شرع في الزيادة, وقدمها على النقص لأن حروف اللفظ معها في الخط باقية جميعها على صفتها لم تغير بنقص ولا إبدال فقال:

(وأما الزيادة) أي: ما خولف فيه الأصل المذكور بزيادة في الكتابة بما ليس في اللفظ **(فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفاً نحو: أكلوا**[1] **وشربوا- فرقاً بينه وبين الواو العاطفة)** إذ قد تلتبس بها في بعض المواضع نحو: إن غيروا ضربتهم.

وخصت لأنها في الآخر الذي هو محل التغيير لفظاً.

فهاهنا ثلاثة شروط: أن تكون واو الجمع، وأن تكون متطرفة، وأن تكون في الفعل, **(بخلاف)** ما اختل فيه شرط: إمَّا بأن لا تكون واو الجمع, بل لام الكلمة **(نحو: يدعو ويغزو)** لأن الواو التي هي اللام لا تنفصل عن الكلمة كواو الجمع حتى تلتبس بواو العطف؛ إذ هي من تمام الكلمة: متصلة كانت في الخط نحو: يدعو، أو منفصلة نحو: يغزو.

أو بأن لا تكون متطرفة **(ومن ثمة)** أي: ومن جهة اشتراط تطرفها **(كتبوا: ضربوا هم في التوكيد)** أي: إذا كان «هم» تأكيداً **(بألف)** لأن الواو إذاً متطرفة، فحصل الشرط, **(وفي المفعول)** أي: إذا كان «هم» مفعولاً **(بغير ألف)** لأنه ضمير متصل بفعله لكونه مفعوله.

أو بأن لا تكون في الفعل, بل في الاسم نحو: غازو القوم، فالأكثرون

---

(١) قال الجاربردي: فإنه وإن لم يحصل الالتباس في نحو: أكلوا وشربوا؛ لأن واوه تكتب متصلة، وواو العطف لا تكتب متصلة , لكن قد يجئ من الأفعال ما لا يتصل به الواو صورة نحو: جاؤا وساؤا فيحصل الالتباس حينئذ، فجعلوا الباب كله واحداً.

لا يكتبون الألف فيه؛ لكونه أقل استعمالاً من الفعل المتصل به واو الجمع؛ فلم يبالوا باللبس فيه وإن وقع؛ لقلته.

(ومنهم من يكتبها) في جمع الاسم أيضاً، فيكتبها **(في نحو: شاربوا الماء)** اعتداداً باللبس الذي يحصل وإن قل.

(ومنهم من يحذفها) أي: الألف **(في الجميع)** يعني في الفعل والاسم؛ لندور التباس واو الجمع فيهما بواو العطف, فلم يُعتد به لو اتفق.

(وزادوا في مائة ألفاً فرقاً بينها وبين منه) وكأنهم خصوها لتغييرهم لصورة همزتها بكتابتها ياءً، فجرأ التغيير على التغيير.

(وألحقوا المثنى) أعني: مائتين في زيادة الألف **(به)** أعني بالمفرد، وإن لم يحصل اللبس لا في المثنى ولا في المجموع؛ لأن لفظ المفرد باقٍ في المثنى، فهو أقرب إلى المفرد **(بخلاف الجمع)** إذ تسقط فيه تاء المفرد.

(وزادوا في «عمروٍ» واواً فرقاً بينه وبين عُمَر) وخُص بالزيادة لأنه أخف في اللفظ. وإنما زيدت الواو دون الألف تمييزاً للمرفوع والمجرور عن المنصوب, ودون الياء تمييزاً له عن المضاف إلى ياء المتكلم.

(ومن ثم) أي: ومن جهة أنهم إنما زادوا الواو فيه للفرق المذكور **(لم يزيدوه)** أي: الواو **(في النصب)** لحصول الفرق بالألف المبدلة من التنوين في عمروٍ, بخلاف عُمَر؛ إذ لا تنوين فيه.

(وزادوا الواو) بعد الهمزة **(في أولئك فرقاً بينه وبين إليك)** وخص بالزيادة لكونه اسماً, **(وأجري أولاء)** في زيادة الواو فيه وإن لم يحصل لبس **(عليه)** أي: على أولئك؛ لأنه هو.

[٣- ما خولف فيه أصل الكتابة بالنقص]

ولما فرغ من الزيادة ذكر النقص -وقدمه على الإبدال لمقابلته للزيادة- فقال: **(وأما النقص)** يعني ما خولف فيه الأصل الممهد للكتابة بسبب نقص بعض حروف اللفظ **(فإنهم كتبوا كل مشدد من كلمة حرفاً واحداً)** قوله: «من كلمة» احتراز من نحو: اشكر ربك. سواء كان المدغم أحد المثلين في الآخر **(نحو: شدَّ ومدَّ)** أو المتقاربين, وذلك نحو: **(ادَّكر)** وإنما كتب المشدد في كلمة حرفاً للزوم جعلهما بالتشديد كحرف في اللفظ؛ فجعلا في الخط حرفاً. وأما إذا كانا في كلمتين فلا يلزم جعلهما كحرف في اللفظ؛ فلم يجعلا أيضاً حرفاً في الخط.

وأيضاً فإن مبنى الكتابة كما تقدم على الوقف والابتداء، وإذا كان المثلان أو المتقاربان في كلمتين لم يلتق على تقدير الابتداء والوقف مثلان ولا متقاربان حتى يكتبا حرفاً واحداً.

(وأجري) ما كان الإدغام فيه في كلمتين وهما مثلان والثاني منهما تاء الضمير **(نحو: فتتُّ)** الخبز، ونحوه **(مُجْراه)** أي: مجرى نحو «شدّ» و«مدّ» مما المثلان فيه في كلمة؛ لكون التاء فاعلاً وضميراً متصلاً كجزء الفعل, فجعلا في الخط حرفاً واحداً؛ لوجوب الإدغام بسبب تماثلهما, **(بخلاف)** ما لم يكونا فيه مثلين **(نحو: وعدت)** فلم يكتبا حرفاً لعدم لزوم الإدغام؛ إذ ليسا مثلين.

وبخلاف ما لم يكن ثانيهما تاء الضمير **(نحو: اجبَهْهُ)** فلم يكتبا حرفاً لأنهما وإن كانا مثلين والثاني ضمير متصل لكنه ليس كالحرف من الفعل؛ لكونه فضلة؛ إذ هو مفعول.

(وبخلاف) المشدد في كلمتين غير ذلك نحو: **(لام التعريف مطلقاً)** سواء كان بعدها مُقَارِبٌ **(نحو: الرجل)** أو مِثْلٌ **(و)**ذلك نحو: **(اللحم)** فإنه لا ينقص في الخط في الموضعين **(لكونهما)** أي: لام التعريف وما دخلته **(كلمتين)**

وقد احترز عنه بقوله: «في كلمة».

وأما اتصال تاء نحو: «فتَتّ» فهو أشد من اتصال كل لفظ متصل بلفظ؛ لما تقدم من الوجهين, مع أنه قد يكتب نحو: فتتّ بثلاث تاءات **(ولكثرة اللبس)** لو كتب حرفاً واحداً هكذا: «الحم»، و«ارَّجل»؛ إذ يلتبس بمجردٍ عن اللام داخلٍ عليه همزة الاستفهام أو حرف النداء.

(بخلاف نحو الذي والتي والذِين) فإنها كتبت بلامٍ واحدة؛ لشدة اتصال لاماتها لكونها لا تنفصل عنها, فهي وما دخلت عليه ككلمة واحدة، وأيضاً لا تلتبس بالمجرد؛ إذ لا تتجرد عن اللام.

(و)إنما كتب **(نحو «اللذَيْنِ» في التثنية بلامين للفرق بين المثنى والمجموع وحمل «اللتين» عليه)** وكذلك اللذان واللتان وإن لم يلتبس بشيء آخر إجراءً لباب المثنى مجرى واحداً، وكان إثبات اللام في المثنى أولى منه في الجمع لكون المثنى أخف معنى من الجمع ,فخفف الجمع خطاً دلالة على ثقل معناه. ولفظة «نحو» في قوله: «ونحو اللذين» زائدة لا يظهر لها فائدة يعتد بها(١).

(وكذلك اللاؤون وأخواته) أي: اللائي واللاتي واللواتي؛ فإنها تكتب بلامين, وظاهره أنه للحمل على «اللذَيْنِ», وقال الرضي: لأنها أجريت مجرى اللاء, ولو كتب «اللاء» بلامٍ واحدة لالتبس بـ «ألَّا».

(و)نقص النون من **(ممَّ، وعم، وإما، وإلا- ليس بقياس)** لأنهما كلمتان، وكذلك لئلا، فكان حق المشدد أن يكتب حرفين، وهذا وإن كان خلاف القياس إلا أن وجه كتابتهما حرفاً واحداً ما تقدم في الوصل من شدة الاتصال وكثرة الاستعمال.

(ونقصوا) من لفظ «اسم» إذا كان في البسملة أعني **(بسم الله الرحمن الرحيم- الألف؛ لكثرته)** أي: لكثرة استعماله **(بخلاف)** لفظ «اسم» في غير

---

(١) يقال: لعل المراد بنحو: «اللذين واللتين» اللذان واللتان، كما ذكره الشارح رحمه الله.

البسملة, نحو أن يقتصر على **(باسم الله)** أو باسم الله الرحمن **(وكذا)** إذا قلت: **(باسم ربك ونحوه)** مثل: باسم الرحمن، باسم الخالق, فإنها لا تنقص الألف منه؛ لقلة الاستعمال.

(وكذلك) نقصوا **(الألف من اسم الله)** يعني من لفظ «الله» **(و)**من لفظ **(الرحمن مطلقاً)** يعني سواء كان في البسملة أو لا؛ لكثرة الاستعمال.

(ونقصوا) من المعرَّف باللام إذا دخلت عليه لام **(نحو: لِلرّجلِ، وللدّار)** سواء كانت اللام الداخلة عليه **(جراً أو ابتداء)** أي: لام جر أو لام الابتداء **(الألف؛ لئلا يلتبس بالنفي)** لو كتب بالألف، إذ يصير: لا لرجل، ولا لدار. **(بخلاف)** المعرف باللام إذا دخل عليه حرفٌ غير اللام كالباء في **(نحو: بالرجل ونحوه)** مثل: كالرجل, فإنه لا ينقص؛ إذ لا يلتبسان بشيء.

(ونقصوا) من المعرف باللام إذا دخلت عليه لام الجر أو لام الابتداء **(مع الألف)** التي ذكرنا أنها تنقص منه **(اللام)** أيضاً إذا كان المعرف **(مما أوله لام نحو: لِلَّحم، ولِلَّبن، كراهة اجتماع ثلاث لامات)** لو كتب هكذا: لللحم، لللبن.

قال الرضي: وفيما قال نظر؛ لأن عادة الكتاب في عصرنا جارية بكتبه بثلاث لامات؛ لئلا يلتبس المعرف بالمنكّر.

(ونقصوا من) كل لفظ أوله همزة وصل مكسورة إذا دخلت عليه همزة الاستفهام **(نحو: أبْنُك بارٌّ؟ في الاستفهام، و﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾)** [الصافات١٥٣] في الاستفهام أيضاً **(ألف الوصل)** كراهةَ اجتماع ألفين, ودلالةً على وجوب حذفها لفظاً. بخلاف ما أوله همزة وصل مفتوحة إذا دخلت عليه همزة الاستفهام فإن ألف الوصل لا تحذف منه وجوباً، بل يجوز؛ فلذلك قال: **(وجاء في «آلرجل» الأمران)** يعني الحذفَ كراهة اجتماع الألفين خطاً، والإثباتَ دلالة على إثباتها لفظاً على الأفصح, أو إثباتِ ما هو قريبٌ منها -أعني: بين بين- على

غيره[١] كما تقدم.

(ونقصوا من «ابنٍ» إذا وقع صفة بين علمين) بأن يكون صفة لعلم، ومضافاً إلى علم **(ألفه، مثل: هذا زيدُ بنُ عمرو)** لأن الابن الجامع للشرطين كثير الاستعمال, فحذف ألف ابن خطاً كما حذف تنوين موصوفه لفظاً على ما عرف في النحو. **(بخلاف)** ما اختل فيه أحد الشرطين، إما بأن لا يكون صفة **(نحو: زيدٌ ابنُ عمرو)** وهو خبر المبتدأ, أو كان صفة لا بين علمين نحو: «هذا عالمٌ ابنُ عالمٍ»، أو «هذا زيدٌ ابن العالم»، أو «هذا العالم ابن زيد», فإن ألفه لا تنقص؛ لقلة الاستعمال. **(وبخلاف المثنى)** نحو: هذان الزيدان ابنا عمرو, فإن الألف فيه لا تحذف؛ لقلة الاستعمال.

(ونقصوا ألف ها) التي **(مع اسم الإشارة، نحو: هذا، وهذه، وهذان، وهؤلاء)** لكثرة استعماله **(بخلاف: هاتا، وهاتي، وهاتان)** فإنها لا تنقص منه **(لقلته)** أي: لقلة استعماله, **(فإن جاءت الكاف)** أي: كاف الخطاب التي تلحق اسم الإشارة **(ردت الألف)** فيما حذفت منه **(نحو: هاذاك، وهاذانك؛ لاتصال الكاف)** يعني: أن الكاف لكونها حرفاً لا اسماً وجب اتصالها بالكلمة لفظاً؛ إذ صارت كجزئها, فتثاقلت الكلمة؛ إذ صارت الثلاث الكلمات كلمة واحدة, فكره اتصالها في الخط, فردت الألف ليكتب كل منها منفصلاً عن الأخرِ. وفيه نظر؛ إذ على تقدير عدم ردها لم يتصل ثلاث كلمات؛ إذ الألف التي بعد اسم الإشارة منفصلة عنه, وفاصلة بينه وبين الكاف في الكتابة، ولم يحصل في الخط امتزاج ثلاث كلمات، فالأولى أن يعلل رد الألف بأنها إذا لحقتها الكاف قليلةُ الاستعمال.

(ونقصوا الألف من ذلك، ومن أولئك، ومن الثلث، ومن الثلثين، ومن

(١) أي: على غير الأفصح.

لكنَّ ولكنْ) لكثرة الاستعمال، ولم يتعرض للثلاثة، والظاهر أنها مثل الثلاث.

(ونقص كثيرٌ) من الكتاب **(الواو من داود)** لكراهة اجتماع الواوين، **(والألف من إبراهيم وإسماعيل وإسحاق)** لطول هذه الكلمات مع كونها أعجمية. وبعض يكتبها.

(و)نقص **(بعضهم الألف من: عثمان، وسليمان، ومعاوية)** كأنه لكثرة الاستعمال.

قال الرضي: «والقدماء من أهل الكوفة كانوا ينقصون مطرداً الألف المتوسطة إذا كانت متصلة بما قبلها نحو: الكافرون والناصرون ونحوه[١]».

ونقص التنوين خطاً في كل منون؛ فرقاً بين النون الأصلي[٢] والنون العارض غير اللازم، وأما نون اضربن وأخواته فإنها كتبت لموجب تعسر تبينها كما تقدم، بخلاف التنوين فإنه لازم لكل معرب إذا لم يمنع منه مانع، فيعرف إذاً تنوينه وإن لم يثبت خطاً.

[٤- ما خولف فيه أصل الكتابة بالبدل]

ولما فَرَغَ من النقص شرع في البدل فقال: **(وأما البدل)** يعني ما خولف فيه أصل الخط بأن جعل في الكتابة حرف في اللفظ حرفاً آخر **(فإنهم كتبوا كل ألف رابعة فصاعداً في اسم أو فعل ياءً)** دلالة على الإمالة وعلى انقلابها ياء، نحو: تغزيان، وأغزيت، وأعليان، ومصطفيان، ونحوها **(إلا فيما قبلها ياء)** فإنها تكتب ألفاً وإن كانت رابعة أو ما فوقها نحو: أحيا واستحيا؛ كراهة اجتماع يائين وإن اختلفا صورة **(إلا)** إذا كان قبلها ياء **(في)** عَلَمٍ **(نحو: يحيى وريى علمين)** فإنها تكتب بالياء؛ للفرق بين العلم وغيره، والعَلَم بالياء أولى؛ لكونه أقل،

---

(١) الظالمون وسلطان وشيطان.

(٢) كرحمن.

فيحتمل فيه الثقل.

(وأما) الألف **(الثالثة فإن كانت)** منقلبة **(عن ياء)** كرحى ورمى **(كتبت ياء)** تنبيهاً على أن أصلها الياء, **(وإلا)** يكن أصلها الياء, بل الواو أو جهل أصلها **(فالألف)** تكتب به على ما هو الأصل. وكأنها لم تكتب التي أصلها الواو بالواو لثقل الواو.

قال الرضي: «وقد كتبت الصلاة والزكاة بالواو دلالة على ألف التفخيم» كما ذكرنا.

(ومنهم من يكتب الباب كله) أي: جميع ما آخره ألف مقصورة, ثالثة كانت أو رابعة أو فوقها, عن الياء كانت أو عن غيرها **(بالألف)** على الأصل.

(و)يتفرع[1] **(على كتبه)** أي: كتب ما ذكر أنه يكتب **(بالياء فإن كان منوناً)** كرحى **(فالمختار أنه كذلك)** يعني يكتب بالياء **(وهو قياس المبرد)** لما تقدم في الوقفَ من أن الموقوف عليها الأصليةُ مطلقاً[2]، لا المبدلة من التنوين.

(وقياس المازني) أن المنون يكتب **(بالألف)** بناء على أن الموقوف عليها هي المبدلة عن التنوين مطلقاً.

(وقياس سيبويه) التفصيل, وهو أن **(المنصوب)** يكتب **(بالألف، وما سواه)** أي: المرفوع والمجرور **(بياء)** بناء على ما روي عنه من أن الموقوف عليها في حال النصب المبدلة من التنوين, وفي حال الرفع والجر الأصلية، وقد تقدم أن الصحيح عنه أنها الأصلية على كل حال ,فيكتب على قياس قوله بالياء كما ذكر المصنف أنه المختار.

ولما ذكر في الثلاثي أنه يكتب بياء إن كانت ألفه عن ياء وإلا فبالألف- ذكر ما

(١) قوله: «ويتفرع» فاعله مضمون قول المصنف: «فإن كان منوناً .» الخ، أي: ويتفرع هذا الكلام.
(٢) قوله: «مطلقاً» في الموضعين، أي: سواء كان مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا.

يعرف به الثلاثي الواوي من اليائي فقال: **(وتتعرف)** الألف التي أصلها **(الواو من الألف)** التي أصلها **(الياء)** بما سمع من الأمور المذكورة, أعني **(بالتثنية)** إن سمعت **(نحو: فتيان)** في فتى **(وعصوان)** في عصا، فبتثنيتهما علم أن الأول يائي والثاني واوي؛ لانقلابها في الأول ياء، وفي الثاني واواً؛ إذ قد عرفت من قاعدتهم في الألف المعلوم حالها في الثلاثي أنهم يردونها في المثنى إلى أصلها, **(وبالجمع)** إن سُمع، وكذا غيرهما[1], أعني أنه يعرف به إن كان قد سمعه المتعرف وعلم به **(نحو: الفتيات)** جمع الفتاة **(والقنوات)** جمع القناة.

(وبالمرة نحو: رَمْيَةٍ وغَزْوَةٍ. وبالنوع نحو: رِمْيَة وغِزوة. وبرد الفعل إلى نفسك نحو: رميتُ وغزوتُ) إذ يجب رد الألف إلى أصلها في مثله، **(وبالمضارع)** لما مر في باب المضارع أن الناقص اليائي مكسور العين, والواوي مضمومها **(نحو: يرمِي ويغزُو. وبكون الفاء واواً نحو: وعى ووقى)** فإنه يعلم بكون الفاء واواً أن اللام ياءٌ؛ لما تقدم في الإعلال من أنه ليس في الكلام ما فاؤه ولامه واوٌ إلا لفظة الواو على وجهٍ[2].

(وبكون العين واواً نحو: شَوى) فإنه يدل على أن اللام ياء؛ لقلة كون العين واللام واوين, وكثرة كون الواو عيناً والياء لاماً؛ ولذلك قال: **(إلا ما شذ)** كون عينه ولامه واوين **(نحو: القُوَى والصُّوَى[3])** جمع القوة والصوة؛ فعند الجهل الحمل على الأكثر أولى.

(فإن جُهِل) الأصل من الواو والياء ولم يسمع شيء مما يتعرف به, **(فإن أميلت)** تلك الألف **(فالياء)** تكتب بها **(نحو: متى)** لأنها لما أميلت نحو الياء

---

(١) مما يعرف به, يعني يقال في قوله الآتي: «وبالمرة»: إن سمعت، وعلى هذا القياس إلى آخرها. منه

(٢) ذهب أبو علي إلى أن أصل واو: ويو؛ لكراهة بناء الكلمة على الواوات, وذهب الأخفش إلى أن أصله: ووو؛ لعدم تقدم الياء عينا على الواو لاما. رضي بتصرف

(٣) الصوة -بالضم-: السباع, وحجر يكون علامة في الطريق, ومختلف الريح، والجمع صُوى. قاموس

جُعلت في الخط ياءً ليناسب الخط اللفظ, **(وإلا)** تمل **(فالألف)** يكتب بها على الأصل كإذا.

(وإنما كتبوا لدى بالياء) مع أنها مجهولة الأصل ولم تُمَل **(لقولهم: لديك)** بقلبها ياءً مع الضمير، فلما صارت في بعض المواضع ياءً كتبت بالياء تنبيهاً على ذلك.

(و«كلا» يكتب على الوجهين) أي: بالألف والياء **(لاحتماله)** أن يكون ألفه عن واو؛ بدليل انقلابها تاء في «كلتا» كما انقلبت الواو تاء في أختٍ، وأن تكون عن ياء، قال المصنف: بدليل إمالتها؛ لأن الكسرة لا تمال لها الألف ثالثة عن واو.

قال الرضي: وقد مر الكلام عليه في باب الإمالة(١).

ولما ذكر حكم الألف في الاسم والفعل ذكر حكمها في الحروف فقال: **(وأما الحروف فلم يكتب منها)** أي: من ألفاتها **(بالياء غير)** أربعة، وباقيها تكتب بالألف على الأصل؛ لعدم المقتضي لكتابتها بالياء، وتلك الأربعة هي: **(بلى)** لإمالتها **(وإلى وعلى)** لقولهم: إليك وعليك **(وحتى)** للحمل على «إلى» لاشتراكهما في كونهما حرفي جر، وفي معنى الانتهاء.

والله أعلم بالصواب، والحمد لله على ما أولانا من النعم الظاهرة والباطنة، ونسأله المزيد من فضله وبِرِّه، ونستعينه على الإعانة لما يحبه ويرضاه، ونسأله خير ما سأله نبيه محمد عليه وآله الصلاة والسلام، ونستعيذه مما استعاذه منه نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

---

(١) حاصله أنه قال: لم أر أحداً فرق بين الألف المنقلبة عن الواو وغيرها في تأثير الكسرة غير المصنف وجارالله, وكلام سيبويه يدل على عدم الفرق بينهما. والله أعلم.

الفهرس